إحقاق الحق
في الرجوع إلى المذهب الحق
«٢»

بسم اللّٰه الرحمن الرحیم

الباب الثالث

التُّحَف

في الدعوة إلى العقيدة والعبادة على منهج السلف

تمهيد

اعلم رحمك اللَّه، أنَّ بعث الأنبياء والرسل سببه الانحراف الذي طرأ على البشرية، من مسخ وتبديل للفطرة، التي فُطر الناس عليها، فبسبب الخراب والانحراف عن المسار الذي خلقنا له، «اقتضت حكمة اللَّه أن يرسل رسله بالهدى ودين الحقّ رحمة منه بعباده، وإقامة للعدل بينهم، وتبصيراً لهم بما يجب عليهم من حقوق خالقهم وحقوق أنفسهم وإخوانهم، وإعانةً لهم على أنفسهم، وإعذاراً إليهم؛ فإنه لا أحد أحب إليه العذر من اللَّه، من أجل ذلك أرسل الرسل وأنزل الكتب» [الحكمة من إرسال الرسل ص ١٥].

فلقد منَّ اللَّه علينا بالرسل، وذلك من رحمته التي وسعت كل شيء، جاءوا ليصلحوا ما فسد من الفطرة، ويضعوا الناس على المنهاج القويم، صراط اللَّه المستقيم؛ ليقم بهم الحجة، ويوضح بهم المحجة، لا تبديل لخلق اللَّه، ذلك هو الدّين القيم الذي ارتضاه اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ لنا.

فوحدوا المفاهيم، وصفوا المنبع، ودعوا إلى العقيدة والعبادة، التي خلقنا لها، فكانوا الحجة في بيان المحجة، فمن أطاعهم اهتدى، ومن عصاهم فقد غوى ورضي لنفسه دار الردى.

فعلى الأمة من «حكام» و«علماء» و«دعاة»، أن يسلكوا سبيلهم وينهجوا نهجهم في بناء الأمة، التي أصابها الوهن، وتداعت عليها

الأمم الكافرة، كما تداعت الأكلة إلى قصعتها.

«فإن الأمة إذا قامت بعهود ووصايا الأنبياء والرسل، نصرها اللَّه، وأظهرها على المخالفين لها، فإذا ضيعت عهودها ظهر أولئك عليها، **فمدار النصر والظهور مع متابعة الأنبياء والرسل وجوداً وعدماً، من غير سبب يزاحم ذلك**، ودوران الحكم مع الوصف وجوداً وعدماً من غير مزاحمة وصف آخر، موجب للعلم بأن المدار علة للدائر.

وقولنا: من غير مزاحمة، وصف آخر يزيل النقوض الواردة، فهذا الاستقراء والتتبع يبين أن نصر اللَّه وإظهاره هو سبب اتباع الأنبياء والرسل، وأنه سبحانه يريد إعلاء كلمته ونصرتهم، ونصر أتباعهم على من خالفه وأن يجعل لهم السعادة، ولمن خالفهم الشقاء» [الجواب الصحيح ٦/ ٤١٥، ٤١٦ لابن تيمية بتصرف يسير].

فأيُّ دعوة لا تقتفي آثارهم، وتتقيد بمنهجهم يكون مصيرها الضياع في الدنيا، والذل والهوان وتسليط من خالفهم عليها، والخسران في الآخرة، من جراء التبديل والتغيير، لأن عقبى الدار للذين اتقوا واتبعوا، ولم يبتدعوا.

فعقبى الدار هي للذين صبروا وصابروا على منهج الأنبياء والرسل، **قَالَ تَعَالَى**: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ ٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم بِمَا صَبَرۡتُمۡۚ فَنِعۡمَ عُقۡبَى ٱلدَّارِ ٢٤﴾ [الرعد]. و**قَالَ تَعَالَى**: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ تِلۡكَ عُقۡبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْۖ وَّعُقۡبَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ ٣٥﴾ [الرعد].

فعقبى الدار مقرونة بالتقوى والصبر والمصابرة على منهجهم، بالعض عليه بالنواجذ، مخافة أن يفلت، فتكون العاقبة سوء الدار، والمنهج المصابر عليه، هو «العقيدة السليمة» التي تقتضي العبادة الصحيحة، فالعقيدة السليمة هو مأخذٌ سلفيٌّ قديم متمم للفطرة، فالعقيدة في الإسلام هي الأساس المتين، الذي يبنى عليه البناء، فالعقيدة هي حُمَّار الخيمة، فإذا ضعف أو انكسر سقطت الخيمة، فالإيمان بني على أنواع التوحيد الأربعة، فإذا انهدمت هذه القوائم أو ضعفت، انهدم البناء، وما بني على ضعيف فهو ضعيف، وما بني على هدم فهو مهدوم لا محالة.

فالأنبياء والرسل دعوا إلى هذا الركن الوثيق والأساس المتين، فقد طرأ عليه الصدأ، فجاءوا لتحصليه وتكميله، ومن ها هنا كان اهتمام السلف بالدعوة إلى العقيدة السليمة، اتباعاً لمنهج الأنبياء والرسل، فالسلف كانوا ولا يزالوا في الخدمة التجديدية لا التقليدية، حتى ينزل فيهم عيسى بن مريم حكماً عدلاً بمنهج نبينا الكريم صلوات اللَّه وسلامه عليهما، قال ﷺ: «**إنَّ اللَّه تعالى: يبعث لهذه لأمة على رأس كل مائة سنة من يجدِّدُ لها دينها**» [صحيح الجامع رقم ١٨٧٤ والسلسلة الصحيحة رقم ٥٩٩].

جعلنا اللَّه وإياكم من ناصري المجددين على منهج النبيين، صابرين مصابرين عليه، قارعين للزائغين الناكبين عنه.

❖ ❖ ❖ ❖

الفصل الأول

أسباب اهتمام السلف بالدعوة إلى العقيدة

اعلم أنَّ العقيدة في الإسلام هي الركن الوثيق والأساس المتين، وأصل الأصول لمن أراد الوصول، وفساد الأصل لابد أن يؤثر في الفروع؛ تلازم الظاهر مع الباطن، فمن فسدت عبادته وسلوكه، يستلزم فساد عقيدته والعكس صحيح، والعقيدة والإرادة محلها القلب، والقلب هو محل العقل، عند السلف وأكثر العلماء، عن عياض بن خليفة، عن علي رضي الله عنه؛ أنه سمعه بصفين يقول: «إن العقل في القلب،...» [صحيح الأدب المفرد رقم ٥٤٧].

فموضع المعركة مع العدو الذي يوسوس ويخنس، هو القلب، لأن منه يبدأ التغيير والتحويل، كما قال أبو هريرة رضي الله عنه: «القلب ملك والأعضاء جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده» [التفسير الكبير ٢/ ٨٥ لابن تيمية].

قال صلى الله عليه وسلم: «...، **ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**» [البخاري رقم ٥٢].

«فخص القلب بذلك لأنه أمير البدن، بصلاح الأمير تصلح الرعية، وبفساده تفسد. وفيه تنبيه على تعظيم قدر القلب، والحث على صلاحه» [فتح الباري ١/ ١٧٠].

فالباطن أصل الظاهر، ولهذا قال ـ سبحانه وتعالى ـ :

﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾ [الحج: ٤٦]، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ ﴾ [ق: ٣٧]، والقلب النافع عند اللَّه هو القلب السليم من مرض الشبهات أو الشهوات، كما **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء].

فمن القلب يبدأ الإصلاح، والقلب له «قول» و«عمل»، فقوله: «الإقرار» أو «التيقن» أو «المعرفة»، وعمله هو: «القصد والإرادة»، فإن صلحت هذه الإرادة، صلحت له **الحقيقة الإيمانية المركبة من اعتقاد وانقياد**، وبذلك يحسن عقله، ويقوى تصوره، فمحل الاعتقادات والإرادات، إن صلح وسلمه اللَّه من العدو الماكر، حصل له من الفهم والتصور وقوة إدراك على حسب ذلك، وعلى حسب قوة العقيدة أو ضعفها، يزداد هذا أو ينقص.

«فالنبي ﷺ كان يخاطب الناس على منبره بكلام واحد يسمعه كل أحد، لكن الناس يتفاضلون في فهم الكلام بحسب ما يخص اللَّه به كل واحد منهم من قوة الفهم، وحسن العقيدة.» [مجموع الفتاوى ١٨/ ١٩٢ لابن تيمية].

ومصداق ذلك ما أخرجه البخاري ومسلم رَحِمَهُمَاٱللَّهُ في صحيحيهما، عن أبي سعيد. قال: «خطب رسول اللَّه الناس فقال: **إن اللَّه خير عبداً بين الدنيا وبين ما عنده، فاختار ذلك العبد ما عند اللَّه،** قال: فبكى أبو بكر. قال فعجبنا لبكائه أن يخبر رسول اللَّه عن عبد فكان رسول اللَّه ﷺ هو المخير وكان أبو بكر أعلمنا به.

فقال رسول اللَّه ﷺ: **إن أمن الناس علي في صحبته وماله أبو بكر، لو كنت متخذاً خليلاً غير ربي لأتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن خلة الإسلام ومودَّته، لا يبقى في المسجد بابٌ إلَّا سدَّ إلَّا باب أبا بكر»** [البخاري رقم ٣٦٥٤ ومسلم رقم ٦١٢٠].

فالعلم الذي فهم به أبو بكر، كامن من حسن عقيدته، ولاشك أنَّ أفضل رجل بعد النبيين هو أبو بكر، وهذا باتفاق الأمة، من أهل السنَّة والجماعة.

فحسن الاعتقاد هو سبب كل خير، كما أنَّ فساد الاعتقاد هو سبب كل شر، بل الاعتقاد السليم، سبب لكسب العلوم والأعمال والمعارف، بأقل الأزمان، فالصحابة رضي الله عنهم حصل لهم من العلوم والأعمال بأيسر الأزمان، لا يحصل لأحدنا اليوم إلَّا بأضعاف أضعاف ذلك الزمان، وهذا كله بسبب حسن الاعتقاد والسلوك، فاستحقوا أن يكونوا أعلم الناس، وقد مكنهم اللَّه بذلك في الأرض، وألقى في قلوب أعدائهم الرهبة.

قال ابن تيمية رحمه الله: «فكل من استقرأ أحوال العالم وجد المسلمين أحدَّ وأسدَّ عقلاً، وأنهم ينالون في المدة اليسيرة من حقائق العلوم والأعمال أضعاف ما يناله غيرهم في أجيال، وكذلك أهل السنَّة والحديث تجدهم متمتعين. وذلك لأن اعتقاد الحقّ الثابت يقوي الإدراك ويصححه، **قال تعالى**: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧] و**قال**: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَآتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴿٦٨﴾﴾.»

[مجموع الفتاوى ٤/ ١٢].

وهذه هي دعوة الرسل التي يجب أن يعتنى بها، ويولى لها الأهمية، لأنَّ التغيير يكون بسببها، فالإيمان باللَّه واليوم الآخر والعمل الصالح، دعوة نبوية، وتجديدية على رأس كل مائة سنة، والدعوة الملتزمة بهذه الأصول، هي التي تحقق للناس سعادة الدارين، وأيّ دعوة لا تعتمد على هذه الأصول، يتحقق بها خسران في الدارين، من ذل وهوان وتسليط عليها أعدائها في الأولى، واسوداد الوجوه جراء الابتداع في الدعوة النبوية في الآخرة.

فلابد من تصفية الناس وتربيتهم وفق الأصول المعتمدة، وإعدادهم بالعدتين «الإيمانية» و«العتادية»، على ضوء الدعوة النبوية، وهذا أصل الأصول لمن أراد الوصول.

فالعقيدة السليمة، هي سبب كل صلاح في الأرض، كما أن مسخ الفطرة بطاغوت التأويل أو التقليد، الذي جرا إلى مخالفة الرسول، هو سبب الفساد في الأرض، فالتوحيد أصل الصلاح، والشرك أصل الفساد، «ومن تدبر أحوال العالم وجد كل صلاح في الأرض فسببه توحيد اللَّه وعبادته وطاعة رسوله ﷺ، وكل شر في العالم وفتنة وبلاء وقحط وتسليط عدو وغير ذلك؛ فسببه مخالفة الرسول ﷺ والدعوة إلى غير اللَّه» [التفسير الكبير ٤/ ٣٠٩ لابن تيمية].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن تدبرَّ العالم والشرور الواقعة فيه علم أن كل شرٍّ في العالم فسببه مخالفة الرسول والخروج عن طاعته، وكل خير في العالم فإنما هو سبب طاعة الرسول.

وكذلك شرور الآخرة وآلامها وعذابها إنما هو من موجبات مخالفة الرسول ومقتضياتها، فعاد شرُّ الدنيا والآخرة إلى مخالفة الرسول وما يترتب عليه، فلو أن الناس أطاعوا الرسول حق طاعته لم يكن في الأرض شرٌّ قط، وهذا كما أنه معلوم في الشرور العامة والمصائب الواقعة في الأرض؛ فكذلك هو في الشر والألم والغمِّ الذي يصيب العبد في نفسه، فإنما هو بسبب مخالفة الرسول، ولأن طاعته هي الحصن الذي من دخله كان من الآمنين، والكهف الذي من لجأ إليه فهو من الناجين.

فعُلِمَ أن شرور الدنيا والآخرة إنما هو الجهل بما جاء به الرسول ﷺ والخروج عنه، وهذا برهان قاطعٌ على أنه لا نجاة للعبد ولا سعادة إلَّا بالاجتهاد في معرفة ما جاء به الرسول ﷺ علماً، والقيام به عملاً.»

[الرسالة التبوكية ص ١٣٥، ١٣٦].

فالجهل بما جاء به الرسول ﷺ، هو سبب لما يناله الإنسان من الشرور الدنوية والآخروية، بل كل شرور الأرض بسببه، وهذا الجهل بسبب ضعف القوتين؛ «العلمية» و«العملية» لدى الإنسان، لأنَّ صحة هاتين القوتين مترتبة على معرفة ما جاء به الرسول ﷺ قولاً وعملاً، والانقياد له ومعرفة ما جاء به، يقتضي سلامة العقيدة الموافقة للفطرة التي فطر الناس عليها، فقد جبلنا على الانقياد والاعتراف بالحقوق الإلهية ثم العمل بها.

«وأما الاشراك والقول على اللَّه بلا علم فإنه منكر محض، ليس في النفوس ميل إليهما، بل يكونان عن **عناد وظلم**، فهما منكر محض

بالفطرة.» [التفسير الكبير ٥/ ٣١٨ لابن تيمية].

فالشرك والقول على اللَّه بلا علم طارىء، وبهما يكون الفساد في القوة «العلمية» و«العملية»، فصلاح الأرض متوقف على هاتين القوتين، **قَالَ تَعَالَى:** ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٩٦]، فصحة القوة العلمية المترتبة في الإيمان، زائد صحة القوة العملية المترتبة في الشكر، سبب للتمكين وأن نأكل من فوقنا ومن تحت أرجلنا، ففساد هاتين القوتين، هو سبب الحياة البهيمية الموجودة الآن، نسأل اللَّه السلامة منها.

فالانحراف في العقيدة، ظهر به الفساد في البر والبحر، والمتدبر لحال الأمة اليوم، يجد الاخلال طرأ عليها من هذا الباب؛ **الاخلال بحقوق الألوهية والمتابعة،** فكثير من الناس ظن أنَّ التلفظ بالشهادتين هو غاية التحقيق والتوحيد، ومن سوء فهمهم علقوا النجاة والسعادة في الدارين على قولها، دون التزامها والعمل بها، وهذا سببه قصور الفهم ودخول شبه أصحاب العقائد المنحرفة عليهم.

فقول «لا إله إلَّا اللَّه محمد رسول اللَّه»، يقتضي النفي والاثبات ووجوب الاتباع، نفياً قولاً وعملاً، وإثباتاً قولاً وعملاً، واتباعاً قولاً وعملاً، **قَالَ تَعَالَى:** ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ٨٦﴾ [الزخرف] أي: يعلمون مقتضاه ومجتنبون نواقضه، وهو «التوحيد».

فقوله: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ﴾ «أي: نطق بلسانه، مقراً بقلبه، عالماً بما يشهد به، ويشترط أن تكون شهادته بالحق، وهي الشهادة للَّه تعالى بالوحدانية، ولرسله بالنبوة والرسالة، وصحة ما جاءوا به، من أصول

الدّين، وفروعه، وحقائقه وشرائعه. فهؤلاء الذين تنفع فيهم شفاعة الشافعين، وهؤلاء الناجون من عقاب اللَّه، الحائزون لثوابه.» [تيسير كريم الرحمن ١/ ١٠٧١ للسعدي].

فلاحظ في قوله: ﴿وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾، ففيها دليل «على أن من لم يفهم معنى لا إله إلَّا اللَّه ويقولها لا تنفعه ولا ينال بها الشفاعة يوم القيامة، إذ لابد من فهمه ماذا نفى وماذا أثبت، ولذا إيمان المقلد أختلف في صحته أهل العلم.» [أيسر التفاسير ٤/ ٦٦٠].

ولذا «قد أطبق أئمة المسلمين من السلف والخلف والأشعرية والمعتزلة وغيرهم أن الأحاديث الواردة بأن من قال: «لا إله إلاَّ اللَّه دخل الجنة» مقيدة بعدم الاخلال بما أوجب اللَّه من سائر الفرائض، وعدم فعل كبيرة من الكبائر التي لم يتب فاعلها عنها، وأن مجرد الشهادة لا يكون موجباً لدخول الجنة» [نيل الأوطار ١/ ٣٨٢ للشوكاني].

فلابد من الاعتناء بهذا الركن الوثيق؛ سلامة المعتقد، الذي من لجأ إليه سلم في الدنيا والآخرة، ثم لابد من تصفيته مما طرأ عليه من أصحاب المذاهب الباطلة، والفرق الضالة، من فلاسفة ومتكلمين، ودعاة العلمنة والحداثة.

ثم اعلم أنَّ الاختلاف والتفرق والتنازع والتناحر الموجود في الأمة، منه ما هو كوني، لا كسب للعباد فيه، وهو الراجع إلى سابق القدر، قال تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ ١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمۡۗ﴾ [هود: ١١٩]، فأخبر ـ سبحانه ـ أنهم لا يزالون مختلفين، وهذه هي الإرادة الكونية التي تستلزم تحقق المراد.

والآخر كسبي سببه فساد المعتقد، بشبهات وآراء مبتدعة ردية، دخلت على الأمة بواسطة زنادقة انتحلوا الإسلام ليفسدوا فيه، كعبد اللَّه بن سبأ اليهودي الصنعاني، الذي قال فيه شيخ الاسلام ابن تيمية: إنه انتحل دين الإسلام ليفسد فيه كما انتحل بولس دين النصارى ليفسد* فيه، وصاحب القول بالقدر سنسويه البقال النصراني، الذي أخذ عنه معبد الجهني.

فهؤلاء وأمثالهم من المجوس القائلين بالنور والظلمة، والصابئة والفلاسفة، قد أيقنوا وعلموا أن مجابهة الإسلام بالسنان أمر لا طاقة لهم به، فخنسوا ونفثوا سمومهم، ووجدوا لها آذان صاغية، كان سببها المناقشة والاستدراك بالمعقول على المنقول الذي جاء به الرسول.

قال رسول اللَّه ﷺ: «**دعوني ما تركتكم، فإنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم**» [البخاري رقم ٧٢٨٨ ومسلم رقم ٦٠٦٨ بلفظ ـ ذروني ـ].

فسبب الاختلاف والافتراق كثرت السؤال على الرسل، ومخالفة ما جاءوا به، بطاغوت التأويل الذي يجر إلى التعطيل، وهذا هو الابتداع فيما جاءوا به، بالزيادة فيه أو النقص منه، فمدار الشرور كلها على هذا، أي: عدم التسليم لما جاءوا به.

قال قوام السنَّة أبو اسماعيل الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم أن الفصل

* انظر «مجموع الفتاوى ٢٧/ ٢٩» لابن تيمية.

ما بيننا وبين المبتدعة هو مسألة العقل فإنهم أسسوا دينهم على المعقول، وجعلوا الاتباع والمأثور تبعاً للمعقول، وأما أهل السنَّة؛ قالوا: الأصل في الدّين الاتباع والمعقول تبع، ولو كان أساس الدّين على المعقول لا ستغنى الخلق عن الوحي، وعن الأنبياء، ولبطل معنى الأمر والنهي، ولقال من شاء ما شاء، ولو كان الدّين بني على المعقول لجاز للمؤمنين أن لا يقبلوا شيئاً حتى يعقلوا.

ونحن إذا تدبرنا عامة ما جاء في أمر الدّين من ذكر صفات اللَّه، وما تعبد الناس به من اعتقاده، وكذلك ما ظهر بين المسلمين، وتداولوه بينهم، ونقلوه عن سلفهم، إلى أن أسندوه إلى رسول اللَّه ﷺ من ذكر عذاب القبر، وسؤال منكر ونكير، والحوض، والميزان،... أمور لا ندرك حقائقها بعقولنا، وإنما ورد الأمر بقبولها والإيمان بها، فإذا سمعنا شيئاً من أمور الدّين، وعقلناه، وفهمناه، فللَّه الحمد في ذلك والشكر، ومنه التوفيق، وما لم يمكنّا ادراكه [وفهمه] ولم تبلغه عقولنا آمنّا به وصدقناه، واعتقادنا أن هذا من قبل ربوبيته وقدرته، واكتفينا في ذلك بعلمه ومشيئته، وقال اللَّه تعالى في هذا: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾ [الإسراء]، وقَالَ تعَالَىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ثم نقول لهذا القائل الذي يقول: بني ديننا على العقل، وأمرنا باتباعه: أخبرنا إذا أتاك أمر من اللَّه يخالف عقلك فبأيهما تأخذ؟ بالذي تعقل، أو بالذي تأمر؟

فإن قال: بالذي أعقل، فقد أخطأ، وترك سبيل الإسلام وإن قال:

[آخذ] بالذي جاء من عند اللَّه، فقد ترك قوله **وإنما علينا أن نقبل ما عقلناه إيماناً وتصديقاً، وما لم نعقله قبلناه استسلاماً وتسليماً، وهذا معنى قول القائل من أهل السنَّة: إن الإسلام قنطرة لا تعبر إلَّا بالتسليم.**» [الحجة في بيان المحجة ١/ ٣٤٧، ٣٤٨].

فهذا الفارق بين المتبعة والمبتدعة، فالأولى قالت: سمعنا وأطعنا، غفرانك ربنا وإليك المصير، وإن لم نفهم معناه، لأنها علمت أن «الرسل لا يخبرون بمحَالات العقول بل بمَحَارات العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته.» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ٨٥ لابن تيمية].

فالألفاظ الشرعية التي جاء بها الرسول ﷺ لها حرمة، وحرمتها التسليم والانقياد وعدم الاعتراض، سواء فهمنا معناه أو لم نفهمه، وهذا هو معنى قول من قال: لا تثبت قدم الاسلام إلَّا على ظهر التسليم والاستسلام*.

أما الثانية أي: المبتدعة قالت: العقل مقدم على النقل، فما أثبته العقل أثبتناه وما نفاه نفيناه أو أوَّلناه أو فوضناه، ويا ليته كان العقل السليم الذي لا يخالف أبداً النقل الصحيح، بل عقل منكوس، محش بنخالة الفكر وزُبالة الذهن، ناقشوا به الوحي، فجرهم إلى الشنآن، فدخلوا بذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإنه سبحانه وتعالى بتر شانىء رسوله من

* انظر «شرح الطحاوية ص ٢٠١».

كل خير، فبتر ذكره وأهله وماله فيخسر ذلك في الآخرة، وبتر حياته فلا ينتفع بها، ولا يتزود فيها صالحاً لمعاده، ويبتر قلبه فلا يعي الخير، ولا يؤهله لمعرفته ومحبته، والإيمان برسله، ويبتر أعماله فلا يستعمله في طاعة ويبتره من الأنصار فلا يجد له ناصراً، ولا عوناً، ويبتر من جميع القرب والأعمال الصالحة فلا يذوق لها طعماً، ولا يجد لها حلاوة، وإن باشرها بظاهره فقلبه شارد عنها، وهذا جزاء من شنأ بعض ما جاء به الرسول ﷺ ورده لأجل هواه، أو متبوعه، أو شيخه، أو أميره، أو كبيره، **كمن شنأ آيات الصفات، وأحاديث الصفات وتأولها على غير مراد اللَّه ورسوله منها، أو حملها على ما يوافق مذهبه، ومذهب طائفته، أو تمنى أن لا تكون آيات الصفات أنزلت، ولا أحاديث الصفات قالها رسول اللَّه ﷺ**.

ومن أقوى علامات شناءته لها، وكراهته لها أنه إذا سمعها حين يستدل بها أهل السنَّة على ما دلت من الحق اشمأز من ذلك، وحاد ونفر عن ذلك، لما في قلبه من البغض لها والنفرة عنها، فأي شانىء للرسول أعظم من هذا؟.» [التفسير الكبير ٧/ ٤٥، ٤٦].

فانظر إلى هؤلاء الذين فسد طبعهم، كيف شنأوا ما جاء به الرسول، ثم زعموا بعد ذلك أنهم يريدون الوصول، فلا طمأنينة وصلوا ولا ما ادعوه أثبتوا، بل تاهوا وحاروا، جراء ما ابتدعوا، «فالسعيد من تمسك بما كان عليه السلف واجتنب ما أحدثه الخلف.» [فتح الباري ١٣/ ٣١١].

فالأمة الزائغة في العقيدة، المنحرفة عن المنهاج لا تلبث أن

تهوي من العلو والعز، إلى الحضيض والذل، بما أحدثت في دينها، من تقدم بين يدي رسولها، والمتتبع لأحوال أمتنا الإسلامية اليوم، يجدها في وهن وضعف وذلة، بما دب فيها من داء الأمم السالفة، التي خالفت الفطرة وتمردت على الدّين، واتبعت مسيرة ركب الشيطان اللعين، الذي فسق عن منهاج رب العالمين، بقياسه واستحسانه، حيث قال: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ ١٢﴾ [الأعراف].

فإضاعة الأندلس، وتسلط التتار، وتكالب الإفرنج من اليهود والنصارى، وفشو الإلحاد والزندقة، والدعوة إلى العلمنة ونشر الرذيلة، وحمل لواء الردة، والتكلم بالثلب في الأخيار، ورفع مقام الأشرار، وتنحية الشرع، ومحاربته بالحديد والنار، ذلك بإثار طريقة الفجار على المؤمنين الأخيار، سببه البعد عن هدي الأنبياء الأبرار.

فالذل والهوان والاحتقار، لا يرفع عنا حتى نرجع إلى طريق الأخيار الذين ألزمهم اللَّه كلمة التقوى، وكانوا أحق بها وأهلها، ففتحوا بها المدن والأمصار، فكانت عاقبتهم العز والتمكين في الدنيا، وفي الآخرة الفوز بمنازل الأبرار.

فنُلزِم المنار، ونصفي المفاهيم «الاعتقادية العلمية» و«العملية»، مما أحدثه الزنادقة، من فلاسفة وجهمية وأضرابهم في ضوء النهار، ويالها من عوار، فإذا صفينا النبع من الأكدار، وربينا الجيل الذي يصبر على الأقدار، كانت الرفعة لنا في الدنيا، والآخرة حسن الدار.

ثم لنتنبه ونحترس من الذين أخطأوا المضمار، وألقي على قلوبهم وأبصارهم غشاوة، وركبوا البحر الخضم الذي نهوا عنه، وظنوا

أنهم على فرس فإذا به حمار، حتى إذا آتاهم اليقين بادروا بالاعتذار، على ما فرطوا في جنب الواحد القهار، **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [الزمر].

فلنكن من أولي الهمم والأبصار الذين قال فيهم العزيز الغفار: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [القصص].

لا علواً ومكراً كُبَّاراً، ولا غلواً واقتداح الفتن كالنّار، ولا فساداً أو ابتداعاً في منهج الأنبياء والرسل الأطهار، «لأَنَّ الدُّنيا مجاز والأخرة وطن وأوطار[1]» [الفوائد لابن القيم ص ٧٧].

فالأمة اليوم كثر فيها الاختلاف والافتراق إلى شيع وأحزاب، فقد دب فيها داء الأمم السالفة، من بغي وحسد، وعزوب عن الجادَّة الواضحة إلى البدعة الفاضحة، من تحريف وتعطيل بنية التأويل للكتاب والسنَّة، كلها بسبب فساد العقيدة والمنهج، فلولا فساد العقيدة ما ادَّعى ابن سينا وأمثاله، أنَّ طريقة الأنبياء والرسل هي الوهم والتخييل، والكذب لمصلحة الجمهور، وهؤلاء يفضلون الفيلسوف الكامل على النبي[2]، فبسبب فساد العقيدة والمنهج، جعلوا زُبالة الأذهان ونخالة الأفكار أفضل مما جاء به الرسول ﷺ، فنسأل اللّه السلامة من هذا التَّهوك في مخالفة الأخبار.

فإرث النبوة هو ما كان عليه السلف الصالح والتابع لهم بإحسان

---

(١) ـ الأوطار: جمع وطر وهو الحاجة.

(٢) ـ انظر «درء تعارض العقل والنقل ١/ ٩، ...» لابن تيمية.

إلى يوم الدّين، وهو صفاء العقيدة ووضوح المنهج، فلقد اعتنى بهذا الميراث ورثته ونافحوا عنه، مما أحدثه المحدثون وزاغ فيه الضالون المضلون، فأصحاب هذه التركة انطلقوا من هذا المنطلق في بناء الأمة وتصحيح مسارها والنهوض بها من السفل الذي طرأ عليها، إلى العلو والتمكين، الذي هو أصلٌ فيها، إن عملت بواصيا النبيين.

ثم نرى أنَّ المستجبين أو المكذّبين لورثة النبي ﷺ وهم العلماء الذين أخذوا بالحظ الوافر، يتأثروا بما لديهم من معتقدات سابقة، فأصحاب النفور والاعراض؛ المكذّبون والمسفهون لأتباع الرسل لما فسد معتقدهم وغلب الهوى عليهم، من شدَّة الدَّاعي إلى الحياة البهيمية نفروا منهم نفور الوحوش.

ولذا نرى نحن اليوم، من غلب عليه الهوى، وضعف إيمانه بالآخرة، وأصغى إلى الزخاريف الشيطانية، يلمز وينبز أصحاب الحقّ، ويشكك في مصداق قولهم، فهؤلاء هم أعداء الرسل وأتباعهم، من «كفار» و«منافقين»، و«مقلدة جامدين»، و«مبتدعة زائغين»، الذين غلبت عليهم شهوتهم، واتبعوا أهواءهم، وآثاروا الدنيا على الآخرة، بما كسبوا من حطامها، من رياسة أو مال أو جاه، أعمى أبصارهم وخافوا فواتها.

فوقفوا عقبات في وجه أتباع الرسل، ازدروهم واحتقروهم وشككوا في طريقهم، حسدوهم على ما آتاهم اللّٰه من فضل، فهؤلاء هم أهل الضلال الذين لا يعظمون شعائر اللّٰه وعلى رأسها «التوحيد» تجدهم متهاونون به، معرضون عنه، معظمون الشرك وأهله،

مثل دعاة القبورية والمتصوفة أصحاب الحلول والاتحاد، ودعاة العلمنة والحداثة، والفلسفة والسفسطة، ومن شاكلهم وشابههم من المتكلمة.

فالمصغون لزخاريف الشيطان المعارضون لشريعة الرحمن، لولا ما قام في قلوبهم من حب وتعظيم لدعاة الشرك ما أصغوا، ولذا نرى كل من أصغى إلى زخاريف الشيطان، إلَّا بسبب ضعف أو انعدام الأصول الثلاث التي جاء بها الرسول ﷺ، وهي الإيمان باللَّه واليوم الآخر والعمل الصالح، والفطرة مجبولة على هذا، ولهذا قال اللَّه تعالى: ﴿وَلِتَصۡغَىٰٓ إِلَيۡهِ أَفۡـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ وَلِيَرۡضَوۡهُ وَلِيَقۡتَرِفُواْ مَا هُم مُّقۡتَرِفُونَ ١١٣﴾ [الأنعام].

قال السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: ولتميل إلى ذلك الكلام المزخرف ﴿أَفۡـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ لأنَّ عدم إيمانهم باليوم الآخر وعدم عقولهم النافعة يحملهم على ذلك. ﴿وَلِيَرۡضَوۡهُ﴾ بعد أن يصغوا إليه، فيصغون إليه أولاً. فإذا مالوا إليه، ورأوا تلك العبارات المستحسنة، رضوه، وزين في قلوبهم، وصار عقيدة راسخة، وصفة لازمة.

وأما أهل الإيمان بالآخرة وأولوا العقول الوافية، والألباب الرزينة، لا يغترون بتلك العبارات، ولا تجلبهم تلك التمويهات. بل همتهم، مصروفة إلى معرفة الحقائق، فينظرون إلى المعاني التي يدعو إليها الدعاة. **فإن كانت حقاً، قبلوها، وانقادوا لها، ولو كسيت عبارات رديئة، وألفاظاً غير وافية. وإن كانت باطلاً، ردوها على من قالها، كائناً من كان، ولو ألبست من العبارات المستحسنة، ما هو أرق من الحرير.**»

[تيسير الكريم الرحمن ١/ ٣٣٨].

فهؤلاء لولا ضعف الوازع الدّيني القائم في قلوبهم ما استحسنوا هذه الزخاريف، ولا صلاح لهم إلَّا أن يراجعوا معتقدهم ويصححوا مفاهيمهم، لأنَّ العقيدة السليمة أساس كل علم نافع وعمل صالح، فأمة سليمة العقيدة، واضحة المنهج، حق لها أن تستخلف في الأرض، ويُمكن لها مبتغاها، بما كسبت من **حسن الاعتقاد وصالح الانقياد**، وليس للخلق صلاح إلَّا في معرفة ربهم وعبادته، ولذلك خلقهم.

فصلاح الفرد أوِ الأمة اليوم إلَّا بقوتين، «قوة العلم» و«قوة العمل»، فكل إنسان له قوتان: «قوة علمية نظرية»، و«قوة عملية إرادية»، فإذا فسدت القوة العلمية كان الضلال الذي وصفت به النصارى، وإذا فسدت القوة العملية كان السخط والغضب الذي وصفت به اليهود، ولهذا كان السلف سفيان بن عيينة وغيره يقولون: «إنَّ من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود! ومن فسد من عبَّادنا ففيه شبه من النصارى»

[إقتضاء الصراط المستقيم ١/ ٧٩ لابن تيمية].

ونحن إذا تأملنا حال الأمة اليوم، وجدنا فسادها يتقلب بين هاتين القوتين، كالصوفية أصحاب الرقص والغناء والحلول والاتحاد، ودعاة البدعة والضلالة، ودعاة التحزب ولَمِّ الشمل والسكوت عن مساوىء الآخرين، وأصحاب الحماسة والعاطفة الجياشة التي تنطفأ بأول نفخة، وعلماء السوء الذين اتبعوا أهواءهم وزينوا للسلاطين سوء أعمالهم.

فهذا الضرب هو الغالب على الناس اليوم، وهم عُمَّار الدنيا،

أما أقل الناس أو الفئة الغريبة هم على خلاف ذلك، وهم أشدُّ غربة بين الناس، علمهم غير علومهم وعمَلهم غير عملِهم، وطريقهم غير طريقهم، فهم في واد والناس في واد آخر، فعلمهم مأخوذ عن المرسلين، وهؤلاء من وحي الشياطين، وعلمهم عن يقين، وهؤلاء عن شهوة وتخمين، وطريقهم الابتلاء ثم التمكين، وهؤلاء طريقهم الأهواء والافتراق وسبل الذين اتخذوا القرآن عظين، فما أعظم أثرهم على النّاس، وما أقبح أثر النّاس عليهم.

وللإمام الرباني شيخ الإسلام الثاني، كلام عظيم في خصائص القوتين، أحببت أن أورده بكامله لما فيه من عظيم الفائدة، ذلك لمن تدبر، وكان له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى: «قاعدة: السائر إلى اللَّه تعالى والدار الآخرة، بل كل سائر إلى مقصد، لا يتم سيره ولا يصل إلى مقصوده إلَّا بقوتين: «قوة علمية»، و«قوة عملية».

فبالقوة العلمية يبصر منازل الطريق ومواضع السلوك فيقصدها سائراً فيها ويتجنب أسباب الهلاك ومواضع العطب وطرق المهالك المنحرفة عن الطريق الموصل، فقوته العلمية كنور عظيم بيده يمشي به في ليلة [عظيمة] مظلمة شديدة الظلمة فهو يبصر بذلك النور ما يقع الماشي في ظلمة في مثله من الوهاد والمتالف ويعثر به من الأحجار والشوك وغيره، ويبصر بذلك النور أيضاً أعلام الطريق وأدلتها المنصوبة عليها فلا يضل عليها، فيكشف له النور عن أمرين أعلام الطريق، ومعاطبها.

وبالقوة العملية يسير حقيقة، بل السير هو حقيقة القوة العملية، فإنَّ السير هو عمل المسافر وكذلك السائر إلى ربه إذا أبصر الطريق وأعلامها وأبصر المعاثر والوهاد والطرق الناكبة عنها فقد حصل له شطر السعادة والفلاح، وبقي عليه الشطر الآخر وهو أن يضع عصاه على عاتقه ويشمر مسافراً في الطريق قاطعاً منازلها منزلة بعد منزلة.

فكل ما قطع مرحلة استعد لقطع الأخرى واستشعر القرب من المنزل فهان عليه مشقة السفر، وكل ما سكنت نفسه من كلال السير ومواصلة الشد والرحيل وعدها قرب التلاقي وبرد العيش عند الوصول، فيحدث لها ذلك نشاطاً وفرحاً وهمةً، فهو يقول: يا نفس أبشري فقد قرب المنزل ودني التلاقي، فلا تنقطعي في الطريق دون الوصل فيحال بينك وبين منازل الأحبة فإن صبرت وواصلت السير وصلت حميدةً مسرورةً جزلة وتلقتك الأحبة بأنواع التحف والكرامات، وليس بينك وبين ذلك إلى صبر ساعة، فإنَّ الدنيا كلها لساعة من ساعات الآخرة وعمرك درجة من درج تلك الساعة فاللّه اللّه لا تنقطعي في المفازة، فهو واللّه الهلاك والعطب لو كنت تعلمين.

فإن استصعبت عليه فليذكرها ما أمامها من أحبابها، وما لديهم من الاكرام والانعام. وما خلفها من أعدائها وما لديهم من الإهانة والعذاب وأنواع البلاء، فإن رجعت فإلى أعدائها رجوعها، وإن تقدمت فإلى أحبابها مصيرها، وإن وقفت في طريقها أدركها أعداؤها، فإنهم وراءها في الطلب ولابد لها من قسم من هذه الأقسام الثلاثة فلتختر أيها شاءت. وليجعل حديث الأحبة وشأنهم حديثها وسائقها. ونور

معرفتهم وإرشادهم هديها ودليلها، وصدق ودادهم وحبهم غذاءها وشرابها ودواءها.

ولا يوحشه انفراده في طريق سفره. ولا يغتر بكثرة المنقطعين، فألم انقطاعه وبعاده واصل إليه دونهم، وحظه من القرب والكرامة مختص به دونهم، فما معنى الاشتغال به والانقطاع معهم؟ وليعلم أنَّ هذه الوحشة لا تدوم بل هي من عوارض الطريق، فسوف تبدوا له الخيام، وسوف يخرج إليه الملتقون يهنئونه بالسلامة والوصول إليهم، فيا قرة عينه إذ ذاك ويا فرحته إذ يقول: ﴿يَـٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ٢٦ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ ٢٧﴾ [يس].

ولا يستوحش مما يجده من كثافة الطبع وذوب النفس وبطء سيرها، فكلما أدمن على السير وواظب عليه غدواً ورواحاً وسحراً قرب من المنزل وتلطفت تلك الكثافة وذابت تلك الخبائث والأدران، فظهرت عليه همة المسافرين وسيماهم فتبدلت وحشته أنساً وكثافته لطافة ودرنه طهارة.

فمن الناس من يكون له القوة العلمية الكاشفة عن الطريق ومنازلها وأعلامها وعوارضها ومعاثرها، وتكون هذه القوة أغلب القوتين عليه، ويكون ضعيفاً في القوة العملية يبصر الحقائق ولا يعمل بموجبها ويرى المتالف والمخاوف والمعاطب ولا يتوقاها، فهو فقيه ما لم يحضر العمل، فإذا حضر العمل شارك الجهال في التخلف وفارقهم في العلم، والمعصوم من عصمه اللّه ولا قوة إلَّا باللّه.

ومن الناس من تكون له القوة العملية الإرادية وتكون أغلب

القوتين عليه وتقتضي هذه القوة السير والسلوك والزهد في الدنيا والرغبة في الآخرة والجد والتشمير في العمل، ويكون أعمى البصر عند ورود الشبهات في العقائد والانحرافات في الأعمال والأقوال والمقامات كما كان الأول ضعيف العقل عند ورود الشهوات، فداء هذا من جهله وداء الأول من فساد إرادته وضعف عقله. وهذا حال أكثر أرباب الفقر والتصوف السالكين على غير طريق العلم، بل على طريق الذوق والوجد والعادة يرى أحدهم أعمى عن مطلوبه لا يدري من يعبد ولا بماذا يعبده، فتارة يعبده بذوقه ووجده وتارة يعبده بعادة قومه وأصحابه من لبس معين أوكشف رأس أو حلق لحية ونحوها، وتارة يعبده بالأوضاع التي وضعها بعض المتحذلقين وليس له أصل في الدّين، وتارة يعبده بما تحبه نفسه وتهواه كائن ما كان وهنا طرق ومتاهات لا يحصيها إلَّا رب العباد.

فهؤلاء كلهم عمي عن ربهم وعن شريعته ودينه الذي بعث بها رسله وأنزل به كتبه، ولا يقبل من أحد ديناً سواه، كما أنهم لا يعرفون صفات ربهم التي تعرَّف بها إلى عباده على ألسنة رسله ودعاهم إلى معرفته ومحبته من طريقها، فلا معرفة له بالرب ولا عبادة له.

ومن كانت له هاتان القوتان استقام له سيره إلى اللَّه تعالى ورجى له النفوذ وقوي على رد القواطع والموانع بحول اللَّه وقوته.

فإنَّ القواطع كثيرة شأنها شديد لا يخلص من حبائلها إلَّا الواحد بعد الواحد ولولا القواطع والآفات لكان الطريق معمورة بالسالكين، ولو شاء اللَّه لأزالها وذهب بها، ولكن اللَّه يفعل ما يريد، والوقت كما

قيل سيف فإن قطعته وإلَّا قطعك.

فإذا كان السير ضعيفاً والهمة ضعيفة والعلم بالطريق ضعيفاً والقواطع الخارجة والداخلة كثيرة شديدة فإنه جهد البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الأعداء، إلَّا أن يتداركه اللَّه برحمة منه من حيث لا يحتسب فيأخذ بيده ويخلصه من أيد القواطع. واللَّه ولي التوفيق.»

انتهى بكامله [طريق الهجرتين وباب السعادتين ص ١٨٧ ـ ١٨٩].

فرحم اللَّه الشيخ، قد أجاد البيان لمن أراد أن يأخذ بالحظ الوافر، فهذه هي ثمرة من صلحت له قوتاه العلمية والعملية فإنَّ موعده الجنة بإذن اللَّه، أما إن أخل بأحد منها، فذاك هو الشقاء بعينه، فإذا علمت أنَّ كل صلاح أو فساد في الأرض فبسببها، تيقن لك أنَّ السائر إلى اللَّه لابد له منها، وإلَّا كان صفر اليدين.

هذه هي طريق أصحاب منازل الأبرار لمن أراد السير، فإنَّ كل بعيد قريب لا محالة، والسعيد من جنب العثر ولزم الجادة، والشقي من شذَّ إلى الناكبة، فضعيف القوة العلمية تائه في مرض الشبهات وضعيف القوة العملية تائه في مرض الشهوات، فالأول شابه النصارى في ضلالهم، والثاني شابه اليهود في انحرافهم، والسعيد من استكملهما وجنب فتنتيهما، كما قال صلوات اللَّه وسلامه عليه: «**إنَّ السعيدَ لمن جنب الفتن،**...» [صحيح الجامع رقم ١٦٣٧ والسلسلة الصحيحة رقم ٩٧٥].

ففتن «الشبهات» و«الشهوات» هما أعظم الفتن، بل كل الفتن منحدرة منهما، فبناءً على هذا تعلم سر اهتمام السلف بالقوتين؛ «العقيدة ومنهاجها»، لأجل إصلاح الأمة، فلقد صفوها من الشوائب

التي علقت بها، وما زالوا ولا يزالوا ينافحوا عنها، كيف وهي أصل دعوة الرسل التي يجب أن يعتنى بها ويولى الأهمية، لأنَّ التغيير يكون منها وبسببها، والرسل جاءوا بهذا وانطلقوا منه، وأتباع الرسل انطلقوا من هذا الباب في إصلاح البشرية.

فالسلفيون اليوم وفي الغابر دعوتهم هذه، لأنَّها الأساس التي يقام عليها البناء، خلافاً للذين يريدون أن يبنوا بدون أساس، على أساس هاري انهار بهم في جهنم، فأهل الأهواء اعتمدوا على التكتيل والتجميع أو الخيال الصوفي أو الجفاء وسلوك سبيل الإلحاد من أجل النهوض بالأمة، بل إلى انهيارها وذبحها بسكاكين البدع.

فإنَّ العز والتمكين لا يكونا إلَّا بسلوك السبيل القويم، بمنهج عقدي سليم، سبيل النبيين وأتباعهم المؤمنين ﵃ أجمعين، وهم سلفنا الصالح الذي نفتخر به، فأصل كل خير في اتباعه، وأصل كل شر في الشذوذ عنه، والعز والتمكين يدور مع هذا؛ الاتباع، وجوداً وعدماً، فالرسول ﷺ جاء بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها، فالإصلاح منهج نبوي مقدم فيه الأسس التي جاء بها، لمن أراد البناء، لأنَّ كل ما بني على غيرها فهو منهار لا محالة، وإن كبر وارتفع، فالحذر الحذر! من بناء مشرف على السقوط.

❖ ❖ ❖ ❖

الفصل الثاني

منهج السلف في الدعوة إلى العقيدة والعبادة

اعلم رحمك اللَّه أنَّ حقيقة العلم وأصوله، مبداه على ثلاثة: «الكتاب» و«السنَّة» و«فهم سلف الأمة»، فأصحاب الأهواء والبدع والافتراق، قد يشاركوننا في أصل أو أصلين، كالمعتزلة والكلابية والأشاعرة والماتردية والمرجئة و... على فرقها.

فعامة الفرق متسمة بالخروج عن الجماعة الأم، متمسكون بأصل أو أصلين على زعمهم، لكن ثالثها هو قاسم الظهر لهؤلاء المبتدعة، وكاشف عوارهم، ومهتك أستارهم، وفاضح مناهجهم الردية، التي أسسوها على بدعٍ كلامية طريقة الفلاسفة المشائية، والصابئة والمجوسية، والرهبنة النصرانية، وحيل ومكر اليهودية، وزد إن شئت على ذلك ، ما عند دعاة العلمنة والمدنية.

وقد أحسن من قال:

العلم قال الله قال رسوله ... قال الصحابة ليس خلف فيه
ما العلم نصبك للخلاف سفاهة ... بين الرسول وبين رأي سفيه
كلا ولا نصب الخلاف جهالة ... بين النصوص وبين رأي فقيه
كلا ولا رد النصوص تعمداً ... حذراً من التجسيم والتشبيه
حاشا النصوص من الذي رميت ... من فرقة التعطيل والتمويه

العلم قال الله قال رسول ... والنص والاجماع فاداأب فيه
ما العلم نصبك للخلاف سفاهة ... بين الرسول وبين رأي فقيه
كلا ولا جحد الصفات ونفيها ... حذراً من التمثيل والتشبيه

فقد جمع فأجاد، وأحسن وأفاد، الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، تلك هي أصول العلم وحقيقته، فشرف العلم بحسب معلومه وشدة الحاجة إليه، وليس ذلك إلَّا العلم باللَّه وتوابع ذلك، فسنام العلم وأصل أصوله هو الاعتقاد [التوحيد].

فالعقيدة الإسلامية لا مجال للآراء والاجتهادات فيها، لأنَّها توقيفية المصدر، «الكتاب» و«السنَّة» و«إجماع سلف الأمة»، وهذه هي مصادر الدّين وأساسه المتين، فالعقيدة لا يجوز تلقيها من غير الوحي، فهي غيبية في تفصيلاتها، فلا تدركها العقول استقلالاً ولا تحيط بها الأوهام*، فلا تثبت قدم الاسلام إلَّا على ظهر التسليم والاستسلام، لأنَّ الشريعة أتت بمَحَارات العقول لا بمحَالات العقول.

قال الإمام الزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من اللَّه عَزَّ وَجَلَّ الرسالة، وعلى الرسول ﷺ البلاغ وعلينا التسليم» [البخاري كتاب التوحيد باب ٤٦ الفتح ١٣/ ١٦٦].

«فإذا اختلفت الفهوم لنصوص الدّين فإنَّ فهم السلف هو الحجة وهو القول الفصل في مسائل الاعتقاد، وسائر أمور الدّين، فمنهج سلف الأمة الأعلم والأسلم والأحكم، فمن حاول تقرير العقيدة من غير مصادرها الشرعية فقد افترى على اللَّه كذباً، وقال على اللَّه بغير علم، وكان طريقه هو الأظلم والأجهل والأخطر.» [مقدمات في الأهواء والفرق ١/ ٨٨ بتصرف].

* انظر «مقدمات في الأهواء والافتراق ١/ ٨٨».

قال الإمام أبو القاسم اللالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما بعد: فإن أوجب ما على المرء معرفة اعتقاد الدّين، وما كلف اللَّه عباده من فهم توحيده وصفاته، وتصديق رسله بالدلائل واليقين والتوصل إلى طرقها، والاستدلال عليها بالحجج والبراهين، وكان من أعظم مقول، وأوضح حجة ومعقول.

كتاب اللَّه الحقّ المبين، ثم قول رسول اللَّه ﷺ وصحابة الأخيار والمتقين ثم ما أجمع عليه السلف الصالحون، ثم التمسك بمجموعها والمقام عليها إلى يوم الدّين، ثم الاجتناب عن البدع والاستماع إليها مما أحدثها المضلون.

فهذه الوصايا المروثة المتبوعة، والآثار المحفوظة المنقولة، وطرايق الحق المسلوكة والدلائل اللايحة المشهورة، والحجج الباهرة المنصورة التي عملت عليها الصحابة والتابعون ومن بعدهم من خاصة الناس وعامتهم من المسلمين واعتقادها حجة فيما بينهم، وبين اللَّه رب العالمين. ثم من اقتدى بهم من الأئمة المهتدين واقتفى آثارهم من المتبعين واجتهد في سلوك سبيل المتقين، وكان مع الذين اتقوا والذين هم محسنون فمن أخذ في مثل هذه الحجة وداوم بهذه الحجج على منهاج الشريعة أحسن في دينه التبعة في العاجلة والآجلة وتمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها» [أصول اعتقاد أهل السنَّة ١/ ٧، ٨].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والواجب على كل مسلم يشهد: أن لا إله إلَّا اللَّه وأن محمداً رسول اللَّه. أن يكون أصل قصده توحيد اللَّه بعبادته وحده لا شريك له، وطاعة رسوله يدور على ذلك، ويتبعه أين وجده،

ويعلم أن أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة، فلا ينتصر لشخص انتصاراً مطلقاً عاماً إلَّا لرسول اللَّه ﷺ، **ولا طائفة انتصاراً مطلقاً عاماً إلَّا الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. فإنَّ الهدى يدور مع الرسول حيث دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا فإذا أجمعوا لم يجمعوا على خطأ قط**، بخلاف أصحاب عالم من العلماء، فإنهم قد يجمعون على خطأ» [منهاج السنَّة النبوية ٣/ ١٠٣].

وقبل أن نبدأ بعرض منهج السلف في الدعوة إلى العقيدة والعبادة، لابد أن نحدد مفهوم مصطلح «السلف» الذي أشكل على كثير من الناس، فسلفنا غير سلف الضالين المضلين الناكبين عن الصراط، وإن التقينا نحن وهم في السلف الأول وهو النبي ﷺ اختلفنا في الذين اتبعوه وعزروه ونصروه، فقلنا نحن: هم سلفنا وآراؤهم وأقوالهم أحمد لنا من آرائنا وأقوالنا لأنفسنا، وأما هؤلاء قالوا: هم رجال ونحن رجال، بل قال بعض الناكبين: هم كمثل من حفظ لنا كلاماً حتى نكون نحن نفهمه ونعقله، فأيُّ ضلال بعد هذا الضلال، اللَّهم سلّم سلّم.

قال ابن منظور رحمه الله: «السّالف: المتقدم، والسّلف والسّليف والسُّلفة: الجماعة المتقدمون وقوله عز وجل: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْآخِرِينَ﴾، والتّسليف: التقديم: وقال الفراء: يقول جعلناهم سلفاً متقدمين ليتعظ بهم الآخرون، والأمم السّالفة الماضية أمام الغابرة.

والقوم السّلاف: المتقدمون. وسلف الرجل: آباؤه المتقدمون، ومصدر سلف سلفاً مضى، والسّلفُ القوم المتقدمون في السير.

والسّلفُ أيضاً: كل عمل قدّمه العبد من عمل صالح أو ولد فَرَط

يقدّمه، فهو له سلفٌ، وقد سلف له عملٌ صالحٌ، والسّلفُ أيضاً: من تقدّمك من آبائك وذي قرابتك الذين هم فوقك في السنِّ والفضلِ، واحدهم سالفٌ؛ ومنه قول طفيل الغنوي يرثي قومه:

مضوا سلفاً قصد السبيل عليهمُ ... وصرفُ المنايا بالرجال تقلّبُ

أراد أنهم تقدمونا وقصد سبيلنا عليهم أي نموت كما ماتوا فنكون سلفاً لمن بعدنا كما كنا سلفاً لنا. وفي الدعاء للميت: واجعله سلفاً لنا؛ قيل: هو من سَلَفِ المال كأنه قد أسلفه وجعله ثمناً للأجر والثواب الذي يجازى على الصبر عليه.

وقيل: سَلَفُ الإنسان من تقدَّمه بالموت من آبائه وذي قرابته، ولهذا سمي الصدر الأول من التابعين السلف الصالح؛ ومنه حديث مَذْحج: نحن عبابُ سَلَفِها أي مُعْظَمها وهم الماضون منها.» [اللسان ٧/ ٢٣٣، ٢٣٤ مادة «سلف» وانظر القاموس المحيط ٣/ ٢٠٧ ومختار الصحاح ص ١٥٢، ١٥٣].

«وقال ابن بري: سُلاَّفٌ ليس بجمع وإنما هو جمع سَالِفٍ للمتقدم، وجمع سالفٍ أيضاً سَلَفٌ، ومثله خَالِفٌ وخلفٌ.» [اللسان ٧/ ٢٣٣].

فسلف الرجل آباؤه المتقدمون، ومنه قوله ﷺ لبنته فاطمة ـ رضي اللَّه عنها ـ : «...، **ولا أراني إلَّا قد حضر أجلي، وإنك أول أهلي لحوقاً بي ونعم السَّلَفُ أنا لك**» [مسلم رقم ٦٢٦٤].

وكذلك قوله ﷺ: «**إن اللَّه عز وجل إذا أراد رحمة أمة من عباده، قبض نبيها قبلها، فجعله لها فرطاً وسَلَفًا بين يديها،...**» [مسلم رقم ٥٩٢٣].

فبما تقدم يتضح من معاني «السلف» هو التقدم والسبق، كما هو كذلك بمعنى القرض، وبهذا تعلم سبب إطلاق اسم «السلف» على الصدر الأول من الصحابة والتابعين وتابع التابعين.

لكن بعض الناس أدرج في مفهوم مصطلح «السلف» من ليس بأهل له، وهذا يُعدُّ إشكالاً، كما أشكل مصطلح أهل السنَّة والجماعة، وأصبح يطلق على الأشاعرة في بعض الفترات، خاصة في البلدان التي يكون أهل البدع فيها من المعتزلة والرافضة والصوفية أصحاب الحلول والاتحاد.

والأشاعرة بما عليهم من مآخذ وانحراف في المعتقد، يحمدون بما قدموا من ذبٍ عن السنَّة وأهلها، فلقد كانوا شوكة في حلقوم أهل البدع الكبار، «فالأشاعرة ما ردوه من بدع المعتزلة والرافضة والجهمية وغيرهم وبينوا ما بينوا من تناقضهم، وعظموا الحديث والسنَّة ومذهب الجماعة، فحصل بما قالوه من بيان تناقض أصحاب البدع الكبار وردهم ما انتفع به خلق كثير.» [التفسير الكبير ١/ ٢٠٢ لابن تيمية].

فبهذا تعلم سر انتشار المذهب الأشعري، الذي هو في الحقيقة مذهب كُلاَّبي صرف، فلما ظهر للعوام انتصار الأشاعرة على أهل البدع من المعتزلة والجهمية، انتحلوه وظنوا أنه هو مذهب أهل السنَّة والجماعة، خاصة لما رأوا منهم تعظيم السنَّة والحديث.

فقد تجد في كتب بعض أهل العلم عندما يذكر مسألة ما من المسائل العلمية يقول مثلاً: وهذا هو قول أهل السنَّة والجماعة من الكلابية والأشعرية والماتردية وأصحاب الحديث، لكن عندما

يفصلون في القول، يفرقون بين قولهم وقول غيرهم، بقولهم: هذا هو قول السلف وأصحاب الحديث، يعنون بهذا الفرقة الناجية، ولهذا سمى بعض أهل العلم مصنفاتهم في مسائل العلمية بـ «عقيدة السلف وأصحاب الحديث».

«ويذكر أنَّ مصطلح أهل السنَّة يطلق ويراد به معنيان: أحدهما المعنى الأعم، وهو يقابل الشيعة، وهذا المعنى تدخل فيه الفرق الإسلامية المبتدعة التي لم تخرجها بدعتها عن حظيرة الإسلام كالجهمية.

فيقال: المنتسبون إلى الإسلام قسمان: أهل السنَّة والشيعة، أما المعنى الأخص، فهو يقابل المبتدعة وأهل الأهواء، كالمعتزلة والأشاعرة و...، وقد نص الإمام أحمد بن حنبل وعلي بن المديني على أنَّ من خاض في شيء من علم الكلام لا يعتبر من أهل السنَّة والجماعة، وإن أصاب بكلامه السنَّة حتى يدع الجدل ويسلم للنصوص» [منهج الأشاعرة في العقيدة ص ١٥، ١٦ بتصرف يسير].

فبما تقدم يظهر أنَّ التلبيس والتدليس دخل في مفهوم السلف والسلفية، كما دخل في مصطلح أهل السنَّة.

إذن، من هم السلف؟

«أ] فإذا قلنا مثلا: إن السلف هم الصحابة والتابعون والتابعون لهم للحديث الوارد: «**خير القرون قرني ثم الذين يلونهم،...**»، يرد اعتراض بإنَّ التفرق والاختلاف نشأ في عهد هؤلاء، فالخوارج والشيعة والقدرية وجدوا في عهد الصحابة، وكذا بقية الفرق بعد هؤلاء بقليل،

فهل وجود هؤلاء في هذه الفترة الزمنية التي هي خير القرون يعطيهم صفة السلفية المفضلة؟ وإذا كان الجواب قطعاً بالنفي فلابد من التقييد لمثل هذا الإطلاق في تحديد من هم السلف بحيث لا يقتصر على التحديد الزمني.

بـ] وكذلك حينما يقال: إنَّ السلف هم الذين يعتمدون في أقوالهم على الكتاب والسنَّة، يبرز اعتراض خلاصته: من الذي يعتمد في فهم الكتاب والسنَّة؛ خاصة وأنَّ الفرق كلها تدعي الاعتماد على القرآن والسنَّة؟ فالإطلاق هكذا يحتاج إلى بيان وإيضاح.

جـ] وكذلك حين يحصر البعض مذهب السلف بالأئمة الأربعة: أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، فمن كان قبل هؤلاء من الصحابة والتابيعن أليسوا أولى بوصف السلف؟.» [موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١/ ٣٩، ٤٠].

«ولفظ السلف أصبح يطلق في عرف كثير من المتأخرين من علماء الكلام والتفسير على أئمة المذاهب المختلفة التي ينتمون إليها ويوجبون على جميع الناس تقليد هؤلاء الأئمة فيما ذهبوا إليه من آراء ومعتقدات، ولهذا كان سلف الأشاعرة غير سلف المعتزلة، وسلف الشيعة غير سلف الخوارج، وأصبحت كلمة سلف ذات ذيول طويلة ـ إن صح التعبير ـ قد تمتد إلى القرن السابع الهجري، وكل فرقة تدعي لآرائها سلفية لا تتمتع بها آراء غيرها من الفرق» [الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل ص٥٢].

«لذلك لابد من التحديد الدقيق للتعريف بالسلف بحيث

يشمل:

أولاً: التحديد الزمني: ليشمل الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وهذا البيان المنطلق والبداية لمذهب السلف، وفائدة هذا التحديد الرجوع إلى أقوال رجال هذا الزمن وإلى فهمهم عند الاختلاف الذي قد ينشأ فيمن بعدهم، وهذه مسألة مهمة جداً؛ إذ الخلاف الحاصل بعد القرون المفضلة بين من يتمسك بمذهب السلف ومن عادهم من أهل الأهواء والبدع لا يمكن حسمه إلَّا بالاتفاق على مثل هذا التحديد التاريخي ليحتكم إلى أجماعهم ـ إذا أجمعوا ـ أو أقوالهم، أو فهمهم للنصوص.

ولا يعني هذا حصر مذهب السلف في هؤلاء، لأنَّ كل من قال بقولهم فهو على السلف وإن تأخر.

ثانياً: ثم يأتي بعد ذلك بيان أنَّ الفهم والمنطلق يجب أن يكون بما يوافق الكتاب والسنَّة، فمن ابتدع في أمر من الأمور واتخذ لبدعته منهاجاً خاصاً، لا يكون قوله قولاً للسلف، ولو كان هذا في القرون الأولى، لأنَّ وجوده في هذا الزمن لا يكفي للحكم عليه بأنه سائر على مذهب السلف.

ثالثاً: بعد ظهور الافتراق يصبح مدلول «السلف» منطبقاً على من حافظ «**على العقيدة والمنهج الإسلامي، طبقاً لفهم الأوائل الذين تلقفوه جيلاً بعد جيل**»، فمن سار على طريقة الصدر الأول من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، الذين اتبعوا ولم يبتدعوا فهو سائر على مذهب السلف، وهو أيضاً بالنسبة لمن بعده من السلف.

والخلاصة أنَّ مصطلح السلف صار له مدلولان:

ـ مدلول خاص: وهذا ينطبق على مذهب الصحابة والتابعين، والتابعين لهم بإحسان، ممن لم يبتدعوا، وهذا فيه حصر تارخي.

ـ ومدلول أعم: يشمل ما بعد هذه القرون المفضلة، وهذا شامل لكل من سار على طريقة ومنهج خير القرون، والتزم النصوص والفهم الذي فهموه.» [موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١/ ٤٠، ٤١].

فإذا عرفنا من هم «السلف» ومن هم الذين يتسمون بـ «السلفية»، قد يقال لنا: من أين لكم أن اتباعهم قولاً وعملاً واجب؟، وأنَّ الخروج عن منهاجهم وعدم اقتفاء آثارهم مزالق ومهالك؟

نقول وباللَّه تعالى التوفيق:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء].

قال ابن تيمية بعد ما ذكر من معنى الآية وما قاله المفسرون فيها اختار رَحِمَهُ ٱللَّهُ المعنى التالي: «بقي القسم الآخر، وهو أنَّ كلا من الوصفين يقتضي الوعيد؛ لأنه مستلزم للآخر كما يقال مثل ذلك في معصية اللَّه والرسول ومخالفة القرآن والإسلام، ... فهكذا مشاقة الرسول واتباع غير سبيل المؤمنين، ومن شاقه فقد اتبع غير سبيلهم وهذا ظاهر ومن اتبع غير سبيلهم فقد شاقه ـ أيضاً ـ فأنَّه قد جعل له مدخلاً في الوعيد، فدل على أنه وصف مأثر في الذم، فمن خرج عن إجماعهم قد اتبع غير سبيلهم قطعاً والآية توجب ذم ذلك.

وإذا قيل: هي إنما ذمته مع مشاقة الرسول. قلنا : لأنَّهما متلازمان؛ وذلك أنَّ كل ما أجمع عليه المسلمون فإنَّه يكون منصوصاً عن الرسول، **فالمخالف لهم مخالف للرسول، كما أنَّ المخالف للرسول مخالف للَّه.**» [مجموع الفتاوى ١٩/ ١٠٥، ١٠٦].

فدلت الآية على أنَّ من اتبع غير سبيل المؤمنين، فقد شاق الرسول واستحق الوعيد بصليِّ جهنم، لأنَّه ليس هناك إلَّا سبيل المؤمنين أو سبل الشياطين، فمن لم يكن مع المؤمنين، فقد شاق رسول رب العالمين، وسلك سبل الشياطين ورضيَّ لنفسه صليَّ جهنم، التي هي مأوى الظالمين المعتدين، فمخالفة الناجين تستلزم الوقوع ولابد في سبل الهالكين، هذا كله إن كان من بعد علم وتبيين.

قال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥**﴾ [النساء]:

«فيجب على [كل] مسلم بعد موالاة اللَّه ورسوله موالاة المؤمنين، كما نطق به القرآن خصوصاً الذين هم ورثة الأنبياء، الذي جعلهم اللَّه بمنزلة النجوم، يهتدي بهم في ظلمات البر والبحر. وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، إذ كل أمة قبل مبعث محمد ﷺ علماؤها شرارها، إلَّا المسلمين فإنَّ علماءهم خيارهم، فإنَّهم خلفاء الرسول من أمته، ... فلهم الفضل علينا والمنة بالسبق، وبتبليغ ما أرسل به الرسول ﷺ إلينا، وإيضاح ما كان منه يخفى علينا، فرضي اللَّه عنهم وأرضاهم.» [شرح الطحاوية ص ٤٩١، ٤٩٢].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾ [التوبة]:

«قال غير واحد من السلف: هم أصحاب محمد ﷺ، ولا ريب أنَّهم أئمة صادقين، وكل صادق بعدهم فيهم يأتم في صدقه، بل حقيقة صدقه إتباعه لهم وكونه معهم، ومعلوم أنَّ من خالفهم في شيء وإن وافقهم في غيره ـ لم يكن معهم في ما خالفهم فيه، وحينئذ فيصدق عليه أنه ليس معهم، فتنتفي عنه المعية المطلقة، وإن ثَبَتَ له قسط من المعية في ما وافقهم فيه، فلا يصدق عليه أنه معهم بهذا القسط.» [إعلام الموقعين ٤/ ١٠١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضاً** في تفسير قوله تعالى: ﴿ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى ﴾ [النمل: ٥٩]:

«قال ابن عباس في رواية أبي مالك: هم أصحاب محمد ﷺ، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [فاطر: ٣٢] وحقيقة الاصطفاء: افتعال من التصفية، فيكون قد صفاهم من الأكدار، والخطأ من الأكدار، فيكونون مصفِّين منه» [إعلام الموقعين ٤/ ١٠٠].

فأقوالهم وأعمالهم صفوا، ومن كانوا بهذه المنزلة وجب اتباعهم لسلامة قلوبهم وأعمالهم وأقوالهم.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ ﴾ [سبأ: ٦].

قال غير واحد من السلف: أصحاب محمد ﷺ. [انظر تفسير

الطبري ٦/ ٢٣٧ وجامع بيان العلم وفضله ص ٢٨٣ والدر المنثور ٥/ ٤٢٦].

«ولام في «العلم» ليست للاستغراق، وإنما هي للعهد، أي: العلم الذي بعث اللَّه به نبيه ﷺ، وإذا كانوا أوتوا هذا العلم كان اتباعهم واجباً.» [إعلام الموقعين ٤/ ١٠٠ لابن القيم].

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٣].

«ووجه الاستدلال بالآية أنه تعالى أخبر أنه جعلهم أمة خياراً عدولاً، هذا حقيقة الوسط، فهم خيار الأمم وأعدلها في أقوالهم وأعمالهم وإرادتهم ونياتهم، وبهذا استحقوا أن يكونوا شهداء للرسل على أممهم يوم القيامة، واللَّه تعالى يقبل شهادتهم عليهم، فهم شهداءه، ولهذا نوَّه بهم ورفع ذكرهم وأثنى عليهم؛ لأنه تعالى لما اتخذهم شهداء أعلم خلقه من الملآئكة وغيرهم بحال هؤلاء الشهداء، وأمر ملآئكته أن تصلي عليهم وتستغفر لهم، والشاهد المقبول عند اللَّه هو الذي يشهد بعلم وصدق فيخبر بالحقّ مستنداً إلى علمه به.» [إعلام الموقعين ٤/ ١٠١، ١٠٢ لابن القيم].

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَجَٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ۚ﴾ [الحج: ٧٨].

«فأخبر تعالى أنه اجتباهم، والاجتباء كالاصطفاء، وهو افتعال من «اجتب الشيء يجتبيه» إذا ضمه إليه وحازه إلى نفسه، فهم المجتبون الذين اجتباهم اللَّه إليه وجعلهم أهله وخاصته وصفوته من خلقه بعد

النبيين والمرسلين» [إعلام الموقعين ٤/ ١٠٢ لابن القيم].

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [آل عمران].

«ووجه الاستدلال بالآية أنه تعالى أخبر عن المعتصمين به بأنهم قد هدوا إلى الحقّ؛ فنقول: الصحابة رضوان اللَّه عليهم معتصمون باللَّه فهم مهتدون، فاتباعهم واجب» [إعلام الموقعين ٤/ ١٠٣ لابن القيم].

عن عرباض بن سارية قال: صلى لنا رسول اللَّه ﷺ صلاة الصبح، ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة وجلت منها القلوب، وذرفت منها العيون، فقلنا: يا رسول اللَّه، كأنها موعظة مودع، فأوصنا قال: **«أوصيكم بتقوى اللَّه، والسمع والطاعة، وإن أمِّر عليكم عبد حبشي، فإنَّه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنَّة الخلفاء الراشدين المهديين، فتمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإنَّ كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»** [المستدرك رقم ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١ للحاكم وصحيح الجامع رقم ٢٥٤٩].

ففي هذا الحديث دلالة واضحة أنَّ لأصحاب محمد ﷺ سنة، من شذ عنها خاب وخسر، وهو بذلك موافق للآية ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا** ﴿١١٥﴾﴾ [النساء].

فسلوك غير طريقهم، واستنان بغير سنتهم، والقول بغير أقوالهم والعمل بغير عملهم في «الأحكام الاعتقادية العلمية» أو «العملية»، وعدم السكوت عما سكتوا عنه، والوقوف حيث وقفوا، يوجب الذم

والخسران، لأنه مشاقة الرسول ﷺ، ومن شاقه ﷺ، فقد اتبع غير سبيلهم، ومن فعل ذلك ولَّاه اللَّه ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيرا.

فالخاسر هو الذي يرضى لنفسه هذا المصير المشؤوم، بلسان الحال أو المقال، لأنه لم يرض بما وسعهم، فلا وسعَّ اللَّه عليه.

عن عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه: «قال: من كان متأسِّيًا فليتأسَّ بأصحاب رسول اللَّه ﷺ؛ فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حالاً، قوم اختارهم اللَّه لصحبة نبيه وإقامة دينه فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوا آثارهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٩٩٩].

عن حذيفة أنه كان يقول: «اتقوا اللَّه يا معشر القرآء وخذوا طريق من كان قبلكم، فلعمري لإن اتبعتموه لقد سبقتم سبقاً بعيداً، ولئن تركتموه يميناً وشمالاً لقد ضللتم ضلالاً بعيداً» [البخاري رقم ٧٢٨٢ وجامع بيان العلم وفضله رقم ٩٩٨].

عن ابراهيم قال: «لم يدخر لكم شيء خبىء عن القوم لفضل عندكم» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٩٩٧].

«ومن المحال أن يحرم اللَّه أبر هذه الأمة قلوباً وأعمقها علماً وأقلها تكلفاً وأقومها هدياً **الصواب في أحكامه ويوفق له مَن بعدهم.**»

[إعلام الموقعين ٤/ ١٠٦ لابن القيم].

اعتقاد الأئمة الأعلام في الصحابة الكرام

أولاً: عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ:

عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: «سن رسول اللَّه ﷺ وولاة الأمور بعده سنناً، الأخذ بها تصديق لكتاب اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، وإستكمال لطاعته، وقوة على دين اللَّه، ليس لأحد من الخلق تغييرها ولا تبديلها، ولا النظر في رأي من خالفها، فمن اقتدى بما سنوا اهتدى، ومن استبصر بها بصر، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين، ولَّاه اللَّه عَزَّ وَجَلَّ ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيراً.» [الشريعة رقم ٩٢، و١٣٩ و٦٩٨ وشرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم ١٣٤ وجامع بيان العلم وفضله رقم ١٣٠١].

وعنه رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضاً** في وصية له لعدي بن أرطأة كان قد استشاره في بعض القدرية فكتب إليه: «أما بعد فإني أوصيك بتقوى اللَّه والاقتصاد في أمره واتباع سنَّة نبيه ﷺ، وترك ما أحدثه المحدثون فيما قد جرت سنته وكُفُوا مؤنته فعليك بلزوم السنَّة، فإنَّ السنَّة إنما سنَّها من قد عرف ما في خلافها من الخطأ والزلل والتعمق والحمق، فارض لنفسك بما رضي به القوم لأنفسهم، لأنهم على علم وقفوا، وبصر نافذ قد كفوا، وهم كانوا على كشف الأمور أقوى، وبفضل كانوا فيه أحرى.

فلئن قلتم: أمر حدث بعدهم، ما أحدثه بعدهم إلَّا من اتبع غير سنتهم، ورغب بنفسه عنهم، إنَّهم لهم السابقون، فقد تكلموا منه بما يكفي، ووصفوا منه ما يشفي، فما دونهم مقصر، وما فوقهم محسر، لقد قصر عنهم قوم فَجَفُوا وطمح عنهم آخرون فغلوا، وأنهم بين ذلك

لعلى هدى مستقيم.» [الإبانة رقم ١٦٣، ١٦٤ وإعلام الموقعين ٤/ ١١٥].

ثانياً: سعيد بن جبير رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

عن سعيد بن جبير أنه قال: «ما لم يعرفه البدريون فليس من الدّين» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٨٠٥].

ثالثاً: سعيد بن المسيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال عمر بن عبد الواحد: سمعت الأوزاعي يحدث عن ابن المسيب، أنه سئل عن شيء، فقال: «اختلف فيه أصحاب محمد ﷺ ولا رأي لي معهم».

قال ابن وضاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا هو الحقّ.

قال أبو عمر بن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: معناه ليس له أن يأتي بقول يخالفهم به.» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٨٠٤].

اللَّه أكبر، فأين هذا القول من قول القائل: إنَّ الأمة إذا اختلفت في تأويل الآية على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، فجوزوا أن تكون الأمة مجتمعة على الضلال في تفسير القرآن والحديث، وهذا قول أبي الحسين البصري ومن اتبعه كالرازي والآمدي وابن حاجب*.

رابعاً: محمد بن سرين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال: «كانوا يرون أنه على الطريق ما كان على الأثر ـ وفي رواية ـ ما دام على الأثر، فهو على الطريق» [سنن الدارمي رقم ١٤٣، ١٤٤].

---

* انظر «التفسير الكبير ١/ ١٥٨» لابن تيمية.

خامساً: الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

عن بقية بن الوليد قال: قال لي الأوزاعي: «يا بقية! العلم ما جاء عن أصحاب محمد ﷺ وما لم يجىء عن أصحاب محمد ـ ﷺ فليس بعلم،...» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٨٠٢].

وعنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «أصبر نفسك على السنَّة، وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا، وكف عما كفوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصالح، فإنَّه يسعك ما يسعهم،... وإنه لم يُدَّخر عنهم خيرٌ خبىء لكم دونهم لفضل عندكم وهم أصحاب محمد رسول اللَّه ﷺ ورضي عنهم، اختارهم اللَّه له وبعثه فيهم،...» [ذم الكلام رقم ٩٢٤ للهروي].

سادساً: أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«قيل لأبي حنيفة: ما تقول فيما أحدث الناس من الكلام في الأعراض والأجسام؟ فقال: مقالات الفلاسفة، عليك بالأثر وطريق السلف، وإياك وكل محدثة، فإنها بدعة.» [ذم الكلام وأهله رقم ١٠١٥ للهروي].

سابعاً: الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بعد ما ذكر الصحابة وعظمهم ـ قال: «وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استدرك به علم، وآراءهم لنا أحمد وأولى بنا من رأينا، ومن أدركنا ممن ترضى أو حكي لنا عنه ببلدنا صاروا فيما لم يعلموا فيه سنَّة إلى قولهم إن اجتمعوا أو قول بعضهم إن تفرقوا، وكذا نقول، ولم نخرج من أقوالهم كلهم» [إعلام الموقعين ٤/ ٩٣ لابن قيم الجوزية].

ثامناً: إمام أهل السنَّة أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالة عبدوس بن مالك: «أصول السنَّة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب الرسول ﷺ واقتداء بهم وترك البدع، وكل بدعة ضلالة» [مجموع الفتاوى ٤/ ٦٤ لابن تيمية].

تاسعاً: شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى: «وللصحابة فهم في القرآن يخفى على أكثر المتأخرين، كما أنَّ لهم معرفة بأمور السنَّة وأحوال الرسول لا يعرفها أكثر المتأخرين، فإنهم شهدوا الرسول والتنزيل وعاينوا الرسول، وعرفوا من أقواله وأفعاله وأحواله مما يستدلون به على مرادهم ما لم يعرفه أكثر المتأخرين الذين لم يعرفوا ذلك فطلبوا الحكم مما اعتقدوه من إجماع أو قياس.» [مجموع الفتاوى ١٩/ ١٠٨].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الصحابة أعلم الأمة وأفقهها وأدينها ولهذا أحسن الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله: **هم فوقنا في كل علم وفقه ودين وهدي، وفي كل سبب ينال به علم وهدي ورأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا** أو كلاما هذا معناه» [منهاج السنة النبوية ٣/ ٢٣٤].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أنَّ معرفة مراد الرسول ﷺ ومراد الصحابة هو أصل العلم وينبوع الهدى» [مجموع الفتاوى ٥/ ٢٤٧].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وقال تعالى:** ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ③﴾ [الجمعة] فمن اتبع السابقين الأولين كان منهم، وهم خير الناس بعد الأنبياء، فإنَّ أمة محمد خير أمة أخرجت للناس، وأولئك خير أمة محمد كما ثبت في الصحاح من غير وجه أنَّ النبي ﷺ قال: «**خير**

القرون القرن الذي بعثت فيهم، وثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم».

ولهذا كان معرفة أقوالهم في العلم والدّين وأعمالهم خيراً وأنفع من معرفة أقوال المتأخرين وأعمالهم في جميع علوم الدّين وأعماله، كالتفسير وأصول الدّين وفروعه، والزهد، والعبادة، والأخلاق، والجهاد وغير ذلك، فإنهم أفضل ممن بعدهم كما دل عليه الكتاب والسنَّة. فالاقتداء بهم خير من الاقتداء بمن بعدهم، ومعرفة إجماعهم ونزاعهم في العلم والدّين خير وأنفع من معرفة ما يذكر من إجماع غيرهم ونزاعهم.

وذلك إجماعهم لا يكون إلّا معصوماً، وإذا تنازعوا فالحق لا يخرج عنهم ـ فيمكن طلب الحق في بعض أقاويلهم،...» [التفسير الكبير ١/ ١١٣، ١١٤].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «و**قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾[التوبة: ١٠٠]، فرض عمن اتبع السابقين إلى يوم القيامة، فدل على أنَّ متابعتهم عامل بما يرضي اللَّه، واللَّه لا يرضى إلّا بالحق لا بالباطل» [مجموع الفتاوى ١٩/ ٩٧].

فإذا عرفت ـ رحمك اللَّه ـ اعتقاد هذا الإمام الرضي، والأئمة من قبله في الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ والتابعين لهم بإحسان، فكيف يحلو لك يا أخي بعد ذلك الالتفات إلى أقوال أفراخ المتفلسفة أتباع «أرسطو» و«سقراط»، و«أصحاب السومنات»، فلقد مجد قوم هذه الزُبالة القولية والنخالية الفكرية ورفعوها فوق مقامها، وادعوا أنها هي: الأحكم

والأعلم.

كيف يكون طريق الذين جهلوا الأنبياء، وجوزوا عليهم الكذب لمصلحة الجمهور، وأنهم جاءوا بالوهم والتخييل أعلم وأحكم؟!

أو كيف يكون طريق الذين شهدوا على أنفسهم أنَّ قلوبهم في وحشة من أجسامهم أعلم وأحكم من الذين قال فيهم اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ : ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [سبأ: ٦]؟!

فكيف يستوي قلوب هؤلاء وقلوب أولئك؟!!

لقد قال بعض السلف: «القلوب جوالة، قلب يجول حول العرش، وقلب يجول حول الحش»، فكيف يستوي الذين سبقت لهم الحسنى، مع أصحاب التذبذب والهذيان، سبحانك هذا بهتان عظيم.

عاشراً: الإمام الرباني والشيخ الإسلام الثاني ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ:

لقد تقدم بعض أقوله على وجوب اتباع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وصحة منهجهم السلفي وحجيته، ولا بأس أن أثني بها مرة أخرى لما فيها من الدّر الثمين.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأما أتباع السعداء فنوعان: أتباع لهم حكم الاستقلال، وهم الذين قال عَزَّ وَجَلَّ فيهم: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

فهؤلاء هم السُّعداء الذين ثبت لهم رضي اللَّه عنهم، وأصحاب رسول اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكل من اتبعهم بإحسان، وهذا يعم كل من اتبعهم

بإحسان إلى يوم القيامة، ولا يختص ذلك بالقرن الذين رأوهم فقط، وإنما خص التابعون بمن رأى الصحابة تخصيصاً عرفياً؛ ليتميزوا به عمن بعدهم فقيل: التابعون مطلقاً لذلك القرن فقط، وإلَّا فكل من سلك سبيلهم فهو من التابعين لهم بإحسان، وهو ممن رضي اللَّه عنهم ورضوا عنه.

وقيد سبحانه هذه التبعية بأنها [تبعية بإحسان ليست مطلقة حصل بمجرد النية والاتباع في شيء والمخالفة في غيره، ولكن] تبعية مصاحبة للإحسان فإنَّ الباء ها هنا للمصاحبة.

والإحسان في المتابعة شرط في حصول رضي اللَّه عنهم وجنَّاته، و[قد] قال اللَّه تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾ وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣﴾ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٤﴾﴾ [الجمعة].

فالأولون: هم الذين أدركوا رسول اللَّه ﷺ.

الآخرون: هم الذين لم يلحقوا بهم، [و] هم كل من بعدهم على منهاجهم إلى يوم القيامة، فيكون التَّأخر وعدم اللِّحاق بهم في الزمان.

وفي الآية قول آخر أن المعنى: لم يلحقوا بهم في الفضل والمرتبة، بل هم دونهم فيكون عدم اللحاق في الرتبة.

والقولان كالمتلازمين؛ فإنَّ من بعدهم **لا يلحقون بهم لا في فضل ولا في زمان**، فهؤلاء الصنفان هم السعداء.» [الرسالة التبوكية ص ١٥٧ ـ ١٦٧].

إحدى عشر: الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سنَّة الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ سنَّة يعمل عليها، ويرجع إليها، ومن الدليل على ذلك أمور:

أحدها: ثناء اللَّه عليهم من غير مَثْنَوِيَّة، ومدحهم بالعدالة وما يرجع إليها كقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣] ففي الأولى إثبات الأفضلية على سائر الأمم، وذلك يقتضي بإستقامتهم في كل حال، وجريان أحوالهم على الموافقة دون المخالفة، وفي الثانية إثبات العدالة مطلقاً، وذلك يدل على ما دلت عليه الأولى.

ولا يقال: إنَّ هذا عام في الأمة، فلا يختص بالصحابة دون من بعدهم.

لأنا نقول: أولاً: ليس كذلك؛ بناء على أنهم مخاطبون على الخصوص ولا يخل معهم من بعدهم إلَّا بقياس وبدليل آخر.

وثانياً: على تسليم التعميم أنهم أول داخل في شمول الخطاب، فإنَّهم أول من تلقى ذلك من الرسول عليه الصلاة والسلام، وهم المباشرون للوحي.

ثالثاً: أنهم أولى بالدخول من غيرهم إذ الأوصاف التي وصفوا بها لم يتصف بها على الكمال إلَّا هم، فمطابقة الوصف للإتصاف شاهد على أنهم أحق من غيرهم بالمدح، وأيضا: فإنَّ من بعد الصحابة من أهل السنَّة عدَّلوا الصحابة على الإطلاق والعموم، فأخذوا عنهم

رواية ودراية من غير استثناء ولا محاشات بخلاف غيرهم فلم يعتبروا منهم إلَّا من صحت إمامته وثبتت عدالته، وذلك مصدق لكونهم أحقّ بذلك المدح من غيرهم، فيصح أن يطلق على الصحابة أنهم خير أمة بإطلاق، وأنهم وسط أي عدول بإطلاق، وإذا كان كذلك فقولهم معتبر، وعملهم مقتدى به، وهكذا سائر الآيات التي جاءت بمدحهم، كقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا﴾ [الحشر: ٨] ـ إلى قوله ـ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩] الآية وأشباه ذلك.

والثاني: ما جاء في الحديث من الأمر بإتباعهم، وأنَّ سنَّتهم في طلب الإتباع كسنَّة النبي ﷺ، كقوله: «**فعليكم بسنتي وسنَّة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ**» وقوله: «**تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلَّا واحدة**» فقالوا: ومن هم يا رسول اللَّه؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**» وعنه أنه قال: «أصحابي مثل الملح، لا يصلح الطعام إلَّا به».

والثالث: أنَّ جمهور العلماء قدموا الصحابة عند ترجيح الأقاويل، جعل طائفة قول أبي بكر وعمر حجة ودليلاً، وبعضهم عدَّ قول الخلفاء الأربعة دليلاً، وبعضهم يعد قول الصحابة على الاطلاق حجة ودليلاً، ولكل قول من هذه الأقوال متعلق من السنَّة، وهذه الآراء ـ وإن ترجح عند خلافها ـ ففيها تقوية تضاف إلى أمر كلي هو المعتمد في المسألة، وذلك أنَّ السلف والخلف من التابعين ومن بعدهم يهابون مخالفة الصحابة، ويكثرون بموافقتهم، وأكثر ما تجد هذا المعنى في

علوم الخلاف الدائر بين الأئمة المعتبرين، فتجدهم إذا عينوا مذاهبهم قوَّوها بذكر من ذهب إليها من الصحابة، وما ذاك إلَّا لما اعتقدوا في أنفسهم وفي مخالفيهم من تعظيمهم، وقوة مآخذهم دون غيرهم، وكبر شأنهم في الشريعة، وأنهم مما يجب متابعتهم وتقليدهم فضلاً عن النظر معهم فيما نظروا فيه، وقد نقل عن الشافعي أنَّ المجتهد قبل أن يجتهد لا يمنع من تقليد الصحابة.

الرابع: ما جاء في الأحاديث من ايجاب محبتهم وذم من أبغضهم، وأنَّ من أحبهم فقد أحب النبي ﷺ، ومن أبغضهم فقد أبغض النبي ﷺ وما ذاك من جهة كونهم رأوه أو جاوروه أو حاوروه فقط، وإذ لا مرية في ذلك، وإنَّما هو لشدة متباعتهم له، وأخذهم أنفسهم بالعمل على سنّته مع حمليته ونصرته، ومن كان بهذه المثابة حقيق أن يتخذ قدوة، وتجعل سيرته قبلة» [الموفقات ٤/ ٤٥٠ ـ ٤٥٥ باختصار].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «وحاصل الأمر أنَّ الصحابة كانوا مقتدين به مهتدين بهديه، وقد جاء مدحهم في القرآن الكريم، وأثنى عليهم متبوعهم ﷺ. وإنما خلقه القرآن، فقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ [القلم] فالقرآن هو المتبوع على الحقيقة، وجاءت السنَّة مبينة له، فالمتبع للسنَّة متبع للقرآن، والصحابة كانوا أولى النّاس بذلك، فكل من اقتدى بهم فهو من الفرق الناجية الداخلة للجنة بفضل اللَّه» [الاعتصام ٢/ ٢٨٣].

فهذا جملة من اعتقاد بعض الأئمة الأعلام، ولو تتبعنا كل كلام الأئمة لجمعنا سفراً ضخماً، لكن خشية الإطالة اقتصرنا على بعض منهم، ومن أراد المزيد فعليه بكتب السنَّة والاعتقاد، فسيجد ما يقنع

الغلة ويشفي العلة في هذا الباب.

فإذا علمت رحمك اللَّه أنَّ للصحابة ﵃ علم ومعرفة والتزام كلمة التقوى كان سببها نور نبوة، أليس طريقهم هو «الأعلم» و«الأحكم» و«الأسلم»؟!

أليس هم فوقنا في كل فضل؟!

أفلم يكونوا أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً؟!

أفقوم إختارهم اللَّه لصحبة نبيه ﷺ، ورضي اللَّه عنهم ولم يكونوا قضوا نحبهم، لا يكون هديهم هو «الأعلم» و«الأسلم» و«الأحكم»؟!

أفقوم تركهم رسول اللَّه ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلَّا ذكر لهم منه علماً لا يكون هديهم هو الأقوم*؟!

رجال لو أنفق أحدنا مثل جبل أحد ذهباً ما لحق مد أحدهم أو نصيفه لا يكون مسلكهم أسلم؟!

رجال عقلوا نداءات الرحمن لأهل الإيمان، ولم يتقدموا بين يدي اللَّه ورسوله لا يكون علمهم من أجلِّ العلوم وأنفعها على الاطلاق؟!

حازوا قصب السبق في كل شيء، وعلق الرضى باتباعهم واقتفاء آثارهم.

أليس أقوالهم وأعمالهم وآراؤهم لنا خير من أقوالنا وأعمالنا

---

* الحديث أخرجه «ابن حبان رقم ٦٥» عن أبي ذر، و«أبو يعلى رقم ٥٠٨٧» عن أبي الدرداء. انظر «اتحاف الخيرة رقم ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢» و«السلسلة الصحيحة رقم ١٨٠٣».

وآرائنا لأنفسنا؟!

أم نقول ذلك البهتان هم رجال ونحن رجال!

أنقول للذين تركوا الهدي الرشيد، ولم يكونوا مع الصادقين في أقوالهم وأعمالهم، بل أخذوا عن المتفلسفين والمقرمطين والمسفسطين وجعلوا ذلك هو الدّين هم أعلم؟!

أعلم أخذوه من بطون الفلاسفة والملحدين، والصابئة والوثنيين يكون أحكم؟!!

وأيّم اللَّه لجهابذتهم تمنوا الموت في آخر أعمارهم على دين العجائز وصبيان الكتاب.

يقول الإمام أبو بكر بن العربي رَحِمَهُ اللَّهُ: «شيخنا الغزالي أدخل في بطنه الفلاسفة ثم أراد أن يتقيأهم فما استطاع.

وفي رواية: شيخنا أبو حامد دخل في بطون الفلاسفة، ثم أراد أن يخرج منهم فما قدر.» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ٨].

حتى انتهى أمره إلى الوقف والحيرة في المسائل الكلامية، ثم أعرض عن تلك الطرق وأقبل على أحاديث الرسول ﷺ، وألجم كل عالم وعاميّ عما عداها.

وهذا كتاب «إلجام العوام عن علم الكلام» يحث فيه على مذهب السلف، ومات وصحيح البخاري على صدره.

«وكذلك أبو عبد اللَّه محمد بن عمر الرازي قال في كتابه الذي صنفه «أقسام اللذات»:

نهاية إقدام العقول عقال وحاصل دنيانا أذى ووبال

وأرواحنا في وحشة من جسومنا	وكم من جبالٍ قد علت شرفاتها
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا	سوى أن جمعنا فيه: قيل وقالوا
فكم رأينا من رجالٍ ودولةٍ	فبادوا جميعاً مسرعين وزالوا
وغاية سعي العالمين ضلال	رجال فزالوا والجبال جبال

لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن أقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه] ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] وأقرأ في النفي ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١] ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا ۝١١٠﴾ [طه] ثم قال: ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي» [مجموع الفتاوى ٥/ ١٠، ١١ وشرح الطحاوية ص ٢٠٨].

أقول سبحان اللَّه! حتى أثناء رجوعهم لا يستطعون التّخلص من كل آثارهم التي أسسوها على بدع كلامية وسفسطات يونانية، فهو يقول: أثناء رجوعه أقرب الطرق طريقة القرآن، ولاشك أنها حقّ ولكن فيها دخن، ولو قال: **أحقُّ أو أصحُّ الطرق طريقة القرآن لفصل الخطاب،** لأنَّ ما هناك إلَّا حقّ أو باطل، وما بعد الحقّ إلَّا الضلال.

فكلمة أقرب وما أشبهها، والألفاظ المجملة والمبهمة، لازمة لهم حتى أثناء رجوعهم، ومن تأمل كتبهم وردودهم على أهل البدع أمثال الجهمية والمعتزلة، يقعون في بعض الأخطاء والبدع من حيث لا يشعرون، فيلزموا أعداءهم بأقوال، فيردون عليهم بتلك الأقوال ويلزموهم بما ألزموهم، وهذا كله نتيجة الآثار والمقررات السابقة إلى أذهانهم التي لم يستطيعوا التخلص منها أثناء رجوعهم أو مناظراتهم،

فكانوا بذلك برزخاً بين أهل السنَّة والبدعة، وفي الحقيقة هذا جزاء كل من أعرض عن السنَّة والكتاب على فهم الأصحاب.

ولهذا قال فيهم شيخ الاسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنهم تظاهروا بنصر السنَّة في مواضيع كثيرة، **وهم ـ في الحقيقة ـ لا للإسلام نصروا ولا للفلاسفة كسروا**، لكن أولئك الملاحدة ألزموهم في النصوص ـ نصوص المعاد ـ نظير ما ادعوه في نصوص الصفات.» [مجموع الفتاوى ٥/ ٢٤].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «إنَّ أهل الكلام المحدث في الإسلام من المعتزلة والجهمية ومن وافقهم في أصلهم التبس عليهم حدوث الأعيان المخلوقة بحدوث نوعها، كما التبس عليهم قدم نوع كلام اللَّه بقدم عين الكلمة، وظنوا أنَّ حدوث الأعيان لا يحصل إلَّا بحدوث النوع، فالتزموا تعطيل الرب وتعجيزه في الأزل عن الكلام والفعال، وسلبوه صفات الكمال، **فسلطت عليهم السلف والأئمة ورثة الأنبياء بالتبديع والتضليل بل وبالتكفير، وانفتح عليهم من الفلاسفة سدُّ الدهرية بعد إن كان مبنياً بزبر الحديد، فلا للإسلام نصروا، ولا للكفار كسروا، ولا بحبل اللَّه اعتصموا، ولا الكتاب والسنَّة اتبعوا، بل فرقوا دينهم وكانوا شيعاً**، واعتاضوا عن الشريعة الإلهية بما أحدثوا بأرائهم بدعا.» [الصفدية ٢/ ١٦٠ والتفسير الكبير ١/ ٢٦٦].

فلقد تجارت بهم الأهواء، كما تجارى الكَلَبُ بصاحبه، فلم يبق لهم عرق أو مفصل إلَّا دخلته، وداء الكلب، إن شفي منه صاحبه بقي عرق ينازعه، فأعقل ما يكون قد هاج به.

ولهذا قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مثل الذي ينظر في الرأي ثم يتوب منه مثل المجنون الذي عولج ثم بريء فأعقل ما يكون قد هاج به» [جامع بيان العلم وفضله ص ٤١٩].

فالآمدي أفضل أهل زمانه، وقف في المسائل الكبار حائراً، والجويني قال: يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أنَّ الكلام يبلغ بي ما بلغ ما اشتغلت به، وقال عند موته: لقد خضت البحر الخضم، وخليت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت في الذي نهوني عنه، والآن فإن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني، وكذلك شمس الدّين الخشروشاهي والخونجي وغيرهم، كلهم ندموا على الخوض في البحار الخضمة.

«وكذلك الشهرستاني بحث عن العقيدة، لكن أين بحث؟ ما بحث في الكتاب والسنَّة، ما بحث في الصحاح والمسانيد وكتب اعتقاد أهل الأثر الذين لم يتركوا شاردة ولا واردة إلَّا بينوها، لم تأخذهم لومة لائم في دين اللَّه، فمنهم من جرَّح آباه ومنهم من جرَّح ابنه، لأنهم عدول يقولون الذي لهم والذي عليهم، خلاف أهل الأهواء والبدع الذين يقولون ما لهم، ويحرفون أو يؤولون أو يفوضون أو يسفسطون الذي عليهم.

فالشهرستاني بحث في كتب اليونان والمناطقة وعلماء الكلام، فكانت حياته أذى ووبالاً، وفي الآخير يقول وهو في سكرات الموت:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها ... وسرَّحت طرفي بين تلك المعالم
فلم ألق إلَّا واضعاً كفّ حائر ... على دقن أو قارعاً سن نادم

يقول: طفت وبحثت ونقبت وسألت عن الذي نهوني عنه كما قال صاحبه أبو المعالي الجويني، وما رجعت إلَّا بشبهات مبتدعة ردية، طريقة المناطقة والفلسفة اليونانية، فرد عليه محمد بن اسماعيل الأمير الصنعاني المحدِّث بيض اللَّه وجهه، فقال:

لعلَّك يا أستاذ ما زرت أحمداً
رسول الهدى المبعوث من خير هاشم
فواللَّه لو زرته الدهر مرة
لما كنت نهباً للصقور القشاعم

وفي رواية أخرى*:

لعلَّك أهملت الطوائف
بمعهد الرسول ومن والاه من كل عالم
فما حار من يهدي محمد
ولست تراه قارعاً سن نادم

لو زرته كنت اهتديت، لكنك طلبت الهداية من غير طريقها الصافي فأخطأت وضليت.» [انظر فاعلم أنه لا إله إلَّا اللَّه ص ٣١ بتصرف].

انظر إلى عاقبة من أعرض عن الكتاب والسنَّة، واتخذ زُبالة الذهن ونُخالة الفكر، وحثالة القول فوقهما، وقال: كل ما عارض العقل، فهو مؤول أو مفوض، بل محرف أو معطل، فكيف كان آخر مطافهم، التذبذب والهذيان، حتى تمنوا الموت على دين العجائز

* انظر «ديوان الصنعاني ص ٣٦٩».

وصبيان الكتاب.

والعجب كل العجب من أتباع هؤلاء اليوم، يروا مشايخهم وكبراءهم الذين أسسوا هذه المدرسة؛ العقلية، رجعوا عنها وأمروا بهدمها، وهم لا يزالون على الأثر الذي رجع عنه كبراؤهم باقون، بل ذابون عنه، إنَّ هذا لشيء عجاب.

فعاقبة هؤلاء كما قال حبر الأمة وترجمان القرآن عبد اللَّه بن عباس رضي الله عنه: «ويل للأتباع من عثرات العالم، قيل: كيف ذلك؟

قال: يقول العالم شيئاً برأيه، ثم يجد من هو أعلم برسول اللَّه صلى الله عليه وسلم منه فيترك قوله ذلك، ثم يمضي الأتباع» [جامع بيان العلم رقم ١٠٤٠].

وعند ابن حزم رحمه الله بلفظ: «ويل للأتباع من عثرات العالم قيل له كيف ذلك؟

قال: يقول العالم من قبل رأيه، ثم يبلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيأخذ به، وتمضي الأتباع بما سمعت» [الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٢٦٦].

هذا في العالم المتبع للأصول يرجى بها الوصول، ثم قال بالرأي في بعض المسائل العملية، الويل لأتباعه من عثراته، فكيف يكون حال أتباع العالم الذي أخطأ الأصول، بل ضيع الأصول فحرم نفسه من الوصول؟! اللَّهم نسألك السلامة من هذا الداء وعدم ملازمة الدواء.

وعجباً من هؤلاء الذين ضيعوا الأصول، كيف صوبوا طريقة الخلف، وضللوا طريقة السلف، وأحسنهم حالاً يقول أنَّ السلف كانوا مشتغلين بالجهاد ولذا لم يحققوا الأصول مثل ما حققناها، ولاشك أنَّ

هذا تضليل للسلف.

فالزنادقة مثل الرافضة كفَّروا السلف وهؤلاء ضللوا، ولقد تصد أئمة السلف لهؤلاء المتهوكين الحيارى، فكشفوا عوارهم، وهتكوا أستارهم، وأبطلوا طواغيتهم الأربعة التي كان القصد من ورائها إسقاط حرمة النصوص من القلوب، كشيخ الإسلام ابن تيمية، لقد ردَّ على مخانيث الجهمية مصوبي طريقة الخلف على السلف، بما يقنع الغلة ويشفي العلة.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا يجوز ـ أيضا ـ أن يكون الخالفون أعلم من السالفين كما يقوله بعض الأغبياء ممن لم يقدر السلف، بل ولا عرف اللَّه ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها من أنَّ «طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم».

فإنَّ هؤلاء المبتدعة الذين يفضلون طريقة الخلف على طريقة السلف إنما أتوا من حيث ظنوا أنَّ طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث، من غير فقه لذلك، بمنزلة الأميين الذين قال اللَّه فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]، وأنَّ طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات.

فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر، وقد كذبوا على طريق السلف، وضلوا في تصويب طريقة الخلف، **فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف.**

وسبب ذلك: اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص لشبهات الفاسدة التي شاركوا فيها إخوانهم من الكافرين؛ فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر ـ وكان مع ذلك لابد للنصوص من معنى ـ بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى ـ وهي التي يسموها طريقة السلف ـ وبين صرف اللفظ إلى معان بنوع التكلف ـ وهي التي يسمونها طريقة الخلف ـ **فصار هذا الباطل مركباً من فساد العقل والكفر بالسمع**، فإن النفي إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ظنوها بينات وهي شبهات، والسمع حرفوا فيه الكلام عن مواضعه.

فلما انبنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكفريتين كانت النتيجة: استجهال السابقين الأولين، واستبلاههم، واعتقاد أنهم كانوا قوماً أميين، بمنزلة الصالحين من العامة، لم يتبحروا في حقائق العلوم باللَّه، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي، وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله.

ثم هذا القول إذا تدبره الإنسان وجده في غاية الجهالة، بل في غاية الضلالة. كيف يكون هؤلاء المتأخرون لسيما والإشارة بالخلف إلى ضرب من المتكلمين الذين كثر في باب الدّين واضطرابهم، وغلظ عن معرفة اللَّه حجابهم، وأخبر الواقف عن نهايات اقدامه بما انتهى إليه من مرامهم حيث يقول:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها ... وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلَّا واضعاً كفَّ حائر ... على ذقن أو قارعاً سن نادم

وأقروا على أنفسهم بما قالوه متمثلين به أو منشئين له فيما صنفوه من كتبهم كقول بعض رؤسائهم:

نهاية إقدام العقول عقال ... وأكثر سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا ... وغاية دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا ... سوى أن جمعنا فيه: قيل وقالوا

[لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً،... ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي]. ا.هـ

ويقول الآخر [منهم]: «لقد خضت البحر الخضم، وتركت أهل الإسلام وعلومهم وخضت في الذي نهوني عنه، والآن إن لم يتداركني ربي برحمة [منه] فالويل لفلان، وها أنا ذا أموت على عقيدة أمي».

ويقول الآخر منهم: «أكثر الناس شكاً عند الموت أصحاب الكلام».

ثم [هؤلاء المتكلمون المخالفون للسلف] إذا حقق عليهم الأمر لم يوجد عندهم من حقيقة العلم باللَّه وخالص المعرفة به خبر، ولم يقفوا من ذلك على عين ولا أثر، كيف يكون هؤلاء المحجوبون المنقوصون المسبوقون الحيارى المتهوكون: **أعلم باللَّه وأسمائه وصفاته، وأحكم في باب آياته وذاته من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، من ورثة الأنبياء وخلفاء الرسل، وأعلام الهدى ومصابيح الدجى، الذين بهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا**، الذين وهبهم اللَّه من العلم والحكمة ما برزوا

على سائر أتباع الأنبياء، [فضلا عن سائر الأمم الذين لاكتاب لهم]، وأحاطوا من حقائق المعارف وبواطن الحقائق بما لو جمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيا من يطلب المقابلة؟!

ثم كيف يكون خير قرون الأمة أنقص في العلم والحكمة ـ لا سيما العلم باللَّه وأحكام آياته وأسمائه ـ من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم؟ أم يكون أفراخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان، ورثة المجوس والمشركين، وضلال اليهود والنصارى والصابئين وأشكالهم وأشباههم؛ أعلم باللَّه من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان؟!»

[مجموع الفتاوى ٥/ ٩ ـ ١١ والحموية الكبرى ص ٢٠٢ ـ ٢١٥].

ويقول رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضاً**: «إنَّ شعار أهل البدع هو ترك انتحال اتباع السلف، ولهذا قال الإمام أحمد في رسالة عبدوس بن مالك: أصول السنَّة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب النبي ﷺ ... أم أن يكون انتحال السلف من شعائر البدع، فهذا باطل قطعاً، فإنَّ ذلك غير ممكن إلَّا حيث يكثر الجهل ويقل العلم.

ويوضح ذلك: أنَّ كثيراً من أصحاب أبي محمد من أتباع أبي الحسن الأشعري يصرحون بمخالفة السلف ـ في مثل مسألة الإيمان، ومسألة تأويل الآيات والأحاديث ـ يقولون: مذهب السلف: أنَّ الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، وأما المتكلمون من أصحابنا، فمذهبهم كيت وكيت، وكذلك يقولون: مذهب السلف: أنَّ هذه الآيات والأحاديث الواردة في الصفات لا تتأول، والمتكلمون يريدون تأويلها إما وجوباً وإما جوازاً ويذكرون الخلاف بين السلف وبين أصحابهم المتكلمين،

هذا منطوق ألسنتهم ومسطور كتبهم.

أفلا عاقل يعتبر، ومغرور يزدجر، أنَّ السلف ثبت عنهم ذلك حتى بتصريح المخالف، ثم يحدث مقالة تخرج عنهم؟ أليس هذا تصريحاً أنَّ السلف كانوا ضالين عن التوحيد والتنزيه، وعلمه المتأخرون؟! وهذا فاسد بضرورة العلم الصحيح والدّين المتين.

وأيضاً، فقد ينصر المتكلمون أقوال السلف تارة وأقوال المتكلمين تارة، كما يفعله غير واحد مثل أبي المعالي الجويني، وأبي حامد الغزالي، والرازي وغيرهم، ولازم المذهب الذي ينصرونه تارة أنه هو المعتمد، فلا يثبتون على دين واحد، وتغلب عليهم الشكوك وهذا عادة اللَّه في من أعرض عن الكتاب والسنَّة.

وتارة يجعلون إخوانهم المتأخرين أحذق وأعلم من السلف، ويقولون: طريقة السلف أسلم، وطريقة هؤلاء أعلم وأحكم، فيصفون إخوانهم بالفضيلة في العلم والبيان، والتحقيق والعرفان، والسلف بالنقص في ذلك والتقصير فيه، أو الخطأ والجهل، وغايتهم عندهم: أن يقيموا أعذارهم في التقصير والتفريط.

ولا ريب أنَّ هذا شعبة من الرفض، فإنه وإن لم يكن تكفيراً للسلف ـ كما يقوله من يقوله من الرافضة والخوارج ـ ولا تفسيقاً لهم ـ كما يقوله من يقوله من المعتزلة والزيدية وغيرهم ـ تجهيلاً لهم وتخطئة وتضليلاً، ونسبة لهم إلى الذنوب والمعاصي، وإن لم يكن فسقاً فزعماً: أنَّ أهل القرون المفضولة في الشريعة أعلم وأفضل من أهل القرون الفاضلة.

ومن المعلوم بالضرورة لمن تدبر الكتاب والسنَّة، واتفق عليه أهل السنَّة والجماعة من جميع الطوائف، أنَّ خير قرون هذه الأمة ـ في الأعمال، والأقوال، والاعتقاد وغيرها من كل فضيلة أنَّ خيرها ـ القرن الأول، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ... وأنهم أفضل من الخلف في كل فضيلة من علم، وعمل، وإيمان، وعقل، ودين، وبيان، وعبادة، وأنهم أولى بالبيان لكل مشكل. هذا لا يدفعه إلَّا من كابر المعلوم بالضرورة من دين الإسلام، وأضله اللَّه على علم.» [مجموع الفتاوى ٤/ ٩٥، ٩٦].

هذا حقيقة قول، بل اعتقاد من شهدوا على أنفسهم بالشك والحيرة، في السالفين أهل القرآن والإيمان.

أليس هذا هو عين الشنآن الذي جاء به الرسول ﷺ، وبلَّغه هؤلاء المصطفون الأخيار؟ اللَّهم سلّم سلّم.

فنسأل اللَّه أن يغفر لهم، فلقد اعترف كثير منهم أنَّ ما جَنَوا في حياتهم إلَّا الأذى والوبال، وأن يجنبنا بهتهم إنَّه سميع الدعاء.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما اعتراف المتكلمة من الإسلامية فكثير، قد جمع العلماء فيه شيئاً وذكروا رجوع أكابرهم عما كانوا يقولونه وتوبتهم: إما عند الموت وإما قبل الموت. وهذا من أسباب الرحمة إن شاء اللَّه تعالى في هذه الأمة، فإنَّ اللَّه يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيآت، وهذا أصح القولين في توبة الداعي، **ولكن بقاء كلامهم وكتبهم وآثارهم محنة عظيمة في الأمة، وفتنة عظيمة لمن نظر فيها، ولا حولة ولا قوة إلَّا باللَّه**» [الاستقامة ١/ ٧٩، ٨٠].

هذا حال حذاقهم وأكابرهم يعترفون أنهم ما جنوا إلَّا الأذى والوبال، وخيبة الأمال إما عند الموت أو قبل الموت، فكيف بأتباعهم اليوم الذين أصموا آذانهم عن سماع توبة مؤسسي مدرستهم، الذين لا يعرفون من الإسلام إلَّا الخوض في الأغاليط وصعاب المسائل، ولقد نهى النبي ﷺ عن الأغلوطات*، قال الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «هي شداد المسائل»، وهذه هي طريقة الألدُّ الخصم، الذي قال فيه النبي ﷺ: «**أبغض الرجال إلى اللَّه الألدُّ الخصم**».

«الذي يقصد بخصومته مدافعة الحقّ ورده بالأوجه الفاسدة والشبه الموهمة، وأشد ذلك الخصومة في أصول الدّين، كما يقع لأكثر المتكلمين المعرضين عن الطرق التي أرشد إليها كتاب اللَّه وسنَّة رسوله ﷺ وسلف أمته، إلى طرق مبتدعة واصطلاحات مخترعة وقوانين جدلية وأمور صناعية مدار أكثرها على آراء سوفوسطائية، أو مناقضات لفظية ينشأ بسببها على الأخذ فيها شبه ربما يعجز عنها، وشكوك يذهب الإيمان معها، وأحسنهم انفصالاً عنها أجدلهم لا أعلمهم، فكم من عالم بفساد الشبهة لا يقوى على حلها، وكم من منفصل عنها لا يدرك حقيقة علمها ثم هؤلاء قد ارتكبوا أنواعاً من المحال لا يرتضيها البله والأطفال، لما بحثوا تحيز الجواهر والألوان والأحوال،...» [المفهم ٦/ ٦٩٠ للقرطبي].

انظر إلى المتهوكين الحيارى، بحثالة أفكار سوفوسطائية

* انظر «فتح الباري ١٣/ ٣٢٣».

يريدوا أن يحققوا بها أصول الدّين التي لم يحققها السلف بزعمهم؛ بعلم الكلام المخالف للفطرة وهذا من الدَّغل الذي في قلوبهم، ولهذا اشتَّد نكير السلف على هذه الطائفة ونسبوها إلى الذَّم.

قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولو لم يكن في الكلام شيء يذم به إلَّا مسألتان هما من مبادئه، لكان حقيق بالذم، وجدير بالترك.

إحدهما: قول طائفة منهم: إنَّ أول الواجبات الشك في اللَّه تعالى.

والثانية: قول جماعة منهم: إنَّ من لم يعرف اللَّه تعالى بالطرق التي طرقوها، والأبحاث التي حرروها، فلا يصح إيمانه، وهو كافر.

فيلزم على هذا تكفير أكثر المسلمين من السلف الماضين وأئمة المسلمين، وأنَّ من يبدأ بتكفيره آباه، وأسلافه، وجيرانه، وقد أورد على بعضهم هذا، فقال: لايشنع عليَّ بكثرت أهل النار.» [الفهم ٦/ ٦٩٣].

هذا حال الأوائل الذين خاضوا البحر الخضم، فكيف بالمتأخرين اليوم الذين خاضوا في الذي حذَّر منه أسلافهم مع قلة البضاعة، **فساد في القوة العلمية، وضلال في القوة العملية**، فأنى تكون لهم النجاة.

وكثير منهم ادعى السلفية، لكن مدموجة بأفكار وأقوال وشبهات أصحاب المذاهب المبتدعة الردية، من صوفية وعقلانية، ومذهبية قطرية، فلسان حالهم يقول: هذا استدراك على صاحب سنَّة خير البرية، أو تقصير منه في عدم تبيين لنا المفاهيم العلمية والعملية، فهذا لازم لهم، فأين ذهبوا كانت تلك الرزية.

لعمري! بجمعهم هذا تركوا الدّين أرق من ثوب سابري.

فليت شعري! يفهم دعاة الحزبية، أصحاب الشهوة البرلمانية، التي في الحقيقة هي بدعة كفرية ووسيلة طاغوتية، تحصر الصراع مع العلمنة الخبيثة، المشَكَّلة من عدة شرائع، صليبية ويهودية وصابئية، المفروضة على الشعوب الإسلامية بقوة الحديد والنار، زيادة على المذاهب الإلحادية الأخرى، في الصناديق الاقتراعية.

هذا جل جهد دعاة الأحزاب الإسلامية اليوم، أن يقيموا للأمة دولة بأفكار إسلامية ومبادىء ثورية، ولقد سمعت هذه الرزية من بعض دعاة النهضة الإسلامية إن صح التعبير، لأنهم دعاة مذهبية وفلسفة قطرية، **فلم تكن نهضة إسلامية، بل قعدة بدعية، من شبهات وشطحات، تتخللها حماسة وغوغاء ارتجالية، جاءت عن عاطفة تلقائية، لا مستند لها من الكتاب والسنَّة النبوية، ولا الصحبة الأثرية، فكان حالهم لا الدولة الإسلامية أقاموا، ولا أهل البدع من العلمنة والإلحاد أزالوا.**

فقولنا لكم: هذه العاقبة، جزاء لكل من تربى تربية حزبية، وأعرض عن كلام رب البرية.

فإذا تبين هذا، فنصيحتي لكل مسلم لم تفسد فطرته، أن يلزم المنار ويحذر من التهوك في مخالفة الآثار، لأنَّ يومها لا ينفع مال أو اعتذار، لأنَّ ما هناك إلَّا الجنَّة أو النار.

فقد يقال لك يا أخي: نحن لا ننكر أنَّ طريقة السلف «أسلم» و«أحكم» و«أعلم»، ولا ينكر هذا إلَّا مكابر، لكن وجد في يومنا هذا مذاهب ومدارس، مؤسسة على مبدأ العلمنة والعقلنة والحداثة، التي لم تكن في عصر الصحابة ﵃، فاضطررنا أن ننشىء أحزاباً إسلامية

كي نصارعهم في حلباتهم بمبادئهم كي نفوت عليهم شهوتهم، فهذا يا أخي فقه الواقع ما لنا بد منه فرض علينا هذا! كيف العمل؟

وهذا قول من ينتحل مذهب السلف في المعتقد ويخالفهم في المنهج وكثير ما هم.

يأتيك بالمتشابه من الكلام كي يمرر بدعته وهواه، وهذا عمل أهل البدع من زمن «الخوارج» و«المعتزلة» و«المرجئة» و«...»، أن يأتوا بالمحكمات الواضحات ويضعوها على المتشابهات ليمرروا بدعهم.

فقل له يا أخي: كذبت وخسئت، لقد كان في عهد الصحابة مثل هذه المذاهب وأردء، كانت البراهمة بالهند منكري النبوات، والصابئة والمجوسية القائلين بالنور والظلمة، والمناوية والكنفوشوسية الصينية، والمنطق والفلسفة اليونانية، والرهبنة واللاهوتية النصرانية والمكر والحيل اليهودية، والبدع الشركية العربية، زيادة على قهر وجبروت القبائل القرشية، والمزدكية التي نادت بالتساوي في الأرزاق كما نادت بالإباحية وجعل الناس شركاء فيها، كاشتراكهم في الماء، والنار والكلأ.

وفي الحقيقة هي أسس ومبادىء التي تأسست عليها الشيوعية الحديثة، والعلمنة الخبيثة، فأول من اخترع هذه المذاهب هم المزدكية.

فكل هذا أحاط بهم وأكثر، ولم يضطروا أن يخلطوا الحقّ مع الباطل، لا في مرحلة الضعف فضلاً عن مرحلة القوة، كما اضطررتم

وادعيتم.

لم يلتفتوا إلى جميع هذه البدع والأهواء، ولم يبالوا لما رموهم بقوس واحدة، جعلوا نصب أعينهم الكتاب والسنَّة، ذلك مشربهم الوحيد، فارتووا وما ظمأوا، يدورون مع الحقّ حيث دار، لا يخرجون عنه طرفة عين، تصفوا وتربوا وأعدوا العدتين «الإيمانية» و«العتادية» ثم الجهاد في سبيل اللَّه لإعلاء كلمته، ففتحوا أقطار الدنيا وكان لهم ما أرادوا من استخلاف في الأرض، بأمرهم للمعروف ونهيهم عن المنكر، ألا وأكبر منكر **هو مخالفة النبي في منهجه القويم الذي أسس به صرح دولة الإسلام.**

فاجعل هذا أول ما تصك به وجوه هؤلاء الملبسة، وأحيلك يا أخي على كلام مجرب في عصرنا هذا، خاض هذه التجارب، ثم عرف أخيراً الحقّ فالتزمه ودعا إليه ومات عليه نسأل اللَّه أن يغفر له ويرحمه.

قال الأستاذ الكبير سيد قطب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان النبع الأول الذي استقى منه ذلك الجيل هو نبع القرآن، القرآن وحده، فما كان حديث رسول اللَّه وهديه إلَّا أثراً من آثار ذلك النبع فعندما سئلت عائشة رضي اللَّه عنها عن خلق رسول اللَّه قالت: كان خلقه القرآن.

كان القرآن وحده إذن هو النبع الذي يستقون منه، ويتكيفون به ويتخرجون عليه، ولم يكن ذلك كذلك لأنه لم يكن للبشرية يومها حضارة، ولا ثقافة، ولا علم، ولا مؤلفات، ولا دراسات، كلا فقد كانت هناك حضارة الرومان، وثقافتها وكتبها وقانونها الذي ما تزال أوربا

تعيش عليه، أو على امتداده، وكانت هناك مخلفات الحضارة الإغريقية ومنطقها وفلسفتها وفنها، وهو ما يزال ينبوع التفكير الغربي حتى اليوم، وكانت هناك حضارة الفرس وفنها وشعرها وأساطيرها وعقائدها ونظم حكمها كذلك، وحضارات أخرى قاصية ودانية: حضارة الهند وحضارة الصين إلخ. وكانت الحضارتان الرومانية والفارسية تحفان بالجزيرة العربية، فلم يكن إذن عن فقر في الحضارات العالمية والثقافات العالمية يقصر ذلك الجيل على كتاب اللّٰه وحده... في فترة تكونه...

وإنما كان ذلك عن تصميم مرسوم ونهج مقصود. يدل على هذا القصد غضب رسول اللّٰه ﷺ وقد رأى في يد عمر بن الخطاب رضي الله عنه صحيفة من التوراة، قوله: «**إنه واللّٰه لو كان موسى حياً بين أظهركم ما حل له إلَّا أن يتبعني***».

كان رسول اللّٰه ﷺ يريد صنع جيل خالص القلب. خالص العقل. خالص التصور. خالص التكوين من أي مؤثر آخر غير المنهج الإلهي، الذي يتضمنه القرآن الكريم.

ذلك الجيل استقى إذن من ذلك النبع وحده، فكان له في التاريخ ذلك الشأن الفريد، ثم ما الذي حدث؟

اختلطت الينابيع! صبت في النبع الذي استقت منه الأجيال التالية فلسفة الإغريق ومنطقهم، وأساطير الفرس وتصوراتهم،

---

* حديث حسن أخرجه أحمد والدارمي. انظر «إرواء الغليل رقم ١٥٨٩».

وإسرائليات اليهود، ولاهوت النصارى، وغير ذلك من رواسب الحضارات والثقافات، واختلط هذا كله بتفسير القرآن الكريم، وعلم الكلام، كما اختلط بالفقه والأصول أيضاً.

وتخرج على ذلك النبع المشوب سائر الأجيال بعد الجيل، فلم يتكرر ذلك أبداً. ـ إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ : نحن اليوم في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام أو أظلم. كل من حولنا جاهلية... تصورات الناس وعقائدهم، عاداتهم وتقاليدهم، موارد ثقافتهم، فنونهم وآدابهم، شرائعهم وقوانينهم، حتى الكثير ما نحسبه ثقافة إسلامية، ومراجع إسلامية، وفلسفة إسلامية وتفكيراً إسلامياً... هو كذلك من صنع هذه الجاهلية.

لذلك لا تستقيم قيم الإسلام في نفوسنا، ولا يتضح تصور الإسلام في عقولنا، ولا ينشأ فينا جيل ضخم من الناس من ذلك الطراز الذي أنشأه الإسلام أول مرة.

فلابد إذن في منهج الحركة الإسلامية أن نتجرد في فترة الحضانة والتكوين من كل مؤثرات الجاهلية التي نعيش فيها، ونستمد منها. لابد أن نرجع ابتداء إلى النبع الخالص الذي استمد منه أولئك الرجال. النبع المضمون الذي لم يختلط ولم تشبه شائبة، نرجع إليه نستمد منه تصورنا لحقيقة الوجود كله ولحقيقة الوجود الإنساني ولكافة الإرتباطات بين هذين الوجودين وبين الوجود الكامل الحق: وجود اللَّه سبحانه... ومن ثم نستمد تصوراتنا للحياة وقيمنا وأخلاقنا، ومفاهيمنا للحكم والسياسة والاقتصاد وكل مقومات الحياة.

ثم لابد من التخلص من ضغط المجتمع الجاهلي، والتصورات الجاهلية، والتقاليد الجاهلية، والقيادة الجاهلية في خاصة نفوسنا...

ليست مهمتنا أن نصطلح مع واقع هذا المجتمع الجاهلي ولا أن ندين بالولاء له، فهو بهذه الصفة ... صفة الجاهلية... غير قابل لأن نصطلح معه، إنَّ مهمتنا أن نغير من أنفسنا أولاً لنغير هذا المجتمع أخيراً. وسنلقى في هذا عنتاً ومشقة، وستفرض علينا تضحيات باهظة، ولكننا لسنا مخيرين إذا نحن شئنا أن نسلك طريق الجيل الأول الذي أقر اللَّه به منهجه الإلهي ونصره على منهج الجاهلية» [انظر جيل قرآني فريد].

إذن، ما هي الأصول الذي من تمسك بها، حصل له الاهتداء والأمن يوم القيامة، وجعل اللَّه له فرقاناً يمشي به في الدنيا، وفي الآخرة كان مع المصطفين الأخيار؟

ـ أصول مذهب السلف:

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكان الأصل الذي أسسوه هو ما أمرهم اللَّه به في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾﴾ [الحجرات].

فإنَّ هذا أمر للمؤمنين بما وصف به الملآئكة، كما **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾ ۞ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى

ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٩﴾ [الأنبياء].

فوصفهم سبحانه بأنهم لا يسبقونه بالقول، وأنهم بأمره يعملون، فلا يخبرون عن شيء من صفاته ولا غير صفاته إلَّا بعد أن يخبر سبحانه بما يخبر به، فيكون خبرهم وقولهم تبعاً لخبره وقوله كما قال: ﴿لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ﴾.

وأعمالهم تابعة لأمره، فلا يعملون إلَّا ما أمرهم هو أن يعملوا به، فهم مطيعون لأمره سبحانه.

وقد وصف سبحانه بذلك ملآئكة النار فقال: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ عَلَيۡهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٞ شِدَادٞ لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ ﴿٦﴾ [التحريم].

وقد ظن بعضهم أنَّ هذا توكيد، وقال بعضهم: بل لا يعصونه في الماضي، ويفعلون ما أمروا به في المستقبل، وأحسن من هذا وهذا أنَّ العاصي هو الممتنع من طاعة الأمر مع قدرته على الامتثال، فلو لم يفعل ما أمر به لعجزه لم يكن عاصياً. فإذا قال: ﴿لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ﴾.

لم يكن في هذا بيان أنهم يفعلون ما يؤمرون، فإنَّ العاجز ليس بعاصي، ولا فاعل لما أمر به.

وقال: ﴿وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ﴾.

ليبين أنهم قادرون على فعل ما أمروا به فهو لا يتركونه لا عجزاً ولا معصية، والمأمور إنما يترك ما أمر به لأحد هاذين، إما أن لا يكون قادراً وإما أن يكون عاصياً لا يريد الطاعة، فإذا كان مطيعاً يريد طاعة الأمر وهو قادر وجب وجود فعل ما أمر به، فكذلك الملآئكة

المذكورون لا يعصون اللَّه ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون.

وقد وصف الملآئكة بأنهم: ﴿عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾ ۞ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [الأنبياء].

فالملآئكة مصدقون بخبر ربهم، مطيعون لأمره، ولا يخبرون حتى يخبر، ولا يعملون حتى يأمر، كما **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [الأنبياء].

قد أمر اللَّه المؤمنين أن يكونوا مع اللَّه ورسوله كذلك، فإنَّ البشر لم يسمعوا كلام اللَّه منه بل بينهم وبينه رسول من البشر، فعليهم أن لا يقولوا حتى يقول الرسول ما بلغهم عن اللَّه، ولا يعملون إلَّا بما أمرهم به كما **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾﴾ [الحجرات].

قال مجاهد: لا تفتاتوا عليه بشيء حتى يقضيه اللَّه على لسانه،... لا تقدموا؛ معناه: لا تتقدموا بين يدي اللَّه ورسوله.

فعلى كل مؤمن أن لا يتكلم في شيء من الدّين إلَّا تبعاً لما جاء به الرسول، ولا يتقدم بين يديه، بل ينظر ما قال، فيكون قوله تبعاً لقوله، وعلمه تبعاً لأمره، فهكذا كان الصحابة ومن سلك سبيلهم من التابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين، **فلهذا لم يكن أحد منهم يعارض النصوص بمعقوله، ولا يؤسس ديناً على غير ما جاء به الرسول، وإذا**

أراد معرفة شيء من الدّين والكلام فيه نظر فيما قاله اللَّه والرسول، فمنه يتعلم وبه يتكلم، وفيه ينظر ويتفكر، وبه يستدل، فهذا أصل أهل السنَّة، وأهل البدع لا يجعلون اعتمادهم في الباطن، ونفس الأمر على ما تلقوه عن الرسول، بل على ما رأوه أو ذاقوه، ثم إن وجدوا السنَّة توافقه وإلَّا لم يبالوا بذلك، فإذا وجدوها تخالفه أعرضوا عنها تفويضاً أو حرفوها تأويلاً.

فهذا هو الفرقان بين أهل الإيمان والسنَّة، وأهل النفاق والبدعة.»

[التفسير الكبير ١/ ١٦٠ ـ ١٦٤].

فإن شئت وصل القوم فاسلك طريقهم

فقد وضحت للسالكين عيانا

الفصل الثالث

ميزات وخصائص المنهج السلفي الشرعي

إنَّ للسلف منهجاً مميزاً، حكيماً سديداً، في الدعوة إلى العقيدة وسائر أمور الدّين، فهو منهجٌ كاملٌ، متكاملٌ، إمتاز **بالرد والعرض؛ الهدم ثم البناء،** هدم شبه أصحاب المذاهب الردية، التي أسسوها على بدعٍ كلامية، بأدلة نقلية، وحجج عقلية، التي لا تخالف الكتاب أو السنَّة النبوية، ثم عرض العقيدة الصحيحة في ثوبها الصافي، عمدتهم في ذلك الكتاب والسنَّة على فهم سلف الأمة.

فأفحموا الخصوم وأزالوا الالتباس، وكتموا أنفاس أصحاب الوسواس الخناس، الذين لبَّسوا على النَّاس، فكان فيهم إرث النبوة وفضل الصحبة، استحقوا أن يكونوا من بقايا الرسل، يدعون من ضل إلى الهدى، ويبصرون بنور اللَّه أهل العمى، ينفون عن كتاب اللَّه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

فمنهجهم مميز، ومسلكهم آمن، وعاقبتهم محمودة، وصحبتهم مشكورة، ومعالمهم واضحة، فكانوا هم الطائفة المنصورة، نصر علم وبيان وسنان، والفرقة الناجية، من النار، والعار، والشنّار، لإماتتهم البدع، وإحيائهم السنن، فاستحقوا دخول دار الأبرار، مع المصطفين الأخيار، ذلك بما كسبوا من أسباب السعادة الدنيوية والآخروية، التي استوجبت لهم دخول دار القرار.

ومن أبرز ملامح هذا المنهج وسماته ما يلي:

أولاً: الاعتماد على الكتاب والسنَّة بفهم سلف الأمة:

١ـ اعلم أنَّ للصاحبة فهماً مميزاً للكتاب والسنَّة، ورثوه عن النبي ﷺ، زيادةً على ما اشتمل فيهم من مناقب جمة، جعلتهم أفقه الناس، وأعلم بالأمور الكامنة، بعد الأنبياء والرسل، ذلك بإنَّ الرسول ﷺ بيَّن لهم معاني القرآن الكريم كما علمهم ألفاظه، وهم بلّغوا لمن بعدهم معانيه كما بلّغوا حروفه.

٢ـ علمهم بسبب النزول، فهم شاهدوا وقائع الوحي ونزوله، فيما نزل، وأين نزل، فكان فهمهم للنصوص أكثر وأدق من غيرهم، فكانوا أعلم بتأويله، ولهذا قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استدرك به علم، وآراؤهم لنا أحمد، وأولى بنا من رأينا» كما بينا في الفصل الثاني من هذا الباب.

روى الإمام الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ وَأَحۡسِنُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١٩٥﴾ [البقرة] عن أسلم بن عمران التجيبي قال: «كنا بالرُّوم فأخرجوا إلينا صفاً عظيماً من الروم، فخرج إليهم من المسلمين مثلهم أو أكثر؛ وعلى أهل مصر عقبة بن عامر، وعلى الجماعة فضالة بن عبيد، فحمل رجل من المسلمين على صف الرّوم، حتى دخل فيه، فصاح الناس، وقالوا سبحان اللَّه! يُلقي بيديه إلى التهلكة؟! فقام أبو أيوب الأنصاري فقال: يا أيها الناس! إنكم تتأوّلون هذه الآية هذا التأويل وإنما أنزلت هذه الآية فينا ـ معشر الأنصار ـ لما أعز اللَّه الإسلام وكثر ناصروه؛ فقال بعضنا لبعض سراً دون رسول اللَّه ﷺ: إنَّ أموالنا قد ضاعت، وإنَّ اللَّه قد أعز

الإسلام، وكثر ناصروه، فلو أقمنا في أموالنا، فأصلحنا ما ضاع منها! فأنزل اللَّه على نبيه ﷺ ـ يرد علينا ما قلنا ـ : ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾، فكانت التهلكة الإقامة على الأموال وإصلاحها وتركنا الغزو.

فما زال أبو أيوب شاخصاً في سبيل اللَّه حتى دفن بأرض الروم.» [صحيح سنن الترمذي رقم ٢٩٧٢ والمستدرك رقم ٣٠٨٨ للحاكم والسلسلة الصحيحة رقم ١٣].

ولهذا كان تأويلهم هو الأصل الثالث من أصول التفسير عند عامة التابعين والتابعين لهم بإحسان، وإن وقع بعض الاختلاف بينهم في تأويل الآية وهو قليل جداً، فإنَّ الحق لا يخرج عنهم طرفة عين. فالصواب في أحد القولين قطعاً علمه من علمه وجهله من جهله، ونُقرُّ من أخذ بشيء من أقوالهم الثابتة إذا ظهر منه الصدق والتَّحري والصواب، وذلك هو قول الأئمة عند اختلاف الصحابة، وقد أقَّر الصحابة بعضهم بعضا على ذلك.

قال ابن تيمية رحمه الله: «وقد اتفق الصحابة في مسائل تنازعوا فيها؛ على إقرار كل فريق لآخر على العمل باجتهادهم، كمسائل في العبادات والمناكح، والمواريث والعطاء، والسياسة وغير ذلك» [مجموع الفتاوى ١٩/٦٨].

ولا نقول كما قال أهل الأهواء والبدع، من المتكلمة والمتفلسفة أتباع الهند واليونان، أنَّ الأمة أي: الصحابة رضي الله عنهم إذا اختلفت في تأويل الآية جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، فلا فضل الصحبة عرفوا، ولا

المنزلة وضعوا، بل جهَّلوا وسفَّهوا.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمقصود هنا أنَّ السلف كانوا اعتصامهم بالقرآن والإيمان، فلما حدث في الأمة ما حدث من التفرق والاختلاف شيعاً، صار هؤلاء عمدتهم في الباطن ليست على القرآن والإيمان ولكن على أصول ابتدعها شيوخهم، عليها يعتمدون في التوحيد والصفات والقدر والإيمان بالرسول وغير ذلك... ولهذا قال كثير منهم كأبي الحسين البصري، ومن تبعه كالرازي والآمدي وابن الحاجب: إنَّ الأمة إذا اختلفت في تأويل الآية على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، بخلاف ما إذا اختلفوا في الأحكام على قولين، فجوزوا أن تكون الأمة مجتمعة على الضلال في تفسير القرآن والحديث...»
[مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٤، ٣٥ والتفسير الكبير ١/ ١٥٨، ١٥٩].

سبحان اللَّه! كبرت كلمة تخرج من أفواههم بأن جوزوا على الصحابة التجهيل والتضليل، ومدحوا أنفسهم بالتأويل حتى جرهم هذا إلى التعطيل. فنعوذ باللَّه من هذا التطويل الذي هو من أبطل الباطل، وأن نسلك مسلك التضليل.

تاللَّه، ما قال أحد من السلف هذا، الذين عرفوا قدر الصحبة، فأقوالهم طافحة في كتب الاعتقاد وسائر أمور الدّين، في فضل الصحابة ومنزلتهم، كما قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ورأيهم لنا خير من أنفسنا...».

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ذكر سنيد عن محمد بن كثير عن ابن شوذب عن أيوب عن ابن سرين: «أنه سئل عن المتعة بالعمرة إلى الحج قال كرهها عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان فإن يكن علماً

فهما أعلم مني وإن يكن رأياً فرأيهما أفضل» [جامع بيان العلم ص ٢٨٥].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضاً**: فيما ذكر عن محمد ابن وضاح قال ثنا دحيم قال ثنا عمر بن عبد الواحد قال سمعت الأوزاعي عن ابن المسيب: «أنه سئل عن شيء فقال: اختلف فيه أصحاب رسول اللَّه ﷺ ولا أرى لي معه قولاً». قال ابن وضاح: هذا هو الحقّ.

قال أبو عمر: معناه ليس له أن يأتي بقول يخالفهم به.» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٨٠٣].

فالعلم ما جاء عن أصحاب محمد ﷺ وما لم يجيء عن أصحاب محمد ﷺ فليس بعلم بل جهل وضلال، فعض عليه بالنواجذ، وإياك والتكلف، فإنَّهم كانوا على الصراط المستقيم.

٣ـ فصاحة لسانهم، وعلمهم باللغة، ومعرفة خباياها، خاطبهم اللَّه بلسان عربي مبين، ففهموا ووعوا، ولهذا لم يتأول أحدهم ألفاظ القرآن والسنَّة على ما لم تقتضيه قواعد اللغة، لم يقل أحد منهم هذا حقيقة، وهذا مجاز، ولما قال اللَّه تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ٥﴾ [طه] فهموا وبدون استثناء أحد منهم أنَّ الاستواء: هو بمعنى العلو والارتفاع، لأنَّ هذا هو المعلوم في لغتهم.

ذكر الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ عن الخليل بن أحمد وكان إمام العربية في النحو والبلاغة والشعر قال محمد بن الحسين، أنا المعافي بن زكريا، ثنا محمد بن أبي الأزهر ثنا الزبير بن بكار، حدثني النضر بن شميل، حدثني الخليل بن أحمد قال: «أتيت أبا ربيعة الأعرابي وكان من أعلم من رأيت ـ وكان على سطح ـ فلما رأيناه أشرنا إليه بالسلام

فقال: استووا، فلم ندر ما قال، فقال لنا شيخ عنده يقول لكم: ارتفعوا، قال الخليل: هذا من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾» [مختصر العلو للعلي الغفار ص ١٧١].

فما زالوا على ذلك، حتى نشأ أبناء سبايا الأمم من الهند والسند فحرفوا معاني اللغة، على ما لا تقتضيه. فنشأ البدع والضلال، فكان فيهم «الجهمية المعطلة»، و«المشبهة المجسمة».

قال الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أتانا من المشرق رأيان خبيثان، جهم المعطل ومقاتل بن سليمان المشبه» [تاريخ بغداد ١٣/ ١٦٤].

٤ـ وجودهم في القرون المفضلة، فالعلم علمهم، والقول قولهم، فهم الذين عرفوا سبيل المؤمنين مفصلة، وسبيل المجرمين مفصلة، فهم أفقه الناس، وأعلمهم على الاطلاق، وكل من جاء بعدهم عيال على علمهم ومعرفتهم وأقوالهم.

روى الإمام الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: «سن رسول اللَّه ﷺ وولاة الأمور بعده سنناً، الأخذ بها تصديق لكتاب اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، وإستكمال لطاعته، وقوة على دين اللَّه، ليس لأحد من الخلق تغييرها ولا تبديلها، ولا النظر في رأي من خالفها، فمن اقتدى بما سنوا اهتدى، ومن استبصر بها بصر، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين، ولاه اللَّه عَزَّ وَجَلَّ ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيراً.» [الشريعة رقم ٩٢، و١٣٩ و٦٩٨].

فنسأل اللَّه أن يرزقنا فهمهم وعلمهم، وحبهم، وحب من يحبهم، وبغض من بغير خير يذكرهم، ومهما عملنا واجتهدنا وجاهدنا،

وتصدقنا، لا نلحق فضلهم، حازوا قصب السبق في كل شيء رضي اللَّه عنهم ورضوا عنه، فمن أراد الرضى؛ فليقفى آثارهم ويسلك مسلكهم ويتأدب بأدبهم ويتعلم بعلمهم، منه ينظر، وبه يستبصر، وفيه يوالي، وعليه يعادي، وبه يرد على أهل الأهواء والبدع، الذين شاقوا اللَّه ورسوله فليجعله درعاً سابغاً، وينبلهم بنبل الأثر.

٥ـ لقد أتوا الحكمة والميزان، ما جعلهم يتميزون عن غيرهم في الفهم والعلم والعمل، ومن المعلوم أنَّ الرسول ﷺ قد أوتي الحكمة قال اللَّه تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾﴾ [الجمعة]، فورث هذه الحكمة الصحابة ﵃ عن معلمهم ومربيهم وقائدهم، فرعوها حقّ رعايتها، ما جعلهم يتميَّزون عن سائر الناس.

والحكمة مفهومها واسع وشامل لكل خير ومعرَّف لكل شر، وللسلف في تفسير الحكمة عدة أقوال كلها متقاربة؛ فمنهم من فسرها أنها الفرقان بين الحقّ والباطل، ومنهم من قال: رأس أمرها وأعلاها، هي خشية اللَّه، ومنهم من قال: هي إصابة الحق والعمل به أو أنها معرفة الحقّ والعمل به والإصابة في القول والعمل، ومنهم من قال: فعل ما ينبغي على الوجه الذي ينبغي في الوقت الذي ينبغي.

ولا شك أن من أوتي هذه الحكمة، فقد أوتي من الخير والسعادة الدنوية والآخروية، كما قال اللَّه تعالى: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]، وهذا يشمل خير الدنيا، من فهم وعلم وعمل صالح، ونصر وتمكين ومغفرة ورحمة ورفع الدرجات مع

النبيين والصديقين والشهداء في الآخرة.

وأما الميزان فأمر زائد على معرفة الحكمة، في الأمور الجزئية، وبه تعرف فهو من ثمارها، به توزن أمور الدّين، فيفرق بين ما هو سنَّة وبدعة في واقع الناس، من عقيدة ودين، وسبيل ومنهج، حقّ وباطل، غث وسمين. ولك ثمرة من ثمار هذا الميزان.

روى الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الحكم بن المبارك، أنا عمرو بن يحيى، قال: سمعت أبي يحدث، عن أبيه قال: «كنا نجلس على باب عبد اللَّه بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قبل صلاة الغداة، فإذا خرج، مشينا معه إلى المسجد، فجاءنا أبو موسى الأشعريُّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فقال: أخرجَ إليكم أبو عبد الرحمن قلنا: لا، بعدُ. فجلس معنا حتى خرج، فلما خرج، قمنا إليه جميعاً، فقال له أبو موسى: يا أبا عبد الرحمن، إني رأيت في المسجد آنفا أمراً أنكرته ولم أر والحمد للَّه إلَّا خيراً.

قال: فما هو؟ فقال: إن عشت فستراه.

قال: رأيت في المسجد قوماً حلقاً جلوساً ينتظرون الصلاة في كل حلقةٍ رجلٌ، وفي أيديهم حصاً، فيقول: كبِّروا مئة، فيكبرون مئةً، فيقول: هلِّلُوا مئة، فيهلِّلون مئة، ويقول: سبِّحوا مئة، فيسبحون مئة.

قال: فماذا قلت لهم؟ قال: ما قلت لهم شيئاً انتظار رأيك أو انتظار أمرك.

قال: أفلا أمرتهم أن يعدوا سيئاتهم، وضمنت لهم أن لايضيع من حسناتهم، ثم مضى ومضينا معه حتى أتى حلقةً من تلك الحلق، فوقف عليهم، فقال: ما هذا الذي أراكم تصنعون؟ قالوا: يا أبا عبد

الرحمن حصاً نعد به التكبير والتهليل والتسبيح.

قال: فعدوا سيئاتكم، فأنا ضامن أن لا يضيع من حسناتكم شيء ويحكم يا أمة محمد، ما أسرع هلكتكم! هؤلاء صحابة نبيكم ﷺ متوافرون، وهذه ثيابه لم تبلَ، وآنيته لم تكسر، والذي نفسي بيده، إنكم لعلى ملةٍ هي أهدى من ملة محمد ﷺ أو مفتتحوا باب ضلالة.

قالوا: واللَّه يا أبا عبد الرحمن، ما أردنا إلَّا الخير.

قال: **وكم من مريد للخير لن يصيبه**، إن رسول اللَّه ﷺ حدثنا أن قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيه، وايّم اللَّه ما أدري لعل أكثرهم منكم، ثم تولى عنهم.

فقال: عمرو بن سلمة: رأينا عامَّةَ أولئك الحلق يُطَاعِنونا يوم النهروان مع الخوارج.» [سنن [مسند] الدارمي رقم ٢١٠].

فانظر إلى عظمة هذا الميزان وفوائده ومن حرمه حرم الخير كله، وأنَّ البدعة الصغيرة تجر إلى البدعة الكبيرة، وأيّ خلل في السنَّة وإن كان للناظر صغير، فشأنه كبير، لأنه يجر إلى الخلل في المنهج.

فما حمل عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه، ربطة هذه البدعة العملية الصغيرة، بالمنهج إلَّا فقهه وعلمه، بأنَّ الأشياء تبدأ صغيرة وإن كان ظاهرها الخير والسلامة. فذكر اللَّه مطلوب لكن بهذه الصورة والهيئة المبتدعة، مخالفٌ للمنهج.

قال رسول اللَّه ﷺ: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد** ـ وفي رواية ـ **من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**» [البخاري رقم ٢٦٩٧ ومسلم رقم ٤٤٦٧، ٤٤٦٨].

قال ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا الحديث أصل عظيم من أصول الإسلام، كما أنَّ حديث الأعمال بالنيات، ميزان للأعمال في باطنها، وهو ميزان للأعمال في ظاهرها، فكما أنَّ كل عمل لا يراد به وجه اللَّه تعالى فليس لعامله فيه ثواب، فكذلك كل عمل لا يكون عليه أمر اللَّه ورسوله فهو مردود على عامله، وكل من أحدث في الدّين ما لم يأذن به اللَّه ورسوله فليس من الدّين في شيء... فهذا الحديث بمنطوقه يدل على أنَّ كل عمل ليس عليه أمر الشارع، فهو مردود.

ويدل بمفهومه على أنَّ كل عمل عليه أمره فهو غير مردود، والمراد بأمره ههنا دينه وشرعه كالمراد بقوله في الرواية الأخرى «**من أحدث في أمرنا ما ليس فيه فهو رد**» فالمعنى إذن: أن من كان عمله خارجاً عن الشرع ليس متقيداً بالشرع فهو مردود. وقوله «**ليس عليه أمرنا**» إشارة إلى أنَّ أعمال العاملين كلهم ينبغي أن تكون تحت أحكام الشريعة، فتكون أحكام الشريعة حاكمة عليها بأمرها ونهيها، فمن كان عمله جارياً تحت أحكام الشريعة موافقاً لها فهو مقبول، ومن كان خارجاً عن ذلك فهو مردود» [جامع العلوم والحكم ص ٧٦].

فاستحسان أيّ عمل لم يكن على هدي نبينا، ومنهج سلفنا، فهو مردود وإن كان أصله مشروع وقربة، طالما خالف سبيل المؤمنين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين، فالعمل قد يكون ظاهره الخير وأمره صغير، لكن يجر إلى الهاوية مثل ما حدث للخوارج، فهم أرادوا خيراً على غير الأصول والمنهج والميزان، فهم قالوا: ما أردنا إلّا الخير، لكن ماذا قال لهم الذي ورث الميزان وفقهه؟

قال: وكم من مريد للخير لن يصيبه، طالما لم يراع هذا الخير ويأخذه من أصله ومنهجه، فخيرهم الذي ظنوه وإن كان أصله مشروع ألا وهو التسبيح، جرهم إلى شرٍّ مستطير، تقتيل الصحابة والبراءة منهم.

قَالَ تعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٥ يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ ١٠٦ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ١٠٧﴾ [آل عمران].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير هذه الآية: «قال ابن عباس: تبيض وجوه أهل السنَّة والجماعة، وتسود وجوه أهل الفرقة والبدعة وذكر أنه يقال لهم: ﴿أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ﴾ وهذا عائد إلى قوله: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ فأمر بملازمة الإسلام، وبيَّن أنَّ المسودة وجوههم: أهل التفرق والاختلاف، يقال لهم: ﴿أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ﴾؟ **وهذا دليل على كفرهم وارتدادهم وقد تأولها الصحابة في الخوارج**» [مجموع الفتاوى ١٩/ ٦٤].

هؤلاء الذين أرادوا الخير وحرصوا عليه، من غير طريقه ثبت فيهم بالسند الصحيح أنهم كلاب أهل النار، فتكفير الصحابة للخوارج وتأوّل الآية فيهم ثابت، في حديث أبي أمامة الباهلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كما جاء عند الترمذي: عن أبي غالب قال: «رأى أبو أمامة رؤوساً منصوبة على درج دمشق، فقال أبو أمامة: كلاب النار، شر قتلى تحت أديم السماء، خير قتلى من قتلوه ثم قرأ ﴿يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ﴾ إلى آخر الآية،

قلت لأبي أمامة أنت سمعته من رسول اللَّه ﷺ؟ قال: لو لم أسمعه إلَّا مرة أو مرتين أو ثلاثاً أو أربعاً حتى عد سبعاً، ما حدثتكموه» [صحيح سنن الترمذي رقم ٣٠٠٠ وصحيح سنن ابن ماجة رقم ١٤٦].

وأخرجه الإمام الطحاوي أيضاً باختلاف في بعض الألفاظ وفيه «فقيل له: يا أبا أمامة تقول لهم هذا القول ثم تبكي! يعني قوله: شر قتلى ـ إلى آخره ـ قال: رحمة لهم أنهم كانوا من أهل الإسلام فخرجوا منه ثم تلا ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ حتى ختمها، ثم قال: هم هؤلاء ثم تلا هذه الآية ﴿ يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ ﴾ حتى ختمها، ثم قال: هم هؤلاء» [شرح مشكل الآثار رقم ٢٥١٩].

فانظر إلى من جرته بدعة التسبيح بتلك الطريقة المستنكرة، وإن كان أصلها مشروع وقربة إلى ما هو أفسد وأكبر، ألا وهو الخروج عن حظيرة الإسلام، فكيف بالذين تقربوا إلى اللَّه بالبدعة المحضة، من «تحزب»، و«انتخاب»، واعتصام»، و«انقلاب»، كيف يكون مصيرهم، وهم يدندنون أنهم يريدون أن يحسنوا صنعا؟

أإحسان الخوارج أم الرافضة، أم إحسان المرجئة والمعتزلة، فأيُّ إحسان وتقرب يكون بالبدعة؟ بل عار ونار وشنّار. فنقول هذا جزاء كل من عدم الميزان الذي من أعظم ما ورَّثَ النبي ﷺ أصحابه، فمن أخذ به فقد أخذ بالحظ الوافر، ولقد ورَّثَ الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، هذا الميراث للتابعين وتابعي التابعين فكان فيهم من الخير والفهم والفقه ما لم يكن في غيرهم.

وإليك ميزان إمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمه الله، حين سأله

ذلك الرجل أن يحرم قبل الميقات فأجابه، بفقه الميزان الذي ورثه فقال له: لا تفعل فإني أخشى عليك الفتنة. فقال الرجل: وأيّ فتنة هذه؟ إنما هي أميال أزيدها!.

فهو أراد أن يتقرب إلى اللَّه بأمر مشروع ألا وهو الإحرام، لكن ببدعة مثل بدعة أصحاب التسبيح الجماعي، ألا وهي زيادة بعض الأميال، فكأنه استنكر قول مالك، لأنه يريد خيراً وزيادة فضل، فما الحرج والفتنة في هذا؟ فكما يبدو أنَّ الرجل عدم الميزان وفقهه فكان جوابه استنكاري لكن ماذا قال له وارث الميزان وفقهه؟

وأيّ فتنة أعظم من أن ترى أنك سبقت إلى فضيلة قصَّر عنها رسول اللَّه ﷺ؟! فكان جواباً كافياً شافياً، كما بيناه بتمامه في باب التقليد.

فنقول أيّ خير وفضيلة في البدع الكفرية والذرائع الشيطانية والوسائل الطاغوتية من برلمانات وانقلابات واعتصامات على الساحات، فحال الأمة اليوم عصيب والشر فيها مستطير، فتن كقطع الليل المظلم، بسبب حرمانها الميزان، فأمة لا ميزان لها، أمة بعيدة عن الحكمة والدّين والخير والتمكين. فنسأل اللَّه أن يوفقنا لميزان الحكمة وفقهه، وأن يسخر لهذه الأمة من العلماء العاملين، ورثة الأنبياء والرسل، حتى يرجعوا بها إلى العز والتمكين، فإنه سميع الدعاء مجيب السائلين.

٦ـ ثبوت عدالتهم فيما يرووه لنا من علم و إيمان ولاشك أنَّ هذه من أعظم الفضائل، ناهيك عن فضائلهم الأخرى التي لا تحصى

ولا تعد، كحرصهم على العلم الذي يقربهم ويدنيهم والذي يبعدهم ويقصيهم، أخذوه طرياً ندياً، فعملوا وانتفعوا به، ولم يتقول أحدهم حرفاً واحداً زائداً عن نبيهم.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿كُونُواْ رَبَّـٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَـٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [آل عمران].

قال عبد اللَّه بن عباس رضي الله عنه: «حكماء علماء حلماء» [تفسير ابن كثير ١/ ٥٠١ والدر المنثور للسيوطي ١/ ٨٣].

«والرّباني هو: العالم بالفقه والحكمة من المصلحين، يرُبُّ أمور الناس ويصلحها ويقوم عليها، يعلِّمهم الخير، ويدعوهم إلى ما في مصلحتهم.

والرباني كذلك هو: الحكيم التقي للَّه والوالي الذي يلي أمور الناس على المنهاج الرباني الإلهي، ويقوه فيهم بما فيه صلاحهم في عاجلهم وآجلهم، ويعود بالنفع عليهم في دينهم ودنياهم.

والرّبّانيون هم: عماد الناس في الفقه والعلم وأمور الدّين والدنيا، ولذلك قال مجاهد: وهم فوق الأحبار لأن الأحبار هم العلماء، والربّاني الجامع إلى العلم والفقه، البصر بالسياسة والتدبير والقيام بأمور الرعية، وما يصلحهم في دينهم ودنياهم.

لقد وصف اللَّه الربانيين بذلك، لأنهم أهل عمادٍ للناس في دينهم ودنياهم، وأهل إصلاح وتربية لهم، وصاروا أهل عمادٍ بدراستهم هم لكتاب اللَّه، وبتعليمهم الآخرين كتاب اللَّه.

والمراد بالكتاب في قوله ﴿تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَـٰبَ﴾: القرآن أي: تلاوة

القرآن ودراسته وتعليمه للآخرين. ومعنى الآية: كونوا أيها الناس، سادة الناس وقادتهم في أمر دينهم ودنياهم، ربانيين بتعليمكم إياهم كتاب اللَّه، وما فيه من حلال وحرام، وفرض وندب، وسائر ما حواه من معاني أمور دينهم، وبتلاوتكم ودراستكم له.» [جامع البيان ٢/ ٣١١ ـ ٣١٣ للطبري].

ولاشك أنهم ربانيوا الأمة، حواريوا رسول اللَّه ﷺ، فهم أفضل الناس بعد الأنبياء والرسل، قالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير.

قال عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه: «إنَّ اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ نظر في قلوب العباد فاختار محمداً ﷺ فبعثه برسالته وانتخبه بعلمه، ثم نظر في قلوب الناس بعده فاختار له أصحابه فجعلهم أنصار دينه ووزراء نبيه، فما رآه المؤمنون حسناً، فهو عند اللَّه حسن، وما رآه قبيحاً فهو عند اللَّه قبيح» [مجمع الزوائد رقم ٨٤١ واتحاف الخيرة المهرة رقم ٨٥٦٨، ٨٥٧٠].

وزيادة للتوضيح حتى لا يعمد المبتدع الذي يحمل المحكم على المتشابه، ليمرر بدعته فيقول:إنَّ كلمة «المؤمنون» على إطلاقها، ليست محصورة بوقت أو طائفة معينة، فيعمد الجهمي والمقرمط والمسفسط، والمتكلم سواء كان كلاّبياً أو أشعرياً أو مرجئياً أو مفوضاً أو صوفياً فيقول: نحن من المؤمنين فيستحسنوا ثم يشرعوا فيضلوا ويضلوا.

فنقول مهٍ إنَّ هذا الحبر العظيم عبد اللَّه بن مسعود أبصر بما يقول وأعلم به، إنما هو يتأول قوله ـ تعالى ـ : ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا**

﴿نَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء].

فالمؤمنون في هذه الآية هم خيرة الأمة وهم الصحابة رضي الله عنهم، فإنَّ هذه الآية ضمنت لهم العصمة في اجتماعهم من الخطأ تكريماً وتشريفاً لهم لتعظيمهم للنبي، ولهذا عول عليها الإمام الشافعي رحمه الله أنَّها حجة على الإجماع الذي تحرم مخالفته، ولاشك أنه إجماع الصحابة رضي الله عنهم الذي عناه عبد اللّه بن مسعود بقوله: «ما رآه المؤمنون حسناً فهو عند اللّه حسن، ومارآه المؤمنون قبيحاً فهو عند اللّه قبيح» فهم هؤلاء.

فنقول من كان هذا وصفهم في التوراة والإنجيل، ألم تثبت عدالتهم؟ وإيم اللّه، لهم خير الناس وأعلمهم على الاطلاق، وما قدح فيهم وطعن في تزكيتهم إلَّا هؤلاء الحمر الوحشية، ولا أقول الإنسية، لأنَّها تألف وتأنس، وهؤلاء الذي ظاهر مذهبهم الرفض وباطنه الكفر المحض، لا يألفون ولا يأنسون، همهم الطعن في كل ما هو سنَّة وعلى سبيلهم، كفروهم ورموهم بالعظائم قصداً منهم الطعن في هذا الدّين ، فأحوالهم معروفة مع السنَّة وأهلها من زمن ابن العلقمي إلى يومنا هذا، فكانوا شر من وطىء الحصى.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «والأخبار في هذا المعنى تتسع، وكلها مطابقة لما ورد في نص القرآن، وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة، والقطع على تعديلهم ونزاهتهم، فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل اللّه تعالى لهم، المطلع على بواطنهم، إلى تعديل أحد من الخلق له، فهم على هذه الصفة إلَّا أن يثبت على أحد ارتكاب ما لا يحتمل إلَّا

قصد المعصية، والخروج من باب التأويل، فيحكم بسقوط العدالة، وقد برأهم اللَّه من ذلك، ورفع أقدارهم عنه، على أنه لولم يرد من اللَّه عز وجل، ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه، لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة، والجهاد والنصرة، وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد والمناصحة في الدّين، وقوة الإيمان واليقين القطع على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم من جميع المعدلين والمزكين الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين، هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء» [الكفاية في علم الرواية ص ٤٨، ٤٩].

كيف وهم يسمعون ويتلون قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء] وقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾﴾ [النجم].

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۗ﴾ [الأنعام: ٩٣] وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَىٰٓ إِلَى ٱلْإِسْلَٰمِ ۚ﴾ [الصف: ٧].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [النحل].

وقول مرشدهم ومربيهم موضحاً الكذب عليه وعاقبته، فقال ﷺ: «**لا تكذبوا عليَّ فإنه من كذب عليَّ يلجُ النار**» [مقدمة صحيح مسلم رقم ٢].

وقال ﷺ: «**إنَّ كذباً عليَّ ليس ككذب على أحد فمن كذب عليَّ**

متعمداً فليتبوأ مقعده من النّار» [مقدمة صحيح مسلم رقم ٥].

وقال ﷺ آمراً بالصدق: «**عليكم بالصدق فإنه مع البر وهما في الجنة، وإياكم والكذب فإنه مع الفجور وهما في النّار**» [موارد الظمآن رقم ١٠٦].

وقال ﷺ: «**يُطبع المؤمن على كل خلقٍ غير الخيانة والكذب**» [اتحاف الخيرة المهرة رقم ٢٢١، ٢٢٢ وجمع الفوائد رقم٧٩٤٧].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأصحاب النبي ﷺ وللَّه الحمد من أصدق الناس حديثاً عنه لا يعرف منهم من تعمد عليه كذباً مع أنه يقع من أحدهم من الهنات ما يقع ولهم ذنوب وليسوا معصومين... فلم يوجد منهم من تعمد كذبة...» [منهاج السنة النبوية ١/ ٣٢٨].

فالصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ هم أفضل حواريِّ الأنبياء والرسل، وصفهم اللَّه عَزَّ وَجَلَّ بأعظم الصفات وأنبلها، بأن ترضى عليهم وما قضوا نحبهم، أليس هذا من أعظم العدالة؟ صدقوا اللَّه ورسوله، وأنفسهم وأعداءهم، تحروا الصدق في الأقوال والأعمال ولو على أنفسهم وأهليهم، فكانوا خيار الأمة وصفوتها.

قال الإمام الشعبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كل أمة علماؤها شرارها إلَّا المسلمين، فإنَّ علماءهم خيارهم» [الإيمان ص ٢٢٣ لابن تيمية].

قال الزرقاني بعد ما أجاد وأفاد، في بيان فضل الصحابة وأمانتهم وحرصهم على معرفة الخير من الشر دقيقه وجليه، كما قال الشاعر:

عرفت الشّر لا للشّر لكن لتوقيه
فمن لا يعرف الخير من الشّر يقع فيه

فهؤلاء صفوة الصفوة عرفوا سبيل المؤمنين مفصلة وعرفوا سبيل المجرمين مفصلة، فحق لهم أن يستخلفهم اللَّه في الأرض بأمرهم للمعروف ونهيهم عن المنكر، ألا وأكبر منكر، هو الانحراف عن منهج الأنبياء والرسل، كيف وهم قد ورثوا الميزان وفقهه، ومن موجباته العدل الذي شهدوا به وسيشهدون به على من قبلهم وبعدهم، تاللَّه ما يبهتهم إلَّا مبتدع أوزنديق يقصد من ورائه الطعن في هذا الدّين.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا تحسبن أيها القارىء الكريم أني بالغت أو أسرفت، وإن كنت قد أطلت وأكثرت، فإنَّ هذا البحث جليل وخطير يتصل في جلالته وخطورته بتلك الطائفة الممتازة التي اختارها اللَّه لتلقي كتابه، ومعاصرة رسوله ﷺ وحسن النيابة عنه في نشر هداية الإسلام، والدفاع عن حمى الدّين الحنيف.

أولئك هم حجر الزاوية في بناء هذه الأمة المسلمة، عنهم قبل غيرهم تلقَّت الأمة كتاب اللَّه وحذَقت سنة رسول اللَّه، وعرفت تعاليم الإسلام، فالغضُّ من شأنهم والتحقير لهم، بل النظر إليهم بالعين المجرَّدة من الاعتبار، لا يتفق والمركز السامي الذي تبوؤوه، ولا يوائم المهمة الكبرى التي انتدبوا لها ونهضوا بها، كما أنَّ الطعن فيهم والتجريح لهم، يزلزل بناء الإسلام، ويقوض دعائم الشريعة، ويشكك في صحة القرآن ويضيّع الثقة بسنَّة سيد الأنام!

ومن أشد ما يجرح به الصحابة اتهامهم بسوء الحفظ وعدم الضبط ولمزُهُم بالكذب والافتراء على اللَّه ورسوله، ونبزهم بعدم

التثبُّت والتحري في نقلهم كتاب اللَّه وسنَّة رسوله إلى الأمة! لذلك عني علماء الإسلام قديماً وحديثاً بالدفاع عن عرين الصحابة، لأنه ـ كما رأيت ـ دفاع عن عرين الإسلام. ولم يكن ذلك الدفاع نَزْوَةَ هوى، ولا نَبْوَةَ عصبية، بل كان نتيجة لدراسات تحليلة، وأبحاث تاريخية، وتحقيقات بارعة واسعة، أحصتهم عدداً، ونقدتهم فرداً فرداً، وعرضتهم على أدقِّ موازين الرجال، مما تباهي به الأمة الإسلامية كافة الأمم والأجيال.

وبعد هذا التحقيق والتدقيق، خرج الصحابة ﵃ من بوتقة هذا البحث، وإذا هم خير أمة أخرجت للناس، وأسمى طائفة عرفها التاريخ، وأنبل أصحاب النبيٍّ ظهر على وجه الأرض، وأوعى وأضبط جماعة لما استحفظوا عليه من كتاب اللَّه وهدي رسول اللَّه ﷺ.

وقد أضطر أهل السنَّة والجماعة، أن يعلنوا رأيهم هذا كعقيدة، فقرَّروا أن الصحابة عدول. ولم يشذَّ عن هذا إلَّا المبتدعة والزنادقة قبحهم اللَّه ـ قال أبو زرعة الرازي: «إذا رأيت الرجل ينتقص أصحاب رسول اللَّه ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك لأن الرسول حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا كلَّه الصحابة. وهؤلاء [الزنادقة] يريدون أن يَجرَحوا شهودنا، ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم الزنادقة*» اهـ.

وفوق ما تقدم نجد الحق سبحانه وتعالى، يمتدح أصحاب محمد

* أخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية من علم الرواية» بإسناد صحيح (ص ٤٨).

ﷺ غيرة مرة، ونرى الرسول ﷺ يطري صحابته في غير موضع. اقرأ إن شئت قوله ـ جلَّ جلاله ـ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] إلى آخر سورة الفتح. ثم اقرأ إن شئت قوله ـ عزَّ اسمه ـ: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الحديد: ١٠]... ولا ريب أنَّ الصحابة هم المشافهون بهذا الخطاب، فهم داخلون في مضمونه بادىء ذي بدء، متحقِّقون بمزاياه أول الأمر!!

وكذلك نقرأ في السنَّة ما يشهد بفضل الصحابة وكمال امتيازهم على الثقلين سوى النبيين والمرسلين. جاء في صحيح البخاري ومسلم أنه ﷺ قال في شأن الصحابة: «**لو أنفق أحدكم مثل جبل أحد ذهباً ما أدرك مُدَّ أحدهم ولا نصيفه**». وتواتر عنه ﷺ أنه قال: «**خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم...**».

فأنت ترى هذه الشهادات العالية في الكتاب والسنَّة، ما يرفع مقام الصحابة إلى الذروة، وما لا يترك لطاعن فيهم دليلاً ولا شبه دليل. والواقع أنَّ العقل المجرد من الهوى والتعصب، يُحيل على اللَّه في حكمته ورحمته، أن يخار لحملة شريعته الختامية أمة مغموزة أو طائفة ملموزة تعالى اللَّه عن ذلك علواً كبيراً. ومن هنا كان توثيق هذه الطبقة الكريمة طبقة الصحابة، يعتبر دفاعاً عن الكتاب والسنَّة وأصول الإسلام من ناحية، ويعتبر إنصافاً أدبياً لمن يستحقونه من ناحية ثانية، ويعتبر تقديماً لحكمة اللَّه البالغة في اختيارهم لهذه المهمة العظمى من ناحية ثالثة. **كما أنَّ توهينهم والنيل منهم، يُعَدُّ غمزاً في هذا الاختيار الحكيم،**

ولمزاً في ذلك الاصطفاء والتكريم، فوق ما فيه من هدم الكتاب والسنَّة والدّين.

على المتصفح لتاريخ الأمة العربية وطبائعها ومميزاتها، يرى بأنها من سلامة عنصرها، وصفاء جوهرها، وسموِّ مميزاتها، ما يجعله يحكم مطمئناً، بأنها صارت خير أمة أخرجت للناس، بعد أن صهرها الإسلام. وطهَّرها القرآن، ونفى خبثَها سيد الأنام، عليه الصلاة والسلام. ولكن الإسلام قد ابتلي حديثاً بمثل أو بأشد ما أبتلي به قديماً، فانطلقت ألسنة في هذا العصر تُرجف في كتاب اللَّه بغير علم، وتخوض في السنَّة بغير دليل، تارةً بسوء في الصحابة دون استحياء، وتنال من حفظة الشريعة بلا حجة، وتتهمهم تارةً بسوء الحفظ، وأخرى بالتزيد وعدم التثبت وقد زوَّدناك وسلَّحناك فانزل في الميدان ولا تخش عداك. ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ﴿٧﴾﴾ [محمد] نصرنا اللَّه بنصرة الإسلام، وثبَّت منا الأقدام والأقلام، والحمد للَّه في البدء وفي الختام، وصلى اللَّه على سيدنا محمد وآله وصحابته الأعلام، آمين.» [العرفان في علوم القرآن ١/ ٢٩٨ ـ ٣٠١].

وأيّم اللَّه لهو أعظم موطن يُنصر فيه اللَّه ورسوله ﷺ، بالذب عنهم في بيان منهجهم وببغض وكشف عوار من يلمزهم، وبغير خير يذكرهم، فلابد من هتك أستار أعدائهم، الذين أسسوا المناهج الردية، على طريقة الفلاسفة والباطنية، أصحاب التجهيل والتضليل، للأنبياء والمرسلين.

لقد فشى هذا الداء العضال في بعض الأمة، ولاح في الأفق

وانتحله بعض فلاسفة الإسلام من المتكلمة والسوفطائية، وقرروا أنه لا يثبت التوحيد إلَّا بهذا الداء السام الذين يعبرون عنه بعلم الكلام، فجوزوا على صفوة الأمة أنهم لم يفهموا النصوص ورموهم بالجهل وأنَّ علمهم وعلم نبيهم الذي ورثوه عنه لا يفيد اليقين.

فعطلوا النصوص وتجسروا على التأويل الذي يجر إلى التعطيل، فحطوا من منزلة السابقين واتهموهم بعدم الوضوح والتبيين لمنهج الأنبياء والمرسلين، لكن عدم الوضوح لبهم آخلق وبمذهبهم أليق.

قال الشاعر:

وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت ... أتاح لها لسان حسودٍ

وأتذكر يوم ناقشت بعض المتعالمين، الذين لم يعترفوا لأنفسهم أنهم من الجاهلين لكل ما هو معلوم بالأصلين السلفيين، «الفطرة» و«الشرع».

قلت له: فلان يشم منه روائح وشطحات صوفية، فثارت ثائرته، وقال: إن لم يكن فلاناً سلفياً، فلا يوجد على وجه الأرض سلفي.

فقلت: السلفي هو الذي لا يتقدم بين يدي اللَّه ورسوله، ويرضى لنفسه ما رضاه القوم لأنفسهم، لأنهم عن بصر نافذ وقفوا، وعن علمٍ نطقوا، وبمنهجٍ سليمٍ عملوا وعلَّموا، فليسعك ما وسعهم وإلَّا لا وسعَ اللَّه عليك.

فبيَّنت له ما أشكل عليه، لكن تمادى في غيّه، لأنَّ الرجل أفرط في حبه، فلم يتبين له سوء مذهبه، كما قيل: «حبك لشيء يعمي ويصم».

ثم بدأ ينافح بالباطل ويهذي هذيان المسفسط والمتكلم، ثم بدأت أبيّن سوء مذهبه، بالحجة والبرهان، وقلت: لا تقل هذا، إنَّ علماءنا وأئمتنا ومنهم إمام أهل السنَّة أبي عبد اللَّه أحمد بن حنبل يقول: «إياك أن تقول قولاً ليس لك فيه سلف»، وهذا ليس قول أحدهم، ثم قلت: قال الإمام الفلاني هذا، وفهم الجهبذ الفلاني هذا، وهو يقول: من هذا؟! من هذا؟! من هذا؟! وأذكر له الحجج وهو يرد بتعصبه وجهله المفرط.

كما قال الشاعر:

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم

حتى بلغت إلى قول الجهبذ وعلم الأمة وربانيها، عبد اللَّه بن عباس رضي الله عنه، الذي قال عنه محمد بن الحنفية يوم مات ابن عباس: «اليوم مات ربانيُّ هذه الأمة» [تفسير القرطبي ٤/ ٧٩].

فصعقت حين سمعته يقول: من هذا عبد اللَّه بن عباس؟ وهو يعرفه حق المعرفة ومنزلته بين الصحابة رضي الله عنهم.

قال أبو العتاهية:

والحق أبلج لا خفاء به من كان يبصره نور الأعمى

فإلى اللَّه المشتكى من غربة الإسلام وأهله من هؤلاء المبتدعة، أفراخ الجهمية والمعتزلة. أهذا اعتقادكم في صفوة الأمة؟ يا أتباع فلاسفة الهند واليونان، ويا أصحاب طريق السلف أسلم وطريق الخلف أعلم وأحكم، وأيُّ علم عندكم يا أصحاب السفسطة، وتأويل النصوص المحكمة؟ فقد آتيناكم بالأدلة التي تحرجكم، وتلجمكم وتسكتكم، وإن سكتم فسكوت إخناس والتباس وكتم أنفاس، وعدم

اقتناع من الأساس.

قال الحسن بن حميد:

يا ناطح الجبل العالي ليكلمه اشفق على رأس لا تشفق على جبل

ويا عجباه! عندما أسمعهم يقولون رضينا باللَّه رباً والإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً، فنقول لكم الذي رضيتم به رباً، أمركم بطاعة نبيه **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] ثم أمركم بالالتزام بالإسلام، **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨].

قال ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من هم المخاطبون بهذه الدعوة؟ إن كانوا الصحابة المتبعين للرسول ﷺ، فدعوتهم في الإسلام هي أمرهم بالعمل بجميع شرائع الإسلام، وإقامة جميع أحكامه وحدوده، دون تضييع بعضه والعمل ببعضه.

ويكون معنى الآية: يا أيها الذين أمنوا، ادخلوا في العمل بجميع معاني الإسلام، ولا تضيعوا شيئا منه، وإن كانوا أهل الكتاب فدعوتهم للدخول في السلم، هي أمرهم بالدخول في الإسلام، والالتزام به، والراجح شمول الآية للفريقين: فهي دعوة لأهل الكتاب للدخول في الإسلام، وهي دعوة للمؤمنين للعمل بجميع شرائع الإسلام. قال مجاهد: ادخلوا في السلم كافة، وادخلوا في الأعمال كافة، ومعنى ﴿كَآفَّةً﴾: جميعاً، أي ادخلوا في الإسلام جميعاً.» [جامع البيان ١/ ٦٤١].

قال محمد رشيد رضا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «السلم المسالمة والانقياد

والتسليم، فيطلق على الصلح والسلام، وعلى دين الإسلام قرأ ابن كثير ونافع والكسائي السلم بفتح السين والباقون بكسرها وهما لغتان وقد فسره بعض المفسرين بالصلح وبعضهم بالإسلام وعليه الجلال، وقال في تفسير ﴿كَآفَّةً﴾ حال من السلم أي في جميع شرائعه.

وأقول: إنَّ أساسها الاستسلام لأمر اللَّه وإخلاص له، ومن أصولها الوفاق والمسالمة بين الناس... ـ إلى أن قال ـ:

واللفظ يشمل جميع معانيه التي يقتضيها المقام، والأمر بالدخول فيه يشعر بأنه حصن منيع للداخلين في كنفه، وهو للكاملين منهم أمر بالثبات والدوام كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١] ولمن دونهم أمر بالتمكن منه والتحري الكمال فيه. وعلى القول بأنَّ الخطاب فيه لأهل الكتاب أو كل من يؤمن باللَّه فالدخول على حقيقته. يقول لهم إذا لم تدخلوا في دين الإسلام الذي أكمله اللَّه لخلقه كافة ببعثة خاتم النبيين، فلا ينفعكم إيمانكم به مع بقائكم على تعاديكم وتفرقكم ودين اللَّه جامع لا تفرق فيه وهاك ما كتبته بعد حضور درس شيخنا للآية هذه كلمة عظيمة، وقاعدة لو بنى جميع علماء الدّين مذاهبهم عليها لما تفاقم أمر الخلاف في الأمة، ذلك أنها تفيد وجوب أخذ الإسلام بجملته، بأن ننظر في جميع ما جاء به الشارع في كل مسألة من نص قولي وسنة متبعة ونفهم المراد من ذلك كله ونعمل به، لا أن يأخذ كل واحد بكلمة أو سنَّة ويجعلها حجة على الآخر، وإن أدت إلى ترك ما يخالفها من النصوص والسنن، وحملها على النسخ أو المسخ بالتأويل، أو تحكيم الاحتمال بلا حجة ولا دليل، ولو أنك

دعوة العلماء إلى العمل بالآية على هذا الوجه ـ الذي عرفوه ولم ينكره على قائليه أحد منهم، وإن رجح بعضهم في التفسير غيره عليه ـ لولوا منك فراراً، وأعرضوا عنك استكباراً، وقالوا مكرا مكراً كباراً، إذ دعا إلى ترك المذاهب، وحوال إقامة المسلمين على منهج واحد.» [تفسير المنار ٢/ ٢٠٧، ٢٠٨].

قال السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا أمر من اللَّه تعالى للمؤمنين أن يدخلوا ﴿فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةً﴾، أي: في جميع شرائع الدّين، ولا يتركوا منها شيئاً، وأن لا يكونوا ممن اتخذ إلهه هواه، إن وافق الأمر المشروع هواه فعله، وإن خالفه تركه، بل الواجب أن يكون الهوى تبعاً للدّين، وأن يفعل كل ما يقدر عليه من أفعال الخير وما يعجز عنه، يلتزمه وينويه، فيدركه بنيته.

ولما كان الدخول في السلم كافة، لا يمكن ولا يتصور إلَّا بمخالفة طرق الشيطان. قال: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ﴾، أي: في العمل بمعاصي اللَّه ﴿إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ٢٠٨﴾، ظاهر العداوة والعدو المبين لا يأمر إلَّا بالسوء والفحشاء، وما به الضرر عليكم. ولما كان العبد لابد أن يقع منه خلل وزلل قال تعالى: ﴿فَإِن زَلَلۡتُم﴾ أي: أخطأتم ووقعتم في الذنوب ﴿مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡكُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾، أي: على علم ويقين ﴿فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ٢٠٩﴾. وفيه من الوعيد الشديد والتخويف، ما يوجب ترك الزلل، فإن العزيز المقام الحكيم، إذا عصاه العاصي، قهره بقوته، وعذبه بمقتضى حكمته، فإنَّ من حكمته تعذيب العصاة والجناة، وهذا فيه من الوعيد الشديد والتهديد ما تنخلع

له القلوب.» [تيسير الكريم الرحمن ١/ ١٠٦].

قال أبو بكر الجزائري: «ينادي الحق ـ تبارك وتعالى ـ عباده المؤمنين آمراً إياهم بالدخول في الإسلام دخولاً شمولياً بحيث لا يتخيرون بين شرائعه وأحكامه ما وافق مصالحهم وأهواءهم قبلوه وعملوا به، وما لم يوافق ردوه أو تركوه وأهملوه، وإنما عليهم أن يقبلوا شرائع الإسلام وأحكامه كافة، ونهاهم عن اتباع خطوات الشيطان في تحسين القبيح وتزيين المنكر... هذا ما تضمنته الآية [٢٠٨] أما الآية [٢٠٩] فقد تضمنت أعظم تهديد وأشد وعيد لمن أزله الشيطان فقبل بعض شرائع الإسلام ولم يقبل البعض الآخر وقد عرف أنَّ الإسلام حق، وشرائعه أحق فقال ـ تعالى ـ : ﴿ فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾ يحملها كتاب اللَّه القرآن الكريم ويبينها رسول اللَّه ﷺ فإنَّ الله سينتقم منكم لأنه تعالى غالب على أمره حكيم في تقديره وإنجازه وعده ووعيده.» [أيسر التفاسير ١/ ١٨٧، ١٨٨].

فبعد ماتبين من كلام أئمتنا الأعلام في تفسير هذه الآية نقول وباللَّه تعالى التوفيق:

لن تستطعوا أن تدخلوا في الإسلام كافة، الذي أمرتم به ولو ادعيتم بلسان حالكم أو مقالكم، رضينا بالاسلام ديناً، حتى تذعنوا لما أمركم ربكم على لسان نبيكم، **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ١١٩ ﴾ [التوبة].

قال غير واحد من السلف: هم أصحاب محمد ﷺ.

ولا ريب أنهم أئمة الصادقين، وكل صادق بعدهم فبهم يأتم في

صدقه، بل حقيقة صدقه اتباعه لهم، وكونه معهم، لا بأن ينفي عنهم الكذب أوقصور الفهم وعدم إدراك المراد ثم يسكت، **لأنَّ النفي ليس فيه مدحٌ ولا كمال إلَّا إذا تضمنَ إثباتاً**، فلابد من النفي والإثبات، بالذب عنهم كل ما لا يليق بهم، وأن يثبت ذلك، بأن لا يتقدم بين أيديهم لا في علم أو عمل، وأن يسلك سبيلهم ويقتدي بأثارهم وأن يقف حيث وقفوا، وأن يسعه ما وسعهم، ولا يقول من أبا بكر ومن عمر ومن عبد اللَّه بن عباس، أو يقول هم رجال ونحن رجال، فإن فعلتم ذلك؟ ناقضتم توحيدكم، وأسخطتم ربكم، وازدرأتم نبيكم بعصيانه لما أمركم وكنتم قوماً بورا.

فإنَّ قوله ـ تعالى ـ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةً ﴾ [البقرة: ٢٠٨] كما هي دعوة لأهل الكتاب بأن يلزموا الإسلام كذلك هي دعوة للمؤمنين أن يتمسكوا بحق اليقين الذي يوصلهم لرضى رب العالمين، كما هي كذلك دعوة لمن انحرف عن السبيل، وابتدع في التنزيل، بمخالفة الأثار، وفسق التأويل الذي يجر إلى التعطيل.

فيا معطلاً سواء كنت جهمياً أو معتزلياً أو كلاَّبياً، ويا غالياً سواء كنت خارجياً أو رافضياً، ويا مسفسطاً سواء كنت فلسفياً أو عقلانياً، ويا مفرطاً سواء كنت كرامياً أو أشعرياً، ويا صوفياً سواء كنت رقّاصاً أو تبليغياً، ويا مقلداً سواء كنت مذهبياً أو شهوانياً، ويا حزبياً سواء كنت إسلامياً أو جافياً قومياً ألم تسمع لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٣٥].

أمرنا أن يكون من أخلاقنا القسط والعدل، وأيُّ إلحاد ومناقضة لهذا، بأن تلمز الرعيل الأول وصفوة الأمة بعدم الفهم والوقوف على مقصود الآية، مثل ما وقفت عليه أنت ومن على شاكلتك.

ومن أضل ممن اتبع هواه وجالس هؤلاء الحمر الوحشية، الذين تشم منهم رائحة رافضية أو عقلانية، غايتهم اللمز والنبز لحواريِّ رسول اللَّه ﷺ، أنهم جاروا أو ظلموا أو بدلوا أو أهانوا وحرموا أهل البيت حقوقهم، فبمجالستكم لهؤلاء، وفتح بيوتكم لهم، والأنس بهم والقرب منهم، هو الاخلال بتوحيدكم، وكلٌّ على حسب حاله في الاخلال، لأنَّ ـ جلَّ جلاله ـ برأ هذه الصفوة من الأمة وترضى عليها، وتوعد لمن خالفها وبغير خير يذكرها، صلي جهنم وساءت مصيراً.

فنعوذ باللَّه من الخذلان، وسوء المنقلب والخسران، وتولي الشيطان، لأنَّ اللَّه عزيز في انتقامه لا يغلبه غالب ويفوته هارب، اللَّهمَّ اجعلنا من المخلصين الصادقين الذين ينفعهم صدقهم عند ربهم، ومع الصادقين الشاربين من حوض نبيهم، وحسن أولئك رفيقا، آمين آمين.

قال أبو العتاهية:

كم أسير العقل في شهواته ... ظفر الهوى منه بعقلٍ ضائعٍ
والحقُّ في المجرى أغرُّ محجَّلٌ ... تلقاك غرَّتُه بنورٍ ساطعٍ
ما خيرُ من يُدعى ليحرز حظَّهُ ... من دينه فيكون غير مطاوعٍ

٧ـ تعبدهم بظواهر النصوص؛ حمل الأوامر والأخبار على ظواهرها، سواء كانت «اعتقادية علمية» أو «عملية»، مالم تأت قرينة

تصرف اللفظ عن ظاهره بظاهر آخر من كلام ربنا أو سنَّة صحيحة من رسولنا ﷺ، أو اجماع متيقن صرف ذلك اللفظ عن ظاهره.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ [إبراهيم: ٤] واللسان: هو اللغة بلا خلاف، فمن فضلهم أنهم حملوا الألفاظ على ما يقتضيه اللسان، من وضع اللفظ على ظاهره، لقوله ـ تعالى ـ : ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ١٩٥﴾ [الشعراء]، والمبين هو الظاهر، والواضح، فصح بذلك أنَّ اللَّه تعبدنا بظواهر النصوص وفق لساننا، وبهذا تعلم أنه لا يحل أن يحرَّف كلام أحد من الناس فضلاً عن كلام اللَّه ورسوله ﷺ عن ظاهره، أو يتأوله إلَّا بقرينة تصرف ذلك الوضوح والبيان إلى وضوح وبيان آخر كما بينا.

فبهذا علم أنَّ صفوة الأمة ـ رضي اللَّه عنها ـ ، حملت كلام اللَّه ورسوله ﷺ وكلام الناس على مفهومه الظاهر، ولا يُذكر خلاف ذلك عن أحدٍ منهم أبدا، ولهذا لما قال اللَّه تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ٥﴾ [طه]، تبادر إلى أذهانهم من أول وهلة، هو العلو والارتفاع، لثبوت تلك الكلمة ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ في لسانهم على هذا المعنى الظاهر؛ العلو والارتفاع، ولم يسألوا نبيهم ﷺ أو يذكر عنهم أنهم قالوا: هذا حقيقة أو مجاز.

ولما قال اللَّه تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ [النساء] هل قالوا: كيف كلمه؟ أكلمه حقيقة أو مجاز؟ أم كما تقوله المبتدعة من الجهمية المعطلة أنَّ اللَّه خلق الكلام في الشجرة، ولما قال رسول اللَّه ﷺ: «**ينزل ربنا تبارك وتعالى كلَّ ليلة إلى السماء الدنيا،...**» [البخاري

رقم ١١٤٥] هل قالوا: نزول حقيقي أو مجازي يا رسول اللَّه؟ أو ينزل أمره وحكمته؟ أو... أو...

وإذا كان كما يتقوله المبتدعة من السوفسطائية والجهمية المعطلة من التأويل الفاسد أنَّ النص له ظاهر وباطن، حقيقة ومجاز،... إلى غير ذلك من السفسطة والزندقة والالحاد في الكلام، فإذا كان كما يدعون ويشتهون، يكون اللَّه قد تعبدنا بشيء لا نفهم معناه، ولا فهمه الصحابة ﵃ لأنه يحتمل أن يكون من الحقيقة أو المجاز أو من الظاهر أو الباطن، حتى جاء هؤلاء الحمر الوحشية المبتدعة، من المعطلة الجهمية ومن سار على دربهم وأهوائهم فبينوا لنا حقيقة الألفاظ والمراد منها، كما قالت الروافض في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] قالوا: ليس هذا على ظاهره، ولم يرد اللَّه بقرة قط، إنما هي عائشة ـ رضي اللَّه عنها ـ، ولعن من عقها، وقالوا: الجبت والطاغوت ليس على ظاهرهما إنما هما أبو بكر وعمر رضوان اللَّه عليهما، ولعن من سبهما، وقالوا: ﴿يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ﴿٩﴾ وَتَسِيرُ ٱلْجِبَالُ سَيْرًا ﴿١٠﴾﴾ [الطور] ليس هذا على ظاهره إنما السماء محمد والجبال أصحابه.

فيكون كلام ربنا وحكمة نبينا ﷺ التي بين أيدينا مجهولان لا نفهم معناهما وما المراد منهما، حتى نسفسطهما ونقرمطهما، فنخرج بواطنهما من ظاهرهما فيكون ذلك هو المقصود على زعمهم، وصدق اللَّه إذ يقول: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٣٦﴾﴾ [الزمر] فنعوذ باللَّه من هذا الزيغ والخذلان وتأويل الشيطان.

قال الإمام الكبير ابن حزم ﵀: «ولا يحل لأحد أن يحيل آية

عن ظاهرها، ولا خبراً عن ظاهره لأن اللَّه تعالى يقول: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء]، وقال تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣]، ومن حال نصاً عن ظاهره في اللغة بغير برهان من آخر أو اجماع فقد ادعى أنَّ النص لا بيان فيه، وقد حرف كلام اللَّه تعالى ووحيه إلى نبيه ﷺ عن موضعه، وهذا عظيم جداً، مع أنه لو سلم من هذه الكبائر لكان مدعياً بلا دليل.

ولا يحل أن يحرف كلام أحد من الناس فكيف كلام اللَّه [تعالى] وكلام رسوله الذي هو وحيٌ من اللَّه تعالى؟ومن شغب في هذا بقول قائل من العلماء فليس قول أحد دون قول رسول اللَّه ﷺ حجةً. وقد أوضحنا أنَّ من شغب بهذا من هؤلاء فإنهم أترك خلق اللَّه تعالى لقول الصحابة ﵃ فضلاً عن غيرهم. وأنَّ أصحاب الظاهر من أهل الحديث رضي اللَّه عنهم أشدُّ اتباعاً وموافقةً للصحابة رضوان اللَّه عليهم منهم...

فالواجب أن لا يحال نص عن ظاهره إلَّا بنص آخر صحيح مخبرٍ أنه على غير ظاهره، فنتّبع في ذلك بيان اللَّه تعالى وبيانَ رسوله ﷺ كما بين عليه [الصلاة] والسلام* قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] أنه مراده تعالى به: الكفر. كما قال ﷿: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ [لقمان]. أو بإجماع متيقن كإجماع الأمة على [أن]

---

* يشير الإمام ﵀ إلى الحديث الذي أخرجه البخاري «رقم ٤٣٢٩» عن عبد الله بن مسعود قال: لما نزلت ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ قال أصحابه: وأينا لم يظلم؟ فنزلت ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾.

قوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ ﴾ [النساء: ١١] أنه لم يرد بذلك العبيد ولا بني البنات مع وجود عاصب. نحوُ هذا كثيرٌ، أو ضرورة مانعة من حمل ذلك على ظاهره كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

فبيقين الضرورة والمشاهدة ندري أن جميع الناس لم يقولوا: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ ﴾ وبرهان ما قلنا، من حمل الألفاظ على مفهومها من ظاهرها، قول اللَّه تعالى في القرآن: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ١٩٥ ﴾ [الشعراء]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ ﴾ [إبراهيم: ٤].

فصحَّ أنَّ البيان لنا: إنما هو حمل لفظ القرآن والسنَّة على ظاهرهما وموضوعهما. فمن أراد صرف شيء من ذلك إلى تأويل بلا نص ولا إجماع فقد افترى على اللَّه تعالى وعلى رسوله ﷺ، وخالف القرآن، وحصَّل في الدعاوى، وحرَّف الكلم عن مواضعه.

وأيضاً يقال لمن أراد صرف الكلام عن ظاهره بلا برهان: إنَّ هذا سبب إلى السفسطة وإبطال الحقائق كلها. لأنه كلما قلت أنت وغيرك كلاماً، قيل لك: ليس هذا على ظاهره. بل لك غرض [آخر] وكلما أكدت. قيل لك: ليس هذا أيضاً على ظاهره، ولم تنفكَّ ممن يقول لك: لعل إبطال الظاهر ليس على ظاهره [و] هذا كما ترى. وباللَّه التوفيق.» [النبذ في أصول الفقه ص ٥٩ ـ ٦٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «ذهب قوم، ممن بَلَحَ عندما أراد من نصر ما لم يأذن به اللَّه تعالى بنصره من التقليد الفاسد، واتباع الهوى المضل

ـ إلى أن قالوا: لا نحمل الألفاظ والأوامر على ظواهرها، بل هي على الوقف، وقال بعضهم: إنما ضلت الخوارج بحملها القرآن على ظاهره، واحتج بعضهم أيضاً بأن قال: لما وجدنا من الألفاظ ألفاظاً مصروفة عن ظاهرها ووجدنا قول القائل: إنك شيخي وإنك جميل، قد تكون على الهزؤ، والمراد إنك قبيح، وإنك لئيم، علمنا أنَّا لألفاظ لا تنبىء عن المعاني بمجردها.

هذا كل ما موَّهوا به، وهؤلاء هم السوفسطائيون حقاً بلا مرية، وقد علم كل ذي عقل أنَّ اللغات إنما رتبها اللَّه عَزَّ وَجَلَّ ليقع بها البيان، واللغات ليست شيئاً غير الألفاظ المركبة على المعاني، المبينة عن مسمياتها قال اللَّه تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ [إبراهيم: ٤] واللسان هي اللغة بلا خلاف ههنا، فإذا لم يكن الكلام مبيناً عن معانيه. فأي شيء يفهم هؤلاء المخذولون عن ربهم تعالى، وعن نبيهم ﷺ بل أي شيء يفهم به بعضكم بعضا؟

ويقال لهم: إذا أمكن ما قلتم فبأي شيء نعرف مرادكم من كلامك هذا؟ ولعلكم تريدون به شيئاً آخر غير ما ظهر منه، ولعلكم تريدون إثبات ما أظهرتم إبطاله. فبأي شيء أجابوا به فهو لازم لهم في عظيم ما أتوا به من السخف، وهؤلاء القوم قد أبطلوا الحقائق جملة، ومنعوا من الفهم ألبتة، فيكاد الكلام يكون معهم عناء لو لا كثرت من اغترَّ بهم من الضعفاء؛ وصدق رسول اللَّه ﷺ إذ أنذر باتخاذ الناس رؤساء جهالاً فيضلُّون ويضلُّون.

وأما قولهم: إنَّ الخوارج إنما ضلت باتباعها الظاهر، فقد كذبوا

وأفكوا وافتروا وأثموا. ما ضلت إلَّا بمثل ما ضلوا به. من تعلقهم بآيات مّا وتركوا غيرها، وتركوا بيان الذي أمره اللَّه عزَّ وجل أن يبين للناس ما نزل إليهم، كما تركتموه أيضاً، وهو رسول اللَّه، ولو أنهم جمعوا آي القرآن كلها، وكلام النبي ﷺ، وجعلوه كله لازماً وحكماً واحداً ومتبعاً كله لهتدوا...

فإن قالوا: بأي شيء تعرفون ما صرف من الكلام عن ظاهره، قيل لهم وباللَّه تعالى التوفيق: **نعرف ذلك بظاهر آخر مخبر بذلك، أو إجماع متيقن منقول عن رسول اللَّه ﷺ؛ على أنه مصرف عن ظاهره فقط**، ... وقد أكذب اللَّه تعالى هذه الفرقة الضالة بقوله عز وجل ـ ذاماً لقوم يحرفون الكلم عن مواضعه: ﴿قَالُواْ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ [البقرة: ٩٣]، ولا بيان أجلى من هذه الآية في أنه لا يحل صرف كلمة عن موضعها في اللغة، ولا تحريفها عن مواضعها في اللسان، وأن من فعل ذلك فاسق مذموم عاص. بعد ما سمع ما قاله تعالى، قال عز وجل: ﴿كَذَٰلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ مَا قَدْ سَبَقَ ۚ وَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا ﴿٩٩﴾ مَّنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُۥ يَحْمِلُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وِزْرًا ﴿١٠٠﴾﴾ [طه]، فصح أنَّ الوحي كله من يترك ظاهره فقد أعرض عنه، وأقبل على تأويل ليس عليه دليل، **وقال تعالى**: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [البقرة]، وكل من صرف لفظاً عن مفهومه في اللغة فقد حرفه.

وقد أنكر اللَّه تعالى ذلك في كلام الناس بينهم فقال تعالى: ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ﴾ [البقرة: ١٨١]، **وليس**

التبديل شيئاً غير صرف الكلام عن موضعه ورتبته، إلى غيرها، بلا دليل من نص أو إجماع متيقن عنه ﷺ، وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا وَٱسۡمَعُواْۗ ﴾ [البقرة: ١٠٤]، **فصح أنَّ اتباع الظاهر فرض، وأنه لا يحل تعديه أصلاً** وقال تعالى: ﴿وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ٨٧﴾ [المائدة].

والاعتداء هو تجاوز الواجب، ومن أزاح اللفظ عن موضعه في اللغة التي بها خوطبنا بغير أمر من اللَّه تعالى، أو رسوله ﷺ، فعداه إلى معنى آخر، فقد اعتدى فليعلم إنَّ اللَّه لا يحبه، وإذا لم يحبه فقد أبغضه، نعوذ باللَّه من ذلك. وقال تعالى: ﴿تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعۡتَدُوهَاۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٢٢٩﴾ [البقرة]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدۡخِلۡهُ نَارًا خَٰلِدٗا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٞ مُّهِينٞ ١٤﴾ [النساء].

وقد أخبر تعالى أنه: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمۡ عَلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٣١﴾ [البقرة] فنص نصاً جليًّا لا يحتمل تأويلا، على أنه علق كل مسمى إسمًا مخصوصاً به، وكذلك حدود اللَّه تعالى التي قد أخبر أنه من تعداها فهو ظالم وأنه يدخله نارًا ـ وأهل ذلك هم ـ لإقدامهم على الباطل الذي لا يخفى على ذي لب، وباللَّه تعالى نعوذ من الخذلان، ونسأله التوفيق، فكل شيء يبدله لا إله إلَّا هو، فلا موفق إلَّا من هدى، ولا ضال إلَّا من خذل. وللَّه تعالى في كل ذلك الحجة البالغة علينا. ولا حجة لنا عليه. ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون. وحسبنا اللَّه ونعم الوكيل.

وقَالَ تعَالَى: ﴿ٱتَّبِعۡ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ﴾ [الأنعام: ١٠٦] فأمره باتباع الوحي النازل وهو المسموع الظاهر فقط وقَالَ تعَالَى: ﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [العنكبوت: ٥١] فأخبر تعالى أنَّ الواجب علينا أن نكتفي بما يتلى علينا وهذا منع صحيح لتعديه إلى طلب تأويل غير ظاهره المتلو علينا فقط، وقال تعالى، آمرًا لنبيه ﷺ أن يقول: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ﴾ إلى منتهى قوله تعالى: ﴿إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ﴾ [الأنعام: ٥٠].

ولو لم يكن إلَّا هذه الآية لكفت، لأنه عليه الصلاة والسلام قد تبرأ من الغيب، وأنه إنما يتبع ما يوحي إليه فقط، ومدعي التأويل وتارك الظاهر تارك للوحي مدع لعلم الغيب، وكل شيء غاب عن المشاهد الذي هو الظاهر فهو غيب ما لم يقم عليه دليل من ضرورة عقل، أو نص من اللَّه تعالى، أو من رسوله ﷺ، أو إجماع راجع إلى النص المذكور وقَالَ تعَالَى: ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡتَغِي حَكَمٗا وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗاۚ﴾ [الأنعام: ١١٤] فمن ابتغى حكماً غير النصوص الواردة من اللَّه تعالى في القرآن، وعلى لسان نبيه ﷺ، فقد ابتغى غير اللَّه حكماً.

وبين تعالى أن الحكم هو ما أنزل في الكتاب مفصلا، وهذا هو الظاهر الذي لا يحل تعديه وقَالَ تعَالَى: ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلۡحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓۚ﴾ [الشورى: ٢٤] فنص تعالى على أنَّ الباطل إنما يمحى، وأن الحق إنما يصح بكلماته تعالى، فثبت يقيناً أن الكلمات معبرات عما وضعت له في اللغة، وأنَّ ما عدا ذلك باطل، فصح اتباع ظاهر اللفظ

بضرورة البرهان. و**قال تعالى**: ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ ﴾ [الإسراء: ٧٣].

ومن ترك ظاهر اللفظ وطلب معاني لا يدل عليها لفظ الوحي فقد افترى على اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، بنص الآية المذكورة. و**قال تعالى**: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ [النحل: ٨٩] و**قال تعالى**: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤] فنص تعالى على البيان، إنما هو القرآن وكلام النبي ﷺ فقد صح بذلك اتباع ما أوجب القرآن وكلامه ﷺ، وبطلان كل تأويل دونهما و**قال تعالى**: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [إبراهيم: ٤].

ففي هذه الآية كفاية لمن عقل أنَّ لغة النبي ﷺ التي خاطبنا بها، لا يحل أن نتعدى بألفاظها عن موضوعاتها إلى ما سواه أصلاً... عن عروة عن أبيه، قال: قالت عائشة أم المؤمنين رضي اللَّه عنها: ما كان رسول اللَّه يتأول شيئاً من القرآن إلَّا آياً بعدد أخبره بهن جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ. فإذا كان النبي ﷺ لا يتأول شيئاً إلَّا بوحي، فمن فعل خلاف ذلك فقد خالف اللَّه تعالى ورسوله ﷺ، وقد نهى تعالى وحرّم أن يقال عليه ما لم يعلمه القائل، وإذا كنا لا نعلم إلَّا ما علمنا، فترك الظاهر الذي علمناه وتعديه ـ إلى تأويل لم يأت به ظاهر آخر ـ حرام وفسق ومعصية للَّه تعالى ـ وقد أنذر اللَّه تعالى وأعذر فمن أبصر فلنفسه ومن عمى فعليها.» [الإحكام ١/ ٣٠٧ ـ ٣١٣ بتصرف يسير].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضاً: «فإذا وقعت اللفظة في اللغة على معنيين فصاعداً وقوعاً مستوياً لم يجز أن يقتصر بها على أحدهما بلا نص ولا

إجماع. لكن يحمل على كل ما يقع عليه في اللغة، ولا بد لما ذكرنا من ذم من حرّف كلام اللَّه عن مواضعه، وإذا جاء في القرآن لفظ عربي منقول عن موضعه في اللغة إلى معنى آخر كالصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، فإنَّ هذه ألفاظ لغوية نقلت إلى معان شرعية لم تكن العرب تعرفها قبل ذلك **فهذا ليس مجازاً بل هي تسمية صحيحة**، لأنَّ اللَّه ـ خالق اللغات تعبدنا بأن نسمي هذه المعاني بهذه الأسماء، وأما إذا جاء لفظ لغوي منقول عن موضعه في اللغة ولم يتعبدنا اللَّه تعالى بتسمية ذلك المعنى فهذا هو المجاز مثل قول اللَّه تعالى: ﴿ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ ﴾ [الإسراء: ٢٤] وما أشبه ذلك.»

[النبذ في أصول الفقه ص ٦٢، ٦٣].

قلتُ: «أما قوله فهذا المجاز مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ ﴾ [الإسراء: ٢٤]».

هذا مسلم له إن كان في لغة العرب مجاز، فضلاً عن قول الحكيم العليم ـ جلَّ جلاله وعز شأنه ـ، وهذا التقسيم محدث لم تعرفه العرب، ولا عرف في لغتها، ولا عرف ذلك عن الصاحبة ولا قالوا به، إنما يؤثر هذا الكلام أي: «ينقسم الكلام إلى حقيقة ومجاز وأنَّ القرآن فيه المجاز»، عن بعض أئمة الكلام كالآمدي والرازي ومن تبعهم على هذا من بعض أتباع مذاهب الأئمة الأربعة وغيرهم. وغايتهم التوصل بهذا المصطلح المبتدع إلى تعطيل النصوص الظاهرة الواضحة البينة، التي لا تحتمل مراداً آخراً من الأوامر والأخبار كآيات الصفات، فذهب هؤلاء بمرادهم هذا إلى اتخاذ القرآن عضين، عمدتهم تأويلات

وتفريعات من وحي الشياطين، تصرف الحقيقة إلى المجاز من كلام رب العالمين.

هب أن قلنا القرآن يشتمل على الحقيقة والمجاز، فكيف يعرف حقيقته من مجازه؟ وبما ينضبط؟ ومهما ادعيتم وأصلتم إلَّا واحتج عليكم بمثله، وما هو عمدتكم في هذا؟ وأين وجدتم في لغة العرب هذا فضلاً عن كلام اللَّه عَزَّ وَجَلَّ؟ ومتى طولبتم بالحجة لن تستطعوا أن تهتدوا إليها وانقلب عليكم ما أصلتم وفرعتم في هذا الباب.

فإذا قلنا صح من الخبر هذا ومن الأمر هذا بدليله، احتججتم علينا بزبالة ونخالة القول أنَّ هذا من المجاز، وبقولكم هذا فتحتم باباً عريضاً مصراعيه، للقائلين بأنَّ النصوص لها ظاهر وباطن، ولا يخف أنَّ هذا يجر إلى إلحاد عظيم في كتاب اللَّه ـ تعالى ـ وسنَّة نبيه ﷺ، والقول بالباطن هو عمدة بعض الطوائف كالرافضة والقرامطة والاسماعلية من الباطنية، ولاشك أنَّ هؤلاء أكفر من اليهود والنصارى.

فهم صرفوا كل ظاهر إلى باطن والظاهر عندهم يفهمه ويُسبق إليه العوام، وإنما خاطبنا اللَّه بالباطن الذي فهموه وهو في الحقيقة وسيلة طاغوتية وبدعة شيطانية توصل إلى هدم الشريعة الغراء والقول بالإباحية ولهذا كانوا شر من وطيء الحصى وأكفرهم. فنعوذ باللَّه من هذا التطويل على التنزيل الذي حمل لواءه الجهمية والمعتزلة وأئمة الكلام من فلاسفة الإسلام القائلين بالتعطيل.

قال العلامة الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلم أنَّ ممن منع القول بالمجاز في القرآن ابن خويز منداد من المالكية، وأبا الحسن الخرزي البغدادي

الحنبلي، وأبا عبد اللَّه بن حماد وأبا الفضل التميمي وداود بن علي وابن أبا بكر، ومنذر بن سعيد البلوطي وألف فيه مصنفاً، وقد بينا أدلة منعه في القرآن في رسالتنا المسماة «منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز».

ومن أوضح الأدلة في ذلك أنَّ جميع القائلين بالمجاز متفقون على أنَّ من الفوارق بينه وبين الحقيقة أنَّ المجاز يجوز نفيه باعتبار الحقيقة، دون الحقيقة فلا يجوز نفيها، فتقول لمن قال رأيت أسداً على فرسه، هو ليس بأسد وإنما هو رجل شجاع، **والقول في القرآن يلزم منه أنَّ في القرآن ما يجوز نفيه، وهو باطلٌ قطعاً، وبهذا الباطل توصل المعطلون إلى نفي صفات الكمال والجلال الثابتة للَّه تعالى في كتابه وسنَّة نبيه ﷺ، بدعوة أنها مجاز كقولهم في استوى استولى وقس على ذلك غيره من نفيهم للصفات عن طريق المجاز.**

أما الآيات التي ذكرها المؤلف [ابن قدامة] فلا يتعين في شيء منها أنه مجاز، أما قوله: ﴿وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤] فليس المراد به أنَّ للذل جناحاً، وإن كان كلام العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقتضيه وظن أبو تمَّام أنه معنى الآية لما قيل له صب في هذا الإناء من ماء الملام يعني قوله:

لا تسقني ماء الملامي فإنني صب قد استعذبت ماء بكائي

فقال: هات ريشة من جناح الذل، حتى أصب لك من ماء الملام، بل المراد بالآية الكريمة كما يدل عليه كلام جماعة أهل التفسير أنها **من إضافة الموصوف إلى صفته**، أي واخفض لهما جناحك الذليل لهما من

الرحمة، ونظيره من كلام العرب قولهم حاتم الجود، أي الموصوف بالجود ووصف الجناح بالذل مع أنه صفة الإنسان، لأنَّ البطش يظهر برفع الجناح والتواضع واللين يظهر بخفضه، فخفضه كناية عن لين الجانب كما قال:

وأنت الشهير بخفض الجناح فلاتك برفعه أجدلا

ونظيره في القرآن ﴿مَطَرَ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفرقان: ٤٠]، ﴿عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾ [الأنعام: ٩٣ والأحقاف: ٢٠] أي: المطر الموصوف بأنه يسوء من وقع عليه والعذاب الموصوف بوقوع الهون على من نزل به، **وإضافة صفة الإنسان لبعض أجزائه أسلوب من أساليب اللغة العربية** كما قال هنا جناح الذل، مع أنَّ الذليل صاحب الجناح... وقوله ـ تعالى ـ : ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] فيه حذف مضاف، **وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أسلوب من أساليب اللغة معروف**، عقده في الخلاصة بقوله:

وما يلي المضاف يأتي خلفا عنه في الإعراب إذا ما حذفا

والمضاف المحذوف مدلول عليه بدلالة الاقتضاء، وهي عند جماهير الأصوليين دلالة التزام، وليس من المجاز عندهم، كما هو معروف في محله، وقوله: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧] لا مجاز فيه؛ إذ لا مانع من حمل الإرادة في الآية على حقيقتها؛ لأنَّ للجمادات إرادات حقيقية يعلمها اللَّه ـ جل وعلا ـ ، ونحن لا نعلمها... ـ إلى أن قال ـ : **والتحقيق أنَّ اللغة العربية لا مجاز فيها، وإنما هي أساليب عربية تكلمت بجميعها العرب، ولو كلفنا من قال بالوضع للمعنى الحقيقي أولاً ثم للمعنى المجازي ثانياً، بالدليل على ذلك لعجز عن إثبات ذلك**

عجزاً لاشك فيه.» [مذكرة أصول الفقه ص ١٠٥ ـ ١١٣].

هذا هو فصل الخطاب الذي انتهى إليه جماعة من أهل العلم منهم شيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام الرباني ابن القيم رحمهما الله تعالى، وإن صح المجاز عند القائلين به، فهم يمنعون خروج الكلام عن حقيقته إلَّا بدليل صحيح يمنع من ورود الحقيقة وهو ما يسمى بالقرينة، وللمسألة بسط آخر في كتب الأصول تغنينا عن الإطالة ها هنا*، وإنما أردنا تقصي بعض الحقائق لاشتمال موضوعنا عليه، **والأصل في الكلام الحقيقة ويحمل على ظاهره، وترك ما أحدثه المحدثون** كما بينا فلا دعي للإطالة.

قال ابن القيم رحمه الله: «**فالواجب حمل كلام اللَّه تعالى ورسوله وحمل كلام المكلف على ظاهره الذي هو ظاهره**، وهو الذي يقصد من اللفظ عند التخاطب، ولا يتم التفهيم والفهم إلَّا بذلك، ومدعي غير ذلك على المتكلم القاصد للبيان والتفهيم كاذب عليه.

قال الشافعي: **وحديث رسول اللَّه** ﷺ **على ظاهره بتٌّ**، ومن ادعى أنه لا طريق لنا إلى اليقين بمراد المتكلم لأن العلم بمراده موقوف على العلم بانتفاء عشرة أشياء فهو ملبوس عليه ملِّبس على الناس؛ فإنَّ هذا لو صح لم يحصل لأحد العلم بكلام المتكلم قط، وبطلت فائدة التخاطب وانتفت خاصية الإنسان وصار الناس كالبهائم، بل أسوأ حالاً.» [إعلام الموقعين ٣/ ٨٩].

---

* انظر «مجموع الفتاوى ٢٠/ ٢٢٠ ـ ٢٦٨» لابن تيمية.

قال الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واعلم أنَّ الظاهر دليل شرعي يجب اتباعه والعمل به بدليل إجماع الصحابة على العمل بظواهر الألفاظ.» [إرشاد الفحول ص ٢٦٣].

قال ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العمل بالظاهر واجب إلَّا بدليل يصرفه عن ظاهره لأنَّ هذه طريقة السلف ولأنه أحوط وأبرأ للذمة وأقوى في التعبد والانقياد.» [الأصول من علم الأصول ص ٥٨].

وبعد ما بسطنا قول أئمتنا رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، فيما بنوا عليه أصولهم في هذه المسألة، واعتقادهم في العمل بظواهر النصوص وأنه مذهب الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدّين، كما سوف نبين إن شاء اللَّه.

قد يقول قائل أننا أكثرنا من قول ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لأنه ظاهري وأنتم على مذهبه.

فنقول وباللَّه تعالى التوفيق:

نحن لا نرضى لأنفسنا أن نبدل المن والسلوى بالبصل والقثاء، ونلزم أنفسنا أو الناس بمذهب معين، فنحن نذم هذا ونقول ببدعيته ونُنفر الناس عنه، ولا نلوم من تفقه على مذهب معين وخاصةً مذهب بلده، ثم تدرج بعد هذا على معرفة المذاهب الأخرى، ويكون مع الحقّ حيث كان بدليله، لا بأن يرى مذهبه يخالف الكتاب والسنَّة على فهم سلف الأمة، ثم لا يرفع بذلك رأساً، ويتعمى عليه، ويلتمس التبريرات والتعذيرات، كما قال بعض المقلدة ومنهم أبو الحسن الكرخي من علماء الحنفية وأمثاله من المذاهب الأخرى: «كل آية أو حديث يخالف

ما عليه أصحابنا فهو مؤول أو منسوخ.» وللَّه الحمد أنَّ الأئمة برآء من هذا كما بينا في الباب الأول.

فبهذا الداء العضال؛ «التقليد» و«التعصب» فشى في الأمة الأمراض التي بسببها استحلت محارمها واستهانت بيضتها وتداعت عليها الأمم الكافرة من كل حدب.

فحاشى أن نرضى لأنفسنا شيمة من شيم الضعف، وخلة من خلل الجهل، وإن كنتم ترون منا ظاهرية فللَّه الحمد والمنّة على ذلك ونسأله المزيد والفوز بالجنَّة، نقول: **ظاهريتنا هي ظاهرية الصحابة** رضي الله عنهم **وخسر من ابتعد عنهم، وأن نعرف الحقَّ بدليله ولا نعرف الحقّ بالرجال، كما تفعلونه أنتم**، ونحن نذم التقليد جملة، لأن اللَّه ذمه وذمَّ متبعه، وأبطل حجتهم الواهية، ولا تعبدنا اللَّه به، بل تعبدنا بالحقّ الذي ما بعده إلَّا الضلال، ويعرف بدليله من الكتاب والسنَّة على فهم سلف الأمة، وهو الاتباع الذي جاءت به الأنبياء والرسل تبثه في الناس، فمن أطاعهم نجا، ومن عصاهم غوى ورضي لنفسه دار الردى.

فلقد محو الظلم والجهل الذي فطر عليه الناس، **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿**وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا** ﴿٧٢﴾﴾ [الأحزاب]. فبهما يُرد الحقّ إلَّا من تداركته رحمة اللَّه ـ تعالى ـ وخضع للأصلين السلفيين «الفطرة» و«الشرع».

واعلم أنَّ في التقليد من المفاسد لا تقدر بقدر، **ولبهيمة تقاد أفضل من مقلد ينقاد**، ولقد تطرقنا لهذا في الباب الأول، فأشفينا صدور المتبعين وأخنسنا المقلدين فيما يغنينا ها هنا عن الإعادة والتبيين، وابن

حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بنى أصوله على الكتاب والسنَّة ولم يلتفت إلى غيرهما، كما فعل بعض المبتدعة من المتكلمة والمسفسطة، كالآمدي والرازي والجويني والغزالي، وإن كان تابوا من ذلك فبقاء كتبهم محنة وفتنة لكل مفتون.

فالإمام الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ألف كتاب سماه «إلجام العوام عن علم الكلام» وهو آخر تصانيفه مطلقاً حثَّ فيه على مذهب السلف ومن تبعهم، رتَّبه على أبواب ثلاث، الأول: باب في بيان حقيقة مذهب السلف في هذه الأخبار، والثاني: باب في البرهان على أنَّ الحقّ فيه مذهب السلف وأنَّ من خالفهم فهو مبتدع، والثالث، باب في فصول متفرقة نافعة في هذا الفن.

فأنت ترى كيف وفقوا للتوبة في آخر أعمارهم، كما بينا ذلك في أوائل الباب، ويذكر أنه مات وصحيح البخاري على صدره، **فقد تبرءوا من انتحالاتهم، والويل للأتباع من عثراتهم،** فمذ دخل علم الكلام على الأمة ونحن في نزاع وقراع مع أصحابه، وبسببه إبتلت الأمة أيما ابتلاء في عقيدتها اتجاه ربها ونبيها ودينها، ولولا فضل اللَّه علينا لهُدم الدّين وطُمست معالمه بسبب هؤلاء المبتدعة الذين شككوا في عقيدة الأمة، وفتحوا الباب للفلاسفة والباطنية ليصولوا ويجولوا.

قال محمد بن ابراهيم المشهور **بابن الوزير** بعد ما ذكر سبب الفتنة في الدّين، وفشو البدع، وهو بسبب الزيادة فيه والنقص منه.

«وأما الأمر الثاني: **وهو النقص في الدّين برد النصوص والظواهر ورد حقائقها إلى المجاز من غير طريق قاطعة تدل على**

ثبوت الموجب للتأويل إلَّا مجرد التقليد لبعض أهل الكلام في قواعد لم يتفقوا عليها أيضا، وأفحش ذلك وأشهره مذهب القرامطة الباطنية في تأويل الأسماء الحسنى كلها أو نفيها عن اللَّه على سبيل التنزيه له عنها، وتحقيق التوحيد بذلك ودعوى أنَّ اطلاقها عليه يقتضي التشبيه وقد غلوا في ذلك وبالغوا وقد جعلوا تأويلها أن المراد بها كلها إمام الزمان عندهم وعندهم المسمى اللَّه والمراد بلا إله إلَّا اللَّه وقد تواتر هذا عنهم وأنا ممن وقف عليه فيما لا يحصى من كتبهم...

فكما أنَّ كل مسلم يعلم أنَّ هذا كفر صريح وأنه ليس من التأويل المسمى بحذف المضاف المذكور في قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢]، أي: أهل القرية وأهل العير، وإنما علم هذا كل مسلم تطول صحبته لأهل الإسلام وسماع أخبارهم.

والباطني الناشىء بين الباطنية لا يعلم مثل هذا فكذلك المحدث الذي قد طالت مطالعته للآثار قد يعلم في تأويل بعض المتكلمين مثل هذا العلم، وإن كان المتكلم لبعده عن أخبار الرسول ﷺ وأحواله وأحوال السلف قد بعد عن علم المحدث كما بعد الباطني عن علم المسلم، فالمتكلم يرى أن التأويل ممكن إلى وضع علماء الأدب في شروط المجاز، وذلك صحيح*.

ولكن مع المحدث من العلم الضروري بأن السلف ما تأولوا

* هذا إن صح المجاز لكن لم يصح كما بيَّنا من كلام أئمتنا الأعلام.

ذلك مثل ما مع المتكلم من العلم الضروري، بأن السلف ما تأولوا الأسماء الحسنى بإمام الزمان وإن كان مجاز الحذف الذي تأولت به الباطنية صحيحاً في اللغة عند الجميع* لكن له موضع مخصوص وهم وضعوه في غير موضعه، كذلك المتكلم في بعض أسماء اللَّه الحسنى كالسميع والبصير والحكيم والرحمن والرحيم، فإنها من أسماء اللَّه الحسنى المعلوم ورودها في كتاب اللَّه على سبيل التمدح بها والثناء العظيم.

ونص اللَّه تعالى ورسوله على أنها ثناء على اللَّه تعالى في حديث: «**قسمت الصلاة بيني وبين عبدي**» وفيه فإذا قال: الرحمن الرحيم قال اللَّه تعالى أثنى عليَّ عبدي مع تكريرها في عهد النبوة والصحابة والتابعين، لم يشعر أحد منهم في تلك الأعصار كلها بتقبيح شيء منها من ظواهرها... وكرر اللَّه التمدح بالرحمة مراراً جمة أكثر من خمسمائة مرة من كتابه الكريم...

وقد أجمع المسلمون على حسن اطلاق الرحمة على اللَّه من غير قرينة تشعر التأويل، ولا توقف على عبارة التنزيل، ولو كان ظاهرها القبح والذم والانتقاص للَّه عَزَّ وَجَلَّ لم يحسن ذلك من العباد وأن ورد في كلام أقر في موضعه على قواعد علماء الكلام...

* هذا يوجب أن الجميع قالوا بالمجاز، وهذا ادعاء لا يخفى على المتتبع، أنَّ السلف لم يقولوا بهذا وإنما أحدث هذا الخلف الذين مزجوا علم الكلام بالعقيدة المسمى عندهم «علم العقليات» وفي الحقيقة هم يريدون طمس النقليات من حيث لا يعلمون، فأحدثوا المجاز ليؤولوا وسموا بذلك «فساق التأويل»، لأنهم جعلوا الأصل هو العقل وكل ما خالفه «مؤول» أو«مردود»، وقد علمت بطلان قول أصحاب هذا المذهب بما قدمنا سابقا.

وأيضا فقد ثبت أنَّ الرحمن مختص باللَّه تعالى، ويحرم إطلاقه على غيره ولو كانت الرحمة له مجازاً ولغيره حقيقة كان العكس أوجب وأولى، وما المانع للمسلم من اثباتها صفة حمد ومدح وثناء كما علمنا ربنا مع نفي صفات النقص المتعلقة برحمة المخلوقين عنه تعالى...

ويدلك على قبح تأويل هذه الأسماء الشريفة في الفطر كلها إنك تجد المعتزلي يستقبح تأويل الأشعرية للحكيم غاية الاستقباح، والأشعري يستقبح تأويل المعتزلة البغدادية للسميع البصير المريد غاية الاستقباح، والسنّي يستقبح تأويل المعتزلة والأشعرية للرحمن الرحيم الحكيم غاية الاستقباح...

وكذلك نجد كل واحد منهم يلزم المنكر عليه مثل ما ألزمه فإنَّ المعتزلة والأشعرية إذا كفَّروا الباطني بإنكار الأسماء الحسنى، والجنَّة والنار **يقول لهم الباطني: لم أجحدهما إنما قلت هي مجاز مثل ما أنكم لم تجحدوا الرحمن الرحيم الحكيم، وإنما قلتم إنها مجاز وكيف كفاكم المجاز في الإيمان بالرحمن الرحيم وهما أشهر الأسماء الحسنى، أو من أشهرها ولم يكفني في سائرها وفي الجنة والنار مع أنهما دون أسماء اللَّه بكثير. وكم بين الإيمان باللَّه وبأسمائه والإيمان بمخلوقاته فإذا كفاكم الإيمان المجازي بأشهر الأسماء فكيف لم يكفني مثله في الإيمان بالجنة والنار والمعاد...**

والمسلم بالفطرة ينكر هذه البدع. وبالرسوخ في علم الحديث يعلم بالضرورة حدوثها وأنَّ عصر النبوة والصحابة بريء منها ما يعلم أنَّ المعتزلة أبرياء من مذهب الأشعرية وأنَّ الأشعرية أبرياء من مذهب

المعتزلة...

والدليل على أنه لايجوز القول بأنَّ ظاهر هذه الأسماء كفر وضلال وأنَّ الصحابة والسلف الصالح لم يفهموا ذلك أو فهموا ولم يقوموا بالواجب عليهم من نصح المسلمين... ألا ترى أنَّ المتكلمين لما اعتقدوا قبح هذه الظواهر تواتر عنهم التحذير عنها والتأويل لها وصنفوا في ذلك وأيقظوا الغافلين. وعلموا الجاهلين، وكفروا المخالفين. وأشاعوا ذلك بين المسلمين بل بين العالمين. **فكان أحق منهم بذلك سيد المرسلين. وقدماء السابقين. وأنصار الدّين.**

الثاني: أنه قد ثبت في تحريم الزيادة في الدّين أنه لا يصح سكوت الشرع عن النص على ما يحتاج إليه من مهمات الدّين وثبت أنَّ الإسلام متبع لا مخترع ولذلك كفر من أنكر شيئاً من أركانه لأنها معلومة ضرورة فأولى وأحرى أنَّ لا يجيء الشرع بالباطل منطوقاً متكرراً من غير تنبيه على ذلك لا سيما إذا كان ذلك الذي سموه باطلاً المعروف في جميع آيات كتاب اللَّه وجميع كتب اللَّه ولم يأت ما يناقضه في كتاب اللَّه حتى ينبه على وجوب التأويل والجمع أو يوجب الوقف. بل لم يأت التصريح بالحقّ المحض عند كثير منهم قط في آية واحدة تكون هي المحكمة، ويرد إليها جميع المتشابه فإن اللَّه ذكر أنه نزل في الكتاب **آيات محكمات ترد إليها المشابهات** ولم يقل أنَّ جميع كتابه متشابه، فأين الآية المحكمة التي دلت على ما يقولون.

وهب أنك تقول هذا الصبح ليل أيعمى العالمون عن الضياء»

[إيثار الحق على الخلق ص ١٢٣ ـ ١٣١ باختصار].

فأنت ترى ما جرَّ التأويل الذي يجرُّ إلى التعطيل على الأمة، من ويلات وهانات، ولهو الداء العضال والسم القتال لمن تجرعه، وأنه يسري في الجسد كما يسري داء الكلب بصاحبه، وأن يبتلى الإنسان بكل داء، خير له من أن يبتلى بداء الكلام الذي يسمونه بعلم العقليات وفي الحقيقة هو تمويهات وتضليلات التي تؤدي إلى تعطيل البراهين الواضحات، وضوح الشمس في كبد السماء.

فبأولياء الرحمن حفظت السنَّة والقرآن، ومنهم عبد اللَّه بن مبارك، ومالك وعبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن نوح وإمام أهل السنَّة أحمد بن حنبل، وإمام الأئمة ابن خزيمة والدارمي والأصبهاني وابن تيمية وابن القيم وابن أبي العز ومحمد بن عبد الوهاب و... رَحِمَهُمُ اللَّهُ وما يعلم جنود ربك إلَّا هو، والإمام ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ ذو فنون واسعة وعلوم نافعة، لا ينكرها إلَّا مقلد مكابر، يسعى في الحطِّ من منزلة الآكابر.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكذلك أبو محمد بن حزم ـ فيما صنفه من الملل والنحل ـ إنما يستحمد بموافقة السنَّة والحديث مثل ما ذكره في مسائل «القدر» و«الإرجاء» ونحو ذلك، بخلاف ما انفرد به من قوله في التفضيل بين الصحابة. وكذلك ما ذكره في «باب الصفات»، فإنه يستحمد فيه بموافقة أهل السنَّة والحديث، لكونه يثبت الأحاديث الصحيحة، ويعظم السلف وأئمة الحديث،...

لكن قد خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزلة في مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أصحاب الحديث في معاني مذهبهم في ذلك

فوافق هؤلاء في اللفظ وهؤلاء في المعنى.

وبمثل هذا صار يذمه من يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلماء الحديث بإتباعه لظاهر لا باطن له، كما نفى المعاني في الأمر والنهي والاشتقاق، وكما نفى خرق العادات ونحوه من عبادات القلوب، مضموماً إلى ما في كلامه من الوقيعة في الأكابر، والإسراف في نفي المعاني ودعوى متابعة الظواهر.

وإن كان له من الإيمان والدِّين والعلوم الواسعة الكثيرة ما لا يدفعه إلَّا مكابر، **ويوجد في كتبه من كثرة الإطلاع على الأقوال والمعرفة بالأحوال، والتعظيم لدعائم الإسلام، ولجانب الرسالة، ما لا يجتمع مثله لغيره، فالمسألة التي يكون فيها حديث يكون جانبه فيها ظاهر الترجيح، وله من التمييز بين الصحيح والضعيف والمعرفة بأقوال السلف ما لا يكاد يقع مثله لغيره من الفقهاء.**» [مجموع الفتاوى ٤/ ١٧، ١٨].

فهذه شهادة من إمام رضي، لهذا الإمام الكبير على النهج الذي سلكه، ومن يريد أن يعرف قدر هذا الجهبذ، فلينظر كتابه الفذ في بابه المسوم بـ «الإحكام في أصول الأحكام» يرى كيف بنى أصوله، لا أصول المتكلمة والمسفسطة، وإن كان قد وقع في تخبطات أصولية وغيرها، كما أشرنا آنفاً، كان بسبب دراسته للمنطق قبل أن يتبحر في العلوم، فأثر فيه تأثيراً بالغاً، جعله يخلط في مسائل الصفات وغيرها.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمته: «وكان قد مهر أولاً في الأدب والأخبار والشعر، وفي المنطق وأجزاء الفلسفة، فأثرت فيه تأثيراً

ليته سلم من ذلك ولقد وقفت له على تأليف يحض فيه على الاعتناء بالمنطق، ويقدمه على العلوم، **فتأملتُ له، فإنه رأس في علوم الإسلام، متبحِّر في النقل، عديم النظير** على يبس فيه، وفرط ظاهرية في الفروع لا الأصول» [سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٤١].

نقول لكل جواد كبوة بل كبوات، والكمال عزيز، وكل يأخذ من قوله ويرد، بالحجة والبرهان، لا بتقليد العميان، الذي يجر للشنآن، فنعوذ باللَّه من الخذلان، الذي يوجب الحرمان، من النظر إلى وجه الرحمن.

فلابد من حمل النصوص الخبرية والأمرية على ظواهرها، وترك ما أحدثه المتكلمون، الذي انشقوا به عن السلفيين، فأوجب لهم الحيرة والوحشة من جسومهم حتى تمنى بعضهم الموت على دين العاميين، فإن كان ذلك كذلك، هاك من الأدلة ما يشف العليل ويروي الغليل أنَّ التنزيل لابد أن يحمل على ظاهره.

نقول وباللَّه تعالى التوفيق:

١ـ عن عبد الرحمن بن جبير عن عمرو بن العاص قال: «احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فأشفقت أن أغتسل فأهلك، فتيممت، ثم صليت بأصحابي الصبح، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال: **يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب؟** فأخبرته بالذي منعني من الاغتسال وقلت: إني سمعت اللَّه يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ٢٩﴾ [النساء] فضحك رسول اللَّه ﷺ ولم يقل شيئاً». وبوب عليه البخاري فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب إذا خاف الجنب على

نفسه المرض أو الموت أو خاف العطش تيمم» [البخاري كتاب التيمم ١/ ٥٨٨ ـ الفتح ـ والحاكم في المستدرك رقم ٦٢٩].

ألا ترى إلى عمل هذا الصحابي الجليل الذي كان يضرب به المثل في الدهاء والفطنة رضي الله عنه، بظاهر الآية إلَّا من فقهه، ألا يدل ذلك على العمل بظواهر النصوص، حتى تأتي قرينة تصرف تلك النصوص عن ظاهرها إلى ظاهر آخر. وضَحِكِ النبي ﷺ له ألا يدل على إقراره.

٢ـ وعمل عمار عندما بُعث هو وعمر ـ رضي اللَّه عنهما ـ، من طرف النبي ﷺ فأجنب فلم يجد ماءً فتمرغ في الصعيد تمرغ الدابة، عاملاً بظاهر الآية: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦]، فصرفه النبي ﷺ عن ظاهر الآية إلى ظاهر آخر، بقوله: «**إنما كان يكفيك هكذا**» ومسح وجهه وكفيه واحدةً. [البخاري رقم ٣٤٧].

٣ـ وعن الشعبي عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال لما نزلت: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ عمدت إلى عقال أسود وإلى عقال أبيض فجعلتهما تحت وسادتي، فجعلت انظر في الليل فلا يستبين لي، فغدوت على رسول اللَّه ﷺ فذكرت له ذلك فقال: «**إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار**» [البخاري رقم ١٩١٦].

وفي كتاب التفسير عن حصين عن الشعبي عن عديٍّ قال: أخذ عديٌّ عقالاً أبيض وعقالاً أسود، حتى كان بعض الليل نظر فلم يستبينا. فلما أصبح قال: يارسول اللَّه، جعلت تحت وسادي. قال: «**إنَّ وسادك لعريض إن كان الخيط الأبيض والأسود تحت وسادتك**».

وعن مطرف عن الشعبي عن عديٍّ بن حاتم رضي الله عنه قال: قلت يا

رسول اللَّه ما الخيط الأبيض من الخيط الأسود، أهما الخيطان؟ قال: «**إنك لعريض القفا إن أبصرت الخيطين. ثم قال: لا، بل هو سواد الليل وبياض النهار**» [البخاري رقم ٤٥٠٩، ٤٥١٠].

وعن سهل بن سعد قال: «أنزلت: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ ولم ينزل ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ فكان رجالٌ إذا أرادوا الصوم ربط أحدهم في رجله الخيط الأبيض والخيط الأسود، ولم يزل يأكل حتى يتبين له رؤيتهما. فأنزل اللَّه بعد: ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ فعلموا أنه إنما يعني الليل والنهار.» [البخاري رقم ١٩١٧].

ألا ترى أنَّ هؤلاء الصحابة ﵃، أخذوا اللفظ على ظاهره وحملوه على الحقيقة اللسانية، إلَّا من فقههم مما وقر في نفوسهم من التعبد بظواهر النصوص، ولم يعنفهم النبي ﷺ، أو قال لهم لما فعلتم ذلك؟ لماذا لم تؤولوا؟ بل بيَّن لهم ذلك بظاهر آخر صرف ذلك الظاهر إلى حقيقة المراد، وهي ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾.

ألا ترى أنَّ هذا هو الحقّ الذي كان عليه الرعيل الأول، من وضع النصوص على ظاهرها، وعدم تأويلها إلى المجاز الذي يدعيه بعض المتكلمة حتى عطلوا صفات الباري، ووصفوه بالسلب ـ تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً ـ.

فعمد منهم قوم فوصفوا هؤلاء الصحابة ﵃ بالغباوة والغفلة، وقالوا: إنَّ العرب تقول فلان عريض القفا إذا كان فيه غباوة وغفلة، ومن قال بهذا «الزمخشري»، وأنشد في ذلك شعراً، كما أنشد أشعاراً يهجو بها السلف الصالح الذين وصفوا اللَّه بما وصف به نفسه ووصفه

به رسوله ﷺ بدون تمثيل أو تعطيل أو تحريف أو تكييف.

فعمد هذا الجهمي المعطل المعتزلي إلى اللمز والنبز بما هو به أهل. وكما تعلم أنَّ الجهمية تنقسم إلى ثلاث: شرها وهم الغالية الذين يعطلون الأسماء والصفات.

والقسم الثاني: هم الذين يثبتون الأسماء في الجملة ويعطلون الصفات وهم المعتزلة، وهذا النابز واللامز منهم.

والقسم الثالث: هم الذين يثبتون الأسماء وبعض الصفات وهؤلاء هم «الكُلاَّبية» و«الأشعرية»؛ أهل الكلام، الذي نحن معهم في نزاع وقراع إلى اليوم، بسبب تأويلهم الفاسد، فعمد هذا الضال، إلى الإطاحة من شأنهم، لأنهم لم يؤولوا كما أوَّل وسفسط هو وأصحابه من المعتزلة ومن وافقهم على ذلك، فعمدوا إلى تعطيل النصوص الظاهرة مثل رؤية اللَّه في الآخرة، ورموا مثبتيها بالحشو.

قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقوله: إنَّ وسادك لعريض حمله بعض الناس على الذم له على ذلك الفهم، وكأنه فهم منه: أنَّ النبي ﷺ نسبه إلى الجهل والجفاء وعدم الفقه، وربما عضدوا هذا بما روي أنه ﷺ قال:إنك لعريض القفا، وليس الأمر كذلك؛ **فإنه حمل اللفظ على حقيقته اللسانية؛ إذ هي الأصل**، إذ لم يتبين له دليل التجوز.

ومن تمسك بهذا الطريق لم يستحق ذماً، ولا ينسب إلى جهلٍ، إنما عنى بذلك النبي ﷺ واللَّه أعلم: أنَّ وسادك إن غطَّى الخيطين اللذين أراد اللَّه، اللذين هما الليل والنهار فهو إذاً وساد عريض واسع، إذ قد شملهما وعلاهما، ألا تراه قد قال على إثر ذلك: إنما هو سواد

الليل وبياض النهار؟! فكأنه قال: كيف يدخلان تحت وسادٍ؟! وإلى هذا يرجع قوله: إنك لعريض القفا؛ لأنَّ هذا الوساد الذي غطى الليل والنهار بعرضه لا يرقد عليه، ولا يتوسده إلَّا قفا عريض، حتى يناسب عرضُه عرضَه، وهذا عندي أشبه ما قيل فيه وأليق. ويدل أيضاً عليه ما زاده البخاري قال: **إنَّ وسادك إذا لعريض إن كان الخيط الأبيض والأسود تحت وسادك.**» [المفهم ٣/ ١٤٨، ١٤٩]، وجزم بهذا ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في «تفسيره ١/ ٣٠١».

فانظر إلى التأويل الفاسد، الذي أشربته قلوبهم واطمأنوا به، إذ عمدوا إلى نص الرؤية فعطلوه ولهو أوضح كلام.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «الألفاظ بالنسبة إلى مقاصد المتكلمين ونياتهم وإرادتهم لمعانيها ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تظهر مطابقة القصد للفظ، وللظهور مراتب تنتهي إلى اليقين والقطع بمراد المتكلم بحسب الكلام في نفسه وما يقترن به من القرائن الحالية واللفظية وحال المتكلم به وغير ذلك، كما إذا سمع القائلُ والعارف باللغة قوله ﷺ: «**إنكم سترون ربكم عياناً، كما ترون القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب، وكما ترون الشمس في الظهيرة صحواً ليس دونها سحاب، لا تضارون في رؤيته إلَّا كما تضامون في رؤيتهما**» فإنها لا يستريب ولا يشك في مراد المتكلم وأنه رؤية البصر حقيقية، وليس في الممكن عبارة أوضح ولا أنصَّ من هذه. ولو اقترح على أبلغ الناس أن يعبر عن هذا المعنى بعبارة لا تحتمل غيره لم يقدر على عبارة أوضح ولا أنصَّ من هذه، **وعامة كلام اللَّه ورسوله من**

هذا القبيل؛ فإنه مستولٍ على الأمدِ الأقصى من البيان.» [إعلام الموقعين ٣/ ٨٨].

فبهذا تعلم أنَّ كلام اللَّه ورسوله ﷺ في غاية الوضوح والبيان، لا كما تدعيه المبتدعة من الجهمية وأهل التشبيه والتفويض من المتكلمة القائلين بالمجاز والغموض، واعلم أنَّ من أصول العقيدة الولاء والبراء، وأنَّ الولاية تتضمن المحبة والموافقة، والعداوة تتضمن البغض والمخالفة، ومن أعظم موالاة سبيل المؤمنين أن ترضى بظواهر نصوصهم، وأن تقف حيث وقفوا، لأنهم عن بصر نافذ وقفوا، وبعلم وفهم ثاقب علموا وعملوا رضي الله عنهم أجمعين، وإلَّا سقطت في الطرف الآخر الذي يوجب البغض والمخالفة، التي سببها التأويل الفاسد والمجازفة. فنسأل اللَّه السلامة من هذه الأخطار، التي يُكب أصحابها على مناخرهم في النار.

قال أبو العتاهية:

وللحقِّ أهلٌ ليس تخفى وجُوهُهم ... يخفُّ عليهم حيث ما كان حمله

وما صحَّ فرعٌ أصله الدهرَ فاسدٌ ... ولكن يصحُّ الفرع ما صحَّ أصلُهُ

٨ـ لم يكن بين الصحابة رضي الله عنهم خلاف في العقيدة، تلقوا كل مسائل الاعتقاد بقبول وتسليم، وبكل وضوح وبيان، على مراد اللَّه ورسوله ﷺ، كل ذلك محمول على الحقيقة اللسانية، وذلك من كمال علمهم، وبما خصهم اللَّه عز وجل من بصر نافذ، بخلاف بعض الأحكام العملية القليلة القابلة للاجتهاد، وقول الصواب في أقوالهم لا يخرج عنهم طرفة عين، فإذا اختلفوا في مسألة، يكون قول الحقّ في أحدهما

ولابد، علمه من علمه وجهله من جهله، ولا يجوز إحداث قول ثالث كمايدعيه بعض المبتدعة.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ أهل الإيمان قد يتنازعون في بعض الأحكام ولا يخرجون بذلك عن الإيمان، وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام، وهم سادات المؤمنين وأكمل الأمة إيماناً، ولكن بحمد اللَّه لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل «الأسماء» و«الصفات» و«الأفعال»، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنَّة كلمةً واحدة، من أولهم إلى آخرهم، **لم يسوموها تأويلاً، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلاً، ولم يبدوا الشيء منها إبطالاً، ولا ضربوا لها أمثالاً، ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها**، بل تلقوْها بالقبول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم، وجعلوا الأمر فيها كلها أمراً واحداً، وأجروْها على سنن واحد، ولم يفعلوا كما فعل أهل الأهواء والبدع حيث جعلوها عضين، وأقروا ببعضها وأنكروا بعضها من غير فرقان مبين، مع أنَّ اللازم لهم فيما أنكروه كاللازم فيما أقروا به وأثبتوه.» [إعلام الموقعين ١/ ٣٩].

والمقصود أنَّ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، لما حملوا «الأسماء» و«الصفات» و«الأفعال»، ووضعوها على الحقيقة اللسانية، لم يكن مرادهم أنها مثل المخلوق تبارك اللَّه وتعالى عن ذلك، بل أثبتوا على أنه حيٌّ حقيقة، عالم حقيقة، قادرٌ حقيقة، سميعٌ حقيقة، كل ذلك على ظاهره، محمولاً على القاعدة المحكمة، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، فسلَّموا

للنصوص ولم يدفعوها، فما أعقلهم وأعلمهم، ويا سعادةً لمن تشبه بهم.

قال محمد بن ابراهيم المشهور **بابن الوزير** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن كان القائل يعتقد أنَّ ظاهر النصوص المتنازع في معناها من جنس ظاهر النصوص المتفق على معناها، فالظاهرُ هو المراد في الجميع، فإنَّ اللَّه لما أخبر أنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، واتفق أهل السنَّة، وأئمة المسلمين على أنَّ هذا على ظاهره، وأنَّ ظاهره مرادٌ، **كان من المعلوم أنهم لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون علمه مثل علمنا، وقدرته مثل قدرتنا.**» [العواصم والقواصم ٤/ ١٤٣].

بهذا الفهم السقيم، وعدم الفقه لمسائل «الأسماء» و«الصفات» و«الأفعال»، ظن قوم عندما نثبتها على حقيقتها نشبه، ذلك ظنهم الذي أرداهم، فهرب هؤلاء من بدعة التشبيه قصداً منهم التنزيه، فسقطوا فيما هو أفسد وأردء، ألا وهو بدعة التعطيل، فتقابلت البدعتان بسبب حمل المحكم على المتشابه، وهذه هي قاعدة المبتدعة في كل الأصول، ولقد بسطنا القول في ذلك بما يقنع الغلة ويشفي العلة في الباب الثاني.

فأضحى هؤلاء كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «المعطل يعبد عدما، والمشبه يعبد جسما» فإلى اللَّه المشتكى من موج البدع، التي ظهر بسببها الفساد في البر والبحر، نسأل اللَّه العصمة والسلامة منها.

٩ـ للصحابة مكانة مرموقة، وصفة منزهة محمودة، أقوالهم وآراؤهم في مختلف المسائل، أفضل وأولى من أقوالنا وآرائنا وأحمد لنا لأنفسنا، وهي سنَّة متبعة ومنهج قائم بذاته، يُعرف ويميز به أصحابه،

لحملهم لواءه، منصورون قاهرون لأعدائه، حتى تأتيهم الساعة وهو على ذلك، لا يضرهم من خذلهم.

«فقد روى معمر عن صالح بن كيسان قال: كنت أنا وابن شهاب [الزهري]، ونحن نطلب العلم فاجتمعنا على أن نكتب السنن فكتبنا كل شيء سمعنا عن النبي ﷺ ثم قال: أكتب بنا ما جاء عن أصحابه قلت: لا ليس بسنَّة وقال: بل هو سنَّة فكتب ولم أكتب فأنجح وضيّعت» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٣٤٦، ٣٤٧].

واعلم أنَّ سنتهم من «الفتاوى» و«الأقوال» هي الأصل الثالث من أصول الفتوى، عند عامة الأئمة، ومنهم إمام أهل السنَّة أحمد بن حنبل، لا يخرج عن ذلك قيد شبر، كيف وهم صفوة الأمة، ووزراء النبي ﷺ، ورثوا الميزان وفقهه، وورَّثوه لمن بعدهم، وخصهم اللَّه بالفهم والعلم، وأثنى عليهم.

عن سعيد بن جبير عن بن عباس ـ رضي اللَّه عنهما ـ في قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] قال: هم الذين هجاروا مع محمد ﷺ.

وعن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في قوله تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾ [سبأ: ٦] قال: أصحاب محمد ﷺ. [جامع بيان العلم وفضله رقم ٨٠٣].

عن محمد ابن وضاح قال: ثنا قال: ثنا عمر بن عبد واحد، قال: سمعت الأوزاعي عن ابن المسيب أنه سئل عن شيء فقال: «اختلف فيه أصحاب رسول اللَّه ﷺ ولا أرى لي معهم قولاً.

قال ابن وضاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا هو الحقّ.

قال الحافظ ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: معناه ليس له أن يأتي بقول يخالفهم به.» [جامع بين العلم وفضله رقم ٨٠٤].

وعن يحي بن عباد بن عبد اللَّه بن الزبير عن عبد اللَّه بن الزبير قال: «أنا واللَّه لمع عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بالجحفة، ومعه رهطٌ من أهل الشام فيهم حبيب بن مسلمة الفهري، إذ قال عثمان ـ وذكر له التمتع بالعمرة إلى الحج ـ أن أتموا الحجة وخلصوه في أشهر الحج فلو أخرتم هذه العمرة حتى تزوروا هذا البيت زورتين كان أفضل، فإنَّ اللَّه وسع في الخير، فقال له علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: عمدت إلى سنَّة رسول اللَّه ورخصة رخص اللَّه عَزَّ وَجَلَّ للعباد بها في كتابه تضيق عليهم فيها وتنهي عنها، وكانت لذي الحاجة ولنائي الدار، ثم أهل بعمرة وحجة معاً، فأقبل عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ على الناس فقال: وهل نهيت عنها؟ إني لم أنه عنها، إنما كانت رأياً أشرت به، فمن شاء أخذ به، ومن شاء تركه.

قال: فما أنسى قول رجل من أهل الشام مع حبيب بن مسلمة: انظر إلى هذا كيف يخالف أمير المؤمنين، واللَّه لو أمرني لضربت عنقه.

قال: فرفع حبيب يده فضرب بها في صدره وقال: اسكت فض اللَّه فاك، فإنَّ أصحاب رسول اللَّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعلم بما يختلفون فيه».

وعن أيوب، عن ابن سرين أنه سئل عن المتعة بالعمرة إلى الحج فقال: «كرها عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان ـ رضي اللَّه عنهما ـ ، فإن يكن علماً فهما أعلم مني، وإن يكن رأياً فرأيهما أفضل.» [جامع بيان

العلم وفضله ص ٢٨٤، ٢٨٥].

بهذا الفضل الذي نالوه، والعلم الذي ورثوه، قصب السبق حازوه، فهم خير أمة أخرجت للناس، وأفضل حواريّ الأنبياء والرسل على الإطلاق، ليس لهم منازع فإن كان ذلك كذلك، تعلم لِمَ حافظ الأئمة على أقوالهم، ولم يتقدموا بين يديهم خاصةً لما أجمعوا عليه، وكذلك أصل الأصوليون كتبهم على هذا المنوال.

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا كان الخبر محتملاً لمعنيين متنافيين فاقتصر الراوي على تفسيره بأحدهما **فإن كان المقتصر على أحد المعنيين هو الصحابي كان تفسيره كالبيان لما هو المراد**، وإن كان المقتصر غير صحابي ولم يقع الإجماع على أنَّ المعنى الذي اقتصر عليه هو المراد فلا يصار إلى تفسيره، بل يكون لهذا اللفظ المحتمل للمعنيين المتنافيين حكم المشترك أو المجمل فيتوقف العمل به على ورود دليل يدل على أنَّ المراد أحدهما بعينه، والظاهر أنَّ النبي ﷺ لا ينطق بما يحتمل المعنيين المتنافيين لقصد التشريع ويخليه عن قرينة حالية أو مقالية بحيث لا يفهم الراوي لذلك عنه من الصحابة ما أراده بذلك اللفظ بل لابد من بيانه بما يتضح به المعنى المراد، فقد كانوا يسألونه ﷺ إذا أشكل عليهم شيئاً من أقواله وأفعاله فكيف لا يسألونه عن مثل هذا. ونقل القاضي أبو بكر والجويني عن الشافعي: أنَّ الصحابي إذا روى خبراً أو أوله وذكر المراد منه فذلك مقبول.» [إرشاد الفحول ص ٩١، ٩٢].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأصول فتاوى أحمد بن حنبل مبنية على

خمسة أصول:

أحدهما: النصوص، فإذا وجد النص أفتى بموجبه، ولم يلتفت إلى مخالفه ولا من خالفه كائناً من كان، ولهذا لم يلتفت إلى خلاف عمر في «المبتوتة» لحديث فاطمة بنت قيس، ولا إلى خلافه في «التيمم للجنب» لحديث عمار بن ياسر، ولا خلاف في «استدامت المحرم الطيب الذي تطيب به قبل إحرامه» لصحة حديث عائشة في ذلك،... وكذلك لم يلتفت إلى قول علي وعثمان وطلحة وأبي أيوب وأبي بن كعب في «الغسل من الإكسال» لصحة حديث عائشة أنها فعلته هي ورسول اللَّه ﷺ فاغتسلا،... ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملاً ولا رأياً ولا قياساً ولا قول صاحب ولا عدم علمه بالمخالف الذي يسميه كثير من الناس إجماعاً ويقدمونه على الحديث الصحيح، **وقد كذَّب أحمد من ادعى هذا الإجماع**، ولم يسغ تقديمه على الحديث الثابت، وكذلك الشافعي... وقال عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل سمعت أبي يقول: «ما يدعي فيه الرجل الإجماع فهو كذب، من ادعى الإجماع فهو كاذب، لعل الناس اختلفوا، ما يدريه، ولم ينته إليه؟ فليقل: لا نعلم الناس اختلفوا، هذه دعوى بشر المريسي والأصم ولكنه يقول: لا نعلم الناس اختلفوا، أولم يبلغني ذلك» هذا لفظه.

ونصوص رسول اللَّه ﷺ أجل عند الإمام أحمد وسائر أئمة الحديث من أن يقدموا عليها توهُّمَ إجماع مضمونه عدم العلم بالمخالف، ولو ساغ لتعطلت النصوص، وساغ لكل من لم يعلم مخالفاً في حكم مسألة أن يقدم جهله بالمخالف على النصوص؛ فهذا

هو الذي أنكره الإمام أحمد والشافعي من دعوى الإجماع، لا ما يظنه بعض الناس أنه استبعاد لوجوده.

الأصل الثاني من أصل فتاوي الإمام أحمد: ما أفتى به الصحابة، فإنه إذا وجد بعضهم فتوى لا يعرف له مخالف منهم فيها لم يعدها إلى غيرها، ولم يقل ذلك إنَّ ذلك إجماع، بل من ورعه في العبارة يقول: لا أعلم شيئاً يدفعه، أو نحو هذا، كما قال في رواية أبي طالب لا أعلم شيئاً يدفع قول ابن عباس وابن عمر وأحد عشرة من التابعين عطاء ومجاهد وأهل المدينة على تسري العبد، وهكذا قال أنس بن مالك: لا أعلم أحداً رد شهادة العبد، حكاه عنه الإمام أحمد وإذا وجد الإمام أحمد هذا النوع عن الصحابة لم يقدم عليه عملاً ولا رأياً ولا قياساً.

الثالث الاختيار من فتاوي الصحابة إذا اختلفوا: ومن أصوله إذا اختلف الصحابة تخير من أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسنَّة، ولم يخرج عن أقوالهم، فإن لم يتبين له موافقة أحد الأقوال حكى الخلاف فيها ولم يجزم بقول...

الرابع المرسل من الحديث: الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف، إذالم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجحه على القياس، وليس المرادُ بالضعيف عنده الباطلَ ولا المنكَرَ ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه فالعمل به؛ بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يقسم الحديث إلى الصحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتب، فإذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه ولا قول صاحب، ولا

إجماع على خلافه كان العمل به عنده أولى من القياس.

وليس أحد من الأئمة إلَّا وهو موافقه على هذا الأصل من حيث الجملة فإنه ما منهم أحد إلَّا وقد قدم الحديث الضعيف على القياس...

القياس للضرورة: فإذا لم يكن عند الإمام أحمد في المسألة نص ولا قول الصحابة أو واحد منهم ولا أثر مرسل أو ضعيف عدل إلى الأصل الخامس ـ وهو القياس ـ فاستعمله للضرورة، وقد قال في كتاب الخلاَّل، سألت الشافعي عن القياس، فقال: **إنما يصار إليه عند الضرورة** أو ما هذا معناه.

فهذه الأصول الخمسة من أصول فتاويه، وعليها مدارها، وقد يتوقف في الفتوى؛ لتعارض الأدلة عنده، أو لاختلاف الصحابة فيها، أو لعدم اطلاعه فيها على أثر أو قول أحد من الصحابة والتابعين.

وكان شديد الكراهة والمنع للإفتاء بمسألة ليس فيها أثر عن السلف، كما قال لبعض أصحابه: **إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام.**» [إعلام الموقعين ١/ ٢٤ ـ ٢٧].

هذا من كمال علمه وورعه، وكَنِّهِ لأهل الفضل فضلهم، وسابقتهم، حتى قال عنه بعض الأئمة: يستحق أن يعد في التابعين، ويكفيك شاهد على ذلك محنته مع الجهمية، حتى قيل: حفظ اللَّه الدّين بأبي بكر يوم الردة، وبالإمام أحمد يوم المحنة، رَحِمَهُمُ اللَّهُ أجمعين.

فإذا تبين لك هذا، فالعجب كل العجب من بعض من يدعي الانتساب إلى مذهب أهل السنَّة ثم يقول كلاماً يؤول إلى الانتقاص

من الصحابة والطعن في فهمهم وعلمهم، مثل أن يقول: «أنَّ الصحابة ﵃ أجمعين لم يعلموا علم الكلام لأنهم كانوا مشغولين بالجهاد»، ولاشك أنَّ هذا من أفحش القول وأغلظه، ناهيك عن المبتدعة من المعتزلة ومن نحا على منوالهم من فسقة التأويل.

فهؤلاء أعلنوها جهاراً، فكان ديدنهم الوقيعة في أهل الأثر كما فعل الزمخشري فيما بيناه سابقاً، وأئمته من قبله، كعمرو بن عبيد لما ذكر له عن عبد اللَّه بن عمر ﵄ قولاً يخالفه فيه، فقال: «كان ابن عمر حشوياً»، نسبه إلى الحشو وهم «العامة» و«الجمهور».

كيف وهذا الرجل قد زكاه النبي ﷺ قال: «**نعم الرجل عبد اللَّه**» رواه البخاري ومسلم في مناقبه.

ثم ورث هذه البدعة علماء الكلام، كالرازي والجويني، فأصبحوا يطلقوها على من لم يتجسَّر على تأويل الصفات كما فعلوا هم، فأصبح في نظرهم من عمل بظاهر الكتاب والسنَّة على فهم سلف الأمة ولم يتقدم بين يدي الرعيل الأول حشوياً، لأنَّ في ظنهم أنَّ الصحابة لم يعلموا ولم يفهموا ما وصل إليه هؤلاء، هذا قولهم بلسان الحال أو المقال.

فنقول لكم: أيُّ علم كسبتموه؟ وأيُّ درجة نلتموها به؟ وكيف هو هذا العلم الذي جهَّلتم به الصحابة وزكيتم به أنفسكم؟ فعلى أيِّ شيء نحسدكم؟! على الحيرة والتيه والوحشة حتى مع أنفسكم! أما على السفسطة والهذيان والتقلب والندم! حتى تمنيتم الموت على دين العجائز، وأيّ تيه وضلال أعظم من هذا؟

أرأيتم ما جرَّ عليكم التأويل وعلم الكلام الذي ادعيتموه وعبتم به الصحابة من قسوة القلب، وكثرت التنقل. فنقول هذا جزاء كل من تقدم بين يدي هذه الصفوة، ولم يرض لنفسه ما رضاه القوم لأنفسهم.

قال أبو العتاهية:

ما بالُ قومٍ وقد صحت عقولهم　　　فيما ادعوا يشترون الغيَّ بالثمن

١٠ـ لاشك هم الطائفة المنصورة، نصر بيان وعلم وسنان، فقد نصرهم اللَّه على أعدائهم وورَّث لهم الأرض واستخلفهم فيها، فَنَعِمَ أهل الأرض بهم، ولقد سجَّل التاريخ لنا أنَّ ما من أمة غُزِيَتْ إلَّا ونشر فيها الخراب والدمار، ما لا يكاد يحصى ويعد، إلَّا هذه الصفوة من الأمة ـ رضي اللَّه عنها ـ ومن تشبه بها إلى يوم الدّين، فما فتحت مصراً إلَّا ونشرت فيه العدل والحكمة والعلم، فأنس بهم أعداؤهم واستراح بهم الضعفاء من الجبابرة والطواغيت الذين كانوا يحكمونهم، فهذا يستحيل أن يأتَّى به قوم غازون، لولا ما عندهم من «الحمكة» و«الفقه» و«الميزان» الذي ورثوه من أفضل بني البشر، وهذه شهادةُ مسلمٍ حنيفٍ، أو كافرٍ عنيدٍ، ويعد مبعث النبي ﷺ من أعظم نَعَم اللَّه علينا.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ﴾ [إبراهيم: ٣٤ والنحل: ١٨] ولاشك أنَّ الرعيل الأول ارتوى من هذه النعمة، وبلَّغوها لمن بعدهم، فكانوا بها الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة.

عن ثوبان قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم حتى يأتِيَ أمر اللَّهِ وهم كذلك**» وفي رواية جابر بن عبد اللَّه «**يقاتلون**». وعن جابر بن سمرة

عن النبي ﷺ أنه قال: «**لن يبرح هذا الدّين قائماً، يقاتل عليه عصابة من المسلمين، حتى تقوم الساعة**» [مسلم رقم ٤٩٢٧ ـ ٤٩٣٥].

وهذا الظهور يستحيل أن يكون بدون «فقه» و«حكمة» و«ميزان»، فلابد من تركة الصحابة وميراثهم حتى نكون من هذه الطائفة، وهي كذلك شهادة لبقاء منهجهم وميزانهم إلى قيام الساعة، ولهذا شهد لهم النبي ﷺ بالقتال على الحقّ.

قال ﷺ: «**إنَّ منكم من يقاتل على تأويل هذا القرآن كما قاتلت على تنزيله**» [أخرجه أحمد ٨٢١٢].

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كنا جلوساً في المسجد، فخرج رسول اللَّه ﷺ، فجلس إلينا وكأنَّ على رءوسنا الطير لا يتكلم منا أحد فقال: «**إنَّ منكم رجلاً يقاتل الناس على تأويل القرآن كما قاتلتم على تنزيله**. فقال أبو بكر أنا يا رسول اللَّه؟ قال: **لا** فقام عمر فقال: أنا يا رسول اللَّه؟ قال: **لا ولكنه خاصف النعل في الحجرة**، فخرج علي ومعه نعل رسول اللَّه ﷺ يصلح منها» [رواه أبو بكر بن أبي شيبة وأبو يعلى الموصلي في المسند رقم ١٠٨١ وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرك رقم ٤٦٢١ ووافقه الذهبي والبوصيري في إتحاف الخيرة رقم ٨٩٢٢].

فيستفاد من هذا أنَّ من الصحابة رضي الله عنهم من سيقاتل على المعنى الصحيح للقرآن كما قاتل النبي ﷺ كفرة أهل الكتاب والمشركين على التنزيل، وكذلك هي خاصية للصحابة رضي الله عنهم أنهم أهل حق وما دونهم أهل باطل، ولقد قاتل علي رضي الله عنه الخوارج لأجل تأويلهم الفاسد الذي أخرجهم عن حظيرة الإسلام.

وبهذا يستوجب التصدي للطوائف الضالة أصحاب التأويل والابتداع والافتراق وردهم إلى المعنى الصحيح بالعلم والبيان والسنان، فقد أقرهم النبي ﷺ على ذلك، ويدل هذا على أنَّ هؤلاء الكرام البررة هم منصورون على من ناوأهم وعاقبتهم محمودة، ومنهجهم قائم إلى قيام الساعة، لا يزيغ عنه إلَّا هالك، **ولذا نرى من سلك هذا السبيل واكتنف تحته، وجعله درعاً سابغاً، كان فيه من الحكمة والميزان والعدل والقتال لأعدائه، وإنصافهم إن كان معهم بعض الحقّ.**

وأهل البدع والافتراق يكفرون بعضهم بعضاً وتجحد كل طائفة ما مع الأخرى من الحقّ، بخلاف **أهل الحكمة والميزان والعدل، فهم يقرون لكل طائفة ما معها من الحقّ، ويردوا باطلها بالحجة والبيان أو السيف والسنان،** فهم ينصفون «الخوارج» و«المعتزلة» و«الكُلاَّبية» و«الأشاعرة» و«أهل التصوف» و«أهل الجفاء» على ما أصابوا، ويدفعوا في نحورهم ما ضلوا فيه وأزاغوا، **فهم يعادون أهل الكفر والعناد،** أما أهل البدعة والعصيان، **يمدحون لهم أعمالهم من إيمان وجهاد وخدمة للإسلام ويردُّون باطلهم وزيغهم لِمَ استحسنوه بفلسفة اليونان.**

فضمن اللَّه لهم البقاء والنصر والقهر لأعدائهم لا يضرهم من خذلهم، كيف وهم حاملون لواء التمكين وإذا انقلبوا إلى اللَّه كانوا من السعداء الناجين؛ فلنكتفي بهذا خشية الإطالة، ولو أردنا أن نتتبع فضائل وسمات هذه الطائفة، لكانت سفراً ضخماً أو لا تكاد تحصى.

قال أبو العتاهية:

فقد استبان الحقُّ ... واتَّضح السبيل لمن عقل

ثانياً: **لا يفهم هذا الدين إلّا بلسانه العربي المبين:**

اعلم أنَّ من نعم اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ وفضله على عباده، ختم الرسالات برسالة لسانها من أعظم الألسن، لِمَ اشتمل عليه من فصاحة وبيان، تعجز عنه الألسن الأخر، فلهذا اللسان من سهولة المعنى وجريانه على لسان صاحبه، وما يحدث من رقة لقلوب أصحابه، ما لا تكاد تجده في غيره.

عن المزني قال: سمعت الشافعي يقول: «من تعلم القرآن عظمت قيمته، ومن نظر في الفقه نبل قدره ومن تعلم اللغة رق طبعه ومن تعلم الحساب جزل رأيه، ومن كتب الحديث قويت حجته، ومن لم يصن نفسه لم ينفعه علمه، وملاك ذلك كله التقوى.» [جامع بيان العلم وفضله رقم ١٢٣٤ وصفة الصفوة ٢/ ٥٥٤ لابن الجوزي].

فمما امتاز به هذا اللسان العربي، أن خاطبنا اللَّه ـ جلَّ جلاله ـ به، المحتوي على جوامع الكلم، والبيان الشافي، ومن فضل هذا اللسان، جاء في الأثر أنه لسان أهل الجنَّة، ويقال أنَّ آدم عليه السلام تكلم بلسان عربي، فتعظيم هذه اللسان لا لكوننا عرباً، كما يدعيه دعاة «القومية العربية»، **بل لما ارتبط بعظمة الوحي والموحي إليه،** فصار تعظيم هذا اللسان جزءاً لا يتجزأ من تعظيم الوحي المنزل على خاتم الأنبياء والمرسلين.

«لقد انقسمت الأمم التي هي أفضل الجنس الإنساني، وهم «العرب» و«الروم» و«الفرس»، فإن هذه الأمم هي التي ظهرت فيها الفضائل الإنسانية وهم سكان الأرض طولاً وعرضاً، فأما من سواهم

كالسودان والترك فتبع.

فغلب على العرب **القوة العقلية النطقية**، واشتق اسمها من وصفها، فقيل لهم: عرب من الأعراب وهو «البيان» و«الإظهار»، وذلك خاصة **القوة المنطقية**. وغلب الروم **القوة الشهوية** من الطعام والنكاح ونحوها. واشتقت اسمها من ذلك فقيل لهم: الروم فإنه يقال: رمت هذا أرومه، إذا طلبته واشتهيته وغلب على الفرس **القوة الغضبية** من «الدفع» و«المنع» و«الاستعلاء» و«الرياسة»، واشتقت اسمها من ذلك فقيل : فرس. كما يقال فرسه يفرسه إذا قهره وغلبه.

ولهذا توجد هذه الصفات الثلاث غالبة على الأمم حاضرها وباديها. ولهذا كانت العرب أفضل الأمم، وتليها الفرس لأن القوة الدفعية أرفع، وتليها الروم...

ففضيلة العقل، والعلم، والإيمان التي هي كمال القوة المنطقية... وباعتبار القوى الثلاث كانت الأمم الثلاث: «المسلمون» و«اليهود» و«النصارى»، **فإنَّ المسلمين فيهم العقل والعلم والاعتدال في الأمور، فإنَّ معجزة نبيهم هي علم اللَّه وكلامه وهم أمة الوسط.**» [التفسير الكبير ٦/٦ ـ ٩].

فلابد إذن، من معرفة هذا اللسان العربي، إذا أردنا النجاة في الدنيا من البدع وفي الآخرة من النار، لأنَّ من الواجبات على كل مسلم ومسلمة، معرفة الفروض العينية وأعلاها التوحيد ثم الصلاة والصيام والزكاة إن كان من أهلها، والحج إذا تيسرت الاستطاعة، وهذا لا يكون إلَّا بلسان الوحي العربي المبين، **فإنَّ ما لا يتم الواجب إلَّا به فهو واجب،**

فصار واجب على كل أحد من الناس، أن يتعلم من اللسان العربي ما يُقَوم به لسانه، لمعرفة الواجبات التي عليه، وإن أراد بعد ذلك أن يتبحر ويغوص فيه فله ما أراد.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكان مما عرَّف اللَّه نبيه من إنعامه أن قال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَۖ﴾ [الزخرف: ٤٤] فخصَّ قومه بالذكر معه في كتابه. **وقَالَ تَعَالَى**: ﴿وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ٢١٤﴾ [الشعراء]، **وقَالَ تَعَالَى**: ﴿لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلۡقُرَىٰ وَمَنۡ حَوۡلَهَا﴾ [الشورى: ٧]، وأم القرى مكة، وهي بلده وبلد قومه، فجعلهم في كتابه خاصَّةً، وأدخلهم مع المنذرين عامَّةً، وقضى أن يُنذَروا بلسانهم العربي: لسان قومه منهم خاصةً.

فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بَلَغَهُ جَهْدَهُ، حتى يشهد به أن لا إله إلَّا اللَّه، وأنَّ محمداً عبده ورسوله، ويتلو كتاب اللَّه، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير، وأمر به من التسبيح والتشهد وغير ذلك. وما ازداد من العلم باللسان، الذي جعله اللَّه لسان من ختم به نبوَّته، وأنزل به آخر كتبه كان خيراً له. كما يتعلم الصلاة والذكر فيها، ويأتي البيت وما أمر بإتيانه، ويوجه لما وجه له، ويكون تبعاً فيما افترض عليه وندب إليه، لا متبوعاً.» [الرسالة ص ٤٨، ٤٩].

وعلق على هذا المحقق العلاَّمة أحمد محمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «في هذا معنى سياسي وقومي جليل، لأنَّ الأمة التي نزل بلسانها الكتاب الكريم، يجب عليها أن تعمل على نشر دينها، ونشر لسانها، ونشر عاداتها وآدابها: بين الأمم الأخرى، وهي تدعوها إلى ما جاء به نبيها من الهدى ودين الحق، ولتجعل من هذه الأمم الإسلامية

أمة واحدة، دينها واحد، وقبلتها واحدة، ولغتها واحدة، ومقومات شخصيتها واحدة، ولتكون أمة وسطا، ويكونوا شهداء على الناس، فمن أراد أن يدخل في هذه العصبة الإسلامية: **فعليه أن يعتقد دينها، ويتبع شريعتها، ويهتدي بهديها، ويتعلم لغتها، ويكون في ذلك كله كما قال الشافعي رضي اللَّه عنه تبعاً لا متبوعاً**».

فأنت لو تتبعت كيف دخلت البدع على الأمة، وخاصةً الاعتقادية منها، لوجدت أصحابها كانوا جلهم أعاجم، لم يقوّموا لسانهم، لسنا بهذا ننتقص من فضل العجم، بل من علماء الأعاجم من حموا بيضة الأمة، وبلغوا منزلةً في العلم والعمل لا يكاد يبلغها أو ينازعهم فيها أحد، وخير شاهد قول نبينا الكريم صلوات اللَّه وسلامه عليه.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كنّا جلوساً عند النبي ﷺ، فأنزلت عليه سورة الجمعة ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ﴾ [الجمعة: ٣] قال: قلت: من هم يا رسول اللَّه؟ فلم يراجعه حتى سأل ثلاثاً ـ وفينا سلمان الفارسيُّ، وضع رسول اللَّه ﷺ يده على سلمان ـ ثم قال: **لو كان الإيمان عند الثُّريَّا لناله رجالٌ ـ أو رجلٌ ـ من هؤلاء**» [البخاري رقم ٤٨٩٧، ٤٨٩٨].

إنما ننسب هذا من جهة العموم، كذلك يوجد من البدع التي أحدثها الذين أصولهم ولسانهم عربياً، لكن ليس كما أحدثه الأعاجم، فالبدعة «الجعدية» كانت أعجمية والبدعة «الجهمية» كانت أعجمية وبدعة «التشبيه» كانت أعجمية.

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: «أتانا من المشرق رأيان خبيثان: جهم معطل ومقاتل بن سليمان مشبه» [تاريخ بغداد ١٣/ ١٦٤].

فبالنسبة ما أحدثه الأعاجم الكثير الكثير، مما أحدثه غيرهم، وسببه العجمى والبعد عن تقويم اللسان، لأنَّ كل أحد منهم يريد أن يأصل أصول هذا الدّين على ما تقتضيه لغته، وهذا أمر خطير لأنَّ كل اللغات لا تستطيع الإيفاء بهذا النقص الموجود فيها، ولقد شاهدنا ممن أسلم من النصارى في البلدان الأروبية الكافرة، عن عاطفة أو طاعة زوج لزوجه أو عن نور الهدى، فأعرض عن تعلم هذا اللسان ثم بعد فترة أصبح داعية للإسلام بمفهومه الخاص، فأفسد أكثر مما أصلح.

وهذا بسبب الإعراض عن تعلم لسان هذا الدّين والاكتناف تحته، وقد صدق من قال: «**قد يصيب الجاهل بجهله ما لا يصيب الفاسق بفسقه**».

فأنشأوا جمعيات مسلمي أوربا كأنَّ هناك «إسلام أروبي» و«إسلام أمريكي» و«إسلام عربي»، فخلطوا ومزجوا الفكر العلماني أو النصراني الذي كانوا عليه، بالدّين الإسلامي، المسبوغ بثوب «صوفي» أو «إرجائي» أو «أشعري»، وأرادوا أن يكونوا دعاة بمصطلحات محدثة، ولهذا شاع فيهم البعد عن السنَّة والجهل بها، وغلب عليهم العنصر العاطفي من رقة ورأفة ورحمة، حتى ضعف الوازع الإيماني فيهم، وهذا بسبب عدم الهجرة وتغيير البيئة الكفرية، بالبيئة الإسلامية، فكانوا **لا للإسلام انتسبوا ولا عن الكفر ابتعدوا**.

إلَّا القليل منهم الذين فطنوا لهذه الخاصية العظيمة، فهاجروا إلى البلدان الإسلامية وحسن حالهم، ومنهم من منَّ اللَّه عليه بطلب العلم واجتهد فيه، هكذا ينبغي لمسلمي أهل الكتاب وغيرهم، لأنَّ اللَّه

قرن قبول التوبة من الكفر بالهجرة إلى ديار الإسلام.

عن يزيد بن عبد اللَّه بن الخير قال: «بينا نحن بالمربد إذ أتى علينا أعرابي شعث الرأس، معه قطعة أديم أو قطعة جراب، فقلنا: كأنه هذا ليس من أهل البلد، فقال: أجل، هذا كتاب كتبه لي رسول اللَّه، فقال: القوم: هات، فأخذته فقرأته فإذا فيه: بسم اللَّه الرحمن الرحيم: هذا كتاب من محمد النبي رسول اللَّه لبني زهير بن أقيش ـ قال أبو العلاء: وهم حي من عكل ـ: **إنكم إن شهدتم أن لا إله إلَّا اللَّه وأقمتم الصلاة وأتيتم الزكاة، وفارقتم المشركين، وأعطيتم من الغنائم الخمس وسهم النبي ﷺ، والصفي ـ وربما قال: وصفيّه ـ فأنتم آمنون بأمان اللَّه ورسوله**» [السلسلة الصحيحة رقم ٢٨٥٧].

وعلَّق عليه العلاَّمة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «قلت: في هذا الحديث بعض الأحكام التي تتعلق بدعوة الكفار إلى الإسلام، من ذلك: أنَّ لهم الأمان إذا قاموا بما فرض اللَّه عليهم، ومنها: أن يفارقوا المشركين ويهاجروا إلى بلاد المسلمين. وفي هذا أحاديث كثيرة، يلتقي كلها على حضّ من أسلم على المفارقة، كقوله ﷺ: «**أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين، لا تتراءى نارهما**» وفي بعضها أنَّ النبي ﷺ اشترط على بعضهم في البيعة أن يفارق المشرك. وفي بعضها قوله ﷺ: «**لايقبل اللَّه عَزَّ وَجَلَّ من مشرك بعد ما أسلم عملاً، أو يفارق المشركين إلى المسلمين**» إلى غير ذلك من الأحاديث، وقد خرجت بعضها في الإرواء ٥/ ٢٩ ـ ٣٣، وفيما تقدم برقم ٦٣٦».

إنَّ هذه الأحاديث لينخلع لها القلب، خاصةً الأخير منها.

فليتدبر هؤلاء، وهم أحد الصنفين إما جهال بهذه الأحاديث، أو قوم غلبت عليهم الشهوة المادية، وجعل فقرهم بين أعينهم، بسبب ما غلب عليهم من حب الشهوات من طعام ونكاح ونحوهما، فإذا كان هؤلاء هذا حكمهم، فما بالك بالذين هاجروا عندهم، متأثرين بحياتهم البهيمية، إلَّا من كان له عذر شرعي كما حصل للصحابة ﷺ الهجرة إلى الحبشة، فلابد من قبول الإسلام بجميع شرائعه، ومنه تعلم اللسان الذي نطق به.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «من البدع كثير جداً يعبر بألفاظ الكتاب والسنَّة عن معان مخالفة لما أراده اللَّه ورسوله بتلك الألفاظ، ولا يكون أصحاب تلك الأقوال تلقوها ابتداء عن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ ورسوله ﷺ بل شبه حصلت لهم، وأئمة لهم، وجعلوا التعبير عنها بألفاظ الكتاب والسنَّة حجة لهم، وعمدة لهم، ليظهر بذلك أنهم متابعون للرسول ﷺ لا مخالفون له وكثير منهم لا يعرفون ما ذكروه مخالف للرسول ﷺ بل يظن هذا المعنى الذي أراده هو المعنى الذي أراده الرسول ﷺ وأصحابه فلهذا يحتاج المسلمون إلى شيئين: أحدهما معرفة ما أراد اللَّه ورسوله ﷺ بألفاظ الكتاب والسنَّة، بأن يعرفوا لغة القرآن التي بها نزل، وما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وسائر علماء المسلمين في معاني تلك الألفاظ، فإنَّ الرسول لما خاطبهم بالكتاب والسنَّة عرفهم ما أراد بتلك الألفاظ. وكانت معرفة الصحابة لمعاني القرآن أكمل من حفظهم لحروفه.» [تفسير الكبير ٧/ ٤٣٠].

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمن جهل هذا من لسانها ـ يعني:

لسان العرب ـ وبلسانها نزل الكتاب وجاءت السنَّة، فتكلّف القول في علمها تكلّف ما يجهل بعضه. **ومن تكلّف ما جهل وما لم تُثْبِتُه معرفته: كانت موافقته للصواب ـ إن وافقه من حيث لا يعرفه ـ : غير محمودة والله أعلم، وكان بخطئه غير معذورٍ**، إذا ما نطق في ما لا يحيط علمه بالفرق بين الخطأ والصواب فيه.» [الرسالة ص ٥٣].

فإنَّ نشوء البدع ومحدثات الأمور، أكثرها سببه عجمة اللسان، ولهذا يلزم الناظر إلى الشريعة والمتكلم فيها أصولاً وفروعاً، قبل أن يتكلم أن يكون عارفاً بلسان العرب، فإنَّ اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ يقول: ﴿ **إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا** ﴾ [الزخرف: ٣] ويقول: ﴿ **قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ** ﴾ [الزمر: ٢٨]. ويقول: ﴿ **نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾** ﴾ [الشعراء].

فعلم أنَّ هذا القرآن نزل بلسان العرب فعلى المسلمين عرباً كانوا أو عجماً، أن يكون أول همهم هو تعلم هذا اللسان كي يأمنوا الزلل ودخول الشبهات بليِّ الألفاظ وإخراجها عما نطقت به العرب، ولا يحصل الإعجاز بالقرآن إلَّا باللسان العربي الذي نزل به.

ثم فليعلم أنَّ لسان العرب من أوسع الألسن ولا يستطيع أيّ أحد مهما بلغ من العلم، أن يستوفيه، إلَّا نبي، ولهذا كان أفصح من نطق بالضاد هو رسول اللَّه ﷺ.

«يروى أنَّ رسول اللَّه ﷺ جاءه رجل فقال: يا رسول اللَّه أيدالك الرجل إمرأته؟ قال: **نعم إذا كان مفلجاً** فقال له أبو بكر رضي الله عنه ما قلت وما قال يا رسول اللَّه صلى اللَّه عليك وسلم؟ فقال: أيماطل [الرجل]

امرأته؟ قلت: **نعم إذا كان فقيراً** فقال أبو بكر: ما رأيت الذي هو أفصح منك يا رسول اللَّه فقال: **وكيف لا وأنا من قريش، وأرضعت في بني سعد؟**» [الاعتصام ٢/ ٣٣١ للشاطبي].

لكن لا يغيب منه شيء عن الأمة، لأنَّ العرب تتفاوت في لغتها كما يتفاوت العلماء في العلم.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولسان العرب أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبيٍّ، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامَّتها، حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه. والعلم به عند العرب كالعلم بالسنَّة عند أهل الفقه: لا نعلمُ رجلاً جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيء... وهكذا لسان العرب عند خاصَّتها وعامَّتها: لا يذهب منه شيء عليها، **ولا يطلب عند غيرها، ولا يعلمه إلَّا من قَبِلَهُ عنها، ولا يَشْرَكُها فيه إلَّا من اتَّبعها في تَعلُّمه منها، ومن قَبله عنها فهو من أهل لسانها. وإنما صار غيرهم من غير أهله بتركه، فإذا صار إليه صار من أهله. وعلم أكثر اللسان في أكثر العرب أعمُّ من علم أكثر السنن في العلماء.**» [الرسالة ص ٤٢ ـ ٤٤].

فعلم العربية موجود عند الأمة، ولا يضيع من ذلك شيء، وكل ذلك نقل إلينا بالتواتر، وإن أشكل من ذلك شيء على أحد، وجد من يبينه، وهذا قد وقع لأئمة فطاحلة وعلماء جهابذة، كعمر وترجمان القرآن ـ رضي اللَّه عنهما ـ.

«روي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سأل وهو على المنبر عن معنى قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾ [النحل: ٤٧] فأخبره رجل من هذيل أنَّ

التخوُّف عندهم هو التنقص» [الاعتصام ٢/ ٣٢٩، ٣٣٠ للشاطبي].

وعن مجاهد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «كنت لا أدري ما ﴿فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ حتى أتاني أعربيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها، أنا ابتدأتها.» [شعب الإيمان رقم ١٦٨٢ للبيهقي].

ومن أمثلة ذلك الكثير، فإذا كان خفي بعض ذلك على الصحابة، فكيف لمن بعدهم، ولهذا كان الأئمة الأعلام إذا أشكل عليهم في القرآن أو السنَّة رجعوا إلى اللسان وأئمته، حتى يتبين المعنى ويرفع الإشكال، هذا إن لم يوجد عن الصحابة والتابعين فيه شيء، والقرآن نزل يصدق بعضه بعضا، والسنَّة تصدق بعضها بعضا، ولهذا لما خرج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فوجد قوم يتمارون في القرآن غضب غضباً شديداً، وقال: «**إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب**» [مسلم رقم ٦٧١٨].

فهم كانوا أبعد الناس عن الاختلاف، وإن وجد بعض الشيء كان في «الأحكام العملية»، ولهذا امتازت هذه الفرقة والطائفة على سائر الناس، بما أتوا من وسائل الوحدة والائتلاف، ولاشك عصمت لسانهم من اللحن، هو أحد الوسائل، ولهذا كان منهجهم هو المقتدى به، وفهمهم وعلمهم وكل ما قالوا به يعتصم به، ويقدم على كل المفاهيم والعلوم والأقوال، ولهذا لما التابعون تمسكوا بها، كان فيهم من الفضل والعلم ما لم يكن في الذين من بعدهم.

فَفهم الصاحبة للفظ والمعنى، هو قاسم الظهر لمن أراد أن يُلحد أو يلويَّ النصوص، ولم يؤثر عن أحدهم ألبتة أنه أشكلت عليه الأخبار من توحيد الربوبية أو توحيد الألوهية أو الأسماء والصفات

سواء كانت «خبرية» أو «فعلية»، ولا سألوا أو قالوا: كيف استوى؟ كما قيل للإمام مالك، فإذا ثبت هذا، عُلم أنَّ اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ خاطبهم بلسانهم ففهموا لما كانوا من أهله.

ولما بعُدَ العهد من النبوة ودخل الأعاجم في دين اللَّه ومنهم من جعل إسلامه جنَّة ليفسد فيه، ظهر من بدع الألفاظ والمصطلحات، وأحدث ما أحدث، بسبب العجمى، فتنبه لهذه الهوة الصحابة ﷺ، فكانوا لا يرضون باللحن ويضربوا أولادهم عليه.

عن عمرو بن دينار: «أنَّ ابن عمر وابن عباس ـ رضي اللَّه عنهما ـ كانا يضربان أولادهما عن اللحن» [شعب الإيمان رقم ١٦٨٠].

وكذلك أُثِر عنهم أنهم قالوا: إنَّ الذي لا يرضى بلغة الإسلام في ديار الإسلام ففيه شعبة من شعب النفاق.

وثبت عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «إياكم ورطانة الأعاجم» فكرهوا أن يتكلم المسلم بغير العربية، إلَّا أن يكون لضرورة كما قال النبي ﷺ لأم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص وكانت صغيرة قد ولدت بأرض الحبشة لما هاجر أبوها فكساها النبي ﷺ خميصة وقال: «**يا أمَّ خالد هذا سنا**. والسَّنا بلغة الحبشة: الحسن» [البخاري رقم ٥٨٤٥].

فإذا عُلم أنَّ هذا اللسان العربي هو من أعظم الألسن وأوسعها، لاشتماله على **القوة البيانية الخطابية**، فهو بهذا لسان متَّبعٌ غير تابع، بدليل قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الشورى: ٧].

فسماه اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ قرآناً عربيًّا، وهو لسان قريش

التي أمرت أن تنذر به على لسان نبيها ومن حولها، ونعلم أَنَّ حول قريش عرب وعجم سواء كانوا فرساً أو روما، فعلم أَنَّ قريشاً متَّبعة ومن حولها تابع لها، وهذا لا يكون إِلَّا بالفضل الذي ناله هذا اللسان، وهذا من حكم اللَّه البالغة أن جعل خطابه الشرعي عربياً، ولا يُفهم ولا يتقرب إليه إِلَّا به، وهذا فيه من النعم الكثيرة، من بينها **دوام استمرارية هذا الخطاب إلى قيام الساعة، والأمن من اللبس والزيادة أو التحريف والنقص**.

لأَنَّ اللسان الواحد، إذا تعاهدت عليه أمم حصل به الائتلاف وعدم الاختلاف، ولهذا لما حمل النصارى التوراة والإنجيل على ألسن مختلفة، جعلوا لسان الإنجيل الذي جاء به عيسى عليه السلام، تابع غير متَّبع، فكل قوم حملوه على مفهومهم من تلك الألسن الناقصة، التي لا تفي بشيء، فضلاً عن الخطاب الدّيني، فلسان قوم فيهم نبي أكمل من لسان قوم ليس فيهم نبي. فلما فعلوا فعلتهم هذه، من حمل التوراة والإنجيل من لسانه التي يحصل بها الإعجاز، على ألسنتهم الناقصة، كثر فيهم الخلط والافتراق إلى شيع وأحزاب وكل فرقة تدعي أَنَّ توراتها وأنجيلها هما الحقّ.

فتفرقوا إلى «نسطورية» و«يعقوبية» و«ملكانية»، يلعن بعضهم بعضا، **فكل فرقة لاعنة وملعونة**، لِما أحدثوا من بدع، فأنت لا تكاد تجد عائلة نصرانية متفقة على عقيدة واحدة، وهذا مما حمى اللَّه به هذه الأمة وقرآنها، «حفظت ألفاظه في الصدور، بالنقل المتواتر لا يحتاج أن يحفظ في كتاب كما **قَالَ تَعَالَى**: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩ ﴾

[الحجر]» [الجواب الصحيح ٢/ ٤٢٣ لابن تيمية].

فهو محفوظ بحفظ اللّه، خلافاً للتوراة لما وُكل حفظها إلى الأحبار والرهبان فحرفوها وبدلوها، **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿**بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِن كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ**﴾ [المائدة: ٤٤].

فمن أجل ذلك نقول: بعدم جواز ترجمة القرآن، وأنَّ الترجمة لا تفي بشيء، فضلاً أن تسمى قرآناً لنقص القوة البيانية في الألسن الأخرى، وكيف لسان ناقص يسع لساناً أكمل منه وأوضح؟ هذا من قبيل المحال، خاصةً إذا علمنا أنَّ اللغات والألسن الأخرى مشتقة من لسان واحد، وهو في حد ذاته ناقص، كما هو موجود في اللغات الأروبية الحديثة من «إنجليزية» و«فرنسية» و«ألمانية» و«إسبانية» و«...» كلها مشتقة من لغة واحدة اللاتينية، فكيف تصلح هذه اللغات أن تنطق بالقرآن على ضعف البيان والنطق المتواجد فيها؟ وإن وقعت بعض الترجمات فهي من باب تقريب المعنى لحديثي عهد بالإسلام، ولا يسمى ذلك قرآناً بأية حال، فضلاً أن يتقرب به.

وأذكر يوماً جادلت نصرانياً على آية الحجاب، فقال لي أنتم المسلمون متعصبون تدَّعون أنَّ الحجاب لابد أن يكون ساتراً لكل الجسد، قلت: هذا ما أمرنا اللّه به، فقال: هذا ليس صحيحاً، إنما هو وضع الخمار؛ تغطية الرأس فقط، فقلت: من أين لك ذلك؟

فذهب مُسرعاً مخرجاً ترجمة واضعها صوفي، باللغة الدانماركية، علماً أنَّ هذه اللغة من أردء اللغات، فهي متكونة من خليط «إنجليزي» و«فرنسي» و«ألماني» زيادةً على ما عندهم من خليط

متناقض دانمركي، فقلت: مهٍ إنَّ الذي أخرجته ليس قرآناً ولا نسميه قرآناً، قال كيف؟ قلت: إذا كانت هذه اللغة الدانمركية المختلطة، التي ليس لها قواعد تضبطها، وأنتم الذين من أهلها لا تكادون أن تفهموا بعضكم بعضا، فإذا جلس إثنان منكم للحديث، يكون أكثر من نصف الكلام بينهم ماذا تقول؟ ماذا تقول؟

مختلفون كلياً في قواعد اللغة، وكل سنة تدخلون إليها الجديد وتغيرون، فكيف تكون هذه اللغة الناقصة التي تكاد أن تكون غير مفهومة البيان والخطاب للناس أن تستوعب الخطاب الدّيني الذي نزل بأوسع الألسن وأكملها نطقاً وبياناً؟! هذا من ضرب المحال، علماً أنَّ لغتكم هذه وأمثالها فيها من اللفظ العربي الذي أدخلتموه، وهذا يدل على نقص لغتكم التي تتحدثون بها وتفرضونها على من سكن بين أظهركم أن يتعلمها، وأنتم متناقضون بينكم.

فكل اللغات والألسن محتاجة لهذا اللسان العربي المبين، وهو مستغن عنكم، فقلت: أنت لو دخلت الإسلام، ثم أردت أن تصلي أو تذكر اللَّه، بغير لسان الإسلام ما تقبل منك، بهذا أمن اللبس في ديننا من تبديل وتحريف، كما أحدثتم من تبديل وتحريف للتوراة والإنجيل لما حملتموهما على لغتكم هذه الناقصة باعترافكم، فأنت لو حملت هذه الترجمة إلى بلاد المسلمين وقلت: هذا قرآناً لصُك به وجهك من قبل عامة الناس، بل من بني جلدتكم من لا يقبل هذا لعلمه أنكم لن تستطعوا، وكم حاولتم من إدخال اللبس والوهم على الناس والتشكيك في هذا القرآن! لأنه محفوظ بحفظ اللَّه.

«إنَّ هذه الأمة حفظ اللَّه لها ما أنزله، كما **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩ ﴾ [الحجر] فما في تفسير القرآن، أو نقل حديث أو تفسير من غلط فإنَّ اللَّه يقيم له من الأمة من يبينه، ويذكر الدليل على غلط الغالط، وكذب الكاذب، فإنَّ هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة، ولا يزال فيها طائفة ظاهرة على الحقّ حتى تقوم الساعة، إذ كانوا آخر الأمم فلا نبي بعد نبيهم، ولا كتاب بعد كتابهم.

وكانت الأمم قبلهم إذا بدلوا وغيروا بعث اللَّه نبيًّا يبين لهم ويأمرهم وينهاهم، ولم يكن بعد محمد ﷺ نبي، وقد ضمن اللَّه أنه يحفظ ما أنزله من الذكر، وأنَّ هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة، بل أقام اللَّه لهذه الأمة في كل عصر من يحفظ به دينه من أهل العلم والقرآن، وينفي تحريف الغالين، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.» [الجواب الصحيح ٣/ ٣٨، ٣٩ لابن تيمية].

فخنس الدانماركي ولم يتلفظ بشيء، «فالقرآن لا يقرأ إلَّا بالعربية عند الجمهور، سواء قدر عليها أو لم يقدر، وهو الصواب الذي لا ريب فيه. بل قد قال غير واحد، إنه يمتنع أن يترجم سورة، أو ما يقوم به الإعجاز، واختلف أبو حنيفة وأصحابه في القادر على العربية.

وأما الأذكار الواجبة: فاختلف في منع ترجمة القرآن، هل يترجمها العاجز عن العربية وعن تعلمها؟ وفيه لأصحاب أحمد وجهان: أشبهها بكلام أحمد: أنه لا يترجم، وهو قول مالك وإسحاق. والثاني: يترجم، وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعي.

وأما سائر الأذكار فالمنصوص من الوجهين، أنه لا يترجمها

ومتى فعل بطلت صلاته، وهو قول مالك وإسحاق وبعض أصحاب الشافعي.» [إقضاء الصراط المستقيم ١/ ٥١٩، ٥٢٠ لابن تيمية بتصرف يسير].

قال محمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهل يأمن أولئك الذين يشجعون إنتشار الترجمة الانكليزية بين الشعوب الإسلامية هنا وهناك أن يصبحوا بأنفسهم من جملة العوامل من وضع الحدود الفاصلة بين الإسلام العربي والإسلام الإنكليزي، لا في الأمم والشعوب غير العربية وحدها، بل في الأمم العربية أنفسها، **لما حبب إلى الناس من النزوع إلى التقليد الأروبي، حباً في التجدد والانتقال وبغضاً لكل قديم**، مهما كان له من الآثار الصالحة في تكوين تلك العصبة التي ينظر إليها المستعمرون كما ينظرون إلى ألد الاعداء في طرائق الاستعمار ومغالبة الشعوب الشرقية... فهل يريد أولئك الذين أصابتهم حمى التجدد والانتقال، بثورتهم هذه على القرآن الكريم في ثوبه الغربي ـ أن يشهدوا آخر مصرع للجامعة الإسلامية، إذ يجدون في الجمهورية التركية قرآنا تركياً، وفي مستعمرات الإنكليزية قرآناً إنكليزياً، وفي مستعمرات الدول الآخرى قرآنا فرنسياً، وآخر طليانياً، أو إسبانياً، أو هولندياً» [القول الفصل في ترجمة القرآن الكريم ص ١١، ١٢].

هذا الذي أشار إليه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، هو عين ما جرى للتوراة والانجيل، التي بين يدي النصارى اليوم، كلها مختلفة ومحرَّفة، في اللغة الواحدة وفي البلد والواحد، فضلاً عن البلدان الأخرى، فاختلفوا وكفروا بعضهم بعضا، من حملهم للتوراة والانجيل وفق ما يهوونه ويشتهونه من لغاتهم الناقصة، في الخطاب والبيان الدنيوي، فضلاً عن

الخطاب والبيان الإلهي، هذا من المحال.

فتفطنوا لهذا وأرادوا أن يدخلوا على المسلمين بها، كي يلبسوا عليهم ما يلبسون، لكن للَّه الحمد أنَّ هذا القرآن محفوظ بعناية اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ، وهذه الأمة لا تجتمع على ضلالة كما اجتمعوا على الضلال، فضلوا وأضلوا الكثير، ولمجمع نيقية أقوى دليل على ذلك، كما قال اللَّه تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٧٧﴾﴾ [المائدة].

فمن أراد أن يقرأه فبلسانه، ومن أراد أن يتقرب بأذكاره فبلسانه، لا بالترجمة التي لا تفي بشيء، ولا تسمى قرآناً بأية حال، كما يفعله مسلمو أهل الكتاب في أروبا اليوم، وهذا يدل عليه قول رسول اللَّه صلوات اللَّه وسلامه عليه.

عن عبد اللَّه بن مسعود قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**من قرأ حرفاً من كتاب اللَّه؛ فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول: «ألم» حرف، ولكن «ألف» حرف، و«لام» حرف و«ميم» حرف**» [صحيح سنن الترمذي رقم ١٩١٥].

فقوله «ألف» و«لام» و«ميم» باللسان العربي، يدل على عدم الجواز بغيره، لأنه لو كان غير كذلك، لبيَّنه النبي ﷺ، وهو لا يؤخر البيان عند وقت الحاجة، زيادةً على بعثه الكتب والرسائل إلى الملوك من الروم والفرس بالعربية، فهو أُمر أن يبلغ هذا الدّين باللسان الذي نزل به، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ

﴿لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ١٩٥﴾ [الشعراء].

أُمر أن يكون منذراً بهذا اللسان الذي هو أوضح الألسن وأكملها، **قال تعالى:** ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الشورى: ٧] **وقال تعالى:** ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ [الرعد: ٣٧] **وقال تعالى:** ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ٢﴾ [يوسف].

«فهذا يتضمن إنعام اللَّه على عباده، لأنَّ اللسان العربي أكمل الألسنة وأحسنها بياناً للمعاني، فنزول الكتاب به أعظم نعمة على الخلق من نزوله بغيره» [الجواب الصحيح ٢/ ٦٩].

فكيف الناقص يستطيع أن يسع الكامل والأحسن، ومن هذا القبيل قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣] والوسط: هم الخيار والعدول الذين يشهدون على الأدنى، أما من أجاز الترجمة فإنما هو من باب تقريب معناه لحديثي عهد بالإسلام، حتى يرتقوا إلى الأفضل، وهو تعلم هذا اللسان كي يحفظوا دينهم، ويتقربوا إلى اللَّه بفعل الطاعات، ويتجنبوا الوقوع في السفسطات، أما جمهور الأئمة لما منعوا قراءته وترجمته بغير اللسان العربي، إنما هو لعجز باقي الألسن عن الوضوح والبيان الشافي الذي يتحقق به المراد.

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّ هذه الشريعة المباركة عربية، لا مدخل فيها للألسن العجمية. وهذا ـ وإن كان مبيناً في أصول الفقه، وأنَّ القرآن ليس فيه كلمة أعجمية عند جماعة من الأصوليين، أو فيه ألفاظ أعجمية تكلمت بها العرب، وجاء القرآن على وفق ذلك، فوقع فيه المعرَّب

الذي ليس من أصل كلامها ـ فإنَّ هذا البحث على هذا الوجه غير مقصود هنا.

وإنما البحث المقصود هنا أنَّ القرآن نزل بلسان العرب على الجملة، فطلب فهمه إنما يكون من هذا الطريقة خاصة، لأنَّ اللَّه تعالى يقول: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾ [يوسف: ٢]. وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ١٩٥﴾ [الشعراء] وقال: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِي يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيّٞ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيّٞ مُّبِينٌ ١٠٣﴾ [النحل] وقال: ﴿قُرۡءَانًا أَعۡجَمِيّٗا لَّقَالُواْ لَوۡلَا فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥٓۖ ءَا۬عۡجَمِيّٞ وَعَرَبِيّٞۗ﴾ [فصلت: ٤٤] إلى غير ذلك مما يدل على أنه عربي وبلسان العرب، لا أنه أعجمي ولا بلسان العجم، **فمن أراد تفهمه فمن جهة لسان العرب يُفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة. هذا هو المقصود من المسألة**... ـ إلى أن قال ـ : فإن قلنا: إنَّ القرآن نزل بلسان العرب، وإنه عربي، وإنه لاعجمة فيه، فبمعنى أنه أنزل على لسان معهود العرب في ألفاظها الخاصة، وأساليب معانيها، وأنها فيما فُطرت عليه من لسانها تخاطب بالعامِّ يراد به ظاهره، وبالعامِّ يراد به العامُّ في وجه والخاصُّ في وجه، وبالعام يراد به الخاص، والظاهر يراد به غير الظاهر ـ وكل ذلك يعرف من أول الكلام أو وسطه أو آخره، وتتكلم بالكلام ينبىء أوله عن آخره، أو آخره عن أوله؛ وتتكلم بالشيء يعرف بالمعنى كما يعرف بالإشارة؛ وتسمي الشيء الواحد بأسماء كثيرة، والأشياء الكثيرة بإسم واحد. وكل هذا معروف عندها لا ترتاب في شيء منه هي ولا من تعلَّق بعلم كلامها.

فإذا كان كذلك فالقرآن في معانيه وأساليبه في هذا الترتيب... ـ

إلى أن قال ـ : واللغة العربية، من حيث هي ألفاظ دالة على معان، نظران: أحدهما: من جهة كونها ألفاظاً وعبارات مطلقة، دال على معان مطلوقة، وهي الدلالة الأصلية.

والثاني: من جهة كونها ألفاظاً وعبارات مقيدة، دالة على معان خادمة، وهي الدلالة التابعة.

فالجهة الأولى: هي التي يشترك فيها جميع الألسنة، وإليها تنتهي مقاصد المتكلمين، ولا تختص بأمة دون أخرى؛ فإنه إذا حصل في الوجود فعلٌ لزيد مثلاً كالقيام، ثم أراد كل صاحب لسان الإخبار عن زيد بالقيام، تأتَّى له ما أراد من غير كلفة، ومن هذه الجهة يمكن في لسان العرب الإخبار عن أقوال الأولين ـ ممن ليسوا من أهل اللغة العربية ـ وحكاية كلامهم، ويتأتى في لسان العجم حكاية أقوال العرب والإخبار عنها، وهذا لا إشكال فيه.

وأما الجهة الثانية: فهي التي يختص بها لسان العرب في تلك الحكاية وذلك الإخبار؛ فإنَّ كل خبر يقتضي في هذه الجهة أموراً خادمة لذلك الإخبار، بحسب المُخْبِر والمُخْبَر عنه والمخبر به، ونفس الإخبار، في الحال والمساق، ونوع الأسلوب: من الإيضاح والإخفاء، والإيجاز والإطناب، وغير ذلك. وذلك أنك تقول في الابتداء الإخبار: قام زيد، إن لم تك ثَمَّ عناية بالمخبر عنه، بل بالخبر، فإن كانت العناية بالمخبَر عنه قلت: «زيد قام»، وفي جواب السؤال أو ما هو منزل تلك المنزلة: «إنَّ زيداً قام»؛ وفي جواب المنكِر لقيامه: «واللَّه، إنَّ زيداً قام»، وفي إخبار من يتوقع قيامه أو الإخبار بقيامه: «قد قام زيد»، أو: «زيد قد

قام»، وفي التنكيت على من ينكر: «إنما قام زيد».

ثم يتنوع أيضا بحسب تعظيمه أو تحقيره ـ أعني المخبَر عنه ـ وبحسب الكناية عنه والتصريح به، وبحسب ما يقصد في مساق الأخبار وما يعطيه مقتضى الحال، إلى غير ذلك من الأمور التي لا يمكن حصرها، وجميع ذلك دائر حول الإخبار بالقيام عن زيد.

فمثل هذه التصرفات التي يختلف معنى الكلام الواحد بحسبها ليست هي المقصود الأصلي، ولكنها من مكملاته ومتمماته، وبطول الباع في هذا النوع يحسن مساق الكلام إذا لم يكن فيه منكَر، **وبهذا النوع الثاني اختلفت العبارات وكثير من أقاصيص القرآن؛ لأنه يأتي مساق القصة في بعض السور على وجه وفي بعضها على وجه آخر، وفي ثالثة على وجه ثالث، وهكذا ما تقرر فيه من الإخبارات لا بحسب النوع الأول**، إلَّا إذا سكت عن بعض التفاصيل في بعض، ونص عليه في بعض، وذلك أيضا لوجه اقتضاه الحال والوقت. ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿٦٤﴾﴾ [مريم].

وإذا ثبت هذا فلا يمكن من اعتبر هذا الوجه الأخير **أن يترجِم كلاماً من الكلام العربي بكلام العجم على حال، فضلاً عن أن يُترجم القرآن وينقل إلى لسان غير عربي**، إلَّا مع فرض استواء اللسانين في اعتباره عيناً، كما إذا استوى اللسانان في استعمال ما تقدم تمثيله ونحوه، فإذا ثبت ذلك في اللسان المنقول إليه مع لسان العرب، أمكن أن يترجم أحدهما إلى الآخر، وإثبات مثل هذا بوجه بين عسير جداً... **وقد نفى ابن قتيبة إمكان الترجمة في القرآن** ـ يعني على هذا الوجه الثاني: فأما

على الوجه الأول فهو ممكن، ومن جهته صح تفسير القرآن وبيان معناه للعامة ومن ليس له فهم يقوي على تحصيله معانيه.» [الموافقات ٢/ ٣٧٥ ـ ٣٧٩].

فإذا تبين استحالة ترجمة القرآن، إلَّا بالوجه التقريبي، فلابد من تعلم هذا اللسان وضبطه وحمايته من أي دخيل ليفسده، **واعلم أنَّ الأمم بلغاتها، ذهبوا ما ذهبت، وبقاؤهم ببقائها**، ولهذا كان أعداء اللَّه من الفلاسفة والملاحدة واليهود والنصارى، من زمن ظهور أول البدع، يحاولوا إدخال الإشكال والغموض على هذا الدّين كما فعلت الجهمية، على يد مؤسسها الأول أبان بن سمعان اليهودي الذي أخذ عنه الجعد بن درهم، والقدرية على يد مؤسسها سنسويه البقال النصراني الذي أخذ عنه معبد الجهني، والسبئية على يد عبد اللَّه بن سبأ اليهودي.

فهؤلاء اليهود والنصارى هم مؤسسو الإلحاد والضلال، ومنهم من اتخذ إسلامه جنَّة، ليفسد في الدّين، كما فعل «بولس» لما انتحل النصرانية ليفسد فيها، وكان أول طريقهم هو إفساد اللسان والإلحاد في القول وإخراجه عن ظاهره، وتحريفه على الداخلين في الإسلام من الأعاجم، لعلمهم أنَّ هذا اللسان مرتبط بالوحي الإلهي، فإن أفسدوه أفسدوا في الدّين، كما فعلت المعتزلة الجهمية مع إمام أهل السنَّة أحمد بن حنبل، لما ناظروه بشبهات لسانية أخرجوها عن معناها الحقيقي الذي وضعت له، ولا زالوا إلى اليوم يحاربون هذه اللغة، بما أتوا من وسائل «مالية»، أو «إعلامية» أو غير ذلك من وسائلهم

الخبيثة، **مستعينين ببعض الزنادقة والمرتدين والمنافقين الذين في قلوبهم مرض، من كراهية لهذا الدّين وأهله، من أبناء هذه الأمة، كدعاة «التغريب» و«العلمنة» و«الحداثة»**.

هذا الصنف الخبيث الذي أعيا الناس ويئسوا من إصلاحه، زرعوا بذور الفتن وجزءوا الأمة إلى «عرب» و«عجم»، حتى يستفردوا بهم ليسهل عليهم الإفساد، واللَّه تعالى يقول: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٩٢﴾ ﴾ [الأنبياء].

فحمل لواء الإفساد والكيد لهذه الأمة هؤلاء المنافقون، وقالوا إنَّ اللغة العربية اليوم، ليست لغة عصر العلم، ولا تساعدنا على التقدم، ونسوا أنَّ هذه اللغة أساس كل علوم الدنيا اليوم، فمن فتح الأندلس وأنارها بالعلم والمعرفة في سائر العلوم؟ هذه اللغة أم اللغة الإنجليزية والفرنسية و... يوم كانت أروبا النصرانية ترسف في ظلمات الجهل والتخلف، وهم لا زالوا على ذلك، وإن تقدموا في بعض العلوم الدنيوية، لكن كما **قَالَ تعَالَىٰ**: ﴿ يَعۡلَمُونَ ظَٰهِرٗا مِّنَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ عَنِ ٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ غَٰفِلُونَ ﴿٧﴾ ﴾ [الروم].

وهم يعترفون بأنفسهم ويقولون: نحن جاءنا هذا العلم عن طريق الأندلس، فكيف يا دعاة التغريب وهذه اللغة لا تحتاج إلى غيرها ومستغنية عن جميعها، ولا تستطيع أيّ لغة أن تحيط بها؟ بل ها هي اللغات التي تدندنوا حولها أنها لغة علم، يدخلوا في قاموسها من لغة البيان والوضوح الكثير، فها هي الفرنسية تدخل فيها كلمة «طبيب» والهولندية كلمة «بلاد» والدانمركية «يخت» و«كحول» و... و...

كأنكم لم تروا هذا، أم تعاميتم عنه لخبث بطانتكم، **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿**فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾**﴾ [الحج].

أم هذه دعوة لإعلان الرّدة نهاراً جهاراً، فيا أيها المتهوكون والنَّوْكَى، يا أصحاب الطبائع المركبة من الخبائث بعضها فوق بعض، فأنتم لن تسترحوا حتى تروا موت هذه اللغة ثم بعدها موت هذا الدّين، حتى تصلوا إلى مبتغاكم، لكن مهما حاولتم وفعلتم لن تستطيعوا، وإن كنتم تستطيعون في بعض الأحيان، عندما يبتعد المسلمون عن دينهم ويكثر فيهم الجهل، ويقل فيهم أثر النبوة، فَيُنْتَجُ بسبب ذلك همج رَعاع، أتباع كل ناعق يدعوا إلى التجديد على حساب الدّين.

فهؤلاء هم وسائل في أيديكم تستعملونها في الإفساد، **لكن للّه الحمد لا تزال طائفة قوامة ظاهرة بالحقّ تقاتلكم عليه، لا يضرها من خذلها إلى قيام الساعة، والمكر السيء لا يحيق إلّا بأهله،** **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ ۗ**﴾ [الأنفال: ﴿٣٦﴾] فآخر مطافكم الخزي والعار والشنار، ودخول دار الفجار التي هي بئس القرار، والعاقبة للتقوى، **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿**فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ**﴾ [الرعد: ﴿١٧﴾].

فها هم يشجعون الرطانة ويدعون لتحل محل العربية ويزاحموها بفرض ذلك على الأمة، فأنت لو ترى كيف فعلت هذه الطائفة الخبيثة من إدخال اللغة «الفرنسية» و«الإنجليزية» من الصف الإبتدائي، ذلك لعلمهم أنَّ من تعلم لغة يصعب عليه الانتقال إلى غيرها، وهذا تجده في

معظم الدول الإسلامية والعربية، التي تدعي أنها عربية وتفتخر بذلك، ثم تناقضه بفعلها هذا، **فما شهدنا أمة تقبر نفسها بيدها مثل هؤلاء.**

فأنت لو رأيت **كيف هذه البلدان الأروبية الكافرة المجتمعة على عصبة الدّين النصراني ونصرته**، لكن ليس على حساب مصالحها ومقوماتها، فهم بالرغم من جمعهم هذا، لا تجمعهم لغة، والكل ينافح عن لغته خوف الانقراض والاندثار، فما رأينا هؤلاء يفرضون على أبنائهم لغة غير لغتهم من بداية الصف الإبتدائي، لعلمهم أنَّ اللغة تؤثر في الخلق والطبع، فكل بلد يريد أن يحفظ تراثه وقيمه وأخلاقه، ولا يقبره كما فعلتم.

وأذكر ذات يوم تحدثت مع أستاذ لغة، يدرسها للنازحين إلى بلده على اختلاف مآربهم فقلت له: بصفتك أستاذ لغة دانمركية، وأنت تعرف أنَّ هذه اللغة ليست كغيرها، للعجز الذي فيها من ضعف القواعد التي لا تضبطها وتجعلها سهلت المنال، لمن أراد أن يتعلمها، فأنتم كأبناء هذه اللغة تصعب عليكم ولا تكادوا أن تفهموا بعضكم بعضا في كثير من الأحيان، فلمذا تفرضونها على النازحين إليكم أن يتعلموها وتسهلوا عليهم كافة الوسائل من مدارس وكتب إلى غير ذلك من التسهيلات؟

فأجاب: بكلمة كافية شافية بالنسبة إليه، يا ليت يعرفها ويعيها هؤلاء المغرورون!

فقال: إنا نخاف الذوبان فيذهب تراثنا وينعدم، فهل من سامع يا أيها النَّوْكَى؟!

وصدق الشاعر إذ يقول:

مَنْ يَهُنْ يَسْهُلِ الهَوانُ عليهِ   مَا   لِجُرْحٍ   بمَيِّتٍ   إيلامُ

فإذا تبين لك هذا، فاعلم أنَّ أئمتنا وسلفنا الصالح يكرهون التحدث بغير العربية، أو من يخلطها بالعجمية ويجعلها شعاره، فإنَّ هذا يورث النفاق في القلب، كما قال وأظنه عبد اللَّه بن مسعود ﵁: «من تكلم بغير لغة الإسلام في ديار الإسلام فقد فتح على نفسه باب من النفاق»، وكما قال عمر ﵁: «ما تكلم الرجل بالفارسية إلَّا خب، ولا خب إلَّا نقصت مروءته» والخب هو المكر والخداع والغش.[انظر القاموس المحيط فصل «الخاء» باب «الباء» ١/ ٧٧].

عن عطاء بن أبي رباح قال: «بلغني أنَّ عمر بن الخطاب ﵁ سمع رجلاً يتكلم بالفارسية فأخذ بعضده وقال ابتغ العربية سبيلاً.» [شعب الإيمان رقم ١٦٧٧ للبيهقي].

ولم يكن قصد عمر الفارسية وحدها، بل كل ما هو غير عربي.

وعن وكيع عن ثور عن عطاء قال: «لا تعلموا رطانة الأعاجم ولا تدخلوا عليهم كنائسهم، فإنَّ السخط ينزل عليهم» [مصنف بن أبي شيبة رقم ٦٣٣٢].

وعن محمد بن سعد بن أبي وقاص سمع قوماً يتكلمون بالفارسية فقال: «ما بال المجوسية بعد الحنفية» [مصنف بن أبي شيبة رقم ٦٣٣٣].

«وعن الشافعي فيما رواه السلفي بإسناد معروف إلى محمد بن عبد الله بن الحكم قال: سمعت محمد بن إدريس الشافعي يقول:

سمى اللَّه الطالبين من فضله في الشراء والبيع تجاراً، ولم يزل العرب تسميهم التجار، ثم سماهم رسول اللَّه ﷺ بما سمى اللَّه به من التجارة بلسان العرب، والسماسرة اسم من أسماء العجم، فلا نحب أن يسمى رجل يعرف العربية تاجراً، إلَّا تاجراً، ولا ينطق بالعربية فيسمي شيئاً بأعجمية، وذلك أنَّ اللسان الذي اختاره اللَّه عز وجل لسان العرب، فأنزل به كتابه العزيز وجعله لسان خاتم أنبيائه محمد ﷺ: ولهذا نقول: ينبغي لكل أحد يقدر على تعلم العربية أن يتعلمها، لأنه اللسان الأولى بأن يكون مرغوباً فيه من غير أن يحرم على أحد بأعجمية.

فقد كره الشافعي لمن يعرف العربية، أن يسمي بغيرها، وأن يتكلم بها خالطاً لها بالعجمية» [إقتضاء الصراط المستقيم ١/ ٥٢١، ٥٢٢].

وهلم أضرب لك مثلاً، كيف يدخل «النفاق» و«الخداع» من جراء هذا؟

فها هم الصوماليون فيهم حفظة كتاب اللَّه الكثير، ولا نشك أنَّ فيهم خليط من «عرب» و«عجم»، بل العجم هم الأكثر، لكن لعدم اكتنافهم تحت ظل الإسلام وشعاره؛ من إقصاء اللغة العربية، وتغيير رسم خطهم الذي كان بها، وإبداله بالأحرف اللاتنية، كثر فيهم النفاق من بغض لكل ما هو عربي.

فنشأ فيهم البدع والضلال ما لا تكاد تجده في البلدان الناطقة باللغة العربية، حدث بينهم ما يستحيي الإنسان أن يتلفظ به من تقتيل وسبي لبعضهم البعض، ضعف فيهم الوازع الإيماني والخلقي، وأبدلوه بالبدعي الصوفي الشركي، تعصبوا لكل ما هو قبائلي على حساب

الدّين، فترى منهم من يحمل لواء السنَّة إذا آتاه آتٍ واضطر أن يخير بين ما هو بدعي شركي، وبين ما هو سنِّي، اختار البدعة على حساب السنَّة، **وذاك لضعف بل موت عقيدة الولاء والبراء فيهم**، فتجد السني السلفي لا يبالي من مخالطة كل بدعي مخالف لهذا الدّين، بل قد يتبرع لرؤساء الزندقة بأموال إلَّا لأنه من قبيلته.

فكثر فيهم التحزب والجفاء واختلاط النساء بالرجال، وفساد الأخلاق و... و... فنسوا أو تناسوا أنَّ السلفية هي الفيصل بين هؤلاء وهؤلاء، فكيف يسوى ما هو سنِّي بما هو بدعي قبائلي، تجدهم أكثر الناس استجابة للفتنة إذا ما ظهرت استشرفوا لها، فهل نفعهم حفظ القرآن؟! هل فقهوا أوامره وأخباره؟! هل عقلوا نداءات الرحمن؟! ومنها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ﴾ [الأنفال: ٢٤].

وقوله تعالى: ﴿**فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ٦٣**﴾ [النور]، فما وعوا ولا فهموا.

أحدثوا «نكاح المسافة»، وهو: إذا أراد رجل أن ينكح امرأة أوتَنكحه، وحصل التراضي بينهما، ورفض ولي أمرها ذلك لسبب يراه، كأن لا يجده كفؤًا لها من ناحية الدّين أو القبيلة أو... إلى غير ذلك من الموانع، هربا معاً وقطعوا مسافة، ليست بالبعيدة، لأنَّ هذه المسافة توجب عندهم سقوط الولي، والرسول ﷺ يقول: «**لانكاح إلا بولي**» [صحيح سنن ابن ماجة رقم ١٥٣٧، ١٥٣٨ وصحيح سنن الترمذي رقم ١١٠١].

وعن عائشة أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال: «**أيّما امرأة نكحت بغير إذن**

وليِّها؛ فنكاحها باطلٌ، فنكاحها باطلٌ، فنكاحها باطلٌ...» [صحيح سنن الترمذي رقم ١١٠٢].

فانظر إلى التأويل الفاسد، وصدق الحسن إذ يقول: «أهلكتهم العجمة، يتأولونه على غير تأويله» [الاعتصام ٢/ ٣٢٩ للشاطبي].

والغريب أنك تجد شبه إجماع بينهم، بأن لا يأخذوا شيئاً من الفتيا التي نطق بها عالم من علماء المسلمين الذين أصولهم عربية، فالصومالي مقدم عندهم في الفتيا وإن كان بدعياً.

فهل انتفعوا من كثرت الكتاتيب وحفظهم للقرآن؟

هل فقهوا معانيه وعلموا تأويله؟

اللَّهم لا، إلَّا مكان من التلاوة، كما **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿**وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ**﴾ [البقرة: ٧٨].

ثم ها هم البربر الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عنانها، سريعو الوقوع في الفتن وإحداثها، فإذا ما استشرفت استشرفوا لها، بسبب جفائهم وبعدهم عن هدي السنَّة والكتاب، فمن حمى الدولة العبيدية؟ ومن أحدث الفتن في قرطبة؟ أليس هم، همهم بغض كل ما هو عربي، فسبب جهلهم المفرط وبغضهم وحقدهم، تجدهم سريعي الاستجابة لكل فتنة، حتى ولو أتت من طرف النصارى.

وها هم اليوم ورقة سهلة المنال يتلاعب بها أعداء الأمة من اليهود والنصارى، يوجهوهم حيث أرادوا، «ونوار الفتنة لا يعقد» [الأخلاق والسير ص ١٠٦ لابن حزم].

كل عام يحدثون الفتن من قتل وتخريب ولقد كثر فيهم اليوم

النفاق والرّدة، أعلونها جهاراً، تجد جل العلمانيين الذي يتربصون بهذه الأمة المكر والكيد منهم، عليهم دائرة السوء، لكن لا ننكر أنَّ منهم علماء حموا بيضة الأمة ونافحوا عن الإسلام ولغته، لما اكتنفوا تحت ظله ورضوا بالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً، كمثل «ابن آجروم» ذاك الصنهاجيُّ الذي ألف مقدمته في اللغة العربية وهو يمشي، و«ابن باديس» الذي حمل لواء الإصلاح، وحارب المدمر الفرنسي الصليبي وأعوانه من المبتدعة أصحاب الكشف الصوفي، وادعاء علم الباطن، حتى كادوا أن يفتكوا به، وقف في حلقومهم، ولم يكن لقمة سهلة المصاغ كان يقول:

شعب الجزائر مسلمٌ وإلى العروبة ينتسب
من قال حاد عن أصله أو قال مات فقد كذب

لماذا قال هذا وهو بربري؟

لأنَّ الإسلام سقله ورفع قدره، وذهب عنه نخوة الجاهلية، من الافتخار بالانساب، إنما هو مؤمن تقي أو فاجر شقي.

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وأما العرب فإنهم اختيروا لوظيفة عالمية عامة لما فيهم من شرف متأصل، واستعداد كامل، وصفات مهيأة.** ولهذا كان منبع الرسالة بمكة، وشأنها عند العرب هو شأنها!! فهم مجمعون على تقديسها. ولأنها في وسط الجزيرة وصميمها، ووسط الجزيرة بعيد كل البعد عن المؤثرات الخارجية في الطباع والألسنة، تلك المؤثرات التي يجلبها الاحتكاك بالأجانب والاختلاط بهم... **ولا أضر على مقومات الأمم من العروق الدساسة.**

فاليمن دخلتها الدخائل الأجنبية من الحبشة والفرس على طباع أهلها وألسنتهم. والشام ومشارفه كانت مشرفة على الاستعجام. والعراق والجزيرة لم يسلما من التأثر بالطباع الفارسية... ولم يحافظ على الطبع العربي الصميم إلَّا صميم الجزيرة ومنه مكة التي ظهر فيها الإسلام.

وهذا الوسط وإن كان عريقاً في الصفات التي تسمى لأجلها جاهلياً؛ ولكنه كان بعيداً عن الذل الذي يقتل العزة والشرف من النفوس؛ والجاهل يمكن أن تعلمه، والجافي يمكن أن تهذبه... **ولكن الذليل الذي نشأ على الذل يعسر أن تغرس في نفسه الذليلة المهينة عزة وإباء وشهامة تلحقه بالرجال.**

هذا توجيه موجز مقرب لاختيار اللَّه العرب للنهوض بالرسالة العامة. وشيء آخر يرتبط بهذا:

وهو أنَّ اللَّه اختار العرب للنهوض بالعالم **كذلك اختار لسانهم ليكون لسان هذه الرسالة، وترجمان هذه النهضة، ولا عجب في هذا؛ فاللسان الذي اتسع للوحي الإلهي لا يضيق أبداً بهذه النهضة العالمية مهما اتَّسعت آفاقها وزخرت علومها.**» [مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير ص ٣٩٢].

انظروا إلى البصيرة الوقادة، فأين هذا من قول الذين يقولون أنَّ اللغة العربية لا تساعد على الركب الحضاري؟!

فما نراكم إلَّا كما قال الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ: **الأذلاء من الصعب أن يرتقى بهم إلى درجة الرجال،** ولقد ترجم لهذا الإمام الجهبذ تلميذه

الشيخ أحمد حماني ترجمة وافية عن جهوده وسماها «الصراع بين السنَّة والبدعة» فلا ينكر أثر الصناهجة آل باديس في إحياء السنَّة وإماتة البدعة إلَّا «مكابر»، أو «جاهل»، فالأولى صفة المغضوب عليهم، والثانية صفة الضالين، نعوذ باللَّه منهما.

وأذكر يوم كنت بمكة، والتقيت بجماعة من الحجاج كلهم شباب محسوبون على السلفية، وقد أقمت معهم قريب الشهر، ففاجأني منهم أنهم لا يحبون التحدث باللغة العربية لأنهم كانوا من «بربر المغرب الأقصى»، وكل يوم كانت بينهم حلقة علم في مناسك الحج، والذي أدهشني أنهم لا يستطيعون أن يتلفظوا بالآية جيداً: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، ما تكلم بها أحد منهم إلَّا وأحدث لكنة ورنة بربرية، وأمير سفرهم يقول: «أعد ليس هكذا»، «أعد...».

فقلت في قلبي: يا سبحان اللَّه! أعرضوا عن تعلم هذا اللسان، فأعرض عنهم، ثم في آخر مدتي معهم نصحتهم وقلت: **السلفية هو عدم التقدم بين يدي اللَّه ورسوله، والرضى بهذا الدّين الذي جاء بلسان عربي مبين، وأنتم لن تستطيعوا فهم هذه السلفية إلَّا بلسان مقالها، وإلَّا لا للسلفية انتسبتم ولا للبدعة تركتم.**

ثم قلت: اذهبوا عن قلوبكم الكره لهذه اللغة وأهلها، واعلموا أنَّ البربر الذين هم «صناهجة» و«كتاميون» هم من حمير، وحمير من العرب، فابتعدوا عن هذه الجاهلية ولا تكونوا من الحاملين للوائها وأنتم تدَّعون السلفية.

تدَّعي السلفية منهجاً وتناقضها هذا محال في القياس بديع

فنقول: أربَعوا على أنفسكم إنَّ فضل العرب والعربية هو باق إلى قيام الساعة، لا ينكره إلَّا مكابر، واعلموا أنَّ أكثر القبائل في الجنَّة مَذْحِجٌ ومَأكولٌ وهم من العرب. [انظر السلسلة الصحيحة رقم ٢٦٠٦].

ففضلهم مشهور في الصحاح والسنن والمسانيد، ومناقبهم شتى ومنها القوة النطقية البيانية، وأنَّ القرآن نزل بلسانهم، ففهمه وتأويله يكون من قبل تعلم لسانهم وهو بذلك متَّبع غير تابع، ولهذا نرى كل من ابتعد عن هذا اللسان، تعجم وإن كان أصوله عربية.

فالحذر كل الحذر، من بغض هؤلاء القوم ولسانهم، فإنه سبب لدخول «النفاق» و«المكر» و«الخداع» و«استحكام الجهل»، والكون بذلك فريسة سهلة للبدع والأهواء. وصدق من قال:

ما يبلغُ الأعداءُ من جاهلٍ ما يبلغُ الجاهلُ من نفسه

فإذا تبيَّن ماحررت لك، علمت صدق قول أَبِي أَبِي الزناد: «ما تزندق بالشرق إلَّا الجهلاء بكلام العرب وعجمة لسانهم» [شعب الإيمان رقم ١٦٩٢ للبيهقي].

فإذا تبين هذا، فاعلم أنَّ اللغة مؤثرة في «الخلق» و«الطبع» و«الدّين»، وما تلكم إنسان بلغة واعتادها إلَّا شعر بالقرب من أصحابها، أيٍّ كانت هذه اللغة، فلنتقرب من الصدر الأول، الصحابة ﵃ والتابع لهم بإحسان، ولنشد هممنا بذلك ولنتمسك به، ونربي على ذلك أبناءنا وننشئهم عليه، ولنحذر من خلط اللغة أو إدخال شيء عليها من العجمى، لأنه من تعلم لغة في الصغر يصعب عليه الانتقال إلى غيرها، فلنتنبه لهذا نحن مسؤولون.

ويَنشأُ ناشئُ الفتيانِ فينا   على ما كان عوَّده أبوه

فلابد من تعلم هذه اللغة، لنحفظ ديننا ونأمن من اللبس فيه.

عن يحي بن عتيق قال: «قلت: للحسن: يا أبا سعيد الرجل يتعلم العربية يلتمس بذلك حسن المنطق ويقيم بها قراءته قال: حسن تعلمها كان الرجل يقرأ الآية فيعيا بوجهها فيهلك بها» [شعب الإيمان رقم ١٦٩١ للبيهقي].

«وأيضاً فإنَّ نفس اللغة العربية من الدّين، ومعرفتها فرض واجب، فإنَّ فهم الكتاب والسنَّة فرض، ولا يفهم إلَّا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلَّا به فهو واجب. ثم منها ما هو واجب على الأعيان، ومنها ما هو واجب على الكفاية... ـ إلى أن قال ـ :

عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «تعلموا العربية فإنها من دينكم، وتعلموا الفرائض فإنها من دينكم»* وهذا الذي أمر به عمر رضي الله عنه من فقه العربية وفقه الشريعة، يجمع ما يحتاج إليه، لأنَّ الدّين فيه أقوال وأعمال، ففقه العربية هو طريق إلى فقه أقواله، وفقه السنَّة هو فقه أعماله» [إقتضاء الصراط المستقيم ١/ ٥٢٧، ٥٢٨ لابن تيمية].

فإذا أردنا أن نعلم مراد اللَّه من القرآن ونميز بين المحكم والمتشابه ونكون من الذين قال اللَّه تعالى فيهم: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [البقرة: ١٢٠]، لا يكون إلَّا من هذا الطريق التي أشرنا إليه، وهو فقه العربية لنستخرج كنوزه، ونقف عند حدوده،

* انظر «شعب الإيمان رقم ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦» للبيهقي.

ونعمل بما أمرنا به ونبتعد عن ما نهينا عنه، ذلك هو حبل اللَّه المتين، الذي يكون به الاستخلاف والتمكين.

ثم إنَّ ضلال من ضل وابتداع من ابتدع إلَّا بالزيادة في الدّين أو النقص منه، وأكثر هؤلاء أتوا من سوء فهمهم لمراد اللَّه ومراد رسوله، من حمل معاني الكتاب والسنَّة إلى ما سبق إلى أذهانهم من مذهب رديء، سببه الضعف في وسائل الفهم، ومنها عدم العلم بمعاني الألفاظ التي دلت عليها اللغة، ولهذا لا تجد من الصحابة ﭬ من أشكل عليه ذلك، سببه إحكام وسيلة الفهم وضبطها، وهي القوة النطقية البيانية التي منوا بها، فعقلوا معنى الخطاب الإلهي واعتنوا به وبلَّغوه، أكثر من تبليغ حروفه، لعلمهم أنَّ أكثر من يؤتى إلَّا من قبل هذا.

وهذا عين ما قع للخوارج قديماً وحديثاً والقدرية والجهمية والمرجئة والقائلة بالمجاز في أسماء اللَّه وصفاته و...، يدل عليه قول حبر الأمة وترجمان القرآن عبد اللَّه بن عباس ﭬ، حين خلا عمر ﭬ ذات يوم يحدث نفسه، كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد وقبلتها واحدة وكتابها واحد؟ فأرسل إلى ابن عباس وحدثه بما كان يدور في نفسه.

فقال ابن عباس ﭬ: «يا أمير المؤمنين إنا أنزل علينا القرآن فقرأناه، وعلمنا فيما نزل، وأنه يكون بعدنا أقوام يقرؤون القرآن لا يعرفون فيما نزل فيكون لكل قوم فيه رأي، فإذا كان لكل قوم فيه رأي اختلفوا فإذا اختلفوا اقتتلوا فزبره عمر وانتهره فانصرف ابن عباس ثم دعاه بعد فعرف الذي قال ثم قال: إيه أعد عليَّ.» [عبد الرزاق في المصنف

رقم ٣٠٣٦١ والبيهقي في الشعب رقم ٢٢٨٣].

اللَّه اللَّه يا ابن عباس! للَّه درك ما أعظم ما أوتيت من فهم!!
لهذا هو الذي حدث على زمانك مع الخوارج، ويحدث مع أحفادهم اليوم، ومن أفراخ المعتزلة دعاة العقل على حساب النقل، وهؤلاء هم «الآرائيون» و«الصوفيون» و«الرافضة الخمينيون» و«الحزبيون البرلمانيون» و«القبوريون المشركون»، و«الملحدون» و«العلمانيون» دعاة الحداثة على حساب الدّين. حملوا معنى الكتاب والسنَّة على ما ظنوه وتوهموه، سببه عدم معرفة اللسان العربي والإلحاد فيه، ولهم أكثر عمار الدنيا اليوم أتباع كل ناعق.

فخلط اللسان العربي بالعجمية يدخل اللبس للمعنى الحقيقي، فيحمل كل قوم مراد اللَّه ومراد رسوله على ما توهموه من معنى فاسد، فيكفر بعضهم بعضا، ويفسق بعضهم بعضا وقد تحقق فيهم الإرادة الكونية، **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ﴾ [هود: ١١٩].

فالذين رحمهم اللَّه من الاختلاف هم الذين سلكوا منهج السلف في الاستدلال **من حمل الألفاظ على ظاهرها على الحقيقة اللسانية، وعلى فهم الصحابة وتأويلهم،** أما المختلفون بسبب انعدام وسائل الائتلاف من لغة وسبب نزول، أحدثوا ما أحدثوا من شر مستطير لا زالت الأمة تكتوي بحره.

فنحن مسؤولون على خلط اللسان والإحداث فيه، بما لم يتكلم به الرسول أو تكلمت به العرب، فذاك إفساد للعقل وإخلال بمنهج

الفهم.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «أن الكلام الموزون كلام فاسد مفرداً أو مركباً؛ لأنهم غيروا فيه كلام العرب، وبدلوه، بقولهم: «ماعوا» و«بدوا» و«عدوا». وأمثال ذلك مما تمجه القلوب والأسماع، وتنفر عنه العقول والطباع. وأما مركباته، فإنه ليس من أوزان العرب ولا هو من جنس الشعر ولا من أبحره الستة عشر، ولا من جنس الأسجاع والرسائل والخطب. ومعلوم أن تعلم العربية وتعليم العربية فرض على الكفاية، وكان السلف يؤدبون أولادهم على اللحن، فنحن **مأمورون أمر ايجاب أو أمر استحباب أن نحفظ القانون العربي، ونصلح الألسن المائلة عنه، فيحفظ لنا طريقة فهم الكتاب والسنَّة، والاقتداء بالعرب في خطابها**. فلو ترك الناس على لحنهم كان نقصاً وعيباً ـ فكيف إذا جاء قوم إلى الألسنة العربية المستقيمة، والأوزان القويمة، فأفسدوها بمثل هذه المفردات والأوزان المفسدة للسان، الناقلة عن العربية العرباء إلى أنواع الهذيان، الذي لا يهذي به الأقوم من الأعاجم الطِّماطِم الصميان؟!!... ـ إلى أن قال ـ: وما زال السلف يكرهون تغيير شعائر العرب حتى في المعاملات، وهو التكلم بغير العربية إلَّا الحاجة، كما نص على ذلك مالك والشافعي وأحمد، بل قال مالك: من تكلم في مسجدنا بغير العربية أخرج منه. مع أنَّ سائر الألسن يجوز النطق بها لأصحابها، ولكن سوغوها للحاجة، وكرهوها لغير الحاجة، ولحفظ شعائر الإسلام؛ فإنَّ اللَّه أنزل كتابه باللسان العربي، وبعث نبيه بالعربي، وجعل الأمة العربية خير الأمم، فصار حفظ شعارهم من تمام حفظ الإسلام، فكيف بمن تقدم على

الكلام العربي ـ مفرده ومنظومه ـ فيغيره ويبدله، ويخرجه عن قانونه ويكلف الانتقال عنه؟!! إنما هذا نظير ما يفعله بعض أهل الضلال من الشيوخ الجهال... فإنهم ضادوا الرسول إذ بعث بإصلاح العقول والأديان. وتكميل نوع الإنسان وحرم ما ينير العقل من جميع الألوان، **فإذا جاء هؤلاء إلى صحيح العقل فأفسدوا عقله وفهمه، وقد ضادوا اللَّه وراغموا حكمه. والذين يبدلون اللسان العربي ويفسدونه، لهم من هذا الذم والعقاب بقدر ما يفتحونه؛ فإنَّ صلاح العقل واللسان، مما يؤمر به الإنسان، ويعين ذلك على تمام الإيمان، وصد ذلك يوجب الشقاق والضلال والخسران.** [مجموع الفتاوى ٣٢/ ١٥٨ ـ ١٦٠].

فالسلف كانوا أشد بغضاً ونفوراً وتحذيراً من هذا، لما رأوا من فتح الأمصار ودخول الأعاجم في الدّين، تنبهوا لعلمهم أنَّ اللسان إذا اختلط فسد وعسر فهم نصوص الكتاب والسنَّة، **فالوسيلة إذا كانت مفضية إلى الوقوع فيما هو منهيٌّ عنه، لابد أن تُبطل وتسد، وهذا من باب سد الذرائع.**

«وباب سد الذرائع أحد أرباع التكليف؛ فإنه أمر ونهي، والأمر نوعان؛ أحدهما: مقصود لنفسه، والثاني: وسيلة إلى المقصود، والنهي نوعان؛ أحدهما: ما يكون المنهي عنه مفسدة في نفسه. والثاني: ما يكون وسيلة إلى المفسدة؛ **فصار سد الذرائع المفضية إلى الحرام أحد أرباع الدّين.**» [إعلام الموقعين ٣/ ١٢٦].

ولذريعة تفضي إلى خلط لساننا، لهي أشد منكراً كيف وهي سبب لدخول الإلتباس والوهم في ديننا، وهذا عين ما تخوف وحذر

منه السلف لما دخل الأعاجم في الدّين، بدأت تظهر بوادر الابتداع في الأمور «الاعتقادية العلمية» و«العملية»، فالسلف فهموا معنى هذه القاعدة، وهي محفوظة عنهم لكمال علمهم وما امتازوا به من فهم، فطبقوها على أمور دينهم ودنياهم، ومن ذلك حمل الأمصار التي فتحت، مما اعتادوا من لغات، سواء كانت فارسية أو رومية أو بربرية، إلى شعار الإسلام ولغة القرآن والاكتناف تحت ظله.

«وأما اعتياد الخطاب بغير اللغة العربية، التي هي شعار الإسلام ولغة القرآن حتى يصير ذلك عادة لمصر وأهله، أو لأهل الدار، أو للرجل مع صاحبه، أو لأهل السوق، أو للأمراء، أو لأهل الديوان، أو لأهل الفقه، فلا ريب أنَّ هذا مكروه فإنه من التشبه بالأعاجم... ـ إلى أن قال ـ: ولهذا كان المسلمون المتقدمون لما سكنوا أرض الشام ومصر، ولغة أهلهما رومية، وأرض العراق وخراسان ولغة أهلهما فارسية. وأهل المغرب، ولغة أهلها بربرية عوَّدوا أهل هذه البلاد العربية، حتى غلبت على أهل هذه الأمصار: مسلمهم وكافرهم،... ـ إلى أن قال ـ:

ثم إنهم تساهلوا في أمر اللغة، واعتادوا الخطاب بالفارسية، حتى غلبت عليهم، وصارت العربية مهجورة عند كثير منهم، ولا ريب أنَّ هذا مكروه.» [إقتضاء الصراط المستقيم ١/ ٥٢٦].

فهذا هو عين ما يجرى لأبناء الحركة الإسلامية اليوم، فلشدة حبهم للإسلام وأهله، وشدة آمالهم بالرجوع بالأمة إلى ما كانت عليه من مجدٍ، تجدهم مُخلون بأحد وسائل الرجوع وهي اعتيادهم في بيوتهم وتعاملهم ودعوتهم، التكلم بالرطانة أو بمزيج ليس هو بالعربي

أو الأعجمي، فكثير من أهل السنَّة، محبي السلفية في «الجزائر» و«المغرب» و«تونس» و«...» أو «الشام» أو «العراق» أو «...» تجد ألسنتهم فيها خليط من لغة المدمر الذي كان في بلدانهم، وهذه أصرار وأغلال خلفها العدو الصليبي الكافر، ليضعف بها همم وعزائم أبناء الأمة الغيورين على دينهم.

ثم هي وسيلة لدعاته، من بني جلدتنا، أصحاب العلمنة والحداثة والشعر الحر، الذين أعلنوها منتنة جهاراً، فلابد أن نفوت الفرصة على هؤلاء المنافقين، بدءًا من أنفسنا قبل غيرنا، لأنَّ فاقد الشيء لا يعطيه.

فلا ينفعنا إدعاؤنا مهما قلنا إذ لم نصلح أنفسنا، ونكشف عوار مذهب هؤلاء ونفضحهم من بين الناس، وإلَّا كنا أول من يجني على الأمة قبل غيرنا، كما قال الشاعر:

إذا لم يكن عون من الله للفتى فأول ما يجني عليه اجتهاده

فإنَّ الجهل بالوسائل هو عين الجهل بالمقاصد، فالخلل والنقصان الذي فينا، جعل هؤلاء يتكلمون ويجدوا لهم آذاناً صاغية، إذن، المهمة كبيرة والحمل ثقيل والأمانة في أعناقنا، فلا نكون أول من يخونها، ولِنعود أنفسنا وأبناءنا على اللسان العربي، ولا نحقر من المعروف شيئاً.

اليوم شيء وغداً مثله وإنما السَّيل من اجتماع النقط

«إنما الطريق الحسن اعتياد الخطاب بالعربية، حتى يتلقنها الصغار في المكاتب وفي الدور فيظهر شعار الإسلام وأهله، ويكون ذلك أسهل على أهل الإسلام في فقه معاني الكتاب والسنَّة وكلام

السلف، بخلاف من اعتاد لغة ثم أراد أن ينتقل إلى أخرى فإنه يصعب.» [إقتضاء الصراط المستقيم ١/ ٥٢٦].

فعلى الأمة المسؤولية الكبرى، في حفظ لغتها بأن تربط على الثغور، وتجفف المنابع التي تدخل الخلط أو اللبس أو الازدراء والإهانة لهذه اللغة ونكون بذلك خير خلف لخير سلف.

«واعلم أنَّ اعتياد اللغة يؤثر في العقل، والخلق، والدّين، تأثيراً بيناً، ويؤثر أيضاً في مشابهة صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين، ومشابهتم تزيد العقل والدّين والخلق.» [إقتضاء الصراط المستقيم ١/ ٥٢٧].

فبعد ذا يفرح المؤمنون بنصر اللَّه، ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٢١﴾﴾ [يوسف]، لقد تبيَّن للعيان المسلك والمنهج الوحيد، فلا نحيد أو نشذ عنه طرفة عين، فهو سبيل سلفنا الصالح، فلنتشبه بهديهم وسمتهم، ونجعله درعاً صابغاً، ولغتهم سيفاً صارماً، ولنضرب هؤلاء ضرب المجاهد فوق كل بنان، واللَّه هو المستعان وعليه التكلان.

فإن شئت وصل القوم فاسلك طريقهم فقد وضحت للسالكين عيانا

ثالثاً: ضبط الألفاظ والمصطلحات لتجنب الوقوع في السفسطات:

إنَّ من البلاء والمحن على الأمة، ظهور موج البدع والأهواء، سببها ألفاظ ومصطلحات ظهرت على أرباب المقالات المبتدعة، الذين استغنوا، وفي الحقيقة لم يهتدوا إليها من الكتاب والسنَّة لما

خلَّطوا من حقّ وباطل في اعتقادهم، فنشأ المذهب الردي الممزوج بألفاظ ومصطلحات تدعو إلى الحيرة والشك، وقد تحتمل حقّ وباطل عند التحقيق، لكن الناظر إليها تورث له التذبذب والهذيان والحيرة والشك، وعدم إصابة الحقّ.

وهذا المذهب الردي لم يترك مجالاً من حياة المسلمين إلَّا ودخله، فمزجت الأحكام «الاعتقادية العلمية» و«العملية»، بهذا الداء العضال والسم القتال، سببه الاعراض عن الوحي، وعدم القناعة بما جاء به الرسول ﷺ.

فهرعت طائفة من الناس وراء فلاسفة الهند واليونان والصابئة والمجوس، فاخترعوا لنا أقوالاً، لا تسمن ولا تغني من جوع، بل تورث الحيرة والتجرأ على التنزيل، بداء التأويل الفاسد. فأدخلوا أنفسهم والأمة محارات، فرخَّت لنا البدع والشبهات، من معتزلة جهمية وكُلاَّبية وأشعرية، ومفوضة وماتردية، فاختلط الحابل بالنابل، وصبت هذه الينابيع في الينبوع الصافي.

فظهر من البدع والأهواء والفرق، ما تجعل المتمسك بالأصلين السلفيين «الفطرة» و«الشرع» غريب حتى مع أهله، كيف وهو اعتقاده غير اعتقادهم، وصلاته غير صلاتهم، وعمله غير عملهم، فهو في واد وهم في واد آخر، فيا لها من غربة.

فلابد من التصفية لهذا الينبوع الصافي، الذي من شرب منه لايضمأ أبدا، وهو الدواء الشافي لكل المعضلات التي أوقعها هؤلاء، بسبب إعراضهم، فعاشوا طول حياتهم في شك وحيرة، لولا أن

تداركتهم رحمة اللَّه لكانت عاقبتهم خسرا.

ومنهم من مات على ذلك نسأل اللَّه الحفظ والسلامة، لكن ما خلَّفوه كمٌ هائلٌ من البدع والضلال، علينا كشف عواره، والاحتراز من الوقوع فيه، فكل ما بنوا عليه أصولهم إنما هي عقليات لا تشفي عليلاً ولا تروي غليلاً، بين ثناياها سماً يردي بصاحبه قتيلاً، والعاصم منها كتاب اللَّه وسنَّة رسوله ﷺ على فهم السلف الصالح.

وإنَّ اللفظ والمصطلح الصافي، يظهر به الائتلاف وعدم الاختلاف، عكس ما هو مبتدع الذي يسبب الافتراق والتناحر والاقتتال، فقام في الأمة من الأئمة الأبرار والعلماء الأفذاذ، فكشفوا الغمة وأراحوا الأمة من هذا الداء العضال، فأبطلوا هذه المفاهيم، وتصدوا لها بدرعٍ صابغٍ وفهمٍ ثاقبٍ، فصفوا الينبوع من السفسطة في العقليات والقرمطة في النقليات، وكسروا طاغوت التأويل الذي يفضي إلى التعطيل.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «والأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة المشتبهة لما فيها من لبس الحقّ بالباطل، مع ما توقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة، **بخلاف الألفاظ المأثورة والألفاظ التي تثبت معانيها فإنَّ ما كان مأثوراً حصلت به الألفة وما كان معروفاً حصلت به المعرفة، فإن لم يكن اللفظ منقولاً ولا معناه معقولاً ظهر الجفاء والأهواء.**» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٧١].

وقال الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم أنَّ منشأ التباس العلوم المذمومة بالعلوم الشرعية تحريف الأسامي المحمودة، وتبديلها، ونقلها بالأغراض الفاسدة إلى معان غير ما أراد السلف الصالح، والقرن

الأول، وهي خمسة ألفاظ: «الفقه»، و«العلم»، و«التوحيد»، و«التذكير»، و«الحكمة»، فهذه أسام محمودة، والمتصفون بها أرباب المناصب في الدّين. ولكنها الآن نقلت إلى معان مذمومة فصارت القلوب تنفر عن مذمة من يتصف بمعانيها لشيوع إطلاق هذه الأسامي عليهم.

اللفظ الأول: «الفقه». فقد تصرفوا فيه بالتخصيص لا بالنقل والتحويل، إذ خصصوه بمعرفة الفروع الغريبة في الفتاوى والوقوف على دقائق عللها واستكثار الكلام فيها، وحفظ المقالات المتعلقة بها، فمن كان أشد تعمقاً فيها وأكثر اشتغالا بها يقال: هو الأفقه.

ولقد كان إسم الفقيه في العصر الأول مطلقاً على علم طريق الآخرة، ومعرفة دقائق آفات النفوس ومفسدات الأعمال، وقوة الإحاطة بحقارة الدنيا وشدة التطلع إلى نعيم الآخرة، واستلاء الخوف على القلب، ويدلك عليه قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٢] وما يحصل به الإنذار والتخويف هو هذا الفقه، دون تفريعات الطلاق والعتاق واللعان والسلم والإجارة [وما لم يقع بعد]، فذلك لم يحصل به الإنذار ولا تخويف، بل التجرد له على الدوام يقسّي القلب، وينزع الخشية منه كما نشاهد الآن من المتجردين.

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩] وأراد به معاني الإيمان دون الفتاوى، ولعمري إنَّ الفقه والفهم في اللغة إسمان بمعنى واحد، وإنما يتكلم في عادة الاستعمال به قديماً وحديثاً.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِى صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ

لَا يَفْقَهُونَ ﴿١٣﴾ [الحشر] فأحال قلة خوفهم من اللَّه، واستعظامهم سطوة الخلق على قلة الفقه، فانظر إن كان ذلك نتيجة عدم الحفظ لتفريعات الفتاوى، أو هو نتيجة عدم ما ذكرناه من العلوم؟... ـ إلى أن قال ـ: ولست أقول: إن اسم الفقه لم يكن متناولاً للفتاوى في الأحكام الظاهرة، ولكن كان بطريق العموم والشمول، أو بطريق الاستتباع، فكان إطلاقهم له على علم الآخرة أكثر. فبات من هذا التخصيص تلبيسٌ بعثَ الناس على التجرد له والإعراض عن علم الآخرة وأحكام القلوب، ووجدوا على ذلك معيناً من الطبع، فإن علم الباطن غامضٌ والعمل به عسير، والتوصل به إلى طلب الولاية والقضاء والجاه والمال متعذر، فوجد الشيطان مجالاً لتحسين ذلك في القلوب بواسطة تخصيص اسم الفقه الذي هو اسم محمود في الشرع» [إحياء علوم الدين ١/ ٣١، ٣٢].

فأنت ترى كيف التلبيس والتلفيق بسبب الإلحاد في اللفظ، فقد دخلت ألفاظ ومصطلحات غير معهودة من الكتاب والسنَّة أو سلف الأمة، جعلت الفتنة والحيرة في النصوص قطعية الدلالة، التي ليس لها إلَّا ظاهرها على الحقيقة اللسانية، ومن ذلك ما قاله هؤلاء المتهوكون «أنَّ الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند أمور عشرة» وهم يريدون بها «أنه لا يعلم بها مراد المتكلم» ورد عليهم الإمام الرباني ابن القيم، قدس اللَّه روحه، فكشف عوار مذهبهم وهتك أستارهم، وأبطل طواغيتهم الأربعة **التي تؤول إلى السفسطة، ثم دخول باب الزندقة.**

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «لاشك أنَّ المبتدعة عندما أرادوا نشر بدعهم أخذوا في الطعن في مصادر السلف التي كانوا يعتمدون عليها

إعتماداً كلياً فادَّعوا أنها لا تقوم بالحاجة في باب الاعتقاد فهي ظواهر تفيد التشبيه وقالوا: إنَّ كلام اللَّه وكلام رسوله أدلة لفظية علماً ولا يحصل منها اليقين، وقالوا: إنَّ آيات الصفات وأحاديث الصفات مجازات لا حقيقة لها، وقالوا: إنَّ أخبار الرسول ﷺ الصحيحة التي رواها العدول وتلقتها الأمة بالقبول لا تفيد العلم وغايتها أنها تفيد الظن، وقالوا: إذا تعارض العقل ونصوص الوحي، أخذنا بالعقل ولم نلتفت إلى الوحي.

فهذه الطواغيت الأربعة، هي التي فعلت بالإسلام ما فعلت وهي التي محت رسومه، وأزالت معالمه، وهدمت قواعده، وأسقطت حرمة النصوص من القلوب، ونهجت طريق الطعن فيها لكل زنديق وملحد، فلا يحتج عليه المحتج بحجة من كتاب اللَّه أو سنَّة رسوله، إلَّا لجأ إلى طاغوت من هذه الطواغيت واعتصم به واتخذه جنَّة يصد به عن سبيل اللَّه. **واللَّه تعالى بحوله وقوته ومنّه وبفضله قد كسر هذه الطواغيت طاغوتاً طاغوتاً، على ألسنة خلفاء رسله وورثة أنبيائه فلم يزل أنصار اللَّه ورسوله يصيحون بأهلها من أقطار الأرض ويرجمونهم بشهب الوحي وأدلة المعقول ونحن نفرد الكلام عليها طاغوتاً طاغوتاً»**

[الصواعق المرسلة ٢/ ٦٣٢].

لقد نافح رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن كتاب اللَّه وسنَّة رسوله، ورد المزاعم والمطاعن وكسرها، ورفع حجُب المتسترين وراءها، وفضحهم، فجزاه اللَّه عن المسلمين خيراً، فيا سبحان اللَّه على سفسطات هؤلاء النَّوْكَى، كيف جلبهم إبليس بخيله ورجله، وقالوا منكراً من القول

وزوراً، فأبطلوا البراهين والأدلة من كلام رب البرية، بشبهات ردية، أردتهم قتلى بين يدي أساطين الفلسفة والفكر الإلحادي.

فابتدعوا «الجوهر» و«العرض» ليستدلوا بهما على حدوث العالم ثم الاستدلال بذلك على وجود اللَّه، وقد ذكر المبتدع المعتزلي القاضي عبدالجبار: «إنَّ أول ما يجب على المكلف النظر إلى الجواهر والأعراض وإثبات حدوثهما لمعرفة حدوث العالم، ثم الاستدلال بذلك على وجود محدثه وصانعه وادعى أنَّ هذا هو أول العلم باللَّه تعالى» [انظر المحيط بالتكليف ص ٢١ وشرح الأصول الخمسة ص ٧٠ و ٧٦].

فذهب هذا الضال بوجوب الاستدلال حتى يتم التوحيد، أما الذي اكتفى بالأصلين السلفيين «الفطرة» و«الشرع» واستدل بهما على وجود اللَّه، فاعتبره غير موحد، فأبطل البراهين العقلية الصحيحة كحجة ابراهيم عليه السلام على قومه، واتبع فلسفة الهند واليونان. فيا له من خذلان.

ومنهم من سمى صفات اللَّه «أحوالاً»، ومنهم من سماه «القديم»، وأعرض عن ما في الكتاب المبين من تسمية نفسه بالأول، أبدلوا كل ما هو واضحٌ بينٌ بما هو مجمل مستشكل المحتمل للحقّ والباطل.

قال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: «وقد أدخل المتكلمون في أسماء اللَّه تعالى «القديم»، وليس هو من الأسماء الحسنى، فإنَّ القديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن: هو المتقدم على غيره، فيقال: هذا قديم، للعتيق، وهذا حديث، للجديد. ولم يستعملوا هذا الإسم إلَّا في

المتقدم على غيره، لا في ما لم يسبقه عدم، كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ﴿٣٩﴾﴾ [يس] والعرجون القديم: الذي يبقى إلى حين وجود العرجون الثاني، فإذا وجد الجديد قيل للأول قديم، وقال اللَّه تعالى: ﴿وَإِذۡ لَمۡ يَهۡتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفۡكٞ قَدِيمٞ ﴿١١﴾﴾ [الأحقاف] أي: المتقدم في الزمان.

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَفَرَءَيۡتُم مَّا كُنتُمۡ تَعۡبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلۡأَقۡدَمُونَ ﴿٧٦﴾﴾ [الشعراء] فالأقدم مبالغة في القديم ومنه: القول القديم والجديد للشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى. وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَأَوۡرَدَهُمُ ٱلنَّارَۖ﴾ [هود: ٩٨] أي: يتقدمه. ويستعمل منه الفعل لازماً ومتعدياً، كما يقال: أخذت ما قدمَ وما حدُث، ويقال: هذا قدم هذا وهو يقدمه. ومنه سميت القدم قدماً، لأنها تقدم بقية بدن الإنسان وأما إدخال «القديم» في أسماء اللَّه تعالى، فهو مشهور عند أكثر أهل الكلام. وقد أنكر ذلك كثير من السلف والخلف، منهم ابن حزم. ولا ريب أنه إذا كان مستعملاً في نفس التقدم، فإن ما تقدم على الحوادث كلها فهو أحق بالتقدم من غيره. لكن أسماء اللَّه تعالى هي الأسماء الحسنى التي تدل على خصوص ما يمدح به، والتقدم في اللغة مطلق لا يختص بالتقدم على الحوادث كلها، فلا يكون من الأسماء الحسنى. وجاء الشرع بإسمه «الأول». وهو أحسن من «القديم»، لأنه يشعر بأنَّ ما بعده آيل إليه وتابع له، بخلاف «القديم» **واللَّه تعالى له الأسماء الحسنى لا الحسنة.**» [شرح الطحاوية ص ١١٢، ١١٣].

انظر رحمك اللَّه إلى هؤلاء النَّوْكَى، كيف أقحموا الفلسفة

اليونانية، أن تبحث في الذات الإلهية، ونسوا أو تناسوا أنَّ وضعيها كانوا مشركين، من عباد الهياكل والكواكب، وأرادوا أن تكون متفوقة في مجال البحث والاثبات، على العقيدة الصحيحة السليمة، فبعد ما استحكمت فيهم، منهم من تزندق، كابن سينا ذاك القرمطي الخبيث، الذي كان من دعاة العبيدية المحسوب على الإسلام زوراً وبهتاناً، وابن الرِّيوَنديِّ الملحد الذي حط على الدّين والملَّة، ومنهم من ارتد وكفر، بتأليفه في عبادة النجوم والكواكب وهذه ردة باتفاق المسلمين، كل هذا جراء إنكبابهم على هذا الداء العضال.

وأنت إذا تتبعت مصطلحاتهم لوجدتها عديمة النفع، وهذا في أحسن أحوالها، أو تجر إلى شرٍّ مستطير، من تعطيل صفات الباري ـ سبحانه وتعالى ـ، ومنهم من قال بمصطلح خبيث «إنَّ الأمة إذا اختلفت في تأويل آية على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث» وهذا قول أبي الحسين البصري، ومن اتبعه على ذلك كالرازي والآمدي وابن حاجب.

فجوزوا أن تكون الأمة مجتمعة على الضلال في تفسير القرآن والحديث، وأنَّ الصحابة والتابعين لهم بإحسان، لم يعرفوا مراد اللَّه من الآية أو مراد رسوله ﷺ من الحديث، ولو تدبروا هذه المقالة الخبيثة وتصوروها، لعرفوا فحش قولهم وما تؤول إليه، فالمعتزلة نادوا بحرية العقل الكاملة، حتى في محارات العقول، وخاضوا البحر الخضم، واستخدموا هذه المصطلحات الخبيثة، من منطق وفلسفة يونانية، وتجاسروا على الذات الإلهية؛ وصفوا اللَّه بالسلب، ففرقوا شمل الأمة

وحزبوها، فهم أرادوا أن ينزهوا اللَّه ـ عزَّ وجل ـ بمطلحات استوردوها من عند خصومهم، فأوقعتهم في الكفر والضلال.

ثم جاء علماء الكلام وأرادوا أن يردوا الباطل بالباطل فأوقعهم ذلك في التيه والحيرة، كما قال شيخ الإسلام: «**وهم ـ في الحقيقة ـ لا للإسلام نصروا ولا للفلاسفة كسروا**» [مجموع الفتاوى ٥/ ٢٤].

ثم وصفوا أنفسهم بالحكمة، وفي الحقيقة هم جهلة بالمعقول والمنقول، فالجهمية قالت بخلق القرآن وأبطلوا الحقائق والبراهين، فظهر الجعد بن درهم بمقالته الخبيثة، فكذَّب صريح القرآن من تكليم اللَّه لموسى، وتخطفها رأس الضلالة جهم بن صفوان وزاد فيها من الكفر والضلال ما قرت به عين إبليس وحزبه.

قال عبد اللَّه بن مبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّا لنحكي كلام اليهود والنَّصارى، ولا نستطيع أن نحكيَ كلام الجهمية» [الرد على المريسي ص ٤ لعثمان بن سعيد والشريعة رقم ٥٧٩ للآجري].

فجاءت المعتزلة وحملت هذا المصطلح الخبيث، وفتنت الأمة، ثم جاء أبو محمد عبد اللَّه بن سعيد بن كُلاَّب ليبطل هذا المصطلح بباطل لم يسبق إليه أحد من العالمين ـ قوله: في القرآن «حكاية كلام اللَّه» ـ ثم ورثه أبو الحسن الأشعري وغيَّره بآخر على شاكلته ـ القرآن «عبارة عن كلام اللَّه» ـ فكانوا بذلك برزخاً بين المعتزلة الجهمية والسلفية، فسبب هذا، الإعراض عن المصطلحات من الكتاب والسنَّة وما جيءَ عن سلف الأمة، والأخذ بزُبالة الأذهان ونُخالة الأفكار.

وإنَّ عدم ضبط المصطلح من مصدره ليُدخل الإشكالات على

النصوص الواضحات، ويوقع في المتاهات، ويفتح الباب لأصحاب الشبهات ليصولوا ويجولوا، ولهذا لما قال بعض العلماء المنتسبين لأهل السنَّة والحديث كالإمام أبي حاتم الرازي وأبي عبد اللَّه بن منده وأبي نصر السِّجزي وآخرين: «ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة» فأرادوا بذلك الرد على اللفظية النافية القائلين بمصطلحهم الجهمي المتستر «ألفاظنا بالقرآن مخلوقة».

وأنَّ هؤلاء الأئمة مقصودهم واضح هو إثبات كلام اللَّه، **ففرقوا بين كلام الباري وصوت القاري**، لكن كان يكفيهم ما كفى أئمتهم من قبل كالإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فلما نطقوا بهذا المصطلح المبتدع، تسترت تحته طائفة خبيثة، وادعوا أنَّ من أئمة أهل السنَّة من يوافقهم على ذلك، وهذا كله سببه عدم ضبط المصطلح من مصدره كما بينا آنفاً، فالحذر كل الحذر من الأقوال المجملة والمصطلحات المبتدعة.

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تحت عنوان التعمق في التعاريف والأدلة، والبعد بهما عن مدارك الجمهور ليس من هدي الرسول ولا السلف الصالح أي بدعة».

«وذلك أنَّ ما يتوقف عليه معرفة المطلوب قد يكون له طريق تقريبي يليق بالجمهور، وقد يكون له طريق لا يليق بالجمهور، وإن فرض تحقيقاً.

فأما الأول: فهو المطلوب المنبه عليه؛ كما إذا طُلب منعى المَلَك فقيل: إنه خلق من خلق اللَّه يتصرف في أمره؛ أو معنى الإنسان، فقيل: إنه هذا الذي أنت من جنسه؛ أو معنى التخوف، فقيل: التنقص؛

أو معنى الكوكب فقيل: هذا الذي نشاهده بالليل؛ ونحو ذلك. فيحصل فهم الخطاب مع الفهم التقريبي حتى يمكن الإمتثال.

وعلى هذا وقع البيان في الشريعة؛ كما قال ﷺ: «**الكِبْرُ بطر الحق وغمط الناس**» ففسره بلازمه الظاهر لكل أحد، وكما تفسر ألفاظ القرآن والحديث بمرادفاتها لغة من حيث كانت أظهر في الفهم منها. وقد بيَّن عليه الصلاة والسلام الحج بفعله وقوله على ما يليق بالجمهور، وكذلك سائر الأمور؛ وهي عادة العرب، والشريعة عربية،... فإذا التصورات المستعملة في الشرع إنما هي تقريبات بالألفاظ المترادفة وما قام مقامها من البينات القريبة.

وأما الثاني: وهو ما لا يليق بالجمهور، فعدم مناسبته للجمهور أخرجه عن اعتبار الشرع له، لأنَّ مسالكه صعبة المرام، وما جعل عليكم في الدّين من حرج. كما إذا طلب معنى المَلَك، فأحيل به إلى معنى أغمض منه وهو: ماهية مجرة عن المادة أصلاً، أو يقال: جوهر بسيط ذو نهاية ونطق عقلي؛ أو طلب معنى الإنسان، فقيل: هو الحيوان الناطق المائت؛ أو يقال: ما الكوكب؟ فيجاب بأنه جسم بسيط، كَرِيٌّ، مكانه طبيعي نفس الفلك، من شأنه أن ينير، متحرك على الوسط، غير مشتمل عليه؛... وما أشبه ذلك من الأمور التي لا تعرفها العرب، ولا يوصل إليها إلَّا بعد قطع أزمنة في طلب تلك المعاني. ومعلوم أنَّ الشارع لم يقصد إلى هذا ولا كلّف به.

وأيضا: فإنَّ هذا تصوُّر على طلب معرفة ماهيات الأشياء، وقد اعترف أصحابه بصعوبته، بل قد نقل بعضهم أنه عندهم متعذر، وأنهم

أوجبوا أن لا يعرف شيء من الأشياء على حقيقة؛ إذ الجواهر لها فصول مجهولة، والجواهر عرفت بأمور سلبية؛... ـ إلى أن قال ـ : وذلك لا يفي بتعريف الماهيات. هذا في «الجوهر»، وأما «العرض» فإنما يعرف باللوازم؛ إذ لم يقدر أصحاب هذا العلم على تعريفه بغير ذلك؛ وأيضا ما ذكر في الجواهر أو غيرها من الذاتيات لا يقوم البرهان على أنَّ ليس ذاتِيٌّ سواها؛ وللمنازع أن يطالب بذلك... نقول: إنما تعرف الحقيقة إذا عرف جميع ذاتياتها؛ فإذا جاز أن يكون ثَم ذاتيّ لم يعرف حصل الشك في معرفة الماهية.

فظهر أنَّ الحدود على ما شرطه أصحاب الحدود يعذر الإتيان بها. ومثل هذا لا يجعل من العلوم الشرعية التي يستعان بها فيها، وهذا المعنى تقرر: **وهو أنَّ ماهيات الأشياء لا يعرفها على الحقيقة إلَّا باريها، فتصوّر الإنسان على معرفتها رمي في عَامية**. هذا كله في التصور.

وأما التصديق فالذي يليق منه الجمهور ما كانت مقدمات الدليل فيه ضرورية، أو قريبة من الضرورية... فإذا كان كذلك فهو الذي ثبت طلبه في الشريعة وهو الذي نبه عليه القرآن على أمثاله، كقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧] وقوله ـ تعالى ـ : ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩] ... وهذا إذا احتيج إلى الدليل في التصديق، وإلَّا فتقرير الحكم كاف.

وعلى هذا النحو مرَّ السلف الصالح في بث الشريعة للمؤالف والمخالف؛ ومن نظر في استدلالهم على إثبات الأحكام التكليفية، علم أنهم قصدوا أيسر الطرق وأقربها إلى عقول الطالبين، لكن من غير

ترتيب متكلّف، ولا نظم مؤلف[1]، بل كانوا يرمون بالكلام على عواهنه، ولا يبالون كيف وقع ترتيبه، إذا كان قريب المأخذ، سهل الملتمس. هذا وإن كان راجعاً إلى نظم الأقدمين في التحصيل، فمن حيث كانوا يتخيرَّون إيصال المقصود، لا من حيث احتذاء من تقدمهم.

وأما إذا كان الطريق مرتباً على قياسات مركبة أو غير مركبة، إلَّا أنَّ في إيصالها إلى المطلوب بعض التوقف للعقل، فليس هذا الطريق بشرعي، ولا تجده في القرآن، ولا في السنَّة، ولا في كلام السلف الصالح؛ فإنَّ ذلك مَتلفة للعقل ومَحارة له...» [الموافقات ١/ ٥١ ـ ٥٤].

فالخروج عن مقصد السلف، والتعمق بتُرَّهات وألفاظ مبتدعة، يجعل من العلم الشرعي صعب المنال، زيادة على فتح باب للزنادقة والملحدين، الذين اتخذوا إسلامهم جنَّة، كي ينفثوا سمومهم ويشككوا في كمال هذه الشريعة، التي ارتضاها اللَّه لنا، بمصطلحات مبتدعة وألفاظ مشتبهة وضعها أرباب الفلسفة، كابن عربي القائل بالاتحاد وهو رأس في الضلال والإلحاد، و «فصوصه» و «فتوحاته» شاهدة على ذلك.

فاصطلح لمريديه وابتدع، وقال «بالحلول العام» و«الحلول الخاص» و«وحدة الوجود»، و«الاتحاد العام»، و«الاصطلام» الذي يعني به غَلَبة ترد على العقول فتسلبها بقوة سلطانه وقهره، وقال بالسكر الذي يعني به غيبة القلب بوارد قوي، و«الفناء»[2].

---

(١) ـ كقياسات المنطق.

(٢) ـ انظر «التعريفات ص ١٢، ١٣ و١٢٣ و١٥٦ و٢٥٣» للجورجاني.

فهذه مصطلحات أهل البدع والضلال من المتصوفة وأرباب السلوك، ولهي البلاء العظيم على الأمة، وخاصة للذي لا يعرف مغزاها، أو المراد منها، ثم أُحدث «الاشتراك اللفظي»، و«الجسم»، و«العدم»، و«الملكة»، و«العلة الفاعلة»، و«العلة الغائية»، و«الهيولى»، المراد بها المادة الأولى، وهي كلمة يونانية استوردها المعتزلة الجهمية، فكل هذا يلحدون به ويضللون.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالسلف والأئمة لم يذموا الكلام لمجرد ما فيه من الإصطلاحات المولدة كلفظ «الجوهر» و «العرض» و «الجسم» وغير ذلك، بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب النهي عنه، لاشتمال هذه الألفاظ على معان مجملة في النفي والإثبات، كما قال الإمام أحمد في وصفه لأهل البدع، فقال: «هم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مفارقة الكتاب... يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يلبِّسون عليهم».

فإذا عرفت المعاني التي يقصدونها بأمثال هذه العبارات، ووزنت بالكتاب والسنَّة ـ بحيث يثبت الحقّ الذي أثبته الكتاب والسنَّة، وينفي الباطل الذي نفاه الكتاب والسنَّة ـ كان ذلك هو الحقّ، بخلاف ما سلكه أهل الأهواء من التكلم بهذه الألفاظ نفياً واثباتاً في الوسائل والمسائل: من غير بيان التفصيل والتقسيم، الذي هو من الصراط المستقيم، وهذا من مثارات الشبه.

فإنه لا يوجد في كلام النبي ﷺ ولا أحد من الصحابة والتابعين،

ولا أحد من الأئمة المتبوعين: أنه علق بما سمى لفظ «الجوهر» و«الجسم» و«التحيز» و«العرض» ونحو ذلك شيئاً من أصول الدّين، لا الدلائل ولا المسائل» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٧، ٢٨].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «قد تقدم التنبيه على منشأ الضلال في هذا السؤال وأمثاله، وما في ذلك من العبارات المتشابهات المجملات المبتدعات، سواء كان المحدث هو اللفظ ودلالته، أو كان المحدث هو استعمال ذلك اللفظ في ذلك المعنى، كلفظ «أصول الدّين» حيث أدخل فيه كل قوم من المسائل والدلائل ما ظنوه هم من أصول دينهم، وإن لم يكن من أصول الدّين الذي بعث اللَّه به رسله، وأنزل به كتبه، كما ذكرنا، **وأنه إذا منع اطلاق هذه المجملات المحدثات في النفي والإثبات ووقع الاستفسار والتفصيل تبين سواء السبيل**... ـ إلى أن قال ـ : وذلك يكون بشيئين: أحدهما: معرفة الكتاب والسنَّة.

والثاني: معرفة معاني الألفاظ التي ينطق بها هؤلاء المختلفون حتى يحسن أن يطبق بين معاني التنزيل ومعاني أهل الخوض في أصول الدّين، فحينئذ يتبن له أنَّ الكتاب حاكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، كما **قال تعالى**: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۚ﴾ [البقرة: ٢١٣]... ـ إلى أن قال ـ : ولهذا يوجد كثيراً في كلام السلف والأئمة النهي عن اطلاق موارد النزاع بالنفي والإثبات، وليس ذلك لخلو النقيضين عن الحقّ، ولا قصور، أو تقصير في بيان الحقّ، ولكن لأنَّ تلك العبارة من الألفاظ المجملة المتشابهة المشتملة على حق وباطل، ففي إثباتها اثبات حق

وباطل، وفي نفيها نفي حق وباطل، فيمنع من كلا الإطلاقين، بخلاف النصوص الإلهية فإنها فرقان فرق اللَّه بها بين الحقّ والباطل، ولهذا كان سلف الأمة وأئمتها يجعلون كلام اللَّه ورسوله هو الإمام والفرقان الذي يجب اتباعه، فيثبتون ما أثبته اللَّه ورسوله، وينفون ما نفاه اللَّه ورسوله، ويجعلون العبارات المحدثة المجملة المتشابهة ممنوعاً من اطلاقها: نفياً واثباتاً، لا يطلقون ولا ينفونه إلَّا بعد الاستفسار والتفصيل، فإذا تبين المعنى أثبت حقه ونفى باطله، بخلاف كلام اللَّه ورسوله، فإنه حق يجب قبوله، وإن لم يفهم معناه، **وكلام غير المعصوم لا يجب قبوله حتى يفهم معناه.**

وأما المختلفون في الكتاب المخالفون له المتفقون على مفارقته، فتجعل كل طائفة ما أصلته من أصول دينها الذي ابتدعته هو الإمام الذي يجب اتباعه، وتجعل ما خالف ذلك من نصوص الكتاب والسنَّة من المجملات المتشبهات، التي لا يجوز اتباعها، بل يتعين حملها على ما وافق أصلهم الذي ابتدعوه، أو الإعراض عنها وترك التدبر لها.» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ٤٣ ـ ٤٥].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضاً:** «وهذه الألفاظ المحدثة المجملة النافية مثل لفظ «المركب» و «المؤلف» و«المنقسم» ونحو ذلك، قد صار كل من أراد نفي شيء مما أثبته اللَّه لنفسه من الأسماء والصفات عبر بها عن مقصوده فيتوهم من لا يعرف مراده أنَّ المراد تنزيه الرب الذي ورد بها القرآن، وهو اثبات أحديته وصمديته ويكون قد أدخل في تلك الألفاظ ما رآه هو منفياً وعبر عنه بتلك العبارة وضعاً له واصطلاحاً اصطلح عليه

هو ومن وافقه على ذلك المذهب، وليس ذلك من لغة العرب التي نزل بها القرآن، ولا من لغة أحد من الأمم، ثم يجعل ذلك المعنى هو مسمى «الأحد» و«الصمد» و«الواحد» ونحو ذلك من الأسماء الموجودة في الكتاب والسنَّة ويجعل ما نفاه من المعني التي أثبتها اللَّه ورسوله من تمام التوحيد.

واسم «التوحيد» اسم معظم جاءت به الرسل ونزلت به الكتب، فإذا جعل تلك المعاني التي نفاها من التوحيد، ظن من لم يعرف مخالفة مراده لمراد الرسول ﷺ أنه يقول بالتوحيد الذي جاءت به الرسل، ويسمي طائفته الموحدين، كما يفعل ذلك الجهمية والمعتزلة. ومن وافقهم على نفي شيء من الصفات، ويسمون ذلك توحيداً.» [التفسير الكبير ٧/ ٤٢٩].

فأهل الكلام خالفوا السلف، وابتدعوا ألفاظ ومصطلحات، ليست من الكتاب والسنَّة في شيء، بل من المصدرين الخلفيين، «العقل المتعمق» و«الكشف الصوفي»، فاستسلموا لأساطين الفلسفة كأرسطو وادخلوا نظرياته في الإلهيات، علماً أنَّ هؤلاء من منكري النبوات، فأقحموا أنفسهم مهالك، ومن استجاب لهم من الأمة، بطاغوت التقليد، وجوزوا على اللَّه ـ سبحانه تعالى ـ، ما نزهوا أنفسهم عنه، بل يستحيي العقل السليم أن ينطق به، ومزجوه بألفاظ سلفية من الكتاب والسنَّة حتى يمرروا بدعهم، وإذا نظر إليهم العامي، أو الذي لا يعرف مرادهم، ظن أنهم من دعاة التوحيد، **بل هم من دعاة التلبيس والتلفيق والتضليل**.

فالمعتزلة الجهمية نفت الصفات وسمت ذلك توحيداً، وعنهم أخذ الأشاعرة هذا التوحيد، ونفت القدر وسمت ذلك عدلاً، كل ذلك تمويهاً وخداعاً حتى يظن بهم عوام المسلمين خيراً وانخدع بهم الكثير، كما جرى في المغرب مع محمد بن تومرت، الملقب بالمهدي زوراً وبهتاناً، ذلك الكذَّاب الجهمي الخبيث، الذي حارب أهل السنَّة الذين ينكرون التأويل في صفات الباري، فأطاح بدولتهم المرابطية، وسفك الدماء، وسبى الذراري وأقام مكانها دولة بدعية، جهمية خبيثة، قائمة على نفي صفات الباري، وانكار علوه واستوائه على عرشه، وسماها دولة الموحدين، وفي الحقيقة معطلين.

لكن الزنادقة كانت طموحاتهم أكثر من ذلك فتستروا وراء المصطلحات كي ينفثوا سمومهم، ويعطلوا الشريعة، وما دولة «الحشاشين» و«الرافضة» و«الاسماعلية» و«النصيرية» عليك ببعيد، فاستعملوا هذه الألفاظ المبتدعة أدوات للخداع والتضليل، فنفوا الجنَّة والنار، وقالوا هي مجاز، فهم آخذون في إدخال العبارات الإسلامية على ما يوافق معتقدهم وهذا هو التحريف والإلحاد في أسماء اللَّه وصفاته وآياته، **فيوافقون المسلمين في الظاهر وفي الباطن هم من أكفر خلق اللَّه**، ولهذا الباطني لا يستطيع أن يظهر هذا أمام السني، حتى يدخله في مذهبه، نسأل اللَّه السلامة.

كل هذا سببه التلاعب بالألفاظ، وخاصةً ما أحدثته المتكلمة، الذين أرادوا أن يوفقوا بين السنَّة والبدعة؛ بين ما نطق به الكتاب والسنَّة، وما أحدثته الفلاسفة، كأرسطو الذي يعتبرونه معلمهم الأول،

فإلى يومنا هذا والأمة لا زالت تشكو من سمومهم، خاصةً هذه الطائفة الخبيثة، فالصراع ما زال قائماً ومحتدماً، مع هؤلاء والعاقبة للتقوى.

فللَّه الحمد والمنة، على أنَّ ما زالت طائفة قائمة بأمر اللَّه لا يضرها من خذلها، تجاهد هؤلاء **بالحجة والبيان والسيف والسنان، إلى قيام الساعة**، وغالب عمار الدنيا اليوم هم من المقلدة الهمج الرَعاع الذي يستجيبون لكل ناعق، فأُثر الشَّر في الأمة، **فتحزبت واقتتلت بسبب وقوع الاشتباه والاجمال في الأفكار والمعتقدات.**

واعلم أن هذه البدع لم تترك مجالاً من حياة المسلمين إلَّا ودخلته، فما ضعفت عقيدة الولاء والبراء إلَّا بهذا الداء؛ داء الألفاظ والمصطلحات الممَوهة، فعاشت الأمة في خلط إلى يومنا هذا، بسبب ما أحدثه المحدثون، وكل ما طالت بهم العهدة إلَّا وابتدعوا مصطلحات لم تكن في سلفهم.

فهؤلاء الأشاعرة الجهمية، والمرجئة والصوفية ودعاة الحزبية والبرلمان، الذين حصروا الصراع فيه، مع دعاة العلمنة الخبيثة والفكر الإباحي، أحفاد المزدكية الذين نادوا بالتساوي في النساء والأموال وجعل الناس شركاء فيها كاشتراكهم في الماء والنار والكلأ، فمنهم من تستر وراء هؤلاء المبتدعة من الأشاعرة والمعتزلة أفراخ المتفلسفة، فأحدثوا مصطلح «التقاليد الإسلامية»، كأن الإسلام تقاليد، و«الفكر الإسلامي»، و«الفكر الديني»، و«الفقه المقارن»، الذي يعنون به «مقارنة فقه شريعة رب الأرض والسماء بالفقه الوضعي المصنوع المختلق، الموضوع من أراء البشر وأفكارهم الحثالية، الزُّبَلية» [انظر

معجم مناهي اللفظية ص ٤٢٠ لبكر بن عبد اللَّه أبو زيد بتصرف يسير].

أليس هذا عين ما أحدثه المتكلمة من مزج الفلسفة بالدّين وإقحامها في مجال البحث في الإلهيات، فاليوم أفراخهم أرادوا مزج الفقه النبوي بالقانون البدعي اليوناني.

قال العلاَّمة بكر بن عبد اللَّه أبو زيد في كتابه الفذ في بابه، الموسوم بـ «معجم المناهي اللفظية ص ٤٢١، ٤٢٢»: «ليعلم أنَّ هذه الكلمة «قانون» يونانية الأصل، وقيل: فارسية، دخلت إلى العربية عن طريق السريانية، وكان معناها الأصلي «المسطرة» ثم أصبحت تعني «القاعدة الكلية» التي يتعرف منها أحكام جزئياتها. وهي اليوم تستعمل في اللغات الأجنبية بمعنى «التشريع الكنسي» وهي في البلاد العربية تستعمل بمعنى «القاعدة» لكل شيء، ثم توسع في استعمالها في الاصطلاح القانوني بمعنى «جامع الأحكام القانوية»، فهو عبارة عن مجموعة الأوامر والنواهي الواجب الالتزام بها في البلاد.

والقوانين الوضعية متعددة بتعدد واضعها، ومنها ما هو قديم كقانون حمورابي، والقانون الروماني، ومنها ما هو حديث كالقانون الفرنسي والألماني، والبلجيكي، والإنجليزي، والأمريكي، والإيطالي، والسويسري... وتسمى في إصطلاح المسلمين القوانين الوضعية تمييزاً للشريعة الإسلامية عنها، إذ هي من عند اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ ، أما القوانين فهي من وضع البشر واختلاقهم.

وعليه فإنَّ هذه اللفظة «قانون» وافدة على مصطلحاتنا، وقد انتزع بسببها «النص الشرعي» و «قول اللَّه تعالى» و «قول رسوله ﷺ»

و «الشريعة» و«الشرع الإسلامي».

وانتشارها لدى بعض علماء المسلمين، وتسمية بعضهم مؤلفاتهم بها لا يبررها. وفي بحث للشيخ أبي شهبة رحمه اللَّه ـ بعنوان: فضل الشريعة الإسلامية على الشرائع السماوية السابقة، والقوانين الوضعية قال فيها: أما القوانين فهي من وضع البشر، ولفظ «القانون» أو «القوانين» عند الإطلاق ينصرف إليها. ولا يجوز ولا ينبغي أن يطلق عليها شرائع كما يفعل المسلمون ورجال القانون اليوم في مؤلفاتهم ومحاضراتهم، وكذلك لا يجوز ولا ينبغي أن نطلق على التشريعات الإسلامية اسم القوانين مهما كان من توافر حسن النية؛ لما في هذا التعبير من اللبس والإبهام.» اهـ.

وأُحدث اصطلاح «القشر واللباب»، و«أصولي» و«فضولي»، ففي «حاشية ابن عابدين ٤/ ١٣٥»: «إنَّ من قال هذا اللفظ لمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر: فهو مرتد».

وكذلك اصطلاح «الشرق والغرب»، كأنَّ الصراع المتواجد من لدن خلق آدم عليه السلام، إلى يومنا هذا هو صراع الشرق والغرب أو من هذا القبيل، وهذا من أكبر الإلحاد، فيما هو واضح وبين، فهي ذي التي يشنشن ويسفسط بها دعاة الفكر الإسلامي وملتقياته، كمحمد الغزالي الذي أفسد في الأرض بفتاويه وتجرئه على السنَّة بمحض زُبالة الذهن ونخالة الفكر، والقرضاوي ذاك الضال المبتدع الجهميُّ الأشعريُّ المرجئُّ الذي اجتمع فيه الشّر كله، الرادُّ للأحاديث الصحاح التي اجتمعت عليها الأمة بالقبول، بفكره الإعتزالي وقلة بضاعته في سائر

العلوم، الذي أفسد ويفسد كل يوم بفتاويه الهدامة التي وجد لها آذاناً صاغية من هؤلاء المقلدة الهمج الرَعاع، أصحاب الشهوة والشبهة.

فهو لا يستطيع أن يتجرأ بقول النصارى كفار أو اليهود كفار، بل جل كلامه ودندنته حول كلمة «غرب» و«شرق» و«إسرائيل»، وما شاكلها من مصطلحاته الفاسدة، كلها يموه بها على العامة، وينادي بها بأعلى صوته في ملتقياته الفكرية الاعتزالية، أنَّ الأزمة اليوم مع هؤلاء الذي يسميهم بالغرب وما أُحدث في البلدان الإسلامية من فتن ومحن، أزمة إقتصادية بهذا اللفظ الدخيل المحدث، وليس أزمة عقائدية كأنَّ به تعامى عن نصوص الوحي وقوله ـ تعالى ـ : ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٩٦].

وقوله ـ تعالى ـ : ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾﴾ [الروم].

ألا ترى أنَّ البعد عن منهج الأنبياء والرسل، يحدث شرخاً كبيراً في الأرض من موج الفتن، أليس الوحي الإلهي هو سبب حياة قلوب العباد وإصلاح البلاد؟ أليس الصراع بين أتباع المرسلين وحملة لواء الشيطان اللعين، صراع بين إحقاق الحقّ وإبطال الباطل؟! ومن أبطل الباطل ما يدعيه هؤلاء النصارى الكفَّار أنَّ اللَّه اتخذ الصاحبة والولد تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

تراه يتجرأ على نصوص الوحي، ويلحد فيها، وهذا من علامات الخذلان نسأل اللَّه السلامة من ذلك، ومثله كثير أبدلوا بل ألحدوا في كل ما هو واضح وبين، واعتمدوا على المجمل والمستشكل والمتشابه،

كسلفهم المبتدعة «الجعد بن درهم» و«جهم بن صفوان» و«واصل بن عطاء» و«عمرو بن عبيد» و«...».

عن أبي إدريس الخولاني أنه سمع حذيفة بن اليمان يقول: «كان يسألون رسول اللَّه ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشرِّ مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول اللَّه، إنا كنَّا في جاهلية وشرٍّ؛ فجاءنا اللَّه بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: **نعم**. قلت: وهل بعد ذلك الشرِّ من خير؟ قال: **نعم وفيه دخن**. قلتُ: وما دخنُه؟ قال: **قومٌ يهدون بغير هديي، تعرفُ منهم وتنكر**، قلتُ: فهل بعد ذلك الخير من شرّ؟ قال: **نعم، دعاةٌ على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها**. قلتُ: يا رسول اللَّه، صفهم لنا، قال: **هم من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا**، قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال: **تلزم جماعة المسلمين وإمامهم**، قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: **فاعتزل تلك الفرق كلَّها، ولو أن تعضَّ بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك**» [البخاري رقم ٧٠٨٤].

ونحن لا نشك أنَّ هؤلاء منهم، **دعاة المصطلحات المبتدعة، والألفاظ المبهمة**، أفراخ المعتزلة الجهمية، أتباع فلاسفة الهند واليونان، أصحاب «المدرسة العقلية»، و«طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم»، و«الفكر الإسلامي»، و«دعاة التقريب بين الشيعة [الرافضة] والسنَّة»، كأنَّ الشيعة اليوم المتواجدة في إيران والعراق ولبنان، شيعة مفضلة كما كان على عهد الخلفاء، وتناسوا أنَّ الموجودين اليوم هم فرقة باطنية محضة تسترت تحت هذا الشعار، كأنهم تناسوا ما فعله ذاك

الرافضيُّ الخبيث، ابن العلقمي من ادخال التتار على الأمة وتحطيم الخلافة، ففتنوا العباد وعاثوا في الأرض فساد.

أبدلوا المحكم بالمبتدع، ككلمة «النصراني الكافر» أو «النصارى» بـ «الأجنبي» و«الغربي»، فيا له من بهتان، وصدق من قال: إن لم تستح فاصنع ما شئت، وهؤلاء بعد ما فضحهم اللَّه في عقر دارهم، وكشف عوار مذهبهم، تسابقوا على مسلمي أوروبا النصرانية الكافرة، كي يلبسوا عليهم ما يلبسون، ولا يخفاك أنَّ جل مسلمي أوروبا، من أبعد الناس عن نور النبوة، بسبب إقامتهم بين ظهراني المشركين.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وذلك أنَّ اللَّه تعالى جبل بني آدم بل سائر المخلوقات، على التفاعل بين الشيئين المتشابهين، وكلما كانت المشابهة أكثر كان التفاعل في الأخلاق والصفات أتم، حتى يؤول الأمر إلى أن لا يتميز إحدهما عن الآخر إلَّا بالعين فقط. ولما كان بين الإنسان وبين الإنسان مشاركة في الجنس الخاص، كان التفاعل فيه أشد... ـ إلى أن قال ـ: ولأجل هذا الأصل وقع التأثر والتأثير في بني آدم، واكتساب بعضهم أخلاق بعض بالمعاشرة والمشاكلة... ـ إلى أن قال ـ: **فالمشابهة والمشاكلة في الأمور الظاهر، توجب مشابهة ومشاكلة في الأمور الباطنة على وجه المسارقة والتدريج الخفي. وقد رأينا اليهود والنصارى الذين عاشروا المسلمين، هم أقل كفراً من غيرهم، كما رأينا المسلمين الذين أكثروا من معاشرة اليهود والنصارى، هم أقل إيماناً من غيرهم ممن جرد الإسلام. والمشاركة في الهدي الظاهر توجب أيضاً مناسبة وائتلافاً.**» [إقتضاء الصراط المستقيم ١/ ٥٤٧، ٥٤٨].

فبتلبيسهم وتلفيقهم على الهمج الرَعاع، استجاب لهم من هؤلاء الذين لا يعرفون من الدّين إلَّا اسمه، ومن منَّ اللَّه عليهم بالهداية، من هذا الصنف جرفهم هذا التيار بخيله ورجله، إلَّا من رحم ربي، وقليل ما هم.

يدعونهم إلى إقامة أحزاب إسلامية، وفي الحقيقة بدعية، لا تمتُّ للإسلام بصلة، وقالوا لهم هذه دعوة إجابية للغرب، وبنوا لهم جامعات سموها إسلامية، وهي «أشعرية» «معتزلية» «مرجئية»، ويكفيك بهتاناً أن تقول أني تخرجت من الجامعة الإسلامية بلندن، أو باريس، أو أمريكا، فإذا سمع بهذا العامي ظن أنَّ هذه الدول تقيم الشرع، ولهي من أفسد البلدان وأشدها بطشاً على المسلمين على وجه المعمورة، ويكفيك أنها حاملة الشعار الصليبي.

فضعَّفوا بل أماتوا عقيدة الولاء والبراء وسهلوا لهم التشبه بهم، حتى أصبح لا يعرف المسلم من الكافر، من كثرة التشبه في «المعتقد» و«الملبس» و«الحديث» و«الفكر» و«الطموحات»، فزرعوا الخبث والفساد بمصطلحاتهم، لم يتركوا مجالاً من حياة المسلمين إلَّا ودسوا فيه هذه السموم القتالة، أبدلوا أحكام النكاح والطلاق، بالأحوال الشخصية، والوكالة بالمحاماة والجهاد بالحرب و... و... وهتفوا بعالمية الإسلام.

يقول بكر بن عبد اللَّه أبو زيد: «هناك عدد من الأساليب المولدة المعاصرة، منها ما هو صادر عن حسن نية، لتحبيب الإسلام إلى نفوس الشباب، ومنها ما هو استجرار بلا تفكير، ليظهر قائله فضل اطلاع لديه،

ومنها ما هو **عن سوء سريرة لهضم الإسلام، وكسر حاجز النفرة بينه وبين المذاهب، والتموجات الفكرية المعاصرة**، وعلى أي كان السبب فإنَّ الإسلام: لباس وحقيقة، ولباس التقوى ذلك خير، فيتعين على المتكلم، والكاتب والمؤلف، أن لا يضغط على عكد اللسان، ولا يجعل سن القلم على القرطاص، إلَّا فيما يتسع له لسان الشرع المطهر، وأن يبتعد عن الأساليب المنابذة له »... ـ إلى أن قال ـ :

١ ـ عالمية الإسلام: العالمية: مذهب معاصر يدعو إلى البحث عن الحقيقة الواحدة التي تكمن وراء المظاهر المتعددة في الخلافات المذهبية المتباينة، وهذا المذهب باطل ينسف دين الإسلام، بجمعه بين الحق والباطل، أي بين الإسلام وكافة الأديان، وحقيقته هجمة شرسة على الإسلام.

فكيف نقول: عالمية الإسلام، فنخضع الإسلام لهذا المذهب الفكري العدو الكاسر على الدّين؟ ألا فلنقل «الإسلام والعالمية» لنظهر فضل الإسلام، ونحط إلى القاع ما دونه من مذاهب ونحل محلها الإسلام.

والفرق أيضاً أنا إذا قلنا: عالمية الإسلام؛ أشعرنا السامع أنَّ الإسلام عالمي يخضع لهذا المذهب، أما إذا قلنا: الإسلام والعالمية فنحن نتبين دين الإسلام وحكمه على هذا الاتجاه الفكري الجديد أو القديم.

وكما أنه لا يجوز أن تقول: إعتزالية الإسلام، ولا: أشعرية الإسلام، ولا: جهمية الإسلام، فكذلك لا يجوز أن نقول: عالمية

الإسلام، ديمقراطية الإسلام، اشتراكية الإسلام، وهكذا فليتنبه.

٢ـ تطور الفقه الإسلامي: الفقه الإسلامي ثابت لايتطور؛ لأنه بنفسه يتلاقى مع جميع ظروف الحياة في كافة الأزمان، والأماكن، وإنَّما يقال: الفقه الإسلامي والتطور.

وتلك الدعوة إلى «تطوير الفقه الإسلامي» حقيقتها خروج عليه فليتنبه.

٣ـ موقف الإسلام من كذا: كقولهم: الربا وموقف الإسلام منه، السرقة وموقف الأسلام منها، وهكذا، وهذا التعبير فيه استصغار للإسلام كأن السرقة شيء كبير أمام الإسلام، وكأن أحكامه نحوها فيها ما فيها فهي تنبىء عن الاعتذار والتبرير. ولهذا لا نقول: حكم الإسلام في الربا؟ وهكذا من المصطلحات المولدة الفاسدة.

٤ـ رأي الدين: الرأي في أساسه مبني على التدبر والتفكر ومنها قولهم: «رأي الدين»، «رأي الإسلام»، «رأي الشرع» وهي من الألفاظ الشائعة في أخريات القرن الرابع عشر الهجري وهو اطلاق مرفوض شرعاً، لأنَّ «رأي» إذا تجاوزنا معناها اللغوي: [رأى البصريَّة] إلى معناها اللغوي الآخر «رأى العالمية» والرأي يتردد بين الخطأ والصواب؛ صار من الواضح منع اطلاقها على ما قضى اللَّه به في كتابه وسنَّة رسوله ﷺ، فهذا يقال فيه: «دين الإسلام» ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ واللَّه سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

فتشريع اللَّه لعباده يقال فيه: حكم اللَّه، وأمره ونهيه وقضاؤه،

وهكذا، وما كان كذلك فلا يقال فيه «رأي» والرأي مدرجة الظن والخطأ والصواب.

أما إذا كان بحكم صادر عن اجتهاد فلا يقال فيه «رأي الدين» ولكن يقال «رأي المجتهد» أو «العالم» لأنَّ المختلف فيه بحق يكون الحق فيه في أحد القولين أو الأقوال... ومنها «الفكر الإسلامي» و «الفكرة الإسلامية» بمعنى الإسلام؟؟!

وكيف يصح أن يكون الإسلام ومصدره الوحي فكراً» و «الفكر» ما هو يفرزه العقل، فلا يجوز بحال أن يكون الإسلام مظهراً للفكر الإنساني؟ والإسلام بوحي معصوم والفكر ليس معصوماً وإذا كان بعض الكاتبين أدرك الخطأ في هذا الاصطلاح فأبدله باصطلاح آخر هو:«التصور الإسلامي»، فإنه من باب رفع آفة بأخرى؛ لأنَّ التصور مصدره الفكر المحتمل للصدق والكذب.

وهذه المصطلحات المولَّدة، جميعها تعني الكلمة الأجنبية «الأيدلوجية» بمعنى الأصول الإسلامية. فعلى المسلمين نبذ الاصطلاحات المولدة الركيكة في معناها ومبناها، والتي تقطع الصلة بحبل العلم والإيمان... ـ إلى أن قال ـ: وهكذا في فوضى الاصطلاحات التي تذبح الأصالة، وتقتل الذات، وتفقد الخصوصية والتميز الحضاري وتجعل المسلم في إطار مصطلحات غريبة عن دينه وإسلامه، بل عن دينه ولغته، ويعيش في دوامة من التناقض بين اعتقاده وثروة أسلافه وبين ما يسمعه ويعيش في منظومته الحضارية، فهل من مستيقظ، وهل من موقظ لأمته؟ واللَّه المستعان.

ومنها قولهم: «أسلمة العلوم»، «أسلمة المعرفة» وقولهم «أسلمة الطب» وهكذا. وهذا استعمال مولد حادث، لا أحسبه في لسان العرب، ولم تفه به العلماء، وهو من لغة الجرائد، وأقلام أحلاس المقاهي، فهم يريدون بهذا التعبير السمج «جعل العلوم إسلامية» فقالوا: «أسلمة العلوم». واشتقاق هذه المادة «سلم» ومنه «الإسلام» بمعنى الصحة والعافية يأبى هذا: اشتقاقاً ونحتاً، يأبى المنحوت من أين كان نحتاً؟ ومعلوم أنَّ النحت لا يكون إلَّا من كلمتين فأكثر. والعلم هو العلم، والحقائق هي هي، والعلم الشرعي الخالي من الدخل والدخن لا يكون في الميدان إلَّا على يد وارث علم النبوة «العالم المسلم» فإذا وجد العلماء العاملون قدموا للأمة «العلوم والمعارف الإسلامية». فانظر كيف قفزوا إلى النتيجة، وتخلُّوا عن القاعدة، فإلى اللَّه الشكوى من تناقض أهل عصرنا وسرعة تلقفهم لكل جديد قبل اختباره لغةً وشرعاً، واللَّه المستعان.» اهـ. [معجم المناهي اللفظية ص ٣٧٠ ـ ٣٧٣].

لقد أحببت أن أسوق النص بتمامه لما فيه من عظيم الفائدة، لمن تدبر أو ألقى السمع وهو شهيد، فجزى اللَّه المؤلف خير جزاء، وجعله له ذخراً يوم لا ينفع مال ولا بنون إلَّا من أتى اللَّه بقلب سليم، فإلى اللَّه المشتكى من غربة الإسلام وأهله اليوم، من هؤلاء ومصطلحاتهم، وما استبدال كلمة «الدَّمار» بـ «الاستعمار» إلَّا من قبل هذا الطاغوت الإصطلاحي الذي عاث في الأرض فساد.

فرحم اللَّه الشيخ البشير الإبراهيمي حيث قال: كلمة مظلومة «الاستعمار» قال اللَّه تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ

﴿ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِۚ﴾ [هود: ٦١].

فأقول: هل الفرنسيون الصليبيون، لما دخلوا على الجزائر المسلمة استعمروا أم دمروا؟! بل دمروا العقيدة، وحطموا المساجد، وشيدوا الكنائس، وسهلوا البدع الكفرية، من بناء الأضرحة والطواف بها وتعظيمها، فزينوا الشرك وزرعوا بذور الفتن من قبيلة وعشيرة، وأطلقوا عنانها، وسيدوا زمرة من المنافقين، وقالوا: أنتم أسياد بني فلان، أنتم أولى من هؤلاء.

فسعوا في الأرض فساداً من إماتة كل ما هو صلاح للبلاد والعباد، وما يحدث مع هؤلاء البربر اليوم، الهمج، الذي قال فيهم الإمام الذهبي: «بخل وشح وبغض بربري»، إلَّا من اكتنف بظل الإسلام ورضى به ديناً، كالإمام ابن باديس رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذاك البربريُّ الصنهاجيُّ، ولا يخفاك أنَّ الصناهجة والكتاميين قبيلة من حمير وحمير من العرب كما يقوله أصحاب السير والأنساب.

وبذور فتنة البربر التي زرعوها ورعوها بأموالهم لا زالت تكتوي بها الجزائر المسلمة همهم الوحيد ضرب كل مسلم على العقيدة الصحيحة التي تزلزل كيانهم.

فمروراً بالأندلس وما حدث ويحدث في البوسنة والهرسك وألبانيا، إلَّا من تحت هذا الرأس الصليبي الخبيث، أتباع «بطرس الناسك»، ويا أسفاه على هؤلاء الرَعاع دعاة الفكر الإسلامي وحملة لوائه، فمنهم من يحب هذا الرأس الخبيث، ويحمده ويحتضن عنده، ويسميه بلد الحرية والتآخي، وله بلد الرذيلة والتعادي.

ثم عمدوا إلى الربا وهونوها في أعين الناس، وقالوا إنما هو «بيع وفائدة»، وإنَّ الخطاب الديني لينخلع له القلب وينزجر عند سماعه لا كالذي هو بدعي، يطمئن له ويألفه بسبب بقاء الأصل فيه، الظلم والجهل، فأنت إذا قلت لأحد من الناس: هل تأخذ الفائدة أو الفوائد من البنوك؟ لوجدته غير متحرج من ذلك، أما إذا عكست له القول وقلت: هل تتعاطى الربا؟ لرأيته منزعجاً من شدة هذه الكلمة، حتى ولو كان معرضاً في أكثر أحواله فإلى اللَّه المشتكى.

هذا غيض من فيض، ولو أردنا تتبع كل ما أحدثوه لطال بنا المقام، فعليك بالمرجع الذي أشرنا إليه آنفاً، فستجد فيه ما يقنع الغلة ويشفي العلة، فلقد جمع معظم مصطلحاتهم. لقد استبدلوا كل واضح بين، بما هو فاسد أو مجمل، ألفوه ومرنت عليه قلوبهم، وأشربوه وتألهوه وأطلقوا عنانه، وإذا جاءهم من يحملهم على البيضاء النقية، سفهوه وسلقوه بألسنة حداد، ورموه بعظيم مصطلحاتهم الفاسدة، «أصولي»، «فضولي»، «متزمت»، «متعصب» و«...» و«...» إلى غير ذلك من التلبيسات الشيطانية. ما أشد غربة أهل السنَّة بين هؤلاء! كما قال الشاعر:

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة   على المرء من وقع الحسام المهند

واعلم أنَّ العلم الديني، ليس كالعلم الدنيوي، فإنَّ هذا الأخير كلما تأخر به الزمان كان أوضح وأدق وأحسن، لجمعه تجربة المتقدمين وما وصل إليه المتأخرون، لكن العلم الديني كلما قرب من عهده الأول كان أوضح وأطهر، وأنَّ الماء كلما قرب من النبع كان الأمن من الكدر

والتلوث.

وبهذا فاز الصحابة ﵃ عن الناس أجمعين، فاسلك سبيلهم، وانفي ما نفوه واثبت ما أثبتوه، واسكت عما سكتوا عنه، ولا تقحم نفسك في أشياء تورعوا عنها، ليس ذلك من قلة فهم، بل من كمال علمهم أنَّ البحث فيها لا يسمن ولا يغني من جوع، وقابل النصوص بقبول وتسليم، ولا تقول لم؟ وكيف؟ وإياك وليِّ النصوص، والقياس الفاسد الذي حمل لواءه إبليس اللعين، الذي قال: ﴿قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ١٢﴾ [الأعراف].

واقتد بأولئك الذين عرفوا سبيل المؤمنين مفصلة، وسبيل المجرمين مفصل، وادع اللَّه التوفيق والسداد، فإن فعلنا كان كما قال اللَّه تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٥] وإن خالفنا ذا كان كما قيل:

إذا لم يكن عون من الله للفتى

فأول ما يجني عليه اجتهاده

وكم رأينا في الأمة من هذا بسبب البعد عن العقيدة، ومخالفة السلف في المنهج، فهل من مدّكر.

رابعاً: من موجبات هذا الدين عدم التقدم بين يدي الله وسيد المرسلين:

اعلم رحمك اللَّه أنَّ الناظر لحال الأمة اليوم، وما أصابها من ذلة وهوان، يعلم يقيناً أنه حدث فيها أمر ما، أو بالأحرى أحدثت أمراً ما أوصلها إلى هذه المنزلة المتردية، فإذا نظر أحدنا بتفحص، يرى أنَّ

الأمر المحدث، هو في منهج نبيها ﷺ الذي استحقت به هذه الحالة الطارئة، لأنَّ اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ وعد من اتبع الرسول ﷺ ولم يشذ عن منهجه، لا في «الاعتقاد» ولا في «الأقوال» ولا في «الأعمال»، أن يستخلفه في الأرض، ويكون هو الذي يحمل راية المسير.

فسلفنا الصالح مكِّن لهم في الأرض، بسبب الاعتقاد والانقياد الكامل تحت ظل إمامهم ﷺ، فهو الباب الوحيد الذي يقبل منه الأعمال حتى يحصل الاطمئنان.

فالسلف الصالح حملوا من الخير الذي لم يَعُد نفعه عليهم وحدهم، بل صالح أعمالهم وما دعوا إليه عاد نفعه على الأرض كلها، فلقد نفعوا البلاد والعباد، بل وحتى الدواب، وسر ذلك، عندما يكون منهج الأنبياء قائم وأتباعه مسيطرون.

أما إذا حصل خلل في الاتّباع؛ فيما جاء به النبي ﷺ **عوقبت الأمة جراء التبديل بالزيادة أو النقص**، بتسليط أعدائها عليها، يذيقها الويلات والهانات، لا يرفع حتى تراجع دينها، وإن أصرت على الغي إزداد عليها «التنكيل» و«الذلة» و«الصغار»، أين حلت أو ارتحلت، لأنَّ هذا من سنَّة اللَّه التي لا تجد لها تحويلاً أو تبديلاً.

فشرط التمكين هو التمسك بما جاء عن سيد المرسلين ﷺ، **قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَنَهَوۡاْ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۗ﴾** [الحج: ٤١].

قال ﷺ: «**والذي نفسي بيده، لتأمرن بالمعروف، ولتنهونَّ عن المنكر، أو ليوشكنَّ اللَّه أن يبعث عليكم عقاباً منه، ثم تدعونه؛ فلا**

يستجاب لكم» [صحيح سنن الترمذي رقم ٢١٦٩].

وقال ﷺ: «**ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي ـ هم أعزُّ منهم وأمنع ـ لا يغيرون، إلَّا عمَّهم اللَّه بعقاب**» [صحيح سنن ابن ماجة رقم ٣٢٥٤].

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ ﴾ [الأنفال: ٢٥]، وأكبر فتنة ومنكر هو الشذوذ عن منهج النبي ﷺ والتقدم بين يدي اللَّه ورسوله، والحكم يدور مع الوصف وجوداً وعدماً، ولهذا كان السلف يروا أثر المعصية في تغير خلق أزواجهم ودوابهم.

فالاستجابة للَّه وللرسول تدعو لحياة القلوب والأبدان، بل كل حي يتأثر بسبب هذه الإستجابة، مما يعود عليه بالنفع ما لا يحصيه إلَّا اللَّه، **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ ﴾ [الأنفال: ٢٤].

فالمتدبر لحال الأمة اليوم، يرى أنَّ الهوان لم يبلغ ذروته من قبل، مثل ما بلغ اليوم، لَيوم اجتاحت جحافل التتار البلاد وعاثوا فيها الفساد، وجد من يرد كيدهم بعد زلزال شديد أصيبت به الأمة، فالتكالب الموجود اليوم على الأمة، من شرقها وغربها جرَّاء الذنوب والمعاصي والبعد عن المنهج الرباني، لأنَّ من المحال أن تكون أمة حاملة للواء التمكين يحدث لها كل هذا، لأنَّ اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ وعد ووعده حق، أن يكون أتباع النبي ﷺ هم السعداء الظاهرون، ومخالفوهم هم الأشقياء المخزوون.

فلماذا هذا الوصف اليوم المتردي؟

أين نحن من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ١﴾ [الحجرات]؟

هل حققنا معناها؟

هل تأدبنا بآدبها؟

قال ابن عباس: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ﴾: لا تقولوا خلاف الكتاب والسنَّة، وقال مجاهد: لا تفتاتوا على رسول اللَّه ﷺ بشيء، حتى يقضيه اللَّه على لسان رسوله. [انظر تفسير الطبري ٧/ ٦٨].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**قَالَ تَعَالَى:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ٢﴾ [الحجرات]، فإذا كان رفع أصواتهم فوق صوته سبباً لحبوط أعمالهم **فكيف تقديم آرائهم وعقولهم وأذواقهم وسياساتهم ومعارفهم على ما جاء به ورفعها عليه؟ أليس هذا أولى أن يكون محبطاً لأعمالهم؟**.» [إعلام الموقعين ١/ ٤١].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فعلى كل مؤمن أن لا يتكلم بشيء من الدّين إلَّا تبعاً لما جاء به الرسول، ولا يقدم بين يديه، بل ينظر ما قال، فيكون قوله تبعاً لقوله، وعلمه تبعاً لأمره، فهكذا كان الصحابة ومن سلك سبيلهم من التابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين، فلهذا لم يكن أحد منهم يعارض النصوص بمعقوله، ولا يؤسس ديناً على غير ما جاء به الرسول، وإذا أراد معرفة شيء من الدّين والكلام فيه نظر فيما قاله اللَّه والرسول، فمنه يتعلم وبه يتكلم، وفيه ينظر ويتفكر، وبه يستدل،

فهذا أصل أهل السنَّة وأهل البدع لا يجعلون اعتمادهم في الباطن، ونفس الأمر على ما تلقوه عن الرسول، بل على ما رأوه أو ذاقوه، ثم إن وجدوا السنَّة توافقه وإلَّا لم يبالوا بذلك، **فإذا وجدوها تخالفه أعرضوا عنها توفيضاً أو حرفوها تأويلاً.**

فهذا هو الفرقان بين أهل الإيمان والسنَّة، وأهل النفاق والبدعة، وإن كان هؤلاء لهم من الإيمان نصيب وافر من اتباع السنَّة، لكن فيهم من النفاق والبدعة بحسب ما تقدموا فيه بين يدي اللَّه ورسوله، وخالفوا اللَّه ورسوله،... ـ إلى أن قال ـ : وكل من خالف ما جاء به الرسول لم يكن عنده علم بذلك ولا عدل، بل لا يكون عنده إلَّا جهل وظلم وظن. ﴿وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾﴾ [النجم] وذلك لأنَّ ما أخبر به الرسول فهو حق باطناً وظاهراً، فلا يمكن أن يتصور أن يكون الحقّ في نقيضه.» [التفسير الكبير ١/ ١٦٣ ـ ١٦٥].

فالمؤمن الذي يرجو رحمة ربه، عليه أن لا يتقدم بين يدي اللَّه ورسوله ﷺ لأنَّ هذا من واجب الإيمان، إن يعقل نداء الرحمن، فالآية صريحة ومعناها واضح، وشرط لابد منه لمن أراد النصر والتمكين.

أرأيت لما أخذت الأمة العلم عن الفلاسفة والمتكلمين، وأعرضت عن المنهج السليم كيف عوقبت بشعب خرج من وسط آسيا يستأصل بيضتها، واليوم أصبحت تأخذ عن العلمنيين والملحدين بهم تنظر وتقول وتقرر على الناس باطلهم إلَّا من رحم ربي، لا تقدم بين أيديهم وهذا من جهلها وظلمها الفاحش، **فلقد أصبح أعداء الأنبياء والرسل المضادون للفطرة والشرع المرجع والمستمد الوحيد للأمة في**

التحليل والتحريم، فإلى اللَّه المشتكى من غربة الإسلام اليوم.

قال الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمعنى لا تتقدموا أمام اللَّه ورسوله: فتقول في شيء بغير علم ولا إذن من اللَّه، وهذ الآية الكريمة فيها التصريح بالنهي عن التقديم بين يدي اللَّه ورسوله، **و يدخل في ذلك دخولاً أولياً تشريع ما لم يأذن به اللَّه وتحريم ما لم يحرمه، وتحليل ما لم يحلله، لأنه لا حرام إلَّا ما حرم اللَّه ولا حلال إلَّا ما أحله اللَّه، ولا دين إلَّا ما شرعه اللَّه.**» [أضواء البيان ٧/ ٤٠٧].

فالعلم النافع والعمل الصالح يكون عن طريق الرسول ﷺ، فالخير ما جاء عن الرسول ﷺ، وما لم يجيء عن الرسول فهو ظلم وجهل، **لأنَّ الرسول ﷺ جاء بتحصيل المصالح وتكميلها، وتقليل المفاسد وتعطيلها**، وهذه هي طريقة الأنبياء والرسل من قبله، فالفلاح وقبول الأعمال متوقف على الفهم السليم لهذه الآية، وهي محكمة غير منسوخة في حياته وبعد مماته.

فللَّه ـ سبحانه وتعالى ـ آداب ولرسوله ﷺ آداب والقرآن مملوء بهما، فرأس الأدب مع الرسول ﷺ هو: «كمال التسليم له، وانقياد له، وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن يحمله معارضة خيال باطل، يسميه معقولاً، أو يحمله شبهة أو شكاً، أو يقدم عليه أراء الرجال، وزُبالات الأذهان، فيوحده بالتحكيم والتسليم، والانقياد والاذعان، كما وحد المرسل سبحانه وتعالى بالعبادة والخضوع والذل، والإنابة والتوكل.

فهما توحيدان: لا نجاة للعبد من عذاب اللَّه إلَّا بهما: «توحيد

المرسل»، و«توحيد متابعة الرسول»، فلا يحاكم إلى غيره، ولا يرضى بحكم غيره، ولا يقف تنفيذ أمره، وتصديق خبره، على عرضه على قول شيخه وإمامه، وذوي مذهبه وطائفته، ومن يعظمه، فإن أذنوا له نفذه وقبل خبره، وإلَّا حرفه عن مواضعه، وسمى تحريفه: تأويلاً، وحملاً، فقال: نؤوله ونحمله.

فلأن يلقى العبد ربه بكل ذنب على الاطلاق ـ ما خلا الشرك باللَّه ـ خير من أن يلقاه بهذه الحال.

ولقد خاطبت يوماً بعض أكابر هؤلاء، فقلت له: سألتك باللَّه لو قدر أنَّ الرسول ﷺ حي بين أظهرنا، وقد واجهنا بكلامه وبخطابه: أكان فرضاً علينا أن نتبعه من غير أن نعرضه على رأي غيره وكلامه ومذهبه، أم لا نتبعه حتى نعرض ما سمعناه منه على آراء الناس وعقولهم؟

فقال: بل كان الفرض المبادرة إلى الامتثال من غير التفات إلى سواه.

فقلت: فما الذي نسخ هذا الفرض عنا؟ وبأيّ شيء نسخ؟.

فوضع إصبعه على فيه، وبقي باهتاً متحيراً، وما نطق بكلمة.

هذا أدب الخوض معه، لا مخالفة أمره والشرك به، والرفع الأصوات، وازعاج الأعضاء بالصلاة والتسليم، وعزل كلامه عن اليقين، وأن يستفاد منه معرفة اللَّه، أو يتلقى منه أحكامه، بل المعول في باب معرفة اللَّه: على العقول المنهوكة المتحيرة المتناقضة، وفي الأحكام على تقيلد الرجال وآرائها، والقرآن والسنَّة إنما نقرؤهما تبركاً، لا أنا نتلقى منهما أصول الدّين ولا فروعه، ومن طلب ذلك ورامه عاديناه

وسعينا في قطع دابره، واستئصال شأفته،... ومن الأدب مع الرسول ﷺ: أن لا يتقدم بين يديه بأمر ولا نهي، ولا إذن ولا تصرف، حتى يأمر هو، وينهى ويأذن، كما **قَالَ تَعَالَى**: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات: ١] وهذا باق إلى يوم القيامة ولم ينسخ، فتقدم بين يدي سنَّته وبعد وفاته، كالتقدم بين يديه في حياته، ولا فرق بينهما عند ذي عقل سليم...

ومن الأدب معه: أن لا يستشكل قوله، بل تستشكل الآراء لقوله، ولا يعارض نصه بقياس، بل تهدر الأقيسة وتلقى لنصوصه، ولا يحرف كلامه عن حقيقته لخيال يسميه أصحابه معقولاً، نعم وهو مجهول، وعن الصواب معزول، ولا يوقف قبول ما جاء به ﷺ على موافقة أحد، فكل هذا من قلة الأدب معه ﷺ، وهو عين الجرأة.» [مدارج السالكين لابن القيم ٢/ ٤٠٣ - ٤٠٦ لابن القيم].

أقول: **أليس من إساءة الأدب مع الرسول ﷺ التماس الهدي عند الدجالين والملحدين والعلمانيين والفلاسفة والمتكلمين لتتحاكم إليه الأمة؟**

فهل الأمة من حكام ورعية، تأدبت مع الرسول؟ أم شاقت وشنأت ما جاء به؟

أليس ما أصاب الأمة من «صغار» و«ذلة» و«هوان» إلَّا بسبب سوء الأدب مع الرسول ﷺ بالتقدم بين يديه؟

ألم يقل ﷺ: «**بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد اللَّه وحده لا شريك له، وجعل رزقي تحت ظل رمحي، وجعلت الذلة**

والصغار على من خالف أمري ، ومن تشبه بقوم فهو منهم» [رواه أحمد في المسند ٢/ ٥٠ و ٩٢ والطحاوي في شرح المشكل رقم ٢٣١ والبوصيري في إتحاف الخيرة رقم ٥٤٣٧].

اعلم أنَّ مخالفة الرسول ﷺ، والتقدم بين يديه والاعراض عن هديه واتباع من العصمة منهم منتفية، لأمر خطير يوشك صاحبه عن يطبع على قلبه، وتصيبه فتنة، **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿**فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴿٦٣﴾﴾ [النور].

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى: أي فتنة هي؟ إنما هي الكفر*.

فالرسول ﷺ جاء بالرحمة، كما **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿**وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ** ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء].

وقال ﷺ: «**يا أيها الناس إنما أنا رحمة مهداة**» [الحاكم في المستدرك رقم ١٠٠].

فأقواله وأعماله كلها رحمة، بل يبتغى بها الرحمة والائتلاف كما أنَّ مخالفة أقواله وأعماله والتقدم بين يديه موجبة للظلم والجهل، بل العذاب والفرقة والاختلاف، فالحذر كل الحذر أيها المسلم!، أن تسمع قول اللَّه ورسوله، ثم تقول بعد ذلك قال شيخي أو إمامي أو العالم الفلاني، أو قالت التجربة، إلى غير ذلك من طواغيت التقدم والمعارضة، التي تعارض قول اللَّه ورسوله بنخالة الفكر وزُبالة الذهن.

---

* انظر «الإبانة رقم ٩٧» لابن بطة و«مجموع الفتاوى ١٩/ ٥٧» لابن تيمية.

فتوحيد المرسل، وتوحيد متابعة الرسول لا يثبت إلَّا بالاستسلام لهما، والرمي بطاغوت «الشبهة» و«الشهوة» بعيداً، ذلك من أراد أن تُقل عثراته، ويبلغ مرامه، ويأمن فزعه، ويسر لقاءه.

خامساً: الآمان من تصدع جدار الإيمان هو الرد إلى اللَّه ورسوله الموجب للإطمئنان:

اعلم رحمك اللَّه أنَّ صمَّام الآمان من تصدع جدار الإيمان، هو الرد إلى اللَّه ورسوله، فقلد أمر ـ تبارك وتعالى ـ بذلك وأكد بقوله: ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]، فما اختلفنا فيه فحكمه إلى اللَّه ورسوله، أي: إلى الكتاب والسنَّة.

فدأب المؤمن الموقن باللَّه واليوم الآخر، أن يرجع في أموره كلها، صغيرها وكبيرها إلى اللَّه ورسوله ﷺ، كيف وبه تثبت قدم الإسلام، فالمؤمن كالجمل الأَنِفِ حيث قِيدَ انقاد، كيف وهو مأمور بالانقياد والتسليم الكلِّي ظاهراً وباطناً لأحكام اللَّه ورسوله ﷺ، سواء كان في الاعتقاد أو الأعمال، لأنه من موجبات الإيمان.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٞ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ٥٩﴾ [النساء].

فهذا نداء واضح وبيّن من اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ إلى عباده حكاماً ومحكومين، علماء وجهالاً، أن يكون الرد في الاختلاف إلى الكتاب والسنَّة وأولي الأمر، وهم العلماء في أصح القولين، فمنهم من قال: هم «العلماء»، ومنهم من قال: هم «الأمراء»، وإن كانت الآية تناولت

هذا وهذا، والراجح هم «أولي العلم والفقه والدّين»*، وإن كان يدخل فيها الأمراء، لكن بشرط أن يكونوا من العلماء، لأنَّ الجاهل لا يطاع، كيف وهو يتخبط في ظلماتٍ، وقد يصيب بجهله ما لا يصيب الفاسق بفسقه، والمسألة لها بسط في موضع آخر.

فما تنازع فيه المؤمنون فحكمه إلى اللَّه ورسوله، الموجب للإيمان ومن ثم الاطمئان من عدم الاختلاف والتفرق، ثم أشار اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ في آخر الآية أن شرط الإيمان باللَّه واليوم الآخر مقرون بالتحاكم إلى الكتاب والسنَّة، فعلم أنَّ الذي يرفض الرد إليهما ليس بمؤمن، **فانتفاء اللازم الظاهر يدل على انتفاء الملزوم الباطن، وهذا هو سر تلازم الظاهر مع الباطن**، فمن كان مؤمن باللَّه واليوم الآخر في الباطن ما عدل عن حكم الحكيم العليم إلى حكم الطواغيت، التي هي عبارة عن أحكام نُخالية مملوءة ظلماً وجهلاً لا خير فيها ألبتة.

وهذا هو موضع المعركة بيننا وبين المرجئة، لأنَّ «ما يقوم بالقلب من تصديق، وحب اللَّه ورسوله وتعظيم، لابد أن يظهر على الجوارح، وكذلك بالعكس، **ولذا يستدل بانتفاء اللازم الظاهر على انتفاء الملزوم الباطن**، كما في الحديث عن النبي ﷺ ـ أنه قال: «**ألا أن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب**» ...

ومن هذا الباب قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ

---

* انظر «تفسير ابن كثير ١/ ٦٨٩» و«الدر المنثور ٢/ ٣١٤، ٣١٥» للسيوطي و«محاسن التأويل ٣/ ١٨٧، ١٨٨» للقاسمي.

﴿ ٱلۡأٓخِرِ يُوَآدُّونَ مَنۡ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وقوله: ﴿ وَلَوۡ كَانُواْ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمۡ أَوۡلِيَآءَ ﴾ [المائدة: ٨١].

وقوله: ﴿وَلَوۡ أَرَادُواْ ٱلۡخُرُوجَ لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عُدَّةً ﴾ [التوبة: ٤٦].

فإنَّ الإرادة التي في القلب مع القدرة توجب فعل المراد.»

[الجواب الصحيح ٦/ ٤٨٧ ـ ٤٨٩ لابن تيمية].

وكذلك كتاب الإيمان، فإنَّ فيه ما تصك به وجوه المرجئة **الذين يرون أنَّ ليس هناك من الأعمال ما يكون تركه أو فعله يوجب الكفر**، وهذا من تلبيس إبليس عليهم وعلى من يسمع لهم، حصروا الكفر في القلب [الاعتقاد]؛ إذا انتفى التصديق من القلب وجب الكفر، وإلَّا فلا، وأهل السنَّة والجماعة يقولون: **انتفاء عمل القلب يوجب الكفر، وإن كان التصديق باقياً.**

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ رداً على هؤلاء الذين يوجبون الكفر على من ليس في قلبه شيء من التصديق أصلاً، في «كتاب الإيمان ص ٣٧»: «وكذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعۡنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنۡهُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٤٧ وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٌ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ ٤٨ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلۡحَقُّ يَأۡتُوٓاْ إِلَيۡهِ مُذۡعِنِينَ ٤٩ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ أَمۡ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَرَسُولُهُۥۚ بَلۡ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٥٠ إِنَّمَا كَانَ قَوۡلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ أَن يَقُولُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٥١ ﴾ [النور].

فهذا حكم اسم الإيمان إذا أطلق في كلام اللَّه ورسوله، فإنه

يتناول فعل الواجبات وترك المحرمات، ومن نفى اللَّه ورسوله عنه الإيمان، فلابد أن يكون قد ترك واجباً أو فعل محرماً، فلا يدخل في الاسم الذي يستحق أهله الوعد دون الوعيد، بل يكون من أهل الوعيد.».

ـ إلى أن قال في (ص ١١٦، ١١٧) ـ : «**بل قد نفى اللَّه الإيمان عمن قال بلسانه وقلبه إذا لم يعمل،** كما **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحجرات].

فنفى الإيمان عمن سوى هؤلاء و**قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [النور] **والتولي: هو التولي عن الطاعة.**

كما **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ۖ فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٦﴾﴾ [الفتح].

و**قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٣٢﴾﴾ [القيامة].

وقد **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ﴿١٥﴾ ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿١٦﴾﴾ [الليل].

وكذلك موسى وهارون: ﴿إِنَّا قَدْ أُوحِىَ إِلَيْنَآ أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٤٨﴾﴾ [طه].

فعلم أن التولي ليس هو التكذيب، بل هو التولي عن الطاعة، فإن

الناس عليهم أن يصدقوا الرسول فيما أخبر ويطيعوه فيما أمر، وضد التصديق التكذيب، وضد الطاعة **التولي**، فلهذا **قال**: ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [النور].

فنفى الإيمان عمن تولى عن العمل، وإن كان قد أتى بالقول، و**قال تعالى**: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ۚ ﴾ [النور: ﴿٦٢﴾].

و**قال**: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنفال: ﴿٢﴾].

ففي القرآن والسنَّة من نفي الإيمان عمن لم يأت بالعمل مواضع كثيرة، كما نفى فيها الإيمان عن المنافق، وأما العالم بقلبه مع المعاداة والمخالفة الظاهرة، فهذا لم يسم قط مؤمناً،...

ـ إلى أن قال في (ص ١٢١) ـ: «...فالسلف يقولون: ترك الواجبات الظاهرة دليل على انتفاء الإيمان الواجب من القلب، **لكن قد يكون ذلك بزوال عمل القلب الذي هو حب اللَّه ورسوله، وخشية اللَّه ونحو ذلك لا يستلزم أن لا يكون في القلب من التصديق شيء**، وعند هؤلاء [أي: المرجئة] **كل من نفى الشرع إيمانه دل على أنه ليس في قلبه شيء من التصديق أصلاً، وهذا سفسطة عند جماهير العقلاء**».

فعلى هذا يكون **أنَّ من انتفى عنه عمل القلب الذي هو القصد والإرادة، انتفى عنه الإيمان وإن كان التصديق باقياً، وهذا هو قول السلف خلافاً للمرجئة الملبسة**، فأيّ عمل يكون شرط في صحة الباقي، كحب

اللَّه ورسوله، وموالاة أوليائه ومعاداة أعدائه، وإقام الصلاة، والتحاكم إلى اللَّه ورسوله و... الاخلال به يوجب الكفر وإن كان التصديق ما زال باقياً.

لأنَّ الكفر قد يكون قلبياً وقد يكون عملياً، فالأعمال التي تكون شرط في صحة الباقي تكون موجبة للكفر، خلافاً لمن سفسط وقال: أنَّ كفر التولي والإعراض مقيد بالتكذيب والاستحلال، وإلَّا فلا، وعلى قولهم يكون من ترك الصلاة، وحكَّم القوانين الوضعية ودافع عنها بالحديد والنار، و...هو مؤمن، **وهذه شبهات إرجائية دخلت على بعض من يعظم مذهب السلف.**

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ راداً على هؤلاء الملبسة:

«وقول القائل: الطاعات ثمرات التصديق الباطن يراد به شيئان:

ـ يراد به أنها لوازم له، فمتى وجد الإيمان الباطن وجدت، وهذا مذهب السلف وأهل السنَّة.

ـ ويراد به أنَّ الإيمان الباطن قد يكون سبباً، وقد يكون الإيمان الباطن تاماً كاملاً وهي لم توجد، وهذا قول المرجئة من الجهمية وغيرهم، وقد ذكرنا فيما تقدم أنهم غلطوا في ثلاثة أوجه:

أحدها: ظنهم أنَّ الإيمان الذي في القلب يكون تاماً بدون العمل الذي في القلب **تصديق بلا عمل للقلب،** كمحبة اللَّه وخشيته وخوفه، والتوكل عليه والشوق إلى لقائه.

والثاني: ظنهم أنَّ الإيمان في القلب يكون تاماً بدون العمل الظاهر، وهذا يقول به جميع المرجئة.

والثالث: قولهم: **كل من كفَّره الشارع فإنما كفره لانتفاء تصديق القلب** بالرب ـ تبارك وتعالى ـ ، **وكثير من المتأخرين لا يميزون بين مذاهب السلف وأقوال المرجئة والجهمية؛ لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم، ممن هو في باطنه يرى رأي الجهمية والمرجئة في الإيمان، وهو معظم للسلف وأهل الحديث فيظن أنه يجمع بينهما، أو يجمع بين كلام أمثاله وكلام السلف.**» [مجموع الفتاوى ٧/ ٢٢٨].

فهذا عين ما وقع اليوم لبعض من يعظم مذهب السلف، بالدعوة إليه والذب عنه، لم يميزوا بينه **وبين الشبهات الإرجائية، التي دخلت عليهم من حيث لا يشعرون**، أرادوا أن يجمعوا بينها، وهذا من المحال.

فهؤلاء الذين أصيبوا بداء الإرجاء من قريب أو من بعيد حملوا قول اللَّه ورسوله ﷺ في مسألة الإيمان على وفق مذهبهم، أو ما سبق إلى أذهانهم من شبهات، «وليس لأحد أن يحمل كلام اللَّه ورسوله على وفق مذهبه، إن لم يتبيَّن من كلام اللَّه ورسوله ما يدل على مراد اللَّه ورسوله وإلَّا فأقوال العلماء تابعة لقول اللَّه تعالى ورسوله ﷺ، ليس قول اللَّه ورسوله تبعاً لأقوالهم.» [الإيمان ص ٣٢ لابن تيمية].

فمن هذا المنطلق بنوا اعتقادهم على أنَّ من حكَّم القوانين الوضعية، ودافع عنها، وقاتل عليها ليس بكافر، حتى يستحلها، بنَاءً لشبهتهم أنَّ كل كفر عندهم مقيد بالتكذيب والاستحلال وإلَّا فلا، زيادةً على الفهم الخاطىء لقول حبر الأمة وترجمان القرآن عبد اللَّه بن عباس رضي الله عنه، في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ

ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة: و﴿٤٥﴾ و﴿٤٧﴾].

«قال رجل لابن عباس في هذه الآيات: فمن حكم بغير ما أنزل اللَّه فقد كفر؟

فقال ابن عباس: إذا فعله فقد كفر، ولكنه ليس كمن كفر كفر باللَّه. ـ وفي رواية ـ إنه ليس بالكفر الذي تذهبون إليه*، إنه ليس كفراً ينقل عن الملة.

وقال طاوس في الآيات: إنه كفر، ولكنه ليس بكفر ينقل عن الملة.

وقال عطاء في الآيات: كفر دون كفر، وفسق دون فسق، وظلم دون ظلم.

وقال السدي في تعميم الآية: من لم يحكم بما أنزل بأن تركه عمداً، أو جار وهو يعلم، فهو من الكافرين.

وعن علقمة ومسروق: أنهما سألا ابن مسعود عن الرشوة، فقال: هي من السحت. فقالا: أفي الحكم؟ قال: ذاك الكفر، ثم تلا هذه الآية.

وقال آخرون: من لم يحكم بما أنزل اللَّه جاحداً به فهو كافر، ومن لم يحكم بما أنزل اللَّه وهو مقر به ظالم وفاسق.

قال ابن عباس في الآية: من جحد ما أنزل اللَّه فقد كفر، ومن أقر به ولم يحكم، فهو ظالم فاسق.» [انظر تفسير الطبري تقريب وتذهيب

* رواه الحاكم في «المستدرك رقم ٣٢١٩» ووافقه الذهبي.

٣/ ٢٣٨، ٢٣٩ والدر النثور ٢/ ٥٠٧ ـ ٥٠٩ وتفسير ابن كثير ٢/ ٨٤ ـ ٨٦ وتفسير القرطبي ٦/ ١٢٤].

فهذه أقوال السلف في تفسير قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة: و﴿٤٥﴾ و﴿٤٧﴾]، فمنهم من قال: «كفر دون كفر»، ومنهم من قال: «كفر ينقل عن الملة»، لكن الكلام هنا يدور على قول ابن عباس رضي الله عنه الذي تلقته الأمة بالقبول، وظهر بسببه مذهبان:

أحدهما: غلا حتى ذهب يزيح تأويل ابن عباس، يضعفه بطرق واهية، كي يمرر بدعته، لأنه وقف حجر عثرة أمامه، ونسب القول إلى عطاء، وهذا دأب المبتدعة من زمان ظهورهم إلى يومنا هذا، يكرهوا أن يُظهروا ما يخالف أقوالهم.

«فلا تجد مبتدعاً قط إلَّا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه، ويبغضها، ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها، ويبغض من يفعل ذلك، كما قال بعض السلف: ما ابتدع أحد بدعة إلَّا ونزعت حلاوة الحديث من قلبه.» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٢٧ لابن تيمية].

والثاني: عض عليه بالنواجذ، وحمله فوق محمله، وأخرجه عما أريد به صاحبه وحشاه من ذلك.

نقول وباللَّه تعالى التوفيق:

أنَّ أصحاب المذهب الأول، حجتهم واهية فلقد ثبت بالسند الصحيح قول ابن عباس وتلقته الأئمة الأعلام بالقبول، فليس لهم حجة إلَّا محض الهوى، بسبب ما سبق إلى أذهانهم من شبهات خارجية، أو

ممن يرى رأي الخوارج.

أما قولنا لأصحاب المذهب الثاني: المميعين لقول ابن عباس رضي الله عنه المخرجيه عما أريد به.

نقول: على أيّ شيء اعتمدتم؟ وبأيّ منطق فهمتم أنَّ ابن عباس أراد بقوله هؤلاء المنحرفون المضاهون لقول اللَّه ورسله، المعرضون عن الشريعة بالكلية، إلى القوانين الوضعية الطاغوتية المستمدة من عدة قوانين كفرية أروبية صليبية؟.

فالذي ينبغي علينا وعلى كل مسلم منصف، أن يقدر كلام الناس ولا يخرجه عما أرادوا به، فضلاً عن كلام اللَّه ورسوله ﷺ، «بل ليس لأحد أن يحمل كلام أحد من الناس إلَّا على ما عرف أنه أراده، لا على ما يحتمله ذلك اللفظ في كلام كل أحد، فإنَّ كثيراً من الناس يتأول النصوص المخالفة لقوله، يسلك مسلك من يجعل التأويل كأنه ذكر ما يحتمله اللفظ، وقصده به دفع ذلك المحتج عليه بذلك النص، وهذا خطأ.» [الإيمان ص ٣٣ لابن تيمية].

فبتأويلهم الفاسد لقول حبر الأمة وحمله على غير محمله، جعلوا كل حاكم اليوم متسلط بالقوانين الوضعية، شرائع الملحدين والدجالين الأروبيين مسلم ليس بكافر إلى قيام الساعة، ما لم يستحل أو يكذب أو يجحد، والتكذيب والاستحلال والجحود عندهم قلبي؛ انتفاء التصديق ليس عمل القلب، وإذا قلنا: أيُّ شيء يُظهر الاستحلال والتكذيب والجحود؟ قالوا: حتى يبوح به، فالتولي والإعراض لا يدل عندهم على الكفر.

فهؤلاء الحكام اليوم المتسلطون على رقاب المسلمين بالحديد والنار، الحاكمون بالقوانين الوضعية، كم من عالمٍ وداعٍ إلى اللَّه حذرهم من فعلهم أنه مخالف للربوبية، فهل قالوا له نحن مقرون بوجوب التحاكم إلى اللَّه ولكن غلبتنا الشهوة والهوى حتى ذهبنا إلى غيره؟ أم قتلوهم وزجوا بهم في السجون، ونسبوهم إلى «الأصولية» و«الرجعية»؟ أنبئونا إن كنتم صادقين!

ومن سفسطتكم أنَّ كل هذه الأعمال المناقضة للربوبية، ليست دالة على ما في قلبه، **وهذا بناءً على معتقدكم الفاسد، أنه إذا انتفت أعمال القلوب لا ينتفي الإيمان، لأنَّ النفي عندكم يكون بزوال التصديق، وهذا منتهى سفسفتكم.**

فهل يستحيل أنَّ أحداً من الناس قد أخبره أنَّ تحكيمه للقوانين الوضعية مخالف للربوبية مناقض لها، ثم يصر عليها بالحكم بها وتحتيمها على الناس، ومحاربة من خالفها، أنه غير متولي ومعرض عن ذلك، إنما هو بسبب الشهوة والهوى؟ أفيعقل هذا؟! وهذا عندكم مؤمن لأنه متولي ومعرض غير مكذب أو مستحل أو جاحد، ولا يخفى على ذي لب أنَّ هذا هو **عين قول الجهمية الخبيثة، والمرجئة الغلاة.**

وبهذه السفسطة نقضتم قول اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ لما كفَّر المتولين والمعرضين عن التحاكم إلى شريعته، فلقد نفى عنهم الإيمان بسبب العمل، وهو **التولي والإعراض**، وأنتم قلتم كل من كفَّره الشارع يدل على انتفاء التصديق من قلبه، **فهل كفر إبليس بالتولي والإعراض والاستكبار، أم بسبب عدم التصديق بالربوبية؟** فهلا أنبئتمونا؟

ألم يقر إبليس اللعين في غير موضع من القرآن بالربوبية؟ ألم يقل: ﴿رَبِّ فَأَنظِرۡنِيٓ﴾ ﴿رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي﴾ [الحجر: ٣٦ ـ ٣٩].

ألم يقل اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ فيه: ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ ٣٠ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ٣١﴾ [الحجر]، **أفهذا الكفر الإباء والتولي والإعراض من باب العمل أو من باب عدم التصديق؟**

أليس هذا عين ما عمل اليوم من المضاهين لشريعة الرحمن بشريعة الشيطان لما دعوا إليها، أعرضوا عنها، ونفروا منها نفور الوحوش، بل أذاقوا دعاتها أصناف العذاب؟! **والتفريق بين المتماثلات من أقبح المحال.**

وعلماء السلف لما قسموا الكفر الأكبر، جعلوه خمسة أنواع: كفر تكذيب، **وكفر استكبار وإباء مع التصديق، جعلوا كلمة تصديق مع الإباء والاستكبار، لعلمهم أنَّ الاستكبار والإباء، لا ينتفي بها التصديق ومع ذلك هو كفر أكبر، ينقل عن الملة**، وضربوا لذلك مثالاً، وهو كفر إبليس، فإنه لم يجحد أمر اللَّه ولا قابله بالانكار، وإنما تلقاه بالإباء والاستكبار، وكذلك كفر من عرف صدق الرسول، وأنه جاء بالحقّ من عند اللَّه، ولم يَنقَد له إباءًا واستكباراً وهو الغالب على كفر أعداء الرسل، والنوع الثالث كفر اعراض، وكفر شك، وكفر نفاق. [انظر مدارج السالكين ١/ ٣٦٦ لابن القيم].

يقول المولى ـ تبارك وتعالى ـ في المعرضين المتولين عن التحاكم إلى شريعته: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزۡعُمُونَ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ

إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمۡ ضَلَٰلَۢا بَعِيدٗا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيۡتَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودٗا ﴿٦١﴾﴾ ـ إلى قوله تعالى ـ : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء].

يخبر ـ سبحانه وتعالى ـ عن الذين فسدت طويتهم، وزعموا أنهم مؤمنون بما أنزل على محمد ﷺ، والزعم في لغة العرب هو الأمر الذي يضعف فيه التحقيق، أن يكون حقاً ويكون باطلاً، وقيل: هو الظن، وقيل: هو الكذب، و«الزعم» يستعمل فيما يُذَم كقوله ـ تعالى ـ : ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ﴾ [التغابن: ٧] حتى قال بعض المفسرين: الزعم أصل الكذب، قال شريح: زعموا كنية الكذب. [انظر اللسان مادة «زعم» ٧/ ٣٣ ـ ٣٥ والجواهر الحسان ١/ ٣٦١].

وقد جاء ذمها عن النبي ﷺ فقال: «**بئس مَطِيَّةُ الرجل زعموا**» [صحيح الأدب المفرد رقم ٧٦٢ وشرح مشكل الآثار رقم ١٨٥، ١٨٦ والسلسلة الصحيحة رقم ٨٦٦].

فلقد ذم اللَّه في غير موضع من القرآن الذين يزعمون أنهم آمنوا، أو لن يبعثوا أو الذين يدعون من دونه أولياء، أو الذين يزعمون أنَّ لهم شركاء، «وكل هذه الأشياء، فإخبار عن اللَّه تعالى بها عن قوم مذمومين في أحوالٍ لهم مذمومة، وبأقوال كانت منهم كانوا فيها كاذبين مفترين على اللَّه تعالى ، فكان مكروهاً لأحد من الناس لزوم أخلاق المذمومين

في أخلاقهم، الكافرين في أديانهم، الكاذبين في أقوالهم. وكان أولى بأهل الإيمان لزوم أخلاقِ المؤمنين الذين سبقوهم بالإيمان، وما كانوا عليه من المذاهب المحمودة، والأقوال الصادقة التي حمدهم اللَّه تعالى عليها رضوان اللَّه عليهم ورحمته، وباللَّه التوفيق.» [شرح المشكل ١/ ١٧٥، ١٧٦ للطحاوي].

قال البغوي رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح السنَّة ١٢/ ٣٦٢»: «قيل: إنما ذم هذه اللفظة، لأنها تستعمل غالباً في حديث لا سند له، ولا ثَبْتَ فيه، إنما هو شيء يحكى عن الألسن، فشبه النبي ﷺ ما يقدمه الرجل أمام كلامه، ليتوصل به إلى حاجته من قولهم: «زعموا» بالمطية التي يتوصل بها الرجل إلى مقصده الذي يؤُمُّهُ، فأمر النبي ﷺ بالتثبت فيما يحكيه،...».

وعلى كلٍ أنَّ هؤلاء المنافقين الزاعمين أنهم مؤمنون، نقضوا هذا الزعم المذموم الباطل **بعملهم**، وهو التحاكم إلى الطاغوت، «والطاغوت: كلُّ ما تجاوز به العبد حدَّه من معبود أو متبوع أو مطاع، فطاغوت كل قوم من يتحاكمون إليه غير اللَّه ورسوله، أو يعبدونه من دون الله، أو يتبعونه على غير بصيرة من اللَّه أو يطيعونه فيما لا يعلمون أنه طاعة للَّه.» [إعلام الموقعين ١/ ٤٠ لابن القيم].

وعرفه آخرون: «كل ذي طغيان على اللَّه، فعبد من دون اللَّه، إما بقهر منه لمن عبده، وإما بطاعة ممن عبده له، سواء كان ذلك المعبود إنساناً، أو شيطاناً، أو وثناً، أو صنماً، أو كائناً ما كان.» [تفسير الطبري ٢/ ١٢٠، ١٢١].

قال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الطاغوت كل ما عبد من دون اللَّه من صنم أو كاهن أو ساحر كيفما تصرَّف الشرك فيه.» [أحكام القرآن ١/ ٥٧٨ لابن العربي].

وأحسن من عرفه هو الإمام مجاهد بن جبر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: «الطاغوت هو الشيطان في صورة إنسان يتحاكمون إليه، وهو صاحب أمرهم» [تفسير مجاهد ١/ ١٦١].

فالطواغيت كثر، وعلى رأسهم الشيطان، ورؤوس الضلالة، وبالأحرى كل شيء صرف عن اللَّه ورسوله ﷺ فهو طاغوت.

يقول ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والآية أعم من ذلك كله، فإنها ذامة لمن عدل عن الكتاب والسنَّة، وتحاكموا إلى ما سواهما من الباطل، وهو المراد بالطاغوت ها هنا.» [تفسير ابن كثير ١/ ٦٩٠].

فالمنافقون لما تولوا وأعرضوا عن حكم اللَّه ورسوله، كذَّبهم اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ في زعمهم الباطل، وهو ادعاؤهم الإيمان، ثم علق في الأخير، أنَّ الإيمان وحقيقته، متوقف عليه، بقوله: ﴿ **فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا** ﴿٦٥﴾ ﴾ [النساء].

فالحقيقة الإيمانية مركبة من اعتقاد وانقياد؛ إمتثال أوامر اللَّه ـ سبحانه وتعالى ـ ورسوله ﷺ، وعدم التقدم بين أيديهما أو التولي والاعراض عنهما، **فالمتولي والمعرض عن شرع الرحمن إلى شرع الشيطان، حاكماً به أو متحاكماً إليه، يبتغي فيه الإصلاح والخيرية، يدل على نقضه للحقيقة الإيمانية المركبة، وإن زعم أنه مؤمن.**

فنقول: زعمك باطل وتوليك واعراضك يدل على فساد طويتك ونفاقك، وأنَّ تصديقك وإسلامك المزعوم هو جنَّة، ولهذا قال الإمام الكبير ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «باب من يكفر ولا يكفر» من كتابه الكبير «الفِصل ٢/ ٢٦٨، ٢٦٩» أنَّ هذه الآية لا تحتمل تأويلاً آخر.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «...أن من خالف الإجماع المتيقن المقطوع على صحته فهو أظهر في قطع حجته ووجوب تكفيره، لاتفاق الجميع على معرفة الإجماع وعلى تكفير مخالفه؛ برهان صحة قولنا قول اللَّه تعالى: ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥**﴾ [النساء].

هذه الآية نص بتكفير من فعل ذلك، فإن قال قائل: إنَّ من اتبع غير سبيل المؤمنين ليس من المؤمنين قلنا له وباللَّه تعالى التوفيق: ليس كل من اتبع غير سبيل المؤمنين كافراً، لأن الزنا وشرب الخمر وأكل أموال الناس بالباطل ليست من سبيل المؤمنين، وقد علمنا أن من اتبعهما فقد اتبع غير سبيل المؤمنين وليس مع ذلك كافراً ولكن البرهان في هذا قول اللَّه عَزَّوَجَلَّ: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ٦٥**﴾ [النساء].

فهذا هو النص الذي لا يحتمل تأويلاً ولا جاء نص يخرجه عن ظاهره أصلاً ولا جاء برهان بتخصيصه في بعض وجوه الإيمان».

يقول الجصاص رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفي هذه الآية دلالة على أنَّ من رد شيئاً من أوامر اللَّه تعالى أو أوامر رسوله ﷺ فهو خارج من الإسلام سواء

رده من جهة الشك فيه أو **من جهة تركِ القبول والامتناع من التسليم،** وذلك يوجب صحة ما ذهب إليه الصحابة في حكمهم بارتداد من امتنع من أداء الزكاة وقتلهم وسبي ذراريهم؛ **لأن اللَّه تعالى حكم بأن من لم يُسَلِّم للنبي ﷺ قضاءه وحكمه فليس من أهل الإيمان.**» [أحكام القرآن ٢/ ٢٦٨].

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وإذا ذكر اسم الإيمان مجرداً دخل فيه الإسلام والأعمال الصالحة، كقوله في الحديث الشعب: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها: قول لا إله إلَّا اللَّه، وأدناها: إماطة الأذى عن الطريق**».وكذلك سائر الأحاديث التي يجعل فيها أعمال البر من الإيمان.

ثم إن نفي «الإيمان» عند عدمها، دل على أنها واجبة، وإن ذكر فضل إيمان صاحبها ـ ولم ينف إيمانه دل على أنها مستحبة؛ فإن اللَّه ورسوله لا ينفيان اسم مسمى أمرٍ أمر اللَّه به ورسوله إلَّا إذا ترك بعض واجباته، كقوله: «**لا صلاة إلا بأم القرآن**» وقوله: «**لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له**» ونحو ذلك.

فأما إذا كان الفعل مستحباً في العبادة، لم ينفها لانتفاء المستحب، فإن هذا لو جاز، لجاز أن ينفى عن جمهور المؤمنين اسم الإيمان والصلاة والزكاة والحج، لأنه ما من عمل إلَّا وغيره أفضل منه، وليس أحد يفعل أفعال البر مثل ما فعلها النبي ﷺ، بل ولا أبو بكر ولا عمر، فلو كان من لم يأت بكاملها المستحب يجوز نفيها عنه، لجاز أن ينفى عن جمهور المسلمين من الأولين والآخرين، وهذا لا يقوله عاقل.

فمن قال: إن المنفي هو الكمال، فإن أراد أنه نفي الكمال الواجب الذي يذم تاركه، ويتعرض لعقوبة، فقد صدق، وإن أراد أنه نفي الكمال المستحب، فهذا لم يقع قط في كلام اللَّه ورسوله، ولا يجوز أن يقع، فإن من فعل الواجب كما وجب عليه، ولم ينقص من الواجب شيئاً، لم يجز أن يقال: ما فعله لا حقيقة ولا مجاز... ـ إلى أن قال ـ: والمقصود هنا أن كل ما نفاه اللَّه ورسوله من مسمى أسماء الأمور الواجبة كاسم الإيمان، والإسلام، والدّين، والصلاة، والصيام، والطهارة، والحج وغير ذلك، فإنما يكون لترك واجب من ذلك المسمى، ومن هذا قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ [النساء]. فلما نفى الإيمان حتى توجد الغاية، دل على أن هذه الغاية فرض على الناس، فمن تركها كان من أهل الوعيد.» [الإيمان ص ١٥ ـ ٣٤].

يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «الرضى باللَّه رباً: أن لا يتخذ رباً غير اللَّه تعالى يسكن إلى تدبيره. وينزل به حوائجه. **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ١٦٤] قال ابن عباس رضي اللَّه عنهما «سيداً وإلها» يعني فكيف أطلب رباً غيره، وهو رب كل شيء؟ وقال في أول السورة ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ١٤] يعني: معبوداً وناصراً ومعيناً وملجأ. وهو من الموالاة التي تتضمن الحب والطاعة. و**قَالَ** في وسطها ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾ [الأنعام: ١١٤] أي: أفغير اللَّه أبتغي من يحكم بيني وبينكم، فنتحاكم إليه فيما اختلفنا؟ وهذا كتاب سيد الحكام،

فكيف نتحاكم إلى غير كتابه؟ وقد أنزله مفصَّلاً، مبيناً كافياً شافياً.

وأنت إذا تأملت هذه الآيات الثلاث حق التأمل. رأيتهما هي نفس الرضى باللَّه رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ رسولاً، ورأيت الحديث يترجم عنها، ومشتق منها. فكثير من الناس يرضى باللَّه رباً. ولا يبتغي رباً سواه، لكن لا يرضى به وحده ولياً وناصراً. بل يوالي من دونه أولياء. ظناً منه أنه يقربونه إلى اللَّه، وأن موالاتهم كموالاة خواص الملك. وهذا عين الشرك. بل التوحيد: أن لا يتخذ من دونه أولياء،... ـ إلى أن قال ـ : إذا عرف هذا، فالرضى بالقضاء الديني الشرعي واجب. وهو أساس الإسلام وقاعدة الإيمان، فيجب أن يكون راضياً به بلا حرج، ولا منازعة ولا معارضة، ولا اعتراض. قال اللَّه تعالى:﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء]، فأقسم: أنهم لا يؤمنون حتى يحكموا رسوله، وحتى يرتفع الحرج من نفوسهم من حكمه، وحتى يسلموا لحكمه تسليماً. وهذا حقيقة الرضى بحكمه، فالتحكيم: في مقام الإسلام، وانتفاء الحرج: في مقام الإيمان، والتسليم: في مقام الإحسان.» [مدارج السالكين ٢/ ١٨٩ ـ ٢٠١].

يقول السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «يعجب تعالى عباده، من حالة المنافقين. ﴿الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾ بما جاء به الرسول وبما قبله. ومع هذا ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾ وهو كل من حكم بغير شرع اللَّه فهو طاغوت.

والحال أنهم ﴿وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ﴾ فكيف يجتمع هذا

الإيمان؟ فإن الإيمان يقتضي الانقياد لشرع اللَّه وتحكيمه في كل أمر من الأمور. فمن زعم أنه مؤمن، واختار حكم الطاغوت على حكم اللَّه، فهو كاذب في ذلك... ـ إلى أن قال ـ : ثم أقسم تعالى بنفسه الكريمة، أنهم لا يؤمنون، حتى يحكموا رسوله، فيما شجر بينهم أي: في كل شيء يحصل فيه اختلاف. بخلاف مسائل الإجماع، فإنها لا تكون إلَّا مستندة للكتاب والسنَّة. ثم لا يكفي هذا التحكيم، حتى ينتفي الحرج من قلوبهم والضيق، وكونهم يحكمونه على وجه الإغماض. ثم لا يكفي هذا التحكيم، حتى يسلموا لحكمه تسليماً، بانشراح صدر، وطمأنينة نفس، وانقياد بالظاهر والباطن.

فالتحكيم في مقام الإسلام، وانتفاء الحرج في مقام الإيمان، والتسليم في مقام الإحسان. فمن استكمل هذه المراتب، وكملها، فقد استكمل مراتب الدّين كلها، ومن ترك هذا التحكيم المذكور، غير ملتزم له فهو كفر، ومن تركه ـ مع التزامه ـ فله حكم أمثاله من العاصين.»

[تيسير الكريم الرحمن ١/ ٢١٤، ٢١٥].

يقول الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله ـ تعالى ـ : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ [النساء]:

«وفي هذا الوعيد الشديد ما تقشعر له الجلود، ترجف له الأفئده، فإنه أولاً أقسم سبحانه بنفسه مؤكداً لهذا القسم بحرف النفي بأنهم لا يؤمنون، فنفى عنهم الإيمان الذي هو رأس مال صالحي عباد اللَّه حتى تحصل لأهم غاية هي تحكيم رسول اللَّه ﷺ، ثم لم يكتف

سبحانه بذلك حتى **قَالَ**: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُواْ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ﴾ فضم إلى التحكيم أمراً آخر، هو عدم وجود حرج أي: حرج في صدورهم، فلا يكون مجرد التحكيم، والإذعان كافياً حتى يكون من صميم القلب عن رضاً، واطمئنان، وانثلاج قلب، وطيب نفس، ثم لم يكتف بهذا كله، بل ضم إليه قوله: ﴿وَيُسَلِّمُواْ﴾ أي: يذعنوا، وينقادوا ظاهراً، وباطناً، ثم لم يكتف بذلك، بل ضم إليه المصدر المؤكد، فقال: ﴿تَسْلِيمًا﴾ **فلا يثبت الإيمان لعبد حتى يقع منه هذا التحكيم، ولا يجد الحرج في صدره بما قضى عليه ويسلم لحكم اللَّه وشرعه، تسليماً لا يخالطه ردّ، ولا تشوبه مخالفة.**» [فتح القدير ١/ ٦١٧، ٦١٨].

يقول سيد قطب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّ النفاق يأبى إلَّا أن يكشف نفسه! ويأبى إلَّا أن يناقض بديهيات المنطق الفطري.. وإلَّا ما كان نفاقاً... إن المقتضى الفطري البديهي للإيمان، أن يتحاكم الإنسان إلى ما آمن به، وإلى من آمن به. فإذا زعم أنه آمن باللَّه وما أنزل، وبالرسول ما أنزل إليه. ثم دُعي إلى هذا الذي آمن به، ليتحاكم إلى أمره وشرعه ومنهجه؛ كانت التلبية الكاملة هي البديهية الفطرية. **فأما حين يصد ويأبى، فهو يخالف البديهية الفطرية. ويكشف عن النفاق. وينبيء عن كذب الزعم الذي زعمه من الإيمان!**» [في ظلال القرآن ٢/ ٦٩٤].

اعلم أنَّ من شرط صحة الإيمان، الكفر بالطاغوت، **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وهو الدين الذي لا يرتضي اللَّه غيره، بل الأنبياء والرسل أرسلوا لأجله، **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ

وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ [النحل: ٣٦].

فعبادة اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ متوقفة على هذا، الإيمان باللَّه والكفر بما سواه، فهناك تلازم بينهما، فإذا بطل اللازم بطل الملزوم، واللازم هو الكفر بالطاغوت، ولهذا كذَّب اللَّه ـ سبحانه وتعالى ـ الزاعمين الذين ادعوا الإيمان فنقضوه بعملهم، وهو التحاكم إلى الطاغوت، «والمعنى أنَّ هؤلاء الزاعمين تدعي ألسنتهم الإيمان باللَّه وبما أنزله على رسله وتدل أفعالهم على كفرهم باللَّه وإيمانهم بالطاغوت وإيثارهم لحكمه.» [تفسير المنار ٥/ ١٨٣].

فهذا عين ما ادعاه اليوم حكَّامنا الذين يحكموننا بالحديد والنار، هؤلاء **العلمانيون المنافقون الزاعمون أنهم مؤمنون باللَّه ورسوله، ذوي التراكيب الخبيثة، الذين يرون كل الناس مثلهم، ويبصقون في وجه كل شريف، لم ينفعهم طب طبيب، أو حكمة حكيم؛ أهلكتهم الصفات السَّبُعُية، من ظلمٍ وتجبرٍ وتسلطٍ، على الضعفاء، والحكماء، يتلذذون بذلك، هؤلاء الذين دأبهم وشنشنتهم حول الدنيا، لا يحللوا حلالاً ولا يحرموا حراماً، أهانوا السنَّة وأهلها، وأعزوا البدعة وأهلها، ووَالوا أعداء اللَّه وعادوا أولياء اللَّه.**

فمن الزعم الباطل أن نضع قول ابن عباس ـ رضي اللَّه عنهما ـ على غير موضعه، الذي أريد به، مع وجود قرائن دالة على أنه لم يرد به هؤلاء المنحرفون عن الشريعة جملة، المستنكفون عن الهدى والنور، المنبهرون على ما عند الكفرة الفجرة الصلبيين من تقدم ومدنية مخزية، وإن هم إلَّا كما قال اللَّه تعالى: ﴿يَعۡلَمُونَ ظَٰهِرٗا مِّنَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ عَنِ

﴿ٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ غَـٰفِلُونَ ۝٧﴾ [الروم].

فلقد استبدلوا شريعة الرحمن بشريعة الشيطان، ليرضى عنهم الصليبيون، ويواكبوا عجلة التقدم والرقي الذين يحلمون به، ونسوا أو تناسوا أنَّ الرقي والتقدم في الدنيا، على حساب الآخرة أمر مرفوض، وهو **صفة إبليسية**، وإنما نؤمن ونعمل ونكد لأجل تقدم ورقي دنيوي، نحصل به على أمن آخروي، وهذا لا يكون إلَّا بتحكيم ما جاء الرسول به ﷺ الذي هو عمدة الخير كله.

فلولا نفاقهم الباطني ما ركنوا إلى الكفار يوالونهم ويعادون أولياء اللَّه، واللَّه ـ تبارك وتعالى ـ يقول: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ۝١١٣﴾ [هود].

والركون الموجب للكفر، هو الذي فعله هؤلاء الحكَّام العلمانيون اليوم، الحاكمون والمتحاكمون إلى **القوانين الوضعية الكفرية الإبليسية، المستمدة من عدة شرائع كفرية، التي فيها من اللَّه برهان، ولا يشك في كفرها إلَّا من طمست بصيرته، وفسدت فطرته.**

قال ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ينهى اللَّه المسلمين عن الركون إلى الظالمين، والميل إلى قول الكافرين، وقبول أعمالهم، والرضا بأفعالهم، فإنهم إن فعلوا ذلك فسوف تمسهم النار، وليس لهم ناصر ينصرهم من دون اللَّه، ولا وليٌّ يليهم دونه، وبذلك لا ينصرهم اللَّه، بل يسلط عليهم أعدائهم، ويخلي بينهم وبينهم.

قال ابن عباس: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ لا ترضوا أعمالهم.

وقال ابن زيد: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾: الركون: الإدهان.

قال عكرمة: ﴿وَلَا تَرۡكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ أن تطيعوهم أو تودوهم أو تصطنعوهم.» [جامع البيان ٤/ ٤٠٨ وانظر الدر المنثور ٣/ ٦٣٦، ٦٣٧ للسيوطي].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقوله: ﴿وَلَا تَرۡكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾... قال ابن جرير عن ابن عباس: ولا تميلوا إلى الذين ظلموا وهذا القول حسن أي لا تستعينوا بالظلمة فتكونوا كأنكم قد رضيتم بأعمالهم ﴿فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿١١٣﴾﴾ أي: ليس لكم من دونه من ولي ينقذكم ولا ناصر يخلصكم من عذابه.» [تفسير ابن كثير ٢/ ٦٠٦].

يقول أبو بكر الجزائري: «من هداية الآية، حرمة مداهنة المشركين أو الرضا بهم أو بعملهم، **لأن الرضا بالكفر كفر.**» [أيسر التفاسير ٢/ ٥٨٥].

فإذا كان الركون إلى الظلمة ظلم دون ظلم موجب للنار، فما بالك في ظلمة الظلم الأكبر المخرج من الملة، يطيعهم ويودهم ويحكّم قوانينهم، ويدافع عنها بالحديد والنار، كيف يكون حاله؟! نسأل اللَّه السلامة من دار الخزي والندامة.

أيحصل هذا من مؤمن موقن أنَّ مصيره إلى اللَّه، ومحاسب على أقواله وأعماله؟، تاللَّه لا يحصل هذا إلَّا من قوم غلب الخبث والنفاق على قلوبهم، يقومون ويقعدون بهما.

أفهؤلاء يقع عليهم قول ابن عباس «كفر دون كفر»، أو «ليس الكفر الذي تذهبون إليه»؟! سبحانك هذا بهتانٌ عظيمٌ.

فأصحاب هذا القول الفاسد، جعلوا كل حاكم متسلط بالقوانين الوضعية شرائع الملحدين والفلاسفة والصابئين مؤمن أو مسلم ليس بكافر ما لم يستحل أو يكذِّب وإن تولى وأعرض، وهذا **جفاء وتفريط**.

وهل ابن عباس رضي الله عنه عنى يوماً أنَّ المنحرفين الإباحيين المضاهين للربوبية المشمئزين من كل شيء اسمه إسلامي، الذين دعوا إلى مسخ الفطرة والتمرد على القوانين الإلهية، بتحكيمهم للقوانين الوضعية هم واقعون في «كفر دون كفر»؟ هذا **غلو وإجحاف، وخوض في الأغلوطات التي حذَّر منها النبي صلى الله عليه وسلم**.

ولهذا سلفنا وعلماؤنا الذين حافظوا على مذهب أهل السنَّة والجماعة، لم يذهبوا إلى ما ذهبتم إليه، ولا ادعوا ما ادعيتم، وإن ادعيتم عليهم ذلك، فلقد عرفوا قول ابن عباس رضي الله عنه ومغزاه ولم يبطلوه، **بل ثبت عنهم تكفير من حكَّمَ القوانين الوضعية، ولم يقولوا إلَّا المستحل لها**، لأنهم عرفوا أن الحاكم بها بين الناس، والفارض لها عليهم، ضاهى الربوبية بفعله هذا، **فأبى وتولى وأعرض عن الانقياد والاستسلام لأوامر اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ**، وهذا بحد ذاته ناقض من نواقض الإسلام، ولم يمنعهم تكفيره ادعاء إيمانه لأنهم عرفوا أن دعواه جنَّة، لما ترسخ في معتقدهم الصحيح **أنَّ الإيمان حقيقة مركبة من اعتقاد وانقياد**، خلافاً لمن عظَّم مذهب السلف، وسقط في شبهات إرجائية، ظاناً منها أنها من قول السلف، يذب عنها وينتصر لها.

يقول ابن تيمية رحمه الله: «ولا ريب أنَّ من لم يعتقد وجوب الحكم

بما أنزل اللَّه على رسوله ﷺ فهو كافر، فمن استحل أن يحكم بين الناس بما يراه هو عدلاً من غير اتباع لما أنزل اللَّه فهو كافر، فإنه ما من أمة إلَّا وهي تأمر بالحكم بالعدل، وقد يكون العدل في دينها ما رآه أكابرها، بل كثير من المنتسبين إلى الإسلام يحكمون بعادتهم التي لم ينزلها اللَّه ـ سبحانه وتعالى ـ ، كسوالف البادية، وكأوامر المطاعين فيهم، ويرون أن هذا هو الذي ينبغي الحكم به دون الكتاب والسنَّة، وهذا هو الكفر، فإن كثيراً من الناس أسلموا، ولكن مع هذا لا يحكمون إلَّا بالعادات الجارية لهم، التي يأمر بها المطاعون، **فهؤلاء إذا عُرِّفوا أنه لا يجور الحكم إلَّا بما أنزل اللَّه، فلم يلتزموا ذلك، بل استحلوا أن يحكموا بخلاف ما أنزل اللَّه، فهم كفار، وإلَّا كانوا جهالاً**.» [منهاج السنَّة النبوية ٣/ ٤٨].

ويقول رَحِمَهُ اللهُ **أيضاً**: «والإنسان متى حلل الحرام المجمع عليه، أو حرَّم الحلال المجمع عليه، أو **بدَّل الشرع المجمع عليه كان كافراً مرتداً باتفاق الفقهاء**، وفي مثل هذا نزل قوله على أحد القولين: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة] أي: هو المستحل للحكم بغير ما أنزل اللَّه.» [مجموع الفتاوى ٣/ ١٦٧، ١٦٨].

يقول ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في تفسير قوله ـ تعالى ـ : ﴿**أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ** ﴿٥٠﴾﴾ [المائدة]:

«ينكر تعالى على من خرج عن حكم اللَّه المحكم المشتمل على كل خير، الناهي عن كل شر، وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة

اللَّه، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات مما يضعونها بآرائهم وأهوائهم، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكز خان الذي وضع لهم الياسق، وهوعبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى: من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه، فصارت في بنيه شرعاً متبعاً يقدمونه على الحكم بكتاب اللَّه وسنة رسول اللَّه ﷺ، **فمن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم اللَّه ورسوله، فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير**» [تفسير ابن كثير ٢/ ٩٣، ٩٤].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً: «فمن ترك الشرع المحكم المنزل على محمد بن عبد اللَّه خاتم الأنبياء وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة كفر،** فكيف بمن تحاكم إلى الياسا وقدمها عليه؟ **من فعل ذلك كفر بإجماع المسلمين.**

قال اللَّه تعالى: ﴿**أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ** ﴿٥٠﴾﴾ [المائدة].

وقال تعالى: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا** ﴿٦٥﴾﴾ [النساء] صدق اللَّه العظيم.» [البداية والنهاية ١٣/ ١٣٩ ترجمة جنكيز خان].

يقول محمد حامد الفقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «حاشية فتح المجيد»: «من اتخذ كلام الفرنجة قوانين يُتحاكم إليها في الدماء والفروج والأموال

ويقدمها على ما علم وتبيَّن له من كتاب اللَّه وسنَّة رسوله ﷺ **فهو بلا شك كافر مرتد إذا أصر عليها ولم يرجع إلى الحكم بما أنزل اللَّه. ولا ينفعه أي اسم تسمى به، ولا أي عمل من ظواهر أعمال الصلاة والصيام ونحوها.**» [فتح المجيد «الحاشية» ص ٣٤٨].

يقول العلامة أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن الأمر في هذه القوانين الوضعية واضح وضوح الشمس، **هي كفر بواح، لا خفاء فيه ولا مداورة.** ولا عذر لأحد ممن ينتسبون للإسلام ـ كائناً من كان ـ في العمل بها أو الخضوع لها أو اقرارها. فليحذر امرؤ لنفسه. وكل امرىءٍ حسيب نفسه» [عمدة التفسير ١/ ٦٩٧].

يقول العلاَّمة محمد بن ابراهيم آل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ من الكفر الأكبر المستبين، تنزيل القانون اللعين منزلة ما نزل به الروح الأمين، على قلب محمد ﷺ ليكون من المنذرين بلسان عربي مبين، في الحكم به بين العالمين، والرد إليه عند تنازع المتنازعين مناقضة ومعاندة لقول اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النساء]، ثم شرع يبين أنواع الكفر الأكبر المخرج من الملة،... ـ إلى أن قال ـ: وأعظمها وأشملها وأظهرها معاندة للشرع. ومكابرة لأحكامه، ومشاقة للَّه ورسوله، ومضاهات بالمحاكم الشرعية، إعداداً وإمداداً وإرصاداً وتأصيلاً وتفريعاً وتشكيلاً وتنويعاً وحكماً والزاماً ومراجع ومستندات. فكما أن للمحاكم الشرعية مراجع مستمدات، مراجعها كلها إلى كتاب اللَّه وسنَّة رسوله ﷺ، فلهذه المحاكم مراجع هما: القانون الملفق من شرائع شتى وقوانين كثيرة

كالقانون الفرنسي، والقانون الأمريكي، والقانون البريطاني، وغيرها من القوانين، ومن مذاهب بعض البدعيين المنتسبين إلى الشريعة وغير ذلك.

فهذه المحاكم الآن في كثير من أمصار الإسلام مهيأة مكملة، مفتوحة الأبواب والناس إليها أسراب إثر أسراب، يحكم حكامها بينهم بما يخالف حكم السنَّة والكتاب من أحكام ذلك القانون، وتلزمهم به، وتقرهم عليه، وتحتمه عليهم.

فأيّ كفر فوق هذا الكفر، وأيّ مناقضة للشهادة بأن محمداً رسول اللَّه بعد هذه المناقضة؟!!.» [مجموع فتاوى ورسائل محمد بن إبراهيم ١٢/ ٢٨٤ـ ٢٩٠ ورسالة تحكيم القوانين ص ٥ ـ ٢١].

يقول العلامة الشنقيطي رَحِمَهُ اللهُ في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾﴾ [الكهف]، بعد أن استعرض من النصوص ما يدل على تلك الحقيقة.

«وبهذه النصوص السماوية التي ذكرنا يظهر غاية الظهور: أنَّ الذين يتبعون القوانين الوضعية التي شرعها الشيطان على ألسنة أوليائه مخالفة لما شرعه اللَّه جلا وعلا على ألسنة رسله صلى اللَّه عليهم وسلم، **أنه لا يشك في كفرهم وشركهم إلَّا من طمس اللَّه بصيرته، وأعماه عن نور الوحي مثلهم.**» [أضواء البيان ٤/ ٦٥ ـ ٦٧].

ثم شرع رَحِمَهُ اللهُ يفصل القانون الوضعي الذي يقتضي تحكيمه الكفر بخالق السماوات والأرض، بكلام نفيس فارجع إليه فإنه مهم.

يقول أبو هبة اللَّه اسماعيل بن ابراهيم رَحِمَهُ اللهُ: «... والحاصل أنَّ

الحكم بالعدل واجب مطلقاً في كل زمان ومكان على كل أحد ولكل أحد؛ والحكم بما أنزل اللَّه على محمد ﷺ هو أكمل أنواع العدل وأحسنها، والحكم به واجب على النبي ﷺ، **وكل من اتبعه، ومن لم يلتزم حكم اللَّه ورسوله فهو كافر**، ومن اعتقد أن يحكم بين الناس بقول أي أحد كان، ولا يحكم بينهم بالكتاب والسنَّة، فهو كافر، وظالم لنفسه ولغيره، من المحكوم له وعليه.» [تحذير أهل الإيمان ص ١٤١، ١٤٢].

يقول شيخ الأزهر السابق محمد الخضير حسين: «فصل الدّين عن السياسة هدم لمعظم الدّين، **ولا يقدم عليه المسلمون إلَّا بعد أن يكونوا غير مسلمين**» [نقلاً عن: «الردة بين الأمس واليوم» لمحمد كاظم حبيب ص٧٤].

يقول سيد قطب رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة]:

«بهذا الحسم الصارم الجازم. وبهذا التعميم الذي تحمله «من» الشرطية وجملة الجواب. بحيث يخرج من حدود الملابسة والزمان والمكان، وينطلق حكماً عاماً، على كل من لم يحكم بما أنزل اللَّه، في أي جيل، ومن أي قبيل.

والعلة هي التي أسلفنا، هي أن الذي لا يحكم بما أنزل اللَّه، إنما يرفض ألوهية اللَّه. فالألوهية من خصائصها ومن مقتضاها الحاكمية التشريعية. ومن يحكم بغير ما أنزل اللَّه، يرفض ألوهية اللَّه وخصائصها في جانب، ويدعي لنفسه هو حق الألوهية وخصائصها في جانب آخر. وماذا يكون الكفر إن لم يكن هو هذا وذاك؟ وما قيمة دعوى الإيمان أو

الإسلام باللسان، والعمل ـ وهو أقوى تعبيراً من الكلام ـ ينطق بالكفر أفصح باللسان؟!

إن المماحكة في هذا الحكم الصارم الجازم العام الشامل، لا تعني إلَّا محاولة التهرب من مواجهة الحقيقة. والتأويل والتأول في مثل هذا الحكم لا يعني إلَّا محاولة تحريف الكلم عن مواضعه. وليس لهذه المماحكة من قيمة أو أثر في صرف حكم اللَّه عمن ينطبق عليهم بالنص الصريح الواضح الأكيد.» [في ظلال القرآن ٢/ ٨٩٨].

يقول العلاَّمة ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا إيمان لمن اعتقد أنَّ أحكام الناس وآراءهم خير من حكم اللَّه ورسوله، أو تماثلها و تشابهها، **أو أجاز أن يحل محلها الأحكام الوضعية، والأنظمة البشرية وإن كان معتقداً أن أحكام اللَّه خير وأكمل وأعدل.**» [وجوب تحكيم شرع اللَّه ونبذ ما خالفه ص ١٦، ١٧ ومجموع فتاوى ابن باز ٣/ ١٠١١].

ويقول رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضاً**: «وقد أجمع العلماء على أن من زعم أن حكم غير اللَّه أحسن من حكم اللَّه، أو غير هدي رسول اللَّه ﷺ أحسن من هدي الرسول ﷺ فهو كافر، **كما أجمعوا على أن من زعم أنه يجوز لأحد من الناس الخروج عن شريعة محمد ﷺ أو تحكيم غيرها فهو كافر ضال.**» [نقد القومية العربية ص ٥٠ ومجموع فتاوى ابن باز ٣/ ٩٩٤].

ويقول رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضاً** في سؤال ورد عليه وهو: «ما رأيكم في المسلمين الذين يحتكمون إلى القوانين الوضعية مع وجود القرآن الكريم والسنَّة المطهرة بين أظهرهم...؟».

«رأيي في هذا الصنف من الناس الذين يسمون أنفسهم

بالمسلمين، في الوقت الذي يتحاكمون فيه إلى غير ما أنزل اللَّه، ويرون شريعة اللَّه غير كافية ولا صالحة للحكم في هذا العصر. هو ما قال اللَّه سبحانه في شأنهم حيث يقول ـ سبحانه وتعالى ـ : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء].

ويقول ـ سبحانه وتعالى ـ : ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة].

إذاً: فالذين يتحاكمون إلى غير شريعة اللَّه ويرون **أن ذلك جائز لهم، أو أن ذلك أولى من التحاكم إلى شريعة اللَّه، لا شك أنهم يخرجون بذلك عن دائرة الإسلام**، ويكونون بذلك كفاراً ظالمين فاسقين، كما جاء في الآيتين السابقتين وغيرهما، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [المائدة].» [مجموع فتاوى ابن باز ٣/ ١١٤١].

يقول الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... فكل ما خالف حكم اللَّه؛ فهو من حكم الجاهلية، بدليل الإجماع القطعي على أنه لا يجوز الحكم بغير ما أنزل اللَّه فالمحل **والمبيح للحكم بغير ما أنزل اللَّه مخالف لإجماع المسلمين القطعي، وهذا كافر مرتد**، وذلك كمن اعتقد حلَّ الزنا أو الخمر أو تحريم الخبز أو اللبن.» [القول المفيد ٢/ ٧٤١].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «من لم يحكم بما أنزل اللَّه استخفافاً به أو احتقاراً له أو اعتقاداً أنَّ غيره أصلح منه وأنفع للخلق **فهو كافر كفراً مخرجاً عن الملة، ومن هؤلاء من يصنعون للناس تشريعات تخالف**

التشريعات الإسلامية، لتكون منهاجاً يسير عليه الناس، فإنهم لم يصنعوا تلك التشريعات المخالفة للشريعة إلَّا وهم يعتقدون أنها أصلح وأنفع للخلق، إذ من المعلوم بالضرورة العقلية والجبلة الفطرية أنَّ الإنسان لا يعدل عن منهاج إلى منهاج يخالفه إلَّا وهو يعتقد فضل ما عدل إليه ونقص ما عدل عنه» [مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين ٢/ ١٤٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضاً معلقاً على كلام العلاَّمة المحدث الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الذي قرر فيه: «أنه لا يحكم بكفر الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل **إلَّا إذا اعتقد حل ذلك**».

«ولكننا قد نخالفه في مسألة أنه لا يحكم بكفرهم إلَّا إذا اعتقدوا حل ذلك، هذه المسألة تحتاج إلى نظر لأننا نقول من اعتقد حل ذلك ـ حتى ولو حكم بحكم اللَّه، وهو يعتقد أنَّ حكم غير اللَّه أولى ـ فهو كافر كفر عقيدة. لكن كلامنا على «العمل»، **وفي ظني أنه لا يمكن لأحد أن يطبق قانوناً مخالفاً للشرع يحكم فيه بعباد اللَّه إلَّا وهو يستحله ويعتقد أنه خير من قانون الشرع هذا هو الظاهر**، وإلَّا فما الذي حمله على ذلك؟ قد يكون الذي يحمله على ذلك خوف من أناس آخرين أقوى منه إذا لم يطبقه، فيكون هنا مداهناً لهم، فحينئذ نقول هذا كافر كالمداهن في بقية المعاصي» [نقلاً من «رسالة فتنة التكفير» للعلامة الألباني الحاشية ص ٢٨].

فهذه نقول جمع من الأئمة والعلماء في ردة المبدلين عموماً، كما هو ظاهر في قول ابن تيمية أو «بدَّل الشرع»، فهذا استدلال قوي وظاهر من إمام رضي **في ردة من بدَّل الشرع**، وقول علمائنا المعاصرين

كله يدل على هذا، ولهذا كفَّروا الحاكم بالقوانين الوضعية، وقالوا: لا يخفى هذا عن أحد إلَّا من طمس اللَّه بصيرته وأعماه عن نور الوحي.

وكما لا يخفى عنك **أنَّ المتوقفين في تكفير الحاكمين بالقوانين الوضعية، قد لبسوا ثوب الإرجاء مصبوغاً بالسلفية، كما قال الإمام الرضي ابن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **لأنَّ هذا لايخفى على أحد، يعتقد مذهب السلف في مسألة الإيمان إنما يخفى على الذين اعتقادهم في مسألة الإيمان على أصول المتكلمين الذين صبغوه بصبغ الجهمية والمرجئة، وهم يظنون أنهم ينصرون مذهب السلف، والسلف برآء من هذا الخلط**، فأقوالهم طافحة في كتبهم وخاصةً مسألة الإيمان، فأصحاب هذا الصنف، إنما هم في أمر **مريج**.

فسلفنا وعلماؤنا لما كفروا المبدلين الحاكمين بالقوانين الوضعية، لم يبطلوا قول ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «كفر دون كفر»، إنما حملوه على محمله الصحيح، وهو: **أنَّ الحاكم الذي يحكم بالتوحيد، ثم غلبته شهوته وهواه في قضية حكم فيها بخلاف حكم السنَّة والكتاب، فهذا هو الذي وقع في «كفر دون كفر»**، وهذا هو الذي حمل أئمتنا وعلماؤنا قول ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عليه، ليس على الذي تولى وأعرض وبدَّل شريعة الرحمن بشريعة الشيطان، **فهذا كافر مرتد عن ملة الإسلام.**

يقول القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ و ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾ و ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [المائدة]:

«نزلت كلها في الكفار؛ ثبت ذلك في صحيح مسلم من حديث البراء، وقد تقدم وعلى هذا المعظم، وأما المسلم فلا يكفر وإن ارتكب كبيرة، وقيل فيه اضمار؛ أي: ومن لم يحكم بما أنزل اللَّه رداً للقرآن، وجحداً لقول الرسول ﷺ فهو كافر، قاله ابن عباس ومجاهد، فالآية عامة على هذا.

قال ابن مسعود والحسن: هي عامة في كل من لم يحكم بما أنزل من المسلمين واليهود والكفار، أي: معتقداً ذلك مستحلاً له.

فأما من فعل ذلك، وهو معتقد أنه راكب محرّم فهو من فساق المسلمين وأمره إلى تعالى إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له... وقيل أي: ومن لم يحكم بجميع ما أنزل اللَّه فهو كافر؛ **فأما من حكم بالتوحيد، ولم يحكم ببعض الشرائع فلا يدخل في هذه الآية،** ـ إلى أن قال ـ : قال القشيري: ومذهب الخوارج أن من ارتشى وحكم بغير حكم اللَّه فهو كافر، وعزي هذا إلى الحسن والسدي.» [الجامع لأحكام القرآن ٦/ ١٢٤].

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وولي الأمر إن عرف ما جاء به الكتاب والسنَّة حكم بين الناس به، وإن لم يعرفه وأمكنه أن يعلم ما يقول هذا وما يقول هذا حتى يعرف الحقّ حكم به. وإن لم يمكنه لا هذا ولا هذا ترك المسلمين على ما هم عليه كل يعبد اللَّه على حسب اجتهاده، وليس له أن يلزم أحداً بقبول قول غيره وإن كان حاكماً.

وإذا خرج ولاة الأمور عن هذا فقد حكموا بغير ما أنزل اللَّه، ووقع بأسهم بينهم قال النبي ﷺ: «**ما حكم قوم بغير ما أنزل اللَّه إلى وقع بأسهم بينهم**»، وهذا من أعظم أسباب تغيير الدول كما قد جرى

مثل هذا مرة بعد مرة في زماننا وغير زماننا، ومن أراد اللَّه سعادته جعله يعتبر بما أصاب غيره فيسلك مسلك من أيده اللَّه ونصره، ويجتنب مسلك من خذله اللَّه وأهانه، فإن اللَّه يقول في كتابه: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ۝٤٠ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَنَهَوۡاْ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلۡأُمُورِ ۝٤١﴾ [الحج].

فقد وعد اللَّه بنصر من ينصره، ونصره هو نصر كتابه ودينه ورسوله، لا نصر من يحكم بغير ما أنزل اللَّه، ويتكلم بما لا يعلم، فإن الحاكم إذا كان ديِّنا لكنه حكم بغير علم كان من أهل النار، وإن كان عالماً لكنه حكم بخلاف الحقّ الذي يعلمه كان من أهل النار، وإذا حكم بلا عدل ولا علم كان أولى أن يكون من أهل النار، **وهذا إذا حكم في قضية معينة لشخص.**

وأما إذا حكم حكماً عاماً في دين المسلمين **فجعل الحقّ باطلاً والباطل حقاً، والسنَّة بدعة والبدعة سنَّة والمعروف منكراً والمنكر معروفاً، ونهى عما أمر اللَّه به ورسوله، وأمر بما نهى اللَّه عنه ورسوله، فهذا لون آخر.**» [مجموع الفتاوى ٣٥/ ٢٢٦، ٢٢٧].

يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «والصحيح: أن الحكم بغير ما أنزل اللَّه يتناول الكفرين، «الأصغر» و«الأكبر» بحسب حال الحاكم. **فإنه إن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل اللَّه في هذه الواقعة، وعدل عنه عصياناً، مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة. فهذا كفر أصغر**، وإن اعتقد أنه غير واجب، **وأنه مخير فيه، مع تيقنه أنه حكم اللَّه، فهذا كفر أكبر**، وإن جهله

وأخطأه: فهذا مخطىء له حكم المخطئين.» [مدارج السالكين١/ ٣٢٣، ٣٢٤].

يقول ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهنا أمر يجب أن يُتفطَّن له، وهو: أن الحكم بغير ما أنزل اللَّه قد يكون كفراً ينقل عن الملة، وقد يكون معصيةً: كبيرةً أو صغيرة، ويكون كفراً: إما مجازياًّ، وإما كفراً أصغر، على القولين المذكورين. وذلك بحسب حال الحاكم: فإنه إن اعتقد أن الحكم بما أنزل اللَّه غير واجب، **وأنه مخير فيه، أو استهانة به مع تيقنه أنه حكم اللَّه** ـ: **فهذا كفر أكبر**. وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل اللَّه، وعلمه في هذه **الواقعة**، وعدل عنه مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة، فهذا عاص، ويسمى كافراً كفراً مجازيًّا أو كفر أصغر. وإن جهل حكم اللَّه فيها، مع بذل جهده واستفراغ وسعه في معرفة الحكم وأخطأه، فهذا مخطىء، له أجر على اجتهاده، وخطؤه مغفور.» [شرح الطحاوية ص ٣٢٣، ٣٢٤].

يقول محمود شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقاً على كلام أبي مجلز لما سألوه الإباضية في تكفير بعض الأمراء لأنهم من الخوارج الذين يرون كفر صاحب الكبيرة: «... ومن البيّن أن الذين سألوا أبا مجلز من الإباضية، إنما كانوا يريدون أن يلزموه الحجة في تكفير الأمراء، لأنهم في معسكر السلطان، ولأنهم ربما عصوا أو ارتكبوا بعض ما نهاهم اللَّه عن ارتكابه. ولهذا قال لهم في الخبر الأول: (رقم: ١٢٠٢٥): «فإن هم تركوا شيئاً منه عرفوا أنهم قد أصابوا ذنباً». وقال لهم في الخبر الثاني: «إنهم يعملون بما يعملون ويعلمون أنه ذنب».

وإذن، فلم يكن سؤالهم **عما احتج به مبتدعة زماننا، من القضاء في الأموال والأعراض والدماء بقانون مخالف لشريعة أهل الإسلام، ولا في إصدار قانون ملزم لأهل الإسلام**، بالاحتكام إلى حكم غير حكم اللَّه في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ. فهذا الفعل إعراض عن حكم اللَّه، ورغبة عن دينه، وإيثار لأحكام أهل الكفر على حكم اللَّه سبحانه وتعالى، **وهذا كفر لا يشك أحد من أهل القبلة ـ على اختلافهم ـ في تكفير القائل به والداعي إليه.**

والذي نحن فيه اليوم، هو هجر لأحكام اللَّه عامة بلا استثناء، وإيثار أحكام غير حكمه في كتابه وسنة نبيه، وتعطيل لكل ما في شريعة اللَّه، بل بلغ الأمر مبلغ الاحتجاج على تفضيل أحكام القانون الموضوع، على أحكام اللَّه المنزلة، وادعاء المحتجين لذلك بأن أحكام الشريعة إنما نزلت لزمان غير زماننا، ولعلَلٍ وأسباب انقضت، فسقطت الأحكام كلها بانقضائها. **فأين هذا مما بيَّناه من حديث أبي مجلز والنفر من الإباضية من بني عمرو بن سدوس!!.**» [عمدة التفسير ١/ ٦٨٩].

ويقول رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضاً**: «أنَّ الحاكم الذي حكم في **قضية بعينها** بغير حكم اللَّه فيها، فإنَّه إما أن يكون حكم بها وهو جاهل، فهذا أمره أمر الجاهل بالشريعة. وإما أن يكون حكم بها هوى ومعصية، فهذا ذنب تناله التوبة، وتلحقه المغفرة. وإما أن يكون حكم به متأولاً حكماً خالف به سائر العلماء، فهذا حكمه حكم كل متأول يستمد تأوليه من الإقرار بنصِّ الكتاب وسنَّة رسول اللَّه.

وأما أن يكون كان في زمن أبي مجلز أو قبله أو بعده حاكم حكم

بقضاء في أمر، جاحداً لحكم من أحكام الشريعة، **أو مؤثراً لأحكام أهل الكفر على أحكام أهل الإسلام، فذلك لم يكن قط. فلا يمكن صرف كلام أبي مجلز والإباضين إليه.**» [عمدة التفسير ١/ ٦٨٩].

يقول العلاَّمة محمد بن ابراهيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «... وأما القسم الثاني من قسمي كفر الحاكم بما أنزل اللَّه وهو الذي لا يخرج عن الملة فقد تقدم أن تفسير ابن عباس رضي اللَّه عنهما لقوله اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة] قد شمل هذا القسم، وذلك في قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الآية: «كفر دون كفر» وقوله أيضاً «ليس الكفر الذي تذهبون إليه» اهـ.

وذلك أن تحمله شهوته وهواه على الحكم في **القضية**، بغير ما أنزل اللَّه، مع اعتقاده أن حكم اللَّه ورسوله هو الحقّ، واعترافه على نفسه بالخطأ، ومجانبة الهوى.

وهذا وإن لم يخرجه كفره عن الملة، فإنه معصية عظمى، أكبر من الكبائر كالزنا وشرب الخمر والسرقة واليمين الغموس، وغيرها فإن **معصيةً سماها اللَّه في كتابه: كفراً، أعظم من معصيةٍ لم يسمِّها كفراً.**»

[مجموع فتاوى ورسائل محمد بن إبراهيم ١٢/ ٢٩١ ورسالة تحكيم القوانين ص ٢٤، ٢٥].

يقول محمد رشيد رضا رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير آيات سورة المائدة [﴿٤٤﴾ و﴿٤٥﴾ و﴿٤٧﴾]: «وإذا تأملت الآيات أدنى تأمل تظهر لك نكتة التعبير بوصف **الكفر** في الأولى وبوصف **الظلم** في الثانية وبوصف **الفسوق** في الثالثة، فالألفاظ وردت بمعانيها في أصل اللغة موافقة لاصطلاح

العلماء. ففي الآية الأولى كان الكلام في التشريع وإنزال الكتاب مشتملاً على الهدى والنور والتزام الأنبياء وحكماء العلماء العمل والحكم به والوصية بحفظه. وختم الكلام ببيان أن كل معرض عن الحكم به لعدم الإذعان له، رغبة عن هدايته ونوره، مؤثراً لغيره عليه، فهو الكافر به. **وهذا واضح لا يدخل فيه من لم يتفق له الحكم به أو من ترك الحكم به عن جهالة ثم تاب إلى اللَّه، وهذا هو العاص بترك الحكم الذي يتحامى أهل السنَّة القول بتكفيره،** ـ إلى أن قال ـ : وذهب بعضهم إلى أن الكفر مشروط بشرط معروف من القواعد العامة وهو أن من لم يحكم بما أنزل اللَّه منكراً له أو راغباً عنه لاعتقاده بأنه ظلم مع علمه بأنه حكم اللَّه أو نحو ذلك مما لا يجامع الإيمان والإذعان.

ولعمري أنَّ الشبهة في الأمراء الواضعين للقوانين أشد والجواب عنهم أعسر، **وهذا التأويل في حقهم لا يظهر، وأن العقل لا يعسر عليه أن يتصور أن مؤمناً مذعناً لدين اللَّه يعتقد أن كتابه يفرض عليه حكماً ثم هو يغيره باختياره ويستبدل به حكماً آخر بإرادته إعراضاً عنه وتفضيلاً لغيره عليه ويعتد مع ذلك بإيمانه وإسلامه.**

والظاهر أن الواجب على المسلمين في مثل هذه الحال مع مثل هذا الحاكم أن يلزموه بإبطال ما وضعه مخالفاً لحكم اللَّه ولا يكتفوا بعدم مساعدته عليه ومشايعته فيه فإن لم يقدروا **فالدار لا تعتبر دار إسلام فيما يظهر.**» [تفسير المنار ٦/ ٣٣٥ ـ ٣٣٧].

يقول العلاَّمة ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ في سؤال ورد عليه وهو: هل يعتبروا الحكام الذين يحكمون بغير ما أنزل اللَّه كفاراً، وإذا قلنا إنهم مسلمون

فماذا نقول عن قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة].

«الحكام بغير ما أنزل اللَّه أقسام، تختلف أحكامهم بحسب «اعتقادهم» و«أعمالهم»، **فمن حكم بغير ما أنزل اللَّه يرى أن ذلك أحسن من شرع اللَّه فهو كافر عند جميع المسلمين، وهكذا من يحكم القوانين الوضعية بدلاً من شرع اللَّه ويرى أن ذلك جائز، ولو قال إن تحكيم الشريعة أفضل فهو كافر لكونه استحل ما حرم اللَّه.**

أما من حكم بغير ما أنزل اللَّه اتباعاً للهوى أو لرشوة أو لعداوة بينه وبين المحكوم عليه أو لأسباب أخرى وهو يعلم أنه عاص للَّه بذلك وأن الواجب عليه تحكيم شرع اللَّه فهذا يعتبر من أهل المعاصي والكبائر، ويعتبر قد أتى كفراً أصغر وفسقاً أصغر كما جاء هذا المعنى عن ابن عباس رضي اللَّه عنهما وعن طاووس وجماعة من السلف الصالح. وهو المعروف عند أهل العلم.» [مجموع فتاوى ابن باز ٣/ ٩٩٠، ٩٩١].

فبما تقدم يتبن لك قول الفصل ومذهب الحقّ، وهوقول أئمتنا وعلمائنا الذي هو بين المذهبين المنحرفين، وهم الغالون المبطلون لقول ابن عباس رضي الله عنه الذين يروا رأي الخوارج، الذين **جعلوا مطلق المخالفة الشرعية كفر أكبر**، والمميعون لمسألة الحكم الزاعمون أن الحاكمين بالقوانين الوضعية مسلمين واقعين في كفر دون كفر الذي هو الكفر الأصغر، لأن عند هؤلاء رفض الشريعة وتنحيتها والاعراض عنها لا يعد كفراً أكبر، لأنهم يعتقدون أنَّ ليس هناك من الأعمال ما

يكون تركه كفراً.

فكفر الجحود والعناد وكفر الإعراض لا يثبتونه، إنما يقولون بكفر «التكذيب» أو «الجهل» أو «الاستحلال»، **وترك العمل المطلق لا يدل عندهم على الإعراض**، وعلى إثر هذا لا يكفرون تارك الصلاة ولا الحاكم بالقوانين الوضعية المعرضة عن الشريعة الإلهية، ولا ساب اللَّه ورسوله، وأكثر المتكلمين **والمعظمين لمذهب السلف ممن يروا رأي الجهمية والمرجئة في مسألة الإيمان هم واقعون في هذا.**

يقول محمد بن ابراهيم المشور **بابن الوزير** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «...وعلى هذا لا يكون شيء **من الأفعال والأقوال كفراً إلَّا مع الاعتقاد حتى قتل الأنبياء. والاعتقاد من السرائر المحجوبة فلا يتحقق كفر كافر قط إلَّا بالنص الخاص في شخص شخص.**» [إيثار الحق على الخلق ص ٣٨٠].

يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذان القسمان [يعني: كفر الجحود والعناد وكفر الإعراض] أكثر المتكلمين ينكرونهما، ولا يثبتون من الكفر إلَّا الأول، ـ [يعني: كفر الجهل] ـ ويجعلون الثاني والثالث [كفر الجحود والعناد و كفر الإعراض] كفراً لدلالته على الأول **لا لأنه في ذاته كفرٌ**، فليس عندهم الكفر إلَّا مجرد الجهل.

ومن تأمل القرآن والسنَّة، وسير الأنبياء في أممهم ودعوته لهم، وما جرى لهم معهم جزم بخطأ أهل الكلام فيما قالوه وعلم أنَّ عامة كفر الأمم عن تيقن وعلم ومعرفة بصدق أنبيائهم وصحة دعواهم وما جاءوا به.» [مفتاح دار السعادة ١/ ٣٣١، ٣٣٢].

ومما يدل على أنَّ «الجحود» و«الاستحلال» قد يظهر في عمل

من الأعمال، حديث براء بن عازب حيث قال: «مرَّ بي خالي الحارث ابن عمرو وقد عقد له النبي ﷺ لواءً، فقلت له: أين تريد؟ فقال: بعثني رسول اللَّه ﷺ إلى رجل تزوج امرأة أبيه من بعده، فأمرني أن أضرب عنقه» [صحيح سنن ابن ماجة رقم ٢١٢٨، ٢١٢٩ وإرواء الغليل رقم ٢٣٥١].

يقول ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح حديث البراء: «وكان الذي عرس بزوجة أبيه متخطياً بفعله حرمتين، وجامعاً بين كبيرتين من معاصي اللَّه، أحدهما: عقد نكاح على من حرم اللَّه عقد النكاح عليه بنص تنزيله بقوله: ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٢]، والثانية: إتيانه فرجاً محرماً عليه إتيانه، وأعظم من ذلك، تقدمه على ذلك بمشهد من رسول اللَّه ﷺ وإعلانه عقد النكاح على من حرم اللَّه عليه عقده عليه بنص كتابه الذي لا شبهة في تحريمها عليه وهو حاضره، فكان فعله ذلك من أدلِّ الدليل على تكذيبه رسول اللَّه ﷺ فيما أتاه عن اللَّه تعالى ذكره، وجحوده آيةً محكمة في تنزيله...

فكان بذلك من فعله حكم القتل وضرب العنق، فلذلك أمر رسول اللَّه ﷺ بقتله وضرب عنقه؛ لأن ذلك كان سنته في المرتد عن الإسلام.» [تهذيب الآثار ٢/ ١٤٨].

يقول الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ ذلك المتزوج **فعل ما فعل على الاستحلال**، كما كانوا يفعلون في الجاهلية، فصار بذلك **مرتداً**، فأمر رسول اللَّه ﷺ أن يفعل به ما يفعل بالمرتد» [شرح معاني الآثار ٣/ ١٤٩].

فاجعل أيها السنِّي السلفي هذا، أول ما تصك به وجوه الملبسة القائلين أنَّ **الجحود والاستحلال لا يكونا إلَّا بنطق اللسان فقط**، أليس

هذا كفر ردّ وإباء دل عليه العمل؟.

يقول ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كل من خرج إلى الكفر بوجه من الوجوه، فلابد من أن يكون مكذباً بشيء مما لا يصح الإسلام إلَّا به، أو ردَّ أمراً من أمور اللَّه عَزَّوَجَلَّ لا يصح الإسلام إلَّا به فهو مكذب بذلك الشيء الذي ردَّه أو كذب به...» [الفِصل ٢/ ٢٤٤].

يقول اسحاق بن راهوية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... وقد أجمع العلماء أنَّ من سب اللَّه عَزَّوَجَلَّ، أو سب رسول اللَّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو من دفع شيئاً أنزله اللَّه،... **وهو مع ذلك مقر بما أنزل أنه كافر...**» [التمهيد ٢/ ٣٦٨، ٣٦٩ والاستذكار ٢/ ١٥٠ لابن عبد البر].

فالقيد الذي وضعه أئمتنا وعلماؤنا عرَّف مغزاهم، وهو بون شاسع بين من بدَّل الشرع وحكَّم القوانين الوضعية، وبين من حكم في «قضية» أو «واقعة» بمحض الهوى والشهوة، وتفصيلهم هذا يدل على **أنَّ الذي خالف في جزئية لا تقدح في أصل التحاكم العام للشريعة.**

فقول ابن تيمية في «قضية»، وابن القيم في هذه «الواقعة» وابن أبي العز في هذه «الواقعة» ومحمد بن ابراهيم في هذه «الواقعة» و...، يدل على أنهم أئمة فطاحلة عرفوا قول ابن عباس ومغزاه ولم يبطلوه.

فالإمام الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمَّا تعرض لتفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة]، عرض قول الإمام القرطبي بكامله ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واعلم أن التحرير المقام في هذا البحث أن الكفر والظلم والفسق كل واحد منهما ربما أُطلق في الشرع مراداً به المعصية تارة، والكفر المخرج من الملة أخرى ﴿وَمَن

﴿لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ معارضةً للرُّسل وإبطالاً لأحكام اللَّه فظلمه وفسقه وكفره كلها كفر مخرج عن الملة، ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ معتقداً أنه مرتكب حراماً فاعلاً قبيحاً فكفره وظلمه وفسقه غير مخرج عن الملة.» [أضواء البيان ٢/ ٨٠، ٨١].

ثم هذا القول الذي حرره في الآخير، لم يمنعه أن يقول بكفر الحاكم بالقوانين الوضعية، **وأنَّ من توقف في تكفيره قد أصابه اللَّه في بصيرته***، وهذا من كمال علمه وقوة فطانته رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أنَّ الحكم في «قضية» أو «واقعة» بحكم الهوى والشهوة **لون**، و«التبديل» و«الحكم بالقوانين الوضعية» **لون آخر**، لا يشك في كفره إلَّا من لبس **ثوب الإرجاء مصبوغ بالسلفية**، وفي الحقيقة هو دمج المذاهب والأقوال الردية بالسلفية، **وهذا من التلبيس والتضليل باسم السلفية.**

يقول عبد الرحمن عبد الخالق: «ولاشك أن الحدود الشرعية للجرائم معروفة: السرقة، والزنا، وشرب الخمر، وقطع الطريق، والإفساد في الأرض، وغير ذلك من الجرائم، هذه الحدود الشرعية ـ أعني العقوبات المقدرة شرعاً لهذه الجرائم أصبحت لاشتهارها من المعلوم من الدّين ضرورة، ولا يكاد، بل يصح من المسلم أن يجهل ذلك. وإذا كان ثابتاً ومعلوماً في الدّين، فإن تكذيبه أو ردَّه كفر مخرج عن الإسلام، وهذا الحكم لا خلاف فيه بتاتاً، أعني كفر من رد حكم من أحكام اللَّه الثابتة في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، خاصةً إذا كان

---

* انظر «أضواء البيان ٤/ ٦٥، ٦٦» للشنقيطي.

معللاً بأن التشريع لا يناسب الناس، أو لا يوافق العصر أو أنه وحشية، أو غير ذلك؛ لأن الحقيقة عيب التشريع هي عيب المشرع، والذي شرع هذا وحكم به هو اللَّه ـ سبحانه وتعالى ـ ، ولا يشك مسلم في أن عيب اللَّه أو نسبه النقص أو الجهل له كفر به وخروج عن ملة الإسلام.» [الحدود الشرعية وكيف نطبقها ص ٢١].

فالمسألة واضحة لمن هداه اللَّه وبصَّره وحفظ اعتقاده السليم، ولا تخفى كما قلنا إلَّا عن أصحاب الشبهات المبتدعة الردية.

وفي الختام لابد من التنبيه أو بسط الكلام، في المحكومين بالقوانين الوضعية هل يحكم بإسلامهم أم لا؟.

«إن عدم الإنكار الظاهر باليد واللسان لا يعني مشايعة الذين يحكمون بالقوانين الوضعية ويبدلون شرع اللَّه وذلك أنه ليس كل أحد يستطيع الإنكار في الظاهر، بعض المسلمين مع عدم رضاهم عن القوانين الوضعية عمن يحكمون بها لا يمكنهم أن ينكروا ذلك إلَّا بأن يكرهوه بقلوبهم، وهم لايكلفون أكثر من وسعهم، لأن اللَّه لايكلف نفساً إلَّا وسعها، وقد صح عن رسول اللَّه ﷺ أنه قال: «**من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان.**» [مسلم رقم ٤٩].

ففي هذا الحديث إيجاب الإنكار للمنكر بحسب القدرة حتى يكون الإنكار بالقلب الذي ينتفي بإنتفائه.

وحقيقة كره القلب للمنكر الذي يقتضي اجتنابه في الظاهر هو ما لم يكن ثمة إكراه معتبر يبيح التظاهر بما ليس في القلب. وفي هذا

يقول الرسول ﷺ: «**إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن كره فقد بريء ومن أنكر فقد سلم ولكن من رضي وتابع**» [مسلم رقم ١٨٥٤].

ولهذا كان إنكار القلب الذي يقتضي عدم الرضى والمتابعة على الكفر والمعصية جهاداً كما سماه الرسول ﷺ حيث يقول: «**ما من نبي بعثه اللّه في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف، يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل**».

والخلاصة أن المتابعة المكفرة للذين يحكمون بالقوانين الوضعية لا تكون بمجرد عدم الإنكار عليهم في الظاهر، مع أن عدم الإنكار مع القدرة دليل على ضعف الإيمان، **وإنما ينتفي الإيمان ويثبت وصف الكفر مع المشايعة لهم على نفس التشريع من دون اللّه الذي هو مناط كفر المشرِّعين.**» [ضوابط التكفير ص ١٧٥، ١٧٦ للقرني].

فمن لم يكن في قلبه اعتقاد الحقّ وانكار المنكر، فهو كافر أو منافق خالد في النار، ومن أطاع ورضى في تحليل المعصية فهو مشرك كافر، «لأن متبعي أحكام المشرعين غير ما شرعه اللّه أنهم مشركون باللّه وهذا المفهوم جاء مبيناً في آيات أخر؛ كقوله في من اتبع تشريع الشيطان في إباحة الميتة بدعوى أنها ذبيحة اللّه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ ۗ وَإِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَـٰدِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ

﴿أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ ١٢١﴾ [الأنعام] **فصرح بأنهم مشركون بطاعتهم. وهذا الإشراك في الطاعة، واتباع التشريع المخالف لما شرعه اللَّه تعالى** ـ هو المراد بعبادة الشيطان في قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ أَعۡهَدۡ إِلَيۡكُمۡ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعۡبُدُواْ ٱلشَّيۡطَٰنَۖ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ٦٠﴾ [يس]...» [أضواء البيان ٤/ ٦٥ وانظر تمام النعمة بالدّين الكامل ص ١٩ لمحمد أمين الشنقيطي].

إذن، إذا ظهر من المحكوم بالقوانين الوضعية الرضى والاختيار، بقولٍ أو فعلٍ، يحكم بكفره الكفر المخرج من الملة ولا كرامة، لأنَّ الرضى بالكفر كفر.

يقول القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَقَدۡ نَزَّلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أَنۡ إِذَا سَمِعۡتُمۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكۡفَرُ بِهَا وَيُسۡتَهۡزَأُ بِهَا فَلَا تَقۡعُدُواْ مَعَهُمۡ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيۡرِهِۦٓۚ إِنَّكُمۡ إِذٗا مِّثۡلُهُمۡۗ**﴾ [النساء: ١٤٠]:

«... فدل بها على وجوب اجتناب أصحاب المعاصي إذا ظهر منهم منكر؛ **لأن من لم يجتنبهم فقد رضي فعلهم، والرضى بالكفر كفر**» [الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٢٦٨].

واعلم أيها المسلم، أنَّ ما أصاب الأمة اليوم ومن قبل، من وهن وضعف وإذلال، سببه البعد عن الشريعة وعدم التحاكم إليها، كيف واللَّه ـ تبارك وتعالى ـ وعد ويقول: ﴿**وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ٤٠ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَنَهَوۡاْ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلۡأُمُورِ ٤١**﴾ [الحج]، ونصر اللَّه يكون بإقامة كتابه وسنَّة رسوله ﷺ.

فإذا أرادت الأمة أمر الرشد وطريق السؤدد والمجد السالف،

فالطريق واضح وبيّن، وإن أرادت البقاء على ما هي عليه اليوم من ذلةٍ وهوانٍ، فإنما براقش تجني على نفسها، ويستبدل اللَّه الأمة ولا تكون مثلها، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلَّا على الظالمين، واللَّه مع الذين اتقوا والذين هم محسنون، وأحسن الإحسان هو الخضوع والعمل بقول الرحمن حتى لا يتصدع الإيمان الموجب لدخول الجنان، واللَّه ولي التوفيق.

يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «... ومنها أنه جعل هذا الرد من موجبات الإيمان ولوازمه، فإذا انتفى هذا الرد انتفى الإيمان؛ ضرورة انتفاء الملزوم لانتفاء لازمه، ولا سيما التلازم بين هذين الأمرين فإنه من الطرفين، وكل منهما ينتفي بانتفاء الآخر، ثم أخبرهم أن هذا الرد خير لهم، وأن عاقبته أحسنُ عاقبة، ثم أخبر سبحانه أن من تحاكم أو حاكم إلى غير ما جاء به الرسول فقد حكَّم الطاغوت وتحاكم إليه،... فهذه طواغيت العالم إذا تأملتها وتأملت أحوال الناس معها رأيت أكثرهم [عدلوا] عن عبادة اللَّه إلى عبادة الطاغوت، وعن التحاكم إلى اللَّه وإلى الرسول إلى التحاكم إلى الطاغوت، وعن طاعته ومتابعة رسوله إلى طاعة الطاغوت ومتابعته، وهؤلاء لم يسلكوا طريق الناجين الفائزين من هذه الأمة ـ وهم الصحابة ومن تبعهم ـ ولا قصدوا قصدهم، بل خالفوهم في الطريق والقصد معاً، ثم أخبر تعالى عن هؤلاء بأنهم إذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل اللَّه وإلى الرسول أعرضوا عن ذلك، ولم يستجيبوا للداعي، ورضوا بحكم غيره، ثم توعَّدهم بأنهم إذا أصابتهم مصيبة في عقولهم وأديانهم وبصائرهم وأبدانهم وأموالهم بسبب اعراضهم عما

جاء به الرسول وتحكيم غيره والتحاكم إليه كما **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿**فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعۡضِ ذُنُوبِهِمۡۗ**﴾ [المائدة: ٤٩] اعتذروا بأنهم إنما قصدوا الإحسان والتوفيق، أي بفعل ما يرضي الفريقين ويوفق بينهما كما يفعله من يروم التوفيق بين ما جاء به الرسول وبين ما خالفه، ويزعم أنه بذلك محسن قاصد الإصلاح والتوفيق، **والإيمان إنما يقتضي إلقاء الحرب بين ما جاء به الرسول وبين كل ما خالفه من طريقة وحقيقة وعقيدة وسياسة ورأي؛ فرخص الإيمان في هذا الحرب لا في التوفيق،** وباللَّه التوفيق.» [إعلام الموقعين ١/ ٤٠].

ومن تمام الكلام، رأيت أن أختم بزواجر وقوارع ذكرها محمد الأمين الشنقيطي الإمام، لعل تصادف قلباً أشرب هذه القوانين الوضعية الكفرية، أو استحسنها أو كان ممن لبَّس عليه أصحابها فتلينه، فيمتثل أمر اللَّه ورسوله ﷺ، لأن الإنسان يذهل عن القوارع القرآنية والزواجر النبوية، فإذا ذكرت زجر، لا سيما من نشأ على تقليد غيره فيها، حتى ظنَّ أنَّ تحكيمها لا يضاهي ربوبية اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ.

يقول الشنقيطي قدس اللَّه روحه: «اعلم أن اللَّه جلَّ وعلا بيَّن في آيات كثيرة، صفات من يستحق أن يكون الحكم له، فعلى كل عاقل أن يتأمل الصفات المذكورة، التي سنوضحها الآن إن شاء اللَّه، ويقابلها مع صفات البشر المشرعين للقوانين الوضعية، فينظر هل تنطبق عليهم صفات من له التشريع. سبحان اللَّه وتعالى عن ذلك.

فإن كانت تنطبق عليهم ولن تكون، فليتبع تشريعهم. وإن ظهر يقيناً أنهم أحقر وأخس وأذل وأصغر من ذلك، فليقف بهم عند حدهم،

ولا يجوازه بهم إلى مقام الربوبية. سبحانه وتعالى أن يكون له شريك في عبادته، أو حكمه أو ملكه.

فمن الآيات القرآنية التي أوضح بها ـ تعالى ـ صفات من له الحكم والتشريع قوله هنا: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾، ثم قال مبيناً صفات من له الحكم ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿١٠﴾ فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا ۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ۚ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ لَهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ۚ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٢﴾﴾ [الشورى].

فهل في الكفرة الفجرة المشرعين للنظم الشيطانية، من يستحق أن يوصف بأنه الرب الذي نفوض إليه الأمور، ويتوكل عليه، وأنه فاطر السماوات والأرض أي خالقهما ومخترعهما، على غير مثال سابق، وأنه هو الذي خلق للبشر أزواجاً، وخلق لهم أزواج الأنعام الثمانية المذكورة في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ۖ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] الآية، وأنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ وأن ﴿لَهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ﴾، وأنه هو الذي ﴿يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ۚ﴾ أي: يضيقه على من يشاء ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

فعليكم أيها المسلمون أن تتفهموا صفات من يستحق أن يشرع ويحلل ويحرم، ولا تقبلوا تشريعاً من كافر خسيس حقير جاهل. ونظير هذه الآية الكريمة قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ

﴿ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النساء]، فقوله فيها: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ كقوله في هذه ﴿فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾.

وقد عجب نبيه ﷺ بعد قوله ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ من الذين يدَّعون الإيمان مع أنهم يريدون المحاكمة، إلى من لم يتصف بصفات من له الحكم، المعبر عنه في الآية بالطاغوت، **وكل تحاكم إلى غير شرع اللَّه فهو تحاكم إلى الطاغوت**، وذلك في قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزۡعُمُونَ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦۖ وَيُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمۡ ضَلَٰلَۢا بَعِيدٗا ٦٠﴾ [النساء].

فالكفر بالطاغوت، الذي صرح اللَّه بأنه أمرهم به في هذه الآية، **شرط في الإيمان** كما بينه ـ تعالى ـ في قوله: ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

فيفهم منه أن من لم يكفر بالطاغوت لم يتمسك بالعروة الوثقى، **ومن لم يستمسك بها فهو مرتد مع الهالكين**.

ومن الآيات الدالة على ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَهُۥ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَبۡصِرۡ بِهِۦ وَأَسۡمِعۡۚ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيّٖ وَلَا يُشۡرِكُ فِي حُكۡمِهِۦٓ أَحَدٗا ٢٦﴾ [الكهف].

فهل في الكفرة الفجرة المشرعين من يستحق أن يوصف بأنه له غيب السماوات والأرض؟ وأن يبالغ في سمعه وبصره لإحاطة سمعه بكل المسموعات وبصره بكل المبصرات؟ وأنه ليس لأحد دونه من ولي؟ سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً؟

ومن الآيات الدالة على ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٨﴾ ﴾ [القصص].

فهل في الكفرة الفجرة المشرعين من يستحق أن يوصف بأنه الإله الواحد؟ وأن كل شيء هالك إلَّا وجهه؟ وأن الخلق يرجعون إليه؟ تبارك ربنا وتعاظم وتقدس أن يوصف أخس خلقه بصفاته.

ومن الآيات الدالة على ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ ۖ وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُوا۟ ۚ فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِىِّ ٱلْكَبِيرِ ﴿١٢﴾ ﴾ [غافر].

فهل في الكفرة الفجرة المشرعين النظم الشيطانية، من يستحق أن يوصف في أعظم كتاب سماوي، بأنه العلي الكبير؟ سبحانك ربنا وتعاليت عن كل ما لا يليق بكمالك وجلالك.

ومن الآيات الدالة على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَلَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٧٠﴾ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ ۖ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴿٧١﴾ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلنَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٧٢﴾ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٣﴾ ﴾ [القصص].

فهل في مشرعي القوانين الوضعية، من يستحق أن يوصف بأن له الحمد في الأولى والآخرة، وأنه هو الذي يصرف الليل والنهار مبيناً

بذلك كمال قدرته وعظمة إنعامه على خلقه. سبحان خالق السماوات والأرض، جل وعلا أن يكون له شريك في حكمه أو عبادته، أو ملكه.

ومن الآيات الدالة على ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٠﴾﴾ [يوسف].

فهل في أولئك من يستحق أن يوصف بأنه هو الإله المعبود وحده، وأن عبادته وحده هي الدّين القيم؟ سبحان اللَّه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً... ومنها قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴿٤٩﴾ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [المائدة].

فهل في أولئك المشرعين من يستحق أن يوصف بأن حكمه منزل من عند اللَّه وأنه مخالف لاتباع الهوى؟ وأن من تولى عنه أصابه اللَّه ببعض ذنوبه؟ لأن الذنوب لا يؤاخذ بجميعها إلا في الآخرة؟ وأنه لا حكم أحسن من حكمه لقوم يوقنون؟ سبحانه ربنا وتعالى عن كل ما لا يليق بكماله وجلاله ـ إلى أن قال ـ: وذلك واضح في **أن غير اللَّه لا يتصف بصفات التحليل ولا التحريم.** ولما كان التشريع وجميع الأحكام، شرعية كانت أو كونية قدرية، من خصائص الربوبية. كما دلت عليه الآيات المذكورة **كان كل من اتبع تشريعاً غير تشريع اللَّه قد اتخذ ذلك المشرع رباً، وأشركه مع اللَّه.**» [أضواء البيان ٧/ ١٠٣ ـ ١٠٩].

أفبعد هذا يشك **أَنَّ المشرعين للنظم الكفرية، ادعوا الربوبية**

بلسان حالهم، ذلك بتحليلهم للحرام وتحريمهم للحلال، فيالها من زواجر وقوارع تذيب الرين، عن قلوب الذين حجبتهم «الشبهة» أو «الشهوة»، في معرفة هؤلاء المشرعين للقوانين الوضعية الكفرية، يريدون أن ينازعوا ـ العلي الكبير ـ في صفاته، تعالى عما يقول ويفتري الظالمون علواً كبيراً، ألم يقل اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ على لسان نبيه ﷺ: «**الكبرياء ردائي والعظمة إزاري، من نازعني واحداً منهما ألقيته في جهنم**» [صحيح ابن ماجة رقم ٣٣٨٣، ٣٣٨٤ والسلسلة الصحيحة رقم ٥٤١].

ومن تمام عظمة اللَّه وكبريائه، أن يكون التشريع والتحليل والتحريم خاصاً به، فمن تدبر ما قال الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ يعرف منزلة أولئك الكفرة الفجرة، مهما استعلوا أو ادعوا فهم عبيد لا يخرجون عن العبودية طرفة عين، **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾ [مريم]. فهذه عبودية المُلك والقهر يدخل فيها المؤمن والكافر، اللَّهم اجعلنا ممن يعبدونك بكمال الذل والخضوع وكمال الحب إنك سميع الدعاء.

سادساً: توحيد الربوبية يدل على توحيد الألوهية:

اعلم أنَّ من تتبع استقراء القرآن يجد أنَّ التوحيد ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

النوع الأول: هو «توحيد الربوبية» التي جبلت فطر العقلاء على معرفته والاقرار به، إلَّا نزَر يسير وهم الملحدون الماديون الطبعيون الذين أنكروا هذه الربوبية، وقد حكى اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ مقولتهم في القرآن: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية:

(٢٤)] وبعض المنكرين قولاً مع الإقرار بها باطناً؛ إنكار تجاهل من عارفٍ جاحدٍ كفرعون، قال ـ تعالى ـ عنه: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ (٢٣)﴾ [الشعراء] تجاهل عارف مستكبر لما جبلت عليه الفطر وأقر به العقلاء.

ومع هذا التجاهل الإستكباري، **يأبى التصديق الإقراري الجبلي إلَّا أن يكذب هذا الاستكبار والتجاهل، قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: (١٠٢)] أي: أيقنت وعلمت أنَّ هذه الآيات من عند اللَّه، **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: (١٤)]؛ جحداً وعناداً واستكباراً مع علمهم أنها من عند اللَّه، وهذا هو كفر الجحود والعناد الذي لايثبته أكثر المتكلمين.

فالعاقل يرى ربوبية اللَّه تعالى من خلال الآيات الكونية والشرعية الدالة عليه، بغض النظر عن دينه وانتمائه، كما قال أبو العتاهية:

والله في كل تحريكة ... وفي كل تسكينة شاهد
وفي كل شيء له آية ... تدل على أنه الواحد

لكن ممسوخ الفطرة المستكبر الجاحد المعاند لا يصح شيء عنده من هذا، لأنه خرج عن الدليل، **بل جحد الدليل فضَّل السبيل،** وإنما قولنا له كما قال المتنبي:

وليس يصح في الأذهان شيء ... إذا احتاج النهار إلى دليل

فكل الناس على اختلاف مللهم ونحلهم أثبتوا صانعاً واحداً للعالم، إلَّا نزر يسير من المستكبرين المنكرين كما قلنا، لكن لم يثبت عن أحد من الطوائف على اختلاف مللهم ونحلهم أنهم أثبتوا

للعالم صانعان متماثلان، فالثنوية من المجوس* والمناوية القائلين بالنور والظلمة، متفقون على النور خير من الظلمة وهو الإله المحمود المفضل عندهم على الظلمة الشريرة المذمومة، تعالى عما يقول هؤلاء علواً كبيراً.

فالناس «إقرارهم باللَّه من جهة ربوبيته أسبق من إقرارهم به من جهة ألوهيته، وكان الدعاء له والإستعانة به والتوكل عليه فيهم أكثر من العبادة له، والإنابة إليه، ولهذا إنما بعثت الرسل يدعونهم إلى عبادة اللَّه وحده لا شريك له، الذي هو المقصود المستلزم للإقرار بالربوبية، وقد أخبر عنهم ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]،... فأخبر أنهم مقرون بربوبيته» [التفسير الكبير ٢/ ٣٠٩ لابن تيمية].

فالاعتراف بربوبية اللَّه تعالى فطرة أودعها اللَّه في البشر، يستشعرها كل عاقل في أعماقه، فهو عالم أنه عاجز، ولهذا يستجير به إذا طرأت عليه الأحوال التي يشعر بالعجز على مقاومتها، وهذا بغض النظر عن ديانته كما قلنا، فحتى الجاحد المعاند يشعر بهذه الربوبية في أعماقه، وإن أظهر الجحود والعناد في الظاهر، **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ۖ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ كَفُورًا ﴿٦٧﴾﴾ [الإسراء]، فكل من مسه الضر دعا اللَّه مخلصاً وحده، فإذا أنجاه أعرض عن دعائه وحده وأشرك معه غيره وهذا حال أهل الإشراك المقرين بالربوبية.

---

* انظر «شرح الطحاوية ص ٨٠».

فالعاقل يعلم أنَّ الذي يُذهب الهم والغم، وينجي في الشّدة، هو الذي يستحق العبادة بكل أقسامها، وهو القادر على أن يخسف بأصحاب الشّدة، الذين أخلصوا الدعاء فيها، ثم أشركوا لما أنجاهم، **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿ أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ ٱلْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لَا تَجِدُوا۟ لَكُمْ وَكِيلًا ﴿٦٨﴾ أَمْ أَمِنتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ ٱلرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ ثُمَّ لَا تَجِدُوا۟ لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِۦ تَبِيعًا ﴿٦٩﴾ ﴾ [الإسراء].

أما النوع الثاني: هو «توحيد الألوهية» الذي هو تحقيق معنى لا إله إلَّا اللَّه؛ عبادة اللَّه وحده بأمره وشرعه، والعبادة تكون بغاية الحب وغاية الذل والخضوع.

وأما النوع الثالث: هو «توحيد الأسماء والصفات»؛ تنزيه اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ عن مشابهة المخلوقين في صفاتهم، كما **قَالَ**: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ [الشورى]، والإيمان بما وصف اللَّه به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ على الوجه اللائق به، وهذا هو مسلك الفرقة الناجية، التي سلكته اتجاه المولى عَزَّ وَجَلَّ، فمذهب أهل السنَّة والجماعة هو وصف اللَّه بما وصف به نفسه ووصفه به الرسول ﷺ في **النفي والإثبات، مع البعد كل البعد عن الكيفية والإحاطة بهذه الصفة**، كما **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾ ﴾ [طه].

والرسل بعثت بتحقيق وتكميل توحيد الألوهية، الذي دل عليه توحيد الربوبية، المقرر والثابت بفطر العقلاء، وفطر مكذبي ومعاندي الرسل، **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ

﴿وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّـٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، فعبادة اللَّه لا تكون إلَّا بالاعتراف بالربوبية كما دلت عليه الفطرة؛ أنَّ اللَّه هو «الخالق» «الرازق» «المحيي» «المميت» «الملك» «المدبر»، بل بتحقيق التوحيد الثاني، وهو اجتناب عبادة غيره بالإلهية المستحقة له وحده كما ثبتت ودلت عليها الفطرة، فكما أنه الملك الرزاق ذو القوة المتين، فكذلك هو الذي يأله بالحب والخوف والرجاء والخضوع والخنوع والتوكل،... إلى غير ذلك من العبادات «الاعتقادية» و«القولية» و«العملية» و«المالية».

فاللَّه ـ تبارك وتعالى ـ خاطب المشركين في الألوهية، باعترافهم بالربوبية، ثم وبخهم على هذا الاعتراف والإقرار؛ لأنَّ الاعتراف بالربوبية يستلزم الاعتراف بالألوهية، وهي أن لا يعبد إلَّا اللَّه وحده بما «أمر» و«شرع»، فجعل اللَّه التوحيد الأول دليلاً على الثاني، وأن الكفر بالألوهية يستلزم الكفر بالربوبية، وأنَّ اعترافهم وإقرارهم غير نافع لما أشركوا غيره في إلهيته.

يقول المولى ـ تبارك تعالى ـ، مُوبِخاً لهؤلاء المقرين المعترفين بربوبيته، لما صرفوا الألوهية لغيره ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ﴾ [يونس: ٣١].

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ﴾ [المؤمنون: ٨٥] فلما اعترفوا وبَّخهم منكراً عليهم بقوله: ﴿قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [المؤمنون] ثم قال: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ﴾ [المؤمنون: ٨٧] فلما أقروا

وبخهم منكراً عليهم شركهم بقوله: ﴿قُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ ٨٧﴾ [المؤمنون]، ثم **قَالَ**: ﴿قُلۡ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيۡهِ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٨٨ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ﴾ [المؤمنون: ٨٩] فلما أقروا وبخهم منكراً عليهم شركهم بقوله: ﴿قُلۡ فَأَنَّىٰ تُسۡحَرُونَ ٨٩﴾ [المؤمنون]*.

فالآيات كثيرة جداً في استفهام التقرير، لأن المقر المعترف بالربوبية يلزمه الاقرار والاعتراف بالألوهية ضرورة، **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ﴾ [العنكبوت: ٦١] فلما صح اعترافهم وبخهم منكراً عليهم شركهم، بقوله: ﴿فَأَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ٦١﴾ [العنكبوت] فهم مقرون معترفون أنَّ اللَّه هو الخالق الرزاق مدبر الأمر، بيده ملكوت كل شيء، ومع ذلك يأبون إلَّا أن يشركوا معه غيره في جلب النفع ودفع الضر، **وهذا الشرك في الطلب لا في أصل الاعتقاد.**

لذا قلنا ونقول دائماً، **أنَّ من أثبت توحيد الربوبية، وحقق توحيد الألوهية، ثم تحاكم أو حكَّم الطاغوت، كالتحاكم إلى القوانين الوضعية، قد كفر بالألوهية والربوبية معاً**، لأنَّ من كمال ربوبية اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ أن يكون الحكم والتشريع والأمر له، **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فاللَّه هو الخالق المشرع المكون المتصرف المدبر، فهناك ترابط وثيق بين «الربوبية» و«الألوهية»، وأنَّ من أنكر أو جحد أو أبى أو صرف شيء من خصائص الألوهية لغيره لا

---

* انظر «أضواء البيان ٣/ ٣٠٥ ـ ٣٠٧» للشنقيطي.

ينفعه الأول، **كما لم ينفع اليهود والنصارى الذين أقروا واعترفوا برسالة محمد ﷺ أنه رسول اللَّه حق ولم يتبعوه.**

فاللَّه ـ تبارك وتعالى ـ لما بيَّن أنه فاطر السماوات والأرض، وأقر بذلك الكفار الجاحدون **المعاندون الآبون للانقياد له، قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٤] يعني: معبوداً وناصراً وملجأ، **قَالَ:** ﴿**أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا**﴾ [الأنعام: ١١٤] أي: أتحاكم إليه، قال في الآخير ﴿**قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ**﴾ [الأنعام: ١٦٤].

فالولاية التي دلت عليها فَطر السماوات والأرض، استلزم أن يكون الحكم والتحاكم له لا لغيره، وهذا ـ دلالة الولاية ودلالة أن يكون هو الحكم ـ استلزم أن يكون هو «الرب»، «السيد» «الإله»، الذي تأله إليه القلوب، فالربوبية دلت على الألوهية، والعكس صحيح، **والإعراض عن أن يكون هو الحكم المتحاكم إليه، هو الإعراض عن أن يكون هو الرب، فكل منهما مستلزم للثاني.**

فإذا تبين لك هذا، علمت أنَّ المشرعين القوانين الوضعية، ادعوا الربوبية بتشريعهم هذا، **والمطيع لهم عن حب واختيار، قد اتخذهم أرباباً من دون اللَّه وإن كان لا يقوله بلسانه،** لأنَّ اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ بيَّن أنَّ الذين أطاعوا الأحبار والرهبان من اليهود والنصارى في تحليل الحرام وتحريم الحلال قد اتخذوهم أرباباً من دون اللَّه، **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، وهم كانوا في هذه الربوبية كما قال السلف.

قال ابن عباس: «زينوا لهم طاعتهم، فلم يأمروهم أن يسجدوا لهم، ولكن أمروهم بمعصية اللَّه فأطاعوهم، فسمَّاهم اللَّه بذلك أرباباً» [جامع البيان ٤/ ١٤٨ للطبري].

قال أبوالبختري: «أما إنهم لم يصلوا لهم، ولو أمروهم أن يعبدوهم من دون اللَّه ما أطاعوهم، **ولكن أمروهم، فجعلوا حلال اللَّه حرامه، وحرامه حلاله، فأطاعوهم، فكانت تلك الربوبية**.» [جامع البيان ٤/ ١٤٨ للطبري والإيمان ص ٥٨ لابن تيمية والدر المنثور ٣/ ٤١٥ للسيوطي].

قال الربيع بن أنس قلت لأبي العالية: «كيف كانت الربوبية في بني إسرائيل؟ قال: كانت الربوبية أنهم وجدوا في كتاب اللَّه ما أمروا به ونهوا عنه، فقالوا: لن نسبق أحبارنا بشيء، فما أمرونا به ائتمرنا، وما نهونا عنه انتهينا لقولهم، **فاستنصحوا الرجال، ونبذوا كتاب اللَّه وراء ظهورهم**» [المصدر السابق].

فليتنبه مستحسني أقوال وأوامر الطواغيت المخالفة لما أنزل، أنها كفر برب السماوات والأرض، فمطلوب من هؤلاء الفرار إلى اللَّه وتوحيده بغاية الحب وغاية الذل والخضوع، ومنها عدم التقدم بين يديه، واللجوء عند التنازع إليه؛ أن يكون هو الحكم المتحاكم إليه، أليس هو الإله؟ ـ المألوه الذي تألهه القلوب ـ، بمعنى هو المعبود الذي يستحق العبادة.

«وكونه يستحق الإلهية مستلزم لصفات الكمال، فلا يستحق أن يكون محبوباً معبوداً لذاته إلَّا هو، وكل عمل لا يراد به وجهه فهو باطل، وعبادة غيره وحب غيره يوجب الفساد كما **قَالَ تَعَالَى**: ﴿ لَوْكَانَ

﴿فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]» [إقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ٢/ ٣٨٧ لابن تيمية].

فبهذا وبما بسطنا القول فيه سابقاً، يتبيَّن لك جهل عامة المتكلمين، الذين قرروا أنَّ التوحيد الذي بعثت به الأنبياء والرسل، هو توحيد الربوبية، وهذا من جهلهم الفاحش بأن فسروا لا إله إلَّا اللَّه بلا خالق إلَّا اللَّه، فالإله عندهم بمعنى القادر على الاختراع، فالتوحيد عندهم هو إثبات ربوبيته تعالى، وهذا هو الغاية في التوحيد، وقد أطالوا النظر في تقريره*.

سابعاً: الصدع بالحقّ والتصدي للباطل وعدم مخافة لومة لائم:

اعلم أنَّ منهج الأنبياء والرسل هو الدعوة إلى الحقّ على بصيرة، والحقّ هو توحيد اللَّه بما «**أمر**» و«**شرع**»؛ أن تكون خصائص الإلهية له وحده، وهذا هو التوحيد أو الحقّ الذي جاءت به الأنبياء والرسل لتحقيقه وتكميله، ـ أن يكون اللَّه هو المألوه المعبود ـ.

فقد أقسم اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ ببعض مخلوقاته و**قال**: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ۝٣﴾ [العصر]، **والحقّ هو تحقيق «لا إله إلَّا اللَّه»، من دعوة إليها، وإزاحة من وقف في طريقها**، فكل إنسان في خسر إلَّا المستثنين من هذه الخسارة، وهم الذين آمنوا بلا إله إلَّا اللَّه،

* انظر «الدرء ١/ ١٢٩ ـ ١٣٢» و«إقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٣٨٦، ٣٨٧» لابن تيمية.

وعملوا بها من الصالحات، وتواصوا بها، وصبروا واحتملوا الآذى في سبيلها، لأنها هي الحقّ الذي ينبغي أن يدان به، وأنَّ الذين حققوها في الدنيا، هم الذين يحصل لهم الاهتداء والأمن يوم القيامة، والشاهد على هذا، قوله ـ تعالى ـ : ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٨٦﴾﴾ [الزخرف].

ونحن نشهد أنَّ الأنبياء والرسل دعوا أممهم لهذا، **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، ونبينا الكريم صلوات اللّٰه وسلامه عليه، قد دعا لهذا التوحيد، وصدع به ولم يخشَ في سبيله لومة لائم.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ﴾ [المائدة: ٦٧].

و**قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤].

فالصدع بالحقّ والدعوة إليه هي وظيفة الأنبياء والرسل وورثتهم، وهو من أعظم القربات عند اللّٰه، كيف وهو **إحقاق الحقّ وإبطال الباطل،** فمن أحسن ممن صدع بالحقّ ودعا إليه على بصيرة؟ ألم يقل اللّٰه ـ سبحانه وتعالى ـ : ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [فصلت] و**قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨].

فلقد اقتضت حكمة اللّٰه وقدرته الكونية، أن يكون الصراع بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان إلى قيام الساعة، وقد أعلمنا المولى ـ عزَّ وجلَّ ـ أنَّ أولياءه هم الظاهرون القاهرون لأعدائه وأعدائهم، وأنَّ أعداءه وأعداء رسله هم المقهورون المخزوون، ومتى حصل العكس

كان الخلل في أتباع الرسل، كما حصل للمصطفين الأخيار رضي الله عنهم ولعن اللَّه من كفرهم وفسقهم يوم أحد، ومتى راجعوا الحقّ وتمسكوا بالدليل فلن يضلوا، ويتحقق لهم الوعد، ألا وهو النصر والظهور على مناوئيهم وأعدائهم، لأنَّ هذا من سنَّة اللَّه التي لا تجد لها تبديلاً أو تحويلاً.

فبالتتبع والاستقراء لأحوال الرسل صلوات اللَّه وسلامه عليهم وورثتهم، يتبيَّن أنَّ النصر والظهور بسبب اتباع الرسول، لأنَّ المولى عزّ وجلّ وعد ووعده حق، أن ينصر رسله وأتباعهم على من خالفهم في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد.

فالسعيد من لزم السبيل، والشقي من خالف الدليل فضل السبيل، والدليل ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، فلابد من الاتباع إن أردنا الوصول.

فوظيفة الصدع بالحقّ والدفاع عن عرين الدّين وظيفة سامية، لا تتحقق إلَّا لمن حباه اللَّه بها، ليتحقق له خير الدنيا والآخرة، كما **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿ **وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ** ﴿٣٥﴾ ﴾ [فصلت]، إذن وظيفة نشر الحقّ والعمل به هي وظيفة من أنبل الوظائف، يختص اللَّه بها من يشاء من عباده، لأنَّ هذا من محاب اللَّه وما يريده، ولا ينال هذا إلَّا من أريد به الخير، كما قال صلى الله عليه وسلم: «**من يرد اللَّه به خيرًا يفقه في الدّين**» [البخاري رقم ٧١ و٧٣١٢ ومسلم رقم ٢٣٨٩ و٤٩٣٣].

«فلازم ذلك أنَّ من لم يفقهه اللَّه في الدّين لم يرد به خيراً، فالأول مستلزم للثاني» [مجموع الفتاوى ١٦/ ١٠ و٢٠/ ١١٨ و٢٨/ ٤٩ لابن تيمية].

فشتان بين النور والظلمة، والبصر والعمى، فليتدبر اللبيب، أنَّ من أوتي هذا، فقد أوتي خير الدنيا والآخرة، كيف وهو الدليل الذي

يُثبِّت على السبيل.

فما أحوجنا اليوم لهذه الوظيفة، فلقد انطفأ نور الحقّ ببعض الأمكنة ونُكِّل بأهله، فالشَّر اليوم في الأمة مستطير، بسبب تمكن أهل الإلحاد والزيغ والفساد من الأخذ بمناصب السيادة والزعامة، وأيم اللَّه ما حصل هذا إلَّا بسبب ركون أصحاب الحقّ أو فتورهم، فمتى كان الحقّ ظاهراً عالياً لزم أن يكون أهل الباطل مقهورين مخذولين مستترين بباطلهم، ومتى فشى الباطل وأعلن به ونودي له، كان الحقّ مغلوباً مستوراً لا يكاد يعلم في بعض الأمكنة أو الأزمنة، وهذا طارىء، لأنَّ الأصل في الحقّ أن يكون ظاهراً عالياً، واللَّه وعد أن تقوم طائفة لهذا، تقاتل عليه إلى قيام الساعة، لا يضرهم من خذلهم ووعد أن ينشىء له غرساً يستعمله فيه.

فلقد بين اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ مكانة هؤلاء، الصادعون بالحقّ، المجاهدون في سبيله أنهم حازوا قصب السبق، وأنهم هم المفلحون في عدة مواضع من القرآن، فأهله أعظم الناس قدراً في الدنيا والآخرة. فلقد أخذوا بذروة سنام الإسلام، ورسولنا صلوات اللَّه وسلامه عليه في الذروة العليا منه، ثم أصحابه ﵃ ولعن اللَّه من كفرهم أو فسقهم أو ضللهم، فلقد قدموا في سبيل هذا المنهج ـ الصدع بالحقّ والجهاد في سبيله ـ ، النفس والنفيس، لأنهم عرفوا حقوق اللَّه على عبيده من معلمهم ومربيهم ﷺ فانطلقوا يعلنون تلك الحقوق ويجاهدوا عليها، ولم يخافوا في ذلك لومة لائم أو خذلان خاذل.

«ومن حقوق اللَّه على عباده رد الطاعنين على كتاب اللَّه ورسوله

ودينه ومجاهدتم بالحجة والبيان، والسيف والسنان والقلب والجنان» [هداية الحيارى ص ١١٢ لابن القيم].

وإن كَلُم الداعي لهذه الحقوق، فقد كلم في أنبل غاية وأعظمها قدراً على الاطلاق، كيف وهو مَكلُوم في سبيل أن يكون سلطان اللَّه هو الظاهر القاهر في الأرض، فإن مات كان من الشهداء السعداء الآمنين يوم يأتي الناس مفزوعين مكروبين، وإن حيا حيا على بينة، مع ما هو مدخور له يوم القيامة من جزيل الحسنات بسبب عظيم القربات، فلقد جمع اللَّه الشهداء في سبيل الحقّ مع النبيين والصديقين في الجنة، وقَالَ: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ٦٩﴾ [النساء].

«والشهيد سمي شهيداً لقيامه بشهادة الحقّ في جنب اللَّه حتى قتل» [تفسير الطبري ٢/ ٦٥١].

فمن أعظم من هذا منزلة؟! ومن أوفر من هذا حظاً؟ فهو لا تقر عيناه حتى يُكلم أو يقتل في سبيل الحقّ، فلقد عده النبي ﷺ من أفضل الشهداء بقوله: «**سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله**» [الحاكم في المستدرك رقم ٤٨٨٤ والتمهيد لابن عبد البر ٥/ ١٢٣ والجامع الصحيح رقم ٣٦٧٥ والسلسلة الصحيحة رقم ٣٧٤].

وفي رواية: «**أكرم الشهداء يوم القيامة، حمزة بن عبد المطلب، ثم رجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه، فقتله**» [التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد ٥/ ١٢٣ لابن عبد البر].

فبعد هذا، لا همَّ ولا حزن للصادع بالحقّ، الآمر الناهي، إن كانت العاقبة هي أكرم المنازل يوم القيامة، فمخافة الناس، أو لومة

لائم لا تساوي شيئاً أمام هذه المنزلة، ولما كانت مهمة الصدع بالحقّ والدعوة إليه بالقول والفعل، ليس بالهيِّنة خصَّ صاحبها بهذه المنزلة إن قتل على إثرها، فمهمة الصدع بالحقّ، خصَّ اللَّه بها الأنبياء والرسل وأتباعهم، لِمَ فيها من عظيم النفع للعباد والبلاد.

فظهور الحقّ والانتصار له، له من المنافع على مصالح الآنام، ما لا ينكره إلَّا مكابر مسفسط، لأنه متى تُرك الصدع به وإظهاره، تلبس الأمر على الناس، ورفع الباطل رأسه، والحالة هذه لا يعم العقاب أصحاب الباطل، بل الساكتين عن الحقّ أيضا، كما **قَالَ تَعَالَى**: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾ [الأنفال: ٢٥].

فالأمر ليس بالهيِّن، فمتى سكت عن الصدع بالحقّ وتبيينه، أي: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمعروف هو الإيمان وشعبه، والمنكر هو الكفر وشعبه، ضرب اللَّه القلوب بعضها ببعض كما جرى لبني إسرائيل لما لعن بعضهم بعضا، فالسكوت عن الصدع بالحقّ بعد القدرة عليه، أمر جسيم لا يدرك خطورته إلَّا من عرف قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾ فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦٓ أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴿١٦٥﴾ ﴾ [الأعراف].

فقد حكى اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ أنَّ فرقة صدعت بالحقّ فنهت وأنكرت، وفرقة سكتت ووبخت من أنكر، فأهلك اللَّه المعتدين، وأنجى الناهين المنكرين، وسكت عن الذين قالوا: ﴿لِمَ تَعِظُونَ﴾،

وهذه الأخيرة هي التي أبكت حبر الأمة وترجمان القرآن عبد اللَّه بن عباس رَضِيَ الله عَنْه لما سكت اللَّه عن مصيرها.

ولهذا أمر النبي ﷺ الصدع بالحقّ والدعوة إليه، وأن لا يخاف في سبيله لومة لائم.

قال صلوات اللَّه وسلامه عليه: «**لا يمنعن أحدكم مخافة الناس أن يتكلم بالحق إذا علمه** ـ وفي رواية ـ **إذا عرفه**» [صحيح سنن ابن ماجة رقم ٣٢٥٣ والتمهيد ٥/ ١٢٢ وإتحاف الخيرة المهرة رقم ٩٧٣٧].

وعن أبي سعيد الخدري رَضِيَ الله عَنْه أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**لا يحقرن أحدكم نفسه.**

قالوا: وكيف يحقر نفسه؟

قال: **أن يرى أمراً للَّه فيه مقال فلا يقول به فيلقى اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ وقد أضاع ذلك فيقول: ما منعك؟ فيقول: خشية الناس، فيقول: فإياي كنت أحق أن تخشى**» [إتحاف الخيرة المهرة رقم ٩٧٣٦ وانظر صحيح سنن ابن ماجة رقم ٣٢٦٠].

وعن أبي بكر الصديق أنه قال: أيها الناس! إنكم تقرءون هذه الآية: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ ﴾ وإني سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**إنَّ الناس إذا رأوا الظَّالم فلم يأخذوا على يديه؛ أوشك أن يعمَّهم اللَّه بعقاب منه**» [صحيح سنن الترمذي رقم ٢١٦٨ وصحيح سنن ابن ماجة رقم ٣٢٥٢].

فها هم السلف يقرءون الآية ويفهمون منها غير ما نفهمه نحن اليوم، وإن كان حقيقة هذه الآية، هي كما قال أبو عامر الأشعري: «كان

رجل قتل منهم بـ «أوطاس»، فقال النبي يا أبا عمرو ألا غيَّرتَ *؟ فتلا هذه الآية: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ ﴾ [المائدة: ١٠٥].

فغضب رسول اللَّه ﷺ وقال: أين ذهبتم؟! إنما هي: **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ ـ من الكفار ـ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ** » [السلسلة الصحيحة رقم ٢٥٦٠].

ففقه الآية هي على غير ما فهمناه، فلا يضرنا ضلال الكفار إذا اهتدينا، ولكن يضر ضلال وظلم من كان بين أظهرنا إن جاهر به ولم نأخذ بيده.

عن جرير بن عبد اللَّه البجلي قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**ما من قوم يُعمل فيهم بالمعاصي ـ هم أعز وأمنع ـ لا يغيِّرون، إلَّا عمَّهُمُ اللَّهُ بعقاب**» [صحيح سنن ابن ماجة رقم ٣٢٥٤].

وفي رواية: «**ما من قوم يكون بين أظهرهم من يعمل بالمعاصي هم أعز منه وأمنع لا يغيروا عليه إلَّا أصابهم اللَّه تعالى منه بعذاب**» [إتحاف الخيرة المهرة رقم ٩٧٧١].

وعند ابن حبان في صحيحه بلفظ: «**ما من رجل يكون في القوم يعمل فيهم بالمعاصي يقدروا أن يغيروا عليه ولم يغيروا إلَّا أصابهم اللَّه بعقاب قبل أن يموتوا**».

فالآية ليس فيها دليل على عدم الصدع بالحقّ والدعوة إليه؛ ترك

---

* أي: لو أخذت الدّية.

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا كله لما يكون منهج الأنبياء والرسل هو الغالب والقاهر؛ منهج الفرقة الناجية، **أما إذا كان أهل البدع والافتراق، والهمج الرَعاع هم المتسلطون على رقاب الناس، وأهل الحقّ منكل بهم، هنا يُكتفى بخاصة النفس، ويُترك أمر العوام، على أن لا يداهنوا، بل يداروا.**

عن أبي ثعلبة الخشني قال: سألت رسول اللّه ﷺ عن قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ ﴾ قال: «**بل ائتمروا بالمعروف، وتناهوا عن المنكر، حتى إذا رأيت شحاً مطاعاً، وهوى متبعاً، ودنيا مؤثرة، وإعجاب كلَّ ذي رأي برأيه، فعليك بخاصة نفسك ودع العوام، فإنَّ من ورائكم أياماً الصبر فيهن مثل القبض على الجمر...**» [سنن الترمذي رقم ٣٢٥٢ «التحفة»].

فالحالة وهذه، على المرء أن لا يذل نفسه كما قال ﷺ: «**لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه**، قالوا: وكيف يذل نفسه؟ قال: **يتعرض من البلاء ما لا يطيق** ـ وفي رواية ـ **يطيقهُ**» [صحيح سنن ابن ماجة رقم ٣٢٥٩ وصحيح سنن الترمذي رقم ٢٢٥٤].

فالأصل هو فرضية الصدع بالحقّ والدعوة إليه؛ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن لا يخاف في اللّه لومة لائم، وأنه لا يُقرِّب من أجل، ولا يُبْعِدُ من رزق، بل ما يصيب ما كان ليخطىء.

عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول اللّه ﷺ: «**ألا لا يمنعن أحدكم رهبة الناس أن يقول بالحقّ إذا رآه، أن يذكر تعظيم اللّه، فإنه لا يُقَرِّب من أجل، ولا يُبْعِدُ من رزق**» [مسند أبي يعلى ١/ ٥٨٥ وإتحاف الخيرة

المهرة رقم ٩٨٢٧ و٩٨٩٢].

وكما نعلم أنَّ هذا هو وظيفة الأنبياء والرسل وورثتهم، ولمن أراد أن يتبعهم، فهو منهاج قويم وصراط مستقيم، وكل صادق فبهم يُأتم في صدقه، فوجب على أتباعهم المحافظة على تركتهم، وهي: **الصدع بها والدعوة إليها، واحتمال الأذى في سبيلها.**

فلابد من الأمر بالمعروف وتكميله، وإنكار المنكر وتعطيله؛ قطعه وتجفيف ينابعه، ورأسه هو الكفر باللَّه وعبادة غيره معه، والقول عليه بغير علم.

فالنطق بالحقّ والدعوة إليه هي سمة أولي العلم والفضل الذين صلحت بواطنهم وظواهرهم، كما أنَّ النطق بالباطل والدعوة إليه هي سمة لأهل الأهواء، الذين فسدت قوتهم «العلمية» و«العملية»، فالحقّ أزليٌّ والباطل طرأ، فلهذا لابد من زهقه وإزالته. والساكت عنه مع القدرة شيطان أخرس كما أنَّ المتكلم به شيطان ناطق، فعلينا دحضه بالسِّلاحين، «القولي» و«الفعلي».

القولي: هو الحجج والبراهين، والفعلي: هو الجهاد بالبدن والمال، فالجهاد واجب لدفع هذا الصائل؛ الباطل وأهله لتتحقق العبودية للَّه؛ إخراج الناس من عبادة أهوائهم وشهواتهم إلى عبادة رب العباد.

«والتحقيق أنَّ جنس الجهاد فرض عين إما بالقلب، وإما باللسان، وإما بالمال، وإما باليد فعلى كل مسلم أن يجاهد بنوع من هذه الأنواع.» [زاد المعاد ٣/ ٧٢ لابن القيم].

ومن أفضل الجهاد وأعظمه، هو كما قال ﷺ: «**إنَّ من أعظم الجهاد** ـ وفي رواية ـ **أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر**» [صحيح سنن ابن ماجة رقم ٣٢٥٦ وصحيح سنن الترمذي رقم ٢١٧٤].

عن أبي أمامة؛ قال: عرض لي رسول اللَّه ﷺ رجل عند الجمرة الأولى فقال: يا رسول اللَّه! أي الجهاد أفضل؟ فسكت عنه، فلما رأى الجمرة الثانية سأله، فسكت عنه، فلما رمى جمرة العقبة، وضع رجله في الغرز ليركب قال: «**أين السائل؟** قال أنا يا رسول اللَّه! قال: **كلمة حقّ عند ذي سلطان جائر.**» [صحيح سنن ابن ماجة رقم ٣٢٥٧ والسلسلة الصحيحة رقم ٤٩١].

فالصدع بالحقّ أمام من يخافه الناس، هو من أعظم القربات عند اللَّه، **ومن الممكن أن يسمى هذا العمل النبيل اليوم، خروجاً عند بعض الناس، الذين غيروا مجرى السلفية وادعوا أنهم يدافعون عنها، حيث نزعوا وصفها عن الذين ليسوا مثلهم؛ الذين لا يتزلَّفون للسلاطين ليزينوا لهم باطلهم، أو يداهنونهم.**

ومداهنة الظالم ومهابته ليس منهج أهل السنَّة، أو وصفٌ للسلفية، إنما هو منهج الضعفاء المستكينين المنهزمين الراضين بالأمر الواقع، والاستكانة هي: الذلة والخضوع والمداهنة، وهؤلاء للأسف، دمجوا هذا المنهج في السلفية، وجعلوه من أصل أصولها، وأدخلوه في باب «عدم الخروج على الحاكم»، وفي الحقيقة هذا تمويهٌ ولبسٌ للحقّ بالباطل، **والفرق بين العملين واضح لمن كان على منهج أهل السنَّة في الاعتقاد والقول والعمل.**

فالسلفية بعكس ما ادعى هؤلاء تماماً، لأنَّ من أصل أصولها هو القول بالحقّ ولوكان مراً، والدعوة إليه واحتمال الأذى في سبيله، حتى يحيا من حيا عن بيِّنة، ويهلك من هلك عن بيِّنة، وبهذا أمر إمامنا صلوات اللَّه وسلامه عليه.

عن أبي ذر رضي الله عنه، قال: «**أمرني خليلي بسبع: أمرني بحب المساكين والدنوِّ منهم،... وأمرني أن أقول بالحقّ وإن كان مراً، وأمرني أن لا أخاف في اللَّهِ لومة لائم،...**» [مشكاة المصابيح رقم ٥٢٥٩].

فالسلف فهموا هذا، وعدُّوه من الأصول، لا أصول هؤلاء المميعة الذين عدُّوه خروجاً، على الحاكم.

عن أبي سعيد الخدريِّ قال: أخرج مروان المنبر في يوم عيدٍ فبدأ بالخطبة قبل الصلاة، فقال رجل: يا مروان! خالفت السنَّة: أخرجت المنبر في هذا اليوم، ولم يكن وبدأت بالخطبة قبل الصلاة، ولم يكن يبدأ بها، فقال أبو سعيد: أما هذا فقد قضى ما عليه سمعت رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم يقول: «**من رأى منكم منكراً فاستطاع أن يغيِّره بيده، فإن لم يستطع؛ فبلسانه، فإن لم يستطع؛ فبقلبه وذلك أضعف الإيمان.**» [صحيح سنن ابن ماجة رقم ٣٢٥٨ وصحيح سنن الترمذي رقم ٢١٧٢].

فأخبرونا يا متزلفة! هل هذا العمل من أصول السلفية أم من أصول الخوراج؟!

وفعل عبد اللَّه بن عمر رضي الله عنه لما سمع الحجاج بن يوسف الثقفي يوماً يخطب فقام وقال: «عدوَّ واللَّه! استحلَّ حرم اللَّه، وخرّب بيت اللَّه، وقتل أولياء اللَّه، فقال الحجاج: من هذا؟! فقيل: عبد اللَّه بن

عمر. فقال: اسكت ياشيخاً قد خَرِفَ، فلما انتهى الحجاج من خطبته أمر بعض أعوانه فأخذ حربة مسمومة فضرب بها رجْلَ عبد اللَّه فمرض ومات منها. ودخل عليه الحجاج قبل موته عائداً، فسلَّم فلم يردَّ عليه، وكلَّمه فلم يُجِبْه» [تذكرة الحفاظ ١/ ٣٧ وسير أعلام النبلاء ٤/ ٣٦٦ للذهبي].

فعلى قولكم، فعل إمام أهل السنَّة لما وقف وقفة الأسد الضروس في وجوه المعطلة خرج على الحاكم، ومن بعده الأئمة الفطاحلة ابن حزم، والنابلسي، وابن تيمية، وابن القيم ، وابن أبي العز، و... وسيد قطب و... رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فهل تعدون هؤلاء من الخوارج، أو تأثروا بفكر الخوارج؟ وإذا استَحيتوا قولوا هم من المستعجلين الأمر قبل أوانه.

فالعالم الرباني هو الذي لا يمنعه مانع من قول الحقّ والصدع به، أمام من يخاف سطوته، كيف وهو يتأسى بالأنبياء والرسل، **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴿٧١﴾﴾ [يونس].

وقال مخبراً عن هود عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿قَالَ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ مِن دُونِهِۦ فَكِيدُونِى جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ﴿٥٥﴾﴾ [هود]، وإن خاف فسكت، فلا لوم عليه، **شريطة أن لا ينطق بالباطل، أو يزين للسلاطين مكرهم وسوء أعمالهم،** فاللوم ليس على الخوف وفي السلف من خاف على نفسه بطش الحكام.

عن سعيد المقبريِّ عن أبي هريرة قال: «حفظت من رسول اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعاءين: فأما أحدهما فَبَثَثْتُه، وأما الآخر فلو بَثَثْتُه قُطِعَ هذا البُلعوم»

[البخاري رقم ١٢٠].

إنما اللوم على تمييع الحقّ ومداهنة أهله، خاصةً إن كان هذا الحقّ من الأصول التي لا ينبغي السكوت عنها، أو غض طرف البصر عنها، كمسائل الاعتقاد ومنها «الولاء» و«البراء»، و... لأنَّ هناك فرقاً كبيراً بين «المداهنة» و«المداراة».

فالمداهنة مذمومة وهي: التلطف بأصحاب الباطل ليقروا ويتركوا على هواهم، والمداراة هي: التلطف بأصحاب الباطل حتى يستخرج منهم الحقّ أو يردوا عن باطلهم وغيهم، والمداراة صفة مدح وهي لأهل الإيمان، والمداهنة صفة ذم وهي لأهل النفاق*.

وقد ضرب لهما الإمام الرباني ابن القيم مثلاً في «كتاب الروح ص ٢٨٨».

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كحال رجل به قرحة قد آلمته، فجاءه الطبيب المداوي الرفيق، فتعرف حالها، ثم أخذ في تليينها، حتى إذا نضجت أخذ في بطّها برفق وسهولة، حتى أخرج ما فيها، ثم وضع على مكانها من الدواء والمرهم ما ينفع فساده ويقطع مادته، ثم تابع عليها بالمراهم التي تنبت اللحم ثم يذرّ عليها بعد نبات اللحم ما ينشف رطوبته ثم يشد عليها الرباط، ولم يزل يتابع ذلك حتى صلحت.

والمداهن قال لصاحبها: لا بأس عليك منها، وهذه لا شيء، فاسترها عن العيوب بخرقة ثم الْهُ عنها، فلا تزال مدتها تقوى وتستحكم

* انظر «الروح ص ٢٨٨» لابن قيم الجوزية.

حتى عظم فسادها».

فليتنبه اللبيب، فإنَّ بينهما بونٌ شاسعٌ، لكن هناك لفتة لابد من ذكرها، لازمة لحملة الحقّ الصادعين به، وهي بمثابة سلاح رادع لأعداء الرسل وورثتهم، وهو العلم؛ البصيرة التي ذكرها اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ في الآية المائة وثمانية من سورة يوسف، ثم إتخاذ الأسباب وعدم التوكل عليها، لأنَّ مخالفي الرسل أصناف، وهذا من الحكمة التي من أوتيها فقد أوتي خيراً كثيراً.

وأرباب البصائر قديماً قالوا: الحكمة هي معرفة الحقّ والعمل به، والإصابة في القول والعمل، وهي علمية وعملية، فالعلمية: الاطلاع على بواطن الأشياء، ومعرفة ارتباط الأسباب بِمُسبَبَاتها خلقاً وأمراً، قدراً وشرعاً. والعملية: هي وضع الشيء في موضعه*، فعلى هذا تكون الحكمة كما قال الإمام الربانيُّ شيخ الإسلام الثاني ابن القيم: «هي فعل ما ينبغي، على الوجه الذي ينبغي في الوقت الذي ينبغي.» [مدارج السالكين ٢/ ٤٩٩].

فمخالفي الرسل أصناف:

ـ صنف متبع لكل ناعق، يقول بقول الغير دون حجة أو برهان، وهم أتباع الآباء والأجداد الذين قال فيهم اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۗ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ ١٧٠﴾ [البقرة]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ مَآ

* انظر «مدارج السالكين ٢/ ٤٩٨» لابن قيم الجوزية.

أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُواْ حَسۡبُنَا مَا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ ١٠٤﴾ [المائدة]، فالآيات في هؤلاء كثيرة، وهم اليوم أتباع العوائد والعصبية المذهبية، الجامدون على دين أساطير آبائهم، وهم الداء العضال الذي لا يرجى له زوال.

ـ وصنف عرف الحقّ وكتمه، أي: أنَّ هؤلاء الصادعين بالحقّ الداعين إليه هم على الحقّ، لكن خوف فوات بعض الشهوات والمآرب التي تحققت لهم بسبب السكوت على ما عند مخالفي الرسل وأتباعهم، وهم اليوم **المداهنون للطواغيت وأتباعهم، المزينون لهم أو الساكتون عنهم لأجل تلك المآرب، وهؤلاء في الحقيقة مناهضون للدعوة السلفية.**

ـ وصنف ذو تراكيب خبيثة، يرى الخبث في كل أحد، هم الذين غلبت عليهم الصفات «السَّبُعية» و«الشيطانية»، يكرهوا كل ما هو على الفطرة، وهم اليوم أصحاب الأمزجة الفاسدة من علمانيين، وحداثيين وقوميين أصحاب الفكر الحر، الذين اتخذوا إسلامهم جنَّة ليفسدوا فيه، كما فعل عبد اللَّه بن سبأ اليهودي الصنعاني لما أنشأ **دين الرفض الذي باطنه الكفر المحض**، وأتباعه؛ الرافضة، نصبوا المنجنيق لكل ما هو على الطريق.

«وهؤلاء في كل زمان ومكان، فإنه قطُّ ما قام للمسلمين عدو من غيرهم إلَّا كانوا أعوانهم على الإسلام، وكم جرُّوا على الإسلام وأهله من بلية؟ وهل عاثت سيوف المشركين عباد الأصنام من عسكر هولاكو وذويه من التتار إلَّا من تحت رؤوسهم؟ وهل عطلت المساجد،

وحرقت المصاحف، وقتل سروات المسلمين وعلمائهم وعبادهم وخليفتهم إلَّا بسببهم ومن جرَّائهم؟ **ومظاهرتهم للمشركين والنصارى معلومة عند الخاصة والعامة، وآثارهم في الدّين معلومة.**» [التفسير القيم ص ٦٣ لابن القيم].

وهذا الصنف الآخير، يشبه المدرسة اليهودية التي عرفت الحقّ على عهد النبي ﷺ ولم يذعنوا له، لحسدهم وبغيهم، فراحوا يبغون له الغوائل، فهؤلاء متأثرون بهذه المدرسة تأثيراً كبيراً، بل قد أنشأتهم إنشاءً، وهم اليوم **مظاهرون لكل راية تريد أن تطمس معالم الدّين.**

فقد استقلوا بالولايات الهامة والمناصب الرفيعة التي تتعلق بمصالح المجتمع، بل طوقوا بيدهم الحديدية، واستولوا على كل خيرات الأمة، يتحكَّمون فيها بأهوائهم، فهذا الصنف من سوء الحكمة أن يدعوا أو يجادلوا بالتي هي أحسن.

فالصنف الأول والثاني يمكن أن يدعوا أو يجادلوا بالتي هي أحسن؛ بإقامة لهم الحجج والبراهين، ويضرب لهم الأمثال، لعلهم يستجبون، وهؤلاء يمدُّ قلوبهم مادتان، مادة خير ومادة شر، وأيهما غلبت كانوا منها، فمن الممكن أن تزال منهم مادة الشَّر بالحكمة والموعظة الحسنة، أما الصنف الآخير، فمن العبث أن ينزلوا منزلة هؤلاء، **بل ينتقل بهم من المجادلة إلى المجالدة*، أين ما ثقفوا قتلوا تقتيلاً، فهم الذين أمر المولى ـ سبحانه وتعالى ـ بقتالهم حتى يكون**

* انظر «مفتاح دار السعادة ١/ ٥١٧» و«الصواعق المرسلة ٤/ ١٢٧٦» لابن قيم الجوزية.

الدّين كله للَّه. فالمهمة شاقة وصعبة، ينبغي لصاحبها التسلح بكل الأسلحة، وعلى رأسها العلم الشرعي الذي ينسف شبه هؤلاء نسفاً.

نسأل اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ أن يعيننا على نشر دعوة الحقّ وإقامة حججه وبراهينه، وإبطال باطل مناوئيه.

ثامناً: عدم الجدل في مسائل العقيدة والخوض فيها، والتزام منهج العرض والرد على مخالفيها:

اعلم رحمك اللَّه، أنَّ ما جني على الإسلام جناية، أكبر مما جناه علماء الكلام والمنطق، فقد مزجوا علم الكلام بالإسلام فتاهوا وضلوا، وما جنوه على الدّين والملة أكبر مما يتصور، وذلك لما أعرضوا عن الأصول التي جاء بها الرسول، وراحوا يستدلون للإسلام وصحته بقواعد جدلية، مستوردة من «فلاسفة» و«زنادقة» و«ملحدين»، أورثتهم الارتياب في الدّين، أي: في العقيدة، أوهنت من شأنهم أمام خصومها، ففتح عليهم بذلك سدٌ كان مبنياً بزبر الحديد.

وذلك بسبب خوضهم في المنهي عنه بالباطل؛ الأصول الفلسفية المستوردة التي صبغوها بصبغة إسلامية، وسموا ذلك أصول الدّين، ومن تدبرها وجدها أصولاً بعيدة عن الدّين، بل أصولاً ناقضة للدّين، وأفضلها لايسمن ولا يغني من جوع، فهي: «**كلحم جمل غث، على رأس جبل وعر، لاسهل فيرتقى، ولا سمين فينتقل**[(1)]» لأنها منطقٌ يونانيٌّ فاسد، «**لا يحتاج إليه الذكي ولا ينتفع به البليد**[(2)]»،

(١) ـ انظر «صحيح البخاري رقم ٥١٨٩» و«درء تعارض العقل ٤/ ٢١٢» لابن تيمية.
(٢) ـ انظر «الرد على المنطقيين ص ٤٧».

وذلك بسبب الإعراض عما جاء عن السلف من دلائل نقلية وعقلية صحيحة، وراحوا يبحثون في الكنَّسات والقمامات عن مزابل فكرية نجست قلوبهم وعقولهم نسأل اللَّه الحفظ والسلامة، من مزابل مُورثة للندامة.

فهم أرادوا أن ينصروا الإسلام ويذبوا عنه، فأوهنوه من حيث لا يشعرون، فلقد ألزموا خصومهم بحجج، لو عرفوا مغزاها، ما كان لهم أن يتلفظوا بها، لكن مُحقوا بركة الآكابر، لقول الرسول ﷺ: «**البركة مع الآكابر**» [المستدرك رقم ٢١٠ وجامع بيان العلم وفضله رقم ٦٧٧ وصحيح الترغيب والترهيب رقم ٩٩ والسلسلة الصحيحة رقم ١٧٧٨].

ولذا تفطن خصومهم لحججهم التي أسسوها على قواعد، هم أنشأوها، فراحوا يبغون لهم الغوائل ويُلزموهم بما ألزموهم، فما استدلوا لهم بدليل مبني على الأصول المزعومة المبنية على جرف هار، إلَّا واستدلوا عليهم بمثلها، وألزموهم بما ألزموهم، وهذا شأن البدع التي توهن، المبنية على حق وباطل.

«فإنَّ البدعة لو كانت باطلاً محضاً لظهرت وبانت، وما قُبلت، ولو كانت حقاً محضاً، لا شوب فيه، لكانت موافقة للسنَّة، فإن السنَّة لا تناقض حقاً محضاً لا باطل فيه، ولكن البدعة تشتمل على حق وباطل» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٢٠، ١٢١].

ولهذا تاه كبراؤهم في العقليات، المبنية على زور وبهتان، وتمنوا في آخر أعمارهم الموت على دين العجائز، وما ذلك إلَّا بسبب لما أخطأوا الأصول التي جاء بها الرسول، **فكل من أخطأ الدليل ضل**

السبيل، بل زهدوا فيها وقالوا: لا تفيد اليقين بل الظن، وفي الحقيقة هي طواغيت مبنية لهدم معالم الدّين، أهدوها لهم «الجهمية» و«القدرية» و«الفلاسفة» و«الباطنية» و«...» في طبق من ذهب، فلقد أطعموهم السُّم المغموس في العسل، ولقد ظنوا بها، أنها سلاح قويٌّ في وجه الخصوم، والخصوم هم الذين أنشأوه وصنعوه، كأن الأسلحة المجدية انعدمت أمامهم.

فمن المحال أن تقابل عدواً بسلاح يعرف مواطن ضعفه وقوته، بل زهد فيه، لما له من قليل المنفعة، بل زيَّنه ليظن أنه فعال، وإذ هو أوهن الأسلحة، ثم تتمنى بعد ذلك النصر والظفر به، والسلاح الفعال تركوه ظهريا وهم لا يشعرون، فأصول الدّين هو ما جاء به الرسول ﷺ وأجتمعت عليه الأمة؛ السلف الصالح، فهؤلاء أنبل وأزكى فرقة بعد النبيين، فكيف يزهد فيما عندهم، ويلتمس ما عند «الفلاسفة» و«المناطقة» و«الملاحدة» **من زُبالة الذهن ونخالة الفكر**.

بل ذهب بعض من طمس اللَّه بصره وبصيرته إلى القول: أنَّ هذه الزمرة الزكية مثلها كمثل من حفظ لنا قولاً حتى نكون نحن الذي نفهمه، ولاشك أنَّ هذا هو الضلال البعيد، ولذا تجرأوا على خيرة الأمة وقالوا: «مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم»، وهذه المقالة من أكبر الافتراء الذي ما فوقه افتراء، بل هي القولة المموهة في تضليل الزمرة التي قال اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ عنها: ﴿**يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ١١٩**﴾ [التوبة]، ولو تدبر هؤلاء قبح هذه المقالة ما تجرأ أحد منهم القول بها، لكن الإعراض عن الهدي القويم، حال بينهم

وبين أن يفهموها.

فلقد انبنى أمرهم على مقدمتين كفريتين: «استجهال السلف واستبلاههم»، و«صرف المعاني عن حقائقها بأنواع المجازات»[1]، فما تدبر هؤلاء النَّوْكَى مقالة يُنفر منها نفور الوحوش، **لكن تدبرت الأمر فوجدت ها هنا إلَّا صنع اللَّه تعالى وحفظه**، ولقد **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ ﴾ [التوبة: ١١٥]، ولقد بسطنا القول على قبح هذه المقالة في الباب الثاني، وفي الفصل الثاني من هذا الباب.

فمن علم ما جنوه هؤلاء، عرف قدر هذه الأصول التي جاء بها الرسول، فهي شُهب محرقة لكل أفاك أثيم، أو من سولت له نفسه الالحاد والابتداع في هذا الدّين، فهي أسلحة فتَّاكة لمن يحسن استعمالها، لا يستطيع الخصم أن يقف أمامها، فضلاً أن يتصدى لها.

فتركة نبينا موجودة مَوروثة مُوَرَّثة لمن عرف حقها، وأنَّ من حازها فقد حاز قصب السبق ألم يقل رسول اللَّه ﷺ: «**من يرد اللَّه به خيراً يفقهه في الدّين**» فلازم القول أنَّ من لم يفقه اللَّه في الدّين لم يرد به خيراً[2]، والدّين هي الأصول المعتمدة التي جاء بها الرسول وهي الكتاب والسنَّة وما اجتمعت عليه الأمة، فهي أصول الدّين وركنٌ متينٌ، والخير كلّه فيها.

فالسلف عرف قدر هذه التركة ولذا اعتنوا بها، فكان منها

---

(١) ـ انظر «الحموية الكبرى ص ٢٠٦، ...» لابن تيمية.

(٢) ـ انظر «مجموع الفتاوى ١٦/ ١٠ و٢٠/ ١١٨ و٢٨/ ٤٩» لابن تيمية.

منطلقهم، وهي حجتهم وبرهانهم، يدورون معها حيث دارت، وهي منجنيقهم على من «ألحد» أو «عطَّل»، أو «شبَّه»، أو «خرج»، أو «أرجأ» أو «فوَّض»، أو «...».

فالجدال منه ما هو محمود مأمور به، ومنه ما هو مذموم منهي عنه، والمحمود قد أمر اللَّه به وقَالَ: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل: ١٢٥]، فالمجادلة بالتي هي أحسن مأمور بها، لمن طرأ على فطرته بعض الصدأ، أما من مُسخت فطرته وعاند بالباطل، فهؤلاء يُنتقل بهم من المجادلة إلى المجالدة، كما بسطنا القول على ذلك، في العنصر السابع من هذا الباب.

والأحسن: هي الحجج التي جاء بها رسولنا ﷺ وجادل بها أهل الكتاب والملحدين والمشركين، فما أعظمها وما أحسنها، وليس هناك حسن في غيرها، إلَّا من كان خارجاً منها، أو دلت عليه الفطرة السليمة والعقلية الصحيحة، والخروج عن الحسن يُسقط في القبيح ولابد، فاللاَّزم أحد الشيئين، كما قال يحي بن معاذ الرازي: «اختلاف الناس كلهم يرجع إلى ثلاثة أصول، فلكل واحد منها ضد، فمن سقط عنه وقع في ضده: التوحيد وضده الشرك، والسنَّة وضدها البدعة، والطاعة وضدها المعصية» [الاعتصام ١/ ١٣٢، ١٣٣ للشاطبي].

فهذا عين ما وقع لعلماء الكلام لما خرجوا عن مجادلة خصومهم بالحسنى؛ بالأصول المعتمدة، سقطوا في المجادلة بالقبيح، وهي الأصول المبتدعة، من السفسطة اليونانية، ثم يسمون ذلك أصول الدّين.

فهناك طرق ووسائل في الجدال من أخطأها، نُكِّل به جداله، وأورده موارد لا تحمد عقباها، وخاصةً في العقيدة التي هي أساس الدّين وركنه المتين، فإذا كانت العقيدة توقيفية لا مجال للرأي فيها، فلماذا الخوض والجدل بالباطل، فيمن هو توقيفي لا يؤخذ إلَّا من الرسول؟! فالكتاب والسنَّة وما أجمع عليه سلف الأمة، هو النبع الصافي، بل الوحيد للعقيدة، التي من حفظها سلم له دينه، ولقي اللَّه بقلب سليم.

فأصول العقيدة مبنية على أساس متين، لا على أساس هارٍ ومنهارٍ لا محالة، ولذا عرف السلف مكر الماكرين، الذين اتخذوا إسلامهم جنَّة ليفسدوا فيه، فدحضوهم وبنوا أصولاً في المناظرة والمجادلة لأجلها، وفق الأصول المعتمدة، وهي: «الهدم ثم البناء»؛ الهجوم على شبه الخصوم وهتك أستارها، بشهب الوحي، ثم «البناء»؛ عرض العقيدة السليمة في ثوبها الصافي كما جاء بها الرسول صلوات اللَّه وسلامه عليه.

ومن تدبر كتب السلف التي تصدت لشبه الزائغين المنحرفين، والمعطلين الملحدين، وجدها على نمط واحد، وهي «العرض» و«الرد»؛ عرض العقيدة سليمة صافية بعيدة عن الشبه، ثم الرد على خصومها ومخالفيها، بصحيح المنقول وصريح المعقول، وهي الأصول المَوروثة، لا الأصول المُحدثة الموهونة المستوردة.

فهناك بون شاسع بين سلفنا وسلف المتكلمين والمنطقيين المازجين الفلسفة بالدّين، **ونحن نلاحظ كل من شذَّ عن هذا المنهج**

ضل وأفسد وابتدع، وإن ادعى أنه يحسن صنعاً، ويسمى مبتدعاً وإن كان خطأه مغفوراً له، لأنَّ ما هناك إلَّا سنَّة أو بدعة، وبأيِّهما ظفر ابتعد عن الثانية، فليتنبه اللبيب لهذا، إن أراد أن يحترس لدينه.

ومن قرأ كتب المتكلمين التي يسمونها أصول الدّين، علم كم هم عن الهدى والصراط ناكبون، وفيما ابتدعوا وادعوا فيه زائغون ولمعالم الدّين محرفون، ولقد أتوا من حيث لا يعلمون، فهؤلاء هم في أمر مريج، لا الأصول حققوا، ولا الخصوم أسكتوا، بل تاهوا وضلوا.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّ الضلال والتهوك إنما استولى على كثير من المتأخرين بنبذهم كتاب اللَّه وراء ظهورهم، وإعراضهم عما بعث اللَّه به محمداً ﷺ من البينات والهدى وتركهم البحث عن طريق السابقين والتابعين والتماسهم علم معرفة اللَّه ممن لم يعرف اللَّه... فهذا كتاب اللَّه من أوله إلى آخره، وسنَّة رسوله ﷺ من أولها إلى آخرها، ثم عامة كلام الصحابة والتابعين، ثم كلام سائر الأمة مملوء بما هو إما نص وإما ظاهر في أنَّ اللَّه سبحانه فوق كل شيء وعليٌّ على كل شيء، وأنه فوق العرش،...» [مجموع الفتاوى ٥/ ١١، ١٢ والحموية الكبرى ص ٢١٦].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «وهؤلاء [أي: المتكلمون] كان من أعظم أسباب ضلالهم مشاركتهم للفلاسفة وتلقيهم عنهم، فإن أولئك القوم من أبعد الناس عن الاستدلال بما جاء به الرسول، فإن الرسول بعث بالبينات والهدى: يُبين الأدلة العقلية ويخبر الناس بالغيب الذي لا يمكنهم معرفته بعقولهم، وهؤلاء المتفلسفة يقولون: إنه لم يفد الناس

علما بخبره ولا بدلالته، وإنما خاطب خطاباً جمهورياً ليصلح به العامة فيعتقدوا في الرب والمعاد اعتقاداً ينفعهم وإن كان كذباً وباطلاً، وحقيقة كلامهم أن الأنبياء تكذب فيما تخبر به، لكن كذباً للمصلحة، فامتنع أن يطلبوا من خبرهم علماً، وإذا لم تكن أخبارهم مطابقة للمخبر فكيف يثبتون أدلة نقلية على ثبوت ما أخبروا به.» [التفسير الكبير ٢/ ٥].

فهؤلاء لما تلقوا عن الفلاسفة، وقدموا العقل وقدسوه، ورفعوه فوق منزلته تاهوا بسفسطة في العقليات، وحقيقة أمرهم أنهم مسخوا الفطرة، التي جاءت الرسل بتكميلها وتقريرها، لا بتبديلها وتغييرها، فنعوذ باللّٰه من الضلال والخذلان، والتهوك في مخالفة الأخبار.

فالعصمة في الدّين، أن تنتهي حيث انتهى به؛ العض بالنواجذ على الأصول المأخوذة عن الرسول، وعدم الالتفات إلى ما أحدثه المحدثون وتاه فيه الزائغون، وإلّا خرج العبد من الهدى إلى الضلال.

فالجدال في العقيدة مرفوض بالأصول المبتدعة التي يسميها أصحابها أصول دين، إنما بالأصول التي اعتنى بها سلف الأمة، لمن أراد أن ينتصر لهذا الدّين، ويدافع عنه، فالذاب عن العقيدة هو الحقّ المدافع عن عرين الدّين، فهو بمثابة المجاهد المرابط على ثغور الأعداء، وإن كلُم؛ كلُم في أنبل وأفضل غاية، وهذا إلّا إذا مشى على أصول السلف في المجادلة والمناظرة، وإلّا سقط فيما الْتبس فيه هؤلاء.

يقول ولي اللّٰه الدِّهلوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وليست السنَّة إسماً في الحقيقة لمذهب خاصٍّ من الكلام، ولكن المسائل التي اختلف فيها أهل القبلة،

وصاروا لأجلها فرقاً متفرقة وأحزاباً متحزبة بعد انقيادهم لضروريات الدّين على قسمين:

قسم نطقت به الآيات وصحَّت به السنَّة، وجرى عليه السلف من الصحابة والتابعين، فلَّما ظهر اعجاب كلِّ ذي رأي برأيه، وتشعبت بهم السبل اختار قوم ظاهر الكتاب والسنَّة، وعضَّوا بنواجذهم على عقائد السلف، ولم يبالوا بموافقتها للأصول العقلية، ولا مخالفتها لها، فإن تكلموا بمعقول فلإلزام الخصوم والرَّدِّ عليهم، أو لزيادة الطمأنينة، لا لإستفادة العقائد منها وهم أهل السنَّة.

وذهب قوم إلى التأويل، والصَّرف عن الظاهر حيث خالفت الأصول العقلية بزعمهم، فتكلموا بالمعقول لتحقُّقِ الأمر، وتبينه على ما هو عليه.

فمن هذا القسم سؤال القبر، ووزن الأعمال والمرور على الصراط والرُّؤية وكرامات الأولياء، فهذا كلُّه ظهر به الكتاب والسنَّة، وجرى عليه السلف ولكن ضاق نطاق المعقول عنها بزعم قوم فأنكروها، أو أوَّلوها.

وقسم لم ينطق به الكتاب، ولم تستفيض به السنَّة: ولم يتكلَّم فيه الصحابة فهو مطويٌّ على غرّة، فجاء الناس من أهل العلم، فتكلموا فيه، واختلفوا وكان خوضهم فيه إما استنباطاً من الدلائل النقلية،... وإما لتوقف الأصول الموافقة للسنَّة عليه، وتعلقها به بزعمهم كمسائل الأمور العامة، وشيء من مباحث «الجواهر» و«الأعراض»،...

وهذا القسم لست اسْتَصِحُّ تَرَفُعَّ إحدى الفرقتين على صاحبتها

بأنها على السنَّة، كيف وإن أُريدَ قُحَّ السنَّة فهو ترك الخوض في هذه المسائل رأساً، كما لم يخض فيها السلف.» [حجة اللَّه البالغة ١/ ٢٥ ـ ٢٧].

فالمجادلة المذمومة التي عابها السلف، وبدَّع من خاض فيها، كمجادلة أهل الكلام في أسماء اللَّه وصفاته والخوض في القدر، بكلام «جهم» و«الجعد» و«بشر المريسي» و«حفص الفرد»، وسائر أهل الأهواء، والسلف عدَّ أهل الكلام أنهم أهل بدع وزيغ وضلال، لما خاضوا وجادلوا خصومهم بالمنهي عنه، وأعرضوا عن الآثار، ولم يفلح هؤلاء في جدالهم وخوضهم لِمَ في قلوبهم دغل على السنَّة وأهلها.

وانظر إلى هذه المجادلة المذمومة؛ بأصول المتكلمين كيف أوقعت بعض أهل السنَّة، المدافعين عن العقيدة في حبائل المبتدعة، لما خاضوا معهم، وجادلوهم ببعض مصطلحاتهم، أو حتى ببعض الألفاظ التي لم تثبت بالكتاب والسنَّة، فهذه الألفاظ لا تثبت ولا تنفى حتى يستفسر ويُستفصل عن مغزاها، فإن أريد بها باطل نفيناه، وإن أريد بها حق أثبتناه، كلفظ «الحيز» و«الجهة»، فهناك ألفاظ حق يريد بها «المحرفة» و«المأولة» و«المعطلة» أمور باطلة، كي يتوصلوا من خلالها تعطيل صفات اللَّه ـ سبحانه وتعالى ـ سواء كانت «**ذاتية**» أو «**فعلية**».

فالألفاظ المجملة التي لم يرد عليها دليل شرعي لا من كتاب ولا من سنَّة لا تنفى ولا تثبت، فإطلاق مثل هذه الألفاظ يحتمل

حقاً وباطلاً، فلابد من معرفة معانيها؛ بالاستفسار والاستفصال، وما يترتب على إطلاقها من معاني فاسدة أو لا، وفي الحقيقة هذه الألفاظ والمصطلحات هو الثغر الذي منه المبتدعة يهجمون، وإليه يأوون، فلابد من الاحتراس لهذه المكائد، وعدم الخوض في اللفظ الذي لم يرد الكتاب والسنَّة به، أن نطلقه أو ننفيه، حتى نعلم حقيقة معناه.

ولهذا نهى سلف الأمة، الخوض مع المبتدعة وجدالهم بمصطلحاتهم، وأسدُ السنَّة أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لما جادل الجهمية، كان يجادلهم بالكتاب والسنَّة، لا يزيد عن ذلك، وهم حاولوا أن يجادلوه بألفاظ، وإن كان معناها صحيحاً كان يسد عليهم بابها، حتى لا يتسرب إليه شيء من ذلك، فيقع في حبائلهم، ولهذا كان يرد دائماً عليهم، ويقول: ائتوني بشيء من الكتاب والسنَّة يدل على قولكم، أنا أقول به، ولما يئسوا حاولوا قتله، لكن اللَّه حال بينهم وبين ذلك، وكتب اللَّه له الذكر والثناء في الدنيا، ونسأل اللَّه أن يكون في الآخرة من الآمنين.

هذه هي السنَّة الماضية في مجادلة المبتدعة، إذا اضطررنا لها، في العقيدة وسائر أمور الدّين، بما ثبت بالنقل والعقل الصحيح، لكن قد يُضطر أحياناً في مجادلة المبتدعة كي يقطع دابرهم ببعض مصطلحاتهم، كما فعل الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع الفلاسفة والمناطقة، لكن قبل الخوض فيها لابد من استفسار واستفصال الخصم عن معانيها وما يريد بها، فإن أراد بها حقاً أثبتناه، وإن أراد بها باطلاً أبطلناه، وهذا منهج قويٌّ لمن فتح اللَّه عليه.

فالمناظرة تختلف باختلاف أحوال المناظرين، فإن كان المناظرون من دعاة البدعة، **فهؤلاء يلتزم معهم بالألفاظ الشرعية؛ الكتاب والسنَّة، ولا يزيد على ذلك، ولا يجيبهم إلى أيِّ قول من غيرها، وإن كان معناه صحيحاً، لاشتمال الألفاظ المجملة على حق وباطل،** وهؤلاء عمدوا إلى هذه الألفاظ والمعاني، المشتملة على حق وباطل ليوهموا بها ويسربوا بدعهم منها، فالأولى بل الواجب سد هذا الباب عليهم، والوقوف في وجوههم بالكتاب والسنَّة، كما فعل أسد السنَّة مع الجهمية، لما ناظره أبو عيسى محمد بن عيسى البرغوث، وألزمه التجسيم ـ أنه إذا أثبت للَّه كلاماً غير مخلوق لزم أن يكون جسماً ـ .

«فأجابه الإمام أحمد بأن هذا اللفظ لا يدرى مقصود المتكلم به، وليس له أصل في الكتاب والسنَّة والاجماع، فليس لأحد أن يلزم الناس أن ينطقوا به، ولا بمدلوله، وأخبره أني أقول: هو أحد، صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، فبين أني لا أقول: هو جسم وليس بجسم، لأن كلا الأمرين بدعة محدثة في الإسلام، فليست هذه من الحجج الشرعية التي يجب على الناس إجابة من دعا إلى موجبها، فإن الناس إنما عليهم إجابة الرسول فيما دعاهم إليه، وإجابة من دعاهم إلى ما دعاهم إليه ﷺ، **لا إجابة من دعاهم إلى قول مبتدع، ومقصود المتكلم بها مجمل لا يعرف إلَّا بعد الاستفصال والاستفسار، فلا هي معروفة في الشرع، ولا معروفة بالعقل إن لم يستفسر المتكلم بها، فهذه المناظرة ونحوها هي التي تصلح إذا كان المناظر داعياً.**» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٣٤].

«أما إذا كان المناظر لا يتلزم بالشرع بما يذكره، أو ممن لا يمكن أن يُرد إلى الشريعة، مثل من لا يلتزم الإسلام ويدعو الناس إلى ما يزعمه من العقليات، أو ممن يدَّعي أن الشرع خاطب الجمهور، وأن المعقول الصريح يدل على باطن يخالف الشرع، ونحو ذلك، أو كان الرجل ممن عرضت له شبهة من كلام هؤلاء ـ فهؤلاء لابد في مخاطبتهم على المعاني التي يدعونها إما بألفاظهم، وإما بألفاظ يوافقون على أنها تقوم مقام ألفاظهم.

وحينئذٍ فيقال لهم: الكلام إما أن يكون في الألفاظ، وإما أن يكون في المعاني، وإما أن يكون فيهما، فإن كان الكلام في المعاني المجردة من غير تقييد بلفظ، كما تسلكه المتفلسفة ونحوهم ممن لا يتقيد في أسماء اللَّه وصفاته بالشرائع، بل يسميه علة وعاشقاً ومعشوقاً ونحو ذلك، **فهؤلاء إن أمكن نقل معانيهم إلى العبارة الشرعية كان حسناً، وإن لم يكن مخاطبتهم إلَّا بلغتهم، فبيان ضلالهم ودفع صيالهم عن الإسلام بلغتهم أولى من الإمساك عن ذلك لأجل مجرد اللفظ، كما لو جاء جيش كفار ولا يمكن دفع شرهم عن المسلمين إلَّا بلبس ثيابهم، فدفعهم بلبس ثيابهم خير من ترك الكفار يجولون في خلال الديار خوفاً من التشبه بهم في الثياب.**

وأما إذا كان الكلام مع من قد يتقيد بالشريعة، فإنه يقال له: **إطلاق هذه الألفاظ نفياً وإثباتاً بدعة، وفي كل منهما تلبيس وإيهام فلابد من الاستفسار والاستفصال، أو الامتناع عن إطلاق كلا الأمرين في النفي والإثبات.**» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٣٤].

فالذي ذكره شيخ الاسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو المنهج الصحيح في «المناظرة» و«المجادلة»، والخروج عنه يُسقط حتماً في المحذور، وعلى كل فالمناظرة بالألفاظ المجملة دون استفسار واستفصال، أو بالمصطلحات المبتدعة تُوقع في البغض والمخالفة، «بخلاف الألفاظ المأثورة والألفاظ التي ثبتت معانيها فإنَّ ما كان مأثوراً حصلت به الألفة وما كان معروفاً حصلت به المعرفة، فإذا لم يكن اللفظ منقولاً ولا معناه معقولاً ظهر الجفاء والأهواء» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥٨ لابن تيمية].

ولهذا نهى الأئمة عن إطلاق مثل هذه الألفاظ، لما توقعه من إيهام واشتباه وتلبيس، «فالمناظرة بالألفاظ المحدثة المجملة المبتدعة المحتملة للحقّ والباطل إذا أثبتها أحد المتناظرين ونفاها الآخر كان كلاهما مخطئاً، وأكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء، وفي ذلك من فساد العقل والدّين ما لا يعلمه إلَّا اللَّه» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٣٥ لابن تيمية].

«فطريقة السلف والأئمة أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل، ويراعون أيضاً الألفاظ الشرعية، فيعبِّرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، **ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنَّة ردوا عليه، ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقاً وباطلاً نسبوه إلى البدعة أيضاً وقالو إنما قابل بدعة ببدعة، ورد باطلاً بباطل.**»
[درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٤٨ لابن تيمية].

وها أنا أورد بعض الأمثلة في المناظرة التي تكون بمصطلحات

مبتدعة، أو بما لم يرد عن السلف، أو فيما سكتوا عنه، كيف يُنكل بأصحابها من حيث لا يشعرون.

فأبو محمد عبد اللَّه بن سعيد بن كُلاَّب لما انتدب للرد على المعتزلة والانتصار للسنَّة، من طريق مجرد العقل، سقط في البدعة وأتى بأقوال لم يُسبق إليها، كقوله: «إنَّ القرآن العربي ليس هو كلام اللَّه، وإنما كلامه المعنى القائم بذاته والقرآن العربي خُلق ليدل على ذلك المعنى»، زيادةً على نفيه للصفات الاختيارية، وذلك بسبب قلة خبرته بأصول السنَّة، وما كان السلف عليه، فأصبح بهذه الأقوال برزخاً بين أهل السنَّة والجماعة، وأهل البدعة والفرقة من الجهمية والمعتزلة و...، ولذا بدَّعه أسد السنَّة الإمام أحمد، وبدَّع أصحابه المائلين لأقواله كالحارث بن أسد المحاسبي.

فلقد ألزمته المعتزلة خلال مناظراته، بأقوال لا يعرف مغزاها، فوافقهم في بعضها من حيث لا يشعر فسقط بسبب ذلك في البدعة، وهذه حال كل قليل الخبرة بالسنَّة وما كان عليه سلف الأمة، أو المنتدب للرد على المبتدعة بأصولهم.

وأبو الحسن الأشعري كان معتزلياً، ثم تاب ورجع، وأراد أن ينتصر للسنَّة، لكن لقلة خبرته بها، ثم طول زمانه على البدعة، بقيت فيه شوائب، فانتصر للسنَّة بأقوال ابن كُلاَّب من حيث لا يشعر، لا بأقوال السلف التي هي بمثابة شهب محرقة لكل شبهة، فحُمد فيما قدم ورد فيه على أهل البدعة ـ المعتزلة ـ وذُمَّ بسبب رده البدعة بالبدعة، حتى شُكَّ في أمره، **وذهب بعض الفطاحلة من العلماء إلى عدم رجوعه إلى**

قُحَّ السنَّة، بل إلى السنَّة من حيث الجملة.

فلقد ورث أقوال ابن كُلاَّب، وزاد عليه بعض الأمور، كقوله: في «القدر» بالكسب، وهو عين قول الجبرية عند التحقيق، وفي «الإيمان» قال بقول الجهمية، فابن كُلاَّب قال عن القرآن: هو «حكاية عن كلام اللَّه»، والأشعري قال: هو «عبارة عن كلام اللَّه»، وليس ثَمَّ فرقاً بين القولين، فلقد بقى لأبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ عرقاً كلاَّبياً يُنازعه، ويلاحظ أنه لما يذكر قول أهل السنَّة، خاصةً في مسألة «القرآن» و«الكلام»، يقول: بقول أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ من حيث الجملة وينتصر له، **وإذا أراد التفصيل فصله على طريقة ابن كُلاَّب من حيث لا يدري**، ولذا يعتبر «الكُلاَّبية» سلفاً للأشاعرة، كل هذا يحدث وأكثر، عندما يكون الانتصار للسنَّة على غير الأصول المجمع عليها.

وفتنة «الثقفي» و«الصبغي»* مع إمام الأئمة ـ ابن خزيمة ـ معروفة، لما أطلق الكلام وزيدَ فيه على غير أصول السلف، وعدم التزام مقالة الأوائل في «مسألة القرآن»، سببت نفرة ووحشة بينهم، فالزيادة في الكلام كلَّما تكلم المبتدعة، يورث بعض الثغرات، ولهذا

* هما: أبو علي محمد بن عبد الوهاب الثقفي، وأبو بكر أحمد بن إسحاق الصبغي، إماما جليلان في علم الحديث، والفقه على مذهب الشافعي، من أعز أصحاب إمام الأئمة ابن خزيمة، صاروا في حياته من أنجم الدنيا، قاله: الحاكم، حدثت بينهم فتنة سببت وحشة، وذلك بسب ما نقل إلى أستاذهم من أمرهما ـ أنهم تأثروا ببعض مقالات ابن كُلاَّب ـ، وقد نهاهم عن ذلك، وقيل: أنهما يكذبان على الإمام.

قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما هؤلاء بكذبة، بل أئمة أثبات، وإنما تكلم الشيخ على حسب ما نقل له عنهم. **فقبَّح الله من ينقل البهتان، ويمشي بالنَّميمة.**» [سير أعلام النبلاء ١١/٣٦٦ و١٢/١٢٤].

وقعت عدة فتن من المنتسبين للسنَّة مع بعضهم البعض، وذلك بسب الزيادة في الكلام وإطلاق الألفاظ، وعدم التقيد بقول السلف.

كإنكار أسد السنَّة أحمد بن حنبل على الإمام داود بن علي الأصبهاني إطلاقه للفظ «المحدث»، وإن كان الإمام داود بن علي قصده صحيح وهو قول غير واحد من السلف، كالبخاري وغيره، لكن لما كان المبتدعة يعنون بهذا اللفظ شيئاً آخر، كان هذا الإنكار من الإمام أحمد.

وفي هذا يقول شيخ الاسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «...، ومن كان من عاداته أنه لا يطلق لفظ «المحدث» إلَّا على المخلوق المنفصل ـ كما كان هذا الاصطلاح هو المشهور عند المتناظرين الذين تناظروا في القرآن في محنة الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكانوا لا يعرفون للمحدث معنى إلَّا المخلوق المنفصل ـ فعلى هذا الاصطلاح لا يجوز عند أهل السنَّة أن يقال: القرآن محدث، بل من قال: إنه محدث، فقد قال: إنه مخلوق.

ولهذا أنكر الإمام أحمد هذا الإطلاق على «داود» لما كتب إليه أنه تكلم بذلك، فظن الذين يتكلمون بهذا الاصطلاح أنه أراد هذا فأنكره أئمة السنَّة. **وداود نفسه لم يكن هذا قصده، بل هو وأئمة أصحابه متفقون على أنَّ كلام اللَّه غير مخلوق، وإنما كان مقصوده أنه قائم بنفسه، وهو قول غير واحد من أئمة السلف، وهو قول البخاري وغيره.**

والنزاع في ذلك بين أهل السنَّة «لفظي»؛ فإنهم متفقون على أنه **ليس بمخلوق منفصل، ومتفقون على أنَّ كلام اللَّه قائم بذاته**، وكان

أئمة السنَّة، كأحمد وأمثاله، والبخاري وأمثاله، وداود وأمثاله، وابن المبارك وأمثاله، وابن خزيمة، وعثمان بن سعيد الدارمي، وابن أبي شيبة وغيرهم، متفقين على أنَّ اللَّه تكلم بمشيئته وقدرته، ولم يقل أحد منهم :إنَّ القرآن قديم» [مجموع الفتاوى ٥/ ٣١٧].

والحافظ عبد الرحمن بن أبي عبد اللَّه بن محمد بن منده، إمام ابن إمام، وله باع في علم الحديث، لكن لما لم يتقيد بقول السلف، وجاء بقول لم يسبق إليه، وإن كان بناه على رواية، لكن ضعيفة، وهو القول: «بخلو اللَّه عن العرش أثناء النزول»، وصنف في ذلك كتاباً، بدعه بعض الأئمة ونفروا من قوله، وكان يفضلون آباه عليه*.

فبسبب اطلاق الألفاظ وعدم التقيد بقول السلف، حدث بين أئمة أهل السنَّة نفرة ووحشة، وإن كان معظمهم مقصده صحيح إلَّا نزر يسير زاد زيادات نسب لأجلها إلى البدعة كما أشرنا آنفاً، هذا بين أهل السنَّة، فما بالك فيما أحدثه أئمة الكلام بسبب التلاعب بالألفاظ وإيهام بها، ورتبوا عليها أصول في تكذيب الرسول.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكثير ممن تكلم بالألفاظ المجملة المبتدعة كلفظ «الجسم» و«الجوهر» و«العرض» و«حلول الحوادث» ونحو ذلك، كانوا يظنون أنهم ينصرون الإسلام بهذه الطريقة وأنهم بذلك يثبتون معرفة اللَّه وتصديق رسوله، فوقع منهم من الخطأ والضلال ما أوجب ذلك، وهذه حال أهل البدع كالخوارج وأمثالهم، **فإنَّ البدعة**

* انظر «مجموع الفتاوى ٥/ ٢٢٨،...» لابن تيمية.

لا تكون حقاً محضاً موفقاً للسنَّة، إذ لو كانت لم تكن باطلاً، ولا تكون باطلاً محضاً لا حق فيه، إذ لو كانت كذلك لم تخف على الناس، ولكن تشتمل على حق وباطل، فيكون صاحبها قد لبس الحقّ بالباطل: إما مخطئاً غالطاً، وإما متعمداً لنفاق فيه وإلحاد.» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٨٨ لابن تيمية].

«وسبب ذلك ما أوقعه أهل الإلحاد والضلال من الألفاظ المجملة التي يظن الظان أنه لا يدخل فيها إلَّا الحقّ، وقد دخل فيها الحقّ والباطل، **فمن لم ينقب عنها أو يستفصل المتكلم بها ـ كما كان السلف والأئمة يفعلون ـ صار متناقضاً أو مبتدعاً ضالاً من حيث لا يشعر.**» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٨٨].

فبهذا السبب، قيل عن أهل الكلام: «إنَّ حقيقة ما صنفه هؤلاء في كتبهم من الكلام الباطل المحدث المخالف للشرع والعقل هو: **ترتيب الأصول في تكذيب الرسول، ومخالفة صريح المعقول وصحيح المنقول**» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ٣٣٥].

والهدى هو العض بالنواجذ على الأصول التي جاء بها الرسول، والقول بقول السلف، وانتهاء إلى ما انتهوا إليه، والدور معهما حيث دارا.

«**وكل من دعا إلى شيء من الدّين بلا أصل من كتاب اللَّه وسنَّة رسوله فقد دعا إلى بدعة وضلالة، والإنسان في نظره مع نفسه ومناظرته لغيره إذا اعتصم بالكتاب والسنَّة هداه اللَّه إلى صراطه المستقيم،** فإن الشريعة مثل سفينة نوح عليه السلام من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق،

وقد قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣] وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ﴾ [الأعراف: ٣]» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٣٦ لابن تيمية].

تاسعاً: العدالة في إنصاف الخصوم ودعاة الضلالة:

اعلم أنَّ العدل والانصاف منهج مأمور به، أرسل اللَّه الرسل لأجله، وأنزل معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِۖ﴾ [الحديد: ٢٥]، بل السماوات والأرض وما بينهما خلقت به.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَآ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۗ﴾ [الحجر: ٨٥] أي: بالعدل والانصاف، لا بظلم والجور*، وما بعد هذا إلَّا كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَمَاذَا بَعۡدَ ٱلۡحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُۖ﴾ [يونس: ٣٢].

فالخلائق كلها مخلوقة بهذا، والرسل من أولهم إلى آخرهم بعثوا به، وعيسى بن مريم ينزل به، قال ﷺ: «**والذي نفسي بيده، ليوشِكنَّ أن ينزل فيكم ابن مريم حكمًا عدلاً،...**» [البخاري رقم ٣٤٤٨].

فمنهج النبيين قائم بعلم وعدل، وهذا هو الميراث الذي ورَّثه النبي صلوات اللَّه وسلامه عليه، لأصحابه، وهؤلاء كان من هنا منطلقهم في دعوة الخلق، يدورون معه حيث دار.

* انظر «جامع البيان ٤/ ٦٤٦» لابن جرير الطبري.

والعدالة هي ملكة في الشخص على نفسه تحمله على ملازمة التقوى، لأنَّ الظلم محرَّمٌ حرمه اللَّه على نفسه، وجعله بيننا محرماً، ومن الظلم الكلام في اللَّه وفي خلقه بظلم وجهل، وإذا كان الظلم دواوين؛ «ظلم للَّه» و«ظلم للنفس» و«ظلم للخلق»، فكذلك العدل دواوين، عدل وإنصاف مع اللَّه؛ أن نعبده ولا نشرك به شيئًا، ولا نصرف شيئاً من خصائص الإلهية لغيره، وأن نسميه ونصفه بما سمى ووصف به نفسه ووصفه به رسوله في «النفي» و«الاثبات»، وهذا قد بسطنا القول فيه.

وعدل وإنصاف مع النفس؛ أن تكون آمنة مطمئنة، وعدل وإنصاف مع الخلق مؤمنهم وكافرهم، يقول ـ تعالى ـ آمراً بالعدل والانصاف: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥].

ويقول ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ﴾ [المائدة: ٢].

ويقول ـ تعالى ـ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ﴾ [المائدة: ٨].

ويقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠].

فبهذا المنهج قامت السماوات والأرض، والخروج عنه يسبب الفتن والفساد والبغي، ومنهج أهل السنَّة **رحمة الخلق، والقول فيهم بالحقّ**، لا يشذون عن ذلك، اتجاه أقرب القريب أو ألدُّ الأعداء.

ذكر الحافظ ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد ٤/ ١٣٩» عن أبي الزبير عن جابر، أنه قال: أفاء

اللَّه خيبر على رسوله، فأقرهم رسول اللَّه ﷺ فيها وجعلها بينه وبينهم، فبعث عبد اللَّه بن رواحة فخرصها عليهم، ثم قال: «يا معشر اليهود، أنتم أبغض خلق اللَّه إليَّ، قتلتم أنبياء اللَّه، وكذبتم على اللَّه، وليس يحملني بغضي إياكم على أن أحيف عليكم، قد خرصت عشرين ألف وسق من تمر، فإن شئتم فلكم، وإن شئتم فلى. فقالوا: بهذا قامت السماوات والأرض، قد أخذنا فأخرجوا عنها».

هكذا كان دأب أهل العلم والصلاح، الحقّ مبتغاهم يُمَكنون له ولو على حساب أنفسهم، لا يخافون في ذلك لومة لائم، **فإذا كان الظلم محرماً اتجاه العدو، فاتجاه المسلم وإن كان من الخصوم، أو ممن تلبس ببعض البدع من باب أولى، فعلينا أن نقر الخصم فيما أصاب، ونرد عليه فيما أخطأ، وأن ننقل قوله بأمانة وعلم، لا نزيد فيه ولا ننقص منه.**

«ومن لم يعدل في خصومه ومنازعيه ويعذرهم بالخطأ في الاجتهاد، بل أبتدع بدعة وعادى من خالفه فيها أو كفره، فإنما هو ظَلَم نفسه. **وأهل السنَّة والعلم والإيمان يعلمون الحقّ ويرحمون الخلق، يتبعون الرسول فلا يبتدعون،** ومن اجتهد فأخطأ خطأ يعذره فيه الرسول عذروه... واللَّه يحب الكلام بعلم وعدل ويكره الكلام بالجهل والظلم» [التفسير الكبير ٦/ ١١٣، ١١٤ لابن تيمية].

فالحكم على الأقوال والأفعال لابد أن يكون بعدل وإنصاف، وهو نوع من القضاء، والقضاة ثلاثة كما قال النبي ﷺ: «**قاضيان في النار وقاض في الجنة ـ رجل قضى للناس على جهل فهو في النار، ورجل**

علم الحقّ وقضى بخلافه فهو في النار، ورجل علم الحقّ وقضى به فهو في الجنة» [صحيح ابن ماجة رقم ١٨٨٧].

فالذي نجا هو الذي قضى بعلم وعدل، وهلك اللذان قضيا بجهل وهوى النفس، والمنصف المتجرد عن الهوى هو الذي يظهر الحقّ في ثوبه الصافي، بعيداً عن حزازات النفس، فالسائر إلى اللّٰه المبتغي رضوانه، «يُعطي كل ذي حق حقه، قولاً بالحقّ، واتباعاً للعدل.» [درء تعارض العقل والنقل ٢/ ٣١٩ لابن تيمية].

فالغلط لا يسلم منه أحد، وإن كان صاحب فضل وورع وعلم، والحجة في الدليل، فمن وافق الحق قبلنا قوله أو فعله وإن كان من ألدِّ الأعداء، ومن أخطأ الحقّ رددنا قوله أو فعله وإن كان من أفضل الفضلاء، ولا نحكم في ذلك إلّا بعدل وإنصاف.

لأنَّ من سمات أهل الأهواء الحكم على «الأقوال» و«الأفعال» بالظلم والجهل، والهوى سميَّ بذلك لأنه يهوي بصاحبه في النار، **والمتدبر لحال الفرق والجماعات، يجدها تُشنع على أعدائها بما هي واقعة فيه، بمحض الظن وما تشتهي الأنفس**، لأنَّ دأب أهل الأهواء، هو خشية أن يظهر الحقّ على يد الخصم، فكم وقعت من مناظرات غُبط فيها حق الخصم، أدت إلى تناحر وتشنيع بالباطل.

«**ومن اتبع ظنه وهواه فأخذ يشنع على من خالفه بما وقع فيه من خطأ ظنه صواباً بعد اجتهاده، هو من البدع المخالفة للسنَّة، فإنه يلزمه نظير ذلك أو أعظم أو أصغر فيمن يعظِّمه هو من أصحابه، فقل من يسلم من مثل ذلك في المتأخرين، لكثرة الاشتباه والاضطراب، وبعد**

الناس عن نور النبوة وشمس الرسالة الذي به يحصل الهدى والصواب، ويزول به عن القلوب الشك والارتياب، ولهذا تجد من المتأخرين من علماء الطوائف يتناقضون... فيقولون القول الموافق للسنَّة، وينفون ما هو من لوازمه غير ظانين أنه من لوازمه، ويقولون ما ينافيه، غير ظانين أنه ينافيه، ويقولون بملزومات القول المنافي الذي ينافي ما أثبتوه من السنَّة، وربما كفَّروا من خالفهم في القول المنافي وملزوماته، فيكون مضمون قولهم: **أن يقولوا قولاً ويكَّفروا من يقوله، وهذا يوجد لكثير منهم في الحال الواحد، لعدم تفطّنه لتناقض القولين**» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٨٧، ٢٨٨ لابن تيمية].

ومنهج الحقّ، إذا تناقضت الأقوال، يُبين صحيحها من سقيمها، ولا يشنع عليها بمحض الظن أو هوى النفس، **خاصةً إن صدرت ممن نخالفه في المذهب، أو ممن كُنَّ له العداء لأجل مسألة قال فيها باجتهاده ونظره، أخطأ فيها الصواب.**

فكثير ما يجتمع للشخص ما يحمد عليه وما يذم عليه، والحمد والذم وفق الأصول التي جاء بها الرسول ﷺ، لا الأصول المخترعة التي يظن أصحابها أنها أصول، ولذا تطاحنت الفرق مع بعضها البعض لجحد كل فرقة ما للأخرى من حق، بسبب الاضطراب في الأصول المبتدعة، فكفَّروا بعضهم بعضا، فالمعتزلة فرق وكل فرقة تشنع أو تكفِّر الأخرى بما هو لازم لها وهلم جراً، كل هذا بسبب قلة العدل والانصاف.

يقول الأمير الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... ومنها مُنير ظاهر، لكنه قد

استخرج منه ما يوحشُ الناظر، وجعل ذلك المستنبط مذهباً لمن استخرج من قوله ليس له عنه مهرب، ورمي بشناعته، مع التصريح الكل بأن لازم المذهب ليس بمذهب، وبنى على تلك الأقاويل **التفسيق والتكفير من يتسارع إليهما بالتأويل،** ولا يبالي بانهدام ما أسسه من أنهما لا يكونان إلَّا عن أدلة قطعية، فتراهم قد ضللوا خصومهم بشبهة ظنية أو وهمية، **وترى مقابلهم ـ إن تحاشى عن أن يرميهم بالقول الشنيع ـ يرميهم بالابتداع ويضيف إليهم كلَّ قولٍ فظيع، فلم تزل قلة الإنصاف قاطعة لحبال الاتصال والتناصح في الدّين الذي هو الوصلة النافعة، إنما كل فرقة تحذر من نشأ فيها ـ طالباً لما يُنجيه ـ** أن يقصد غير مذهب آبائه وأسلافه أو ينظر فيه، كأن إخوانه المؤمنين فرقة من فرقِ المليّين فإن أصغى إلى فرد من أفراد المسائل المخالفة لما دوَّنوه عليه رموه بكل داهية ولو أطلع لهم شموسَ الأدلة على ما مال إليه، مع أن من قواعدهم الأصلية تحريم التقليد في المسائل الأصولية ولكن هي قاعدة قد أصبحت من القواعد فلا يرجى نكاحُها فكيف تُنتجُ فرعًا في الشاهد،...» [إيقاظ الفطرة ص ٤١].

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والأقوال إذا حُكيت عن قائلها أو نسبت الطوائف إلى متبوعها فإنما ذلك على سبيل التعريف والبيان، وأما المدح والذم والموالاة والمعاداة فعلى الأسماء المذكورة في القرآن العزيز، كاسم «المسلم» و«الكافر»، و«المؤمن» و«المنافق»، و«البر» و«الفاجر»، و«الصادق» و«الكاذب»، و«المصلح» و«المفسد»، وأمثال ذلك. **وكون القول صواباً أو خطأ يعرف بالأدلة الدالة على ذلك**

المعلومة بالعقل والسمع، والأدلة على العلم لا تتناقض» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥٩].

فأهل السنَّة والإيمان، يعطوا كل ذي حق حقه، **والمقالة التي يكون في مضمونها ضلال يُبَيِّنوها بغضِّ النظر عن صاحبها، وإذا اشتملت على حق وباطل، يفصلون ويُخرجون الطيب من الخبيث، ولا يتسرعون في الحكم على أصحابها بالتبديع والتفسيق والتكفير**، كما يفعله الذين يبتدعون بدعاً ويكَّفرون من خالفهم فيها.

فأهل السنَّة والإيمان، يُدققون في القول، ويتثبَّتون هل خرج من قائله على هذا الوصف؟، أو زيد فيه لهوى وحزازة نفس؟، أو تجاسر بالباطل؟، وكم جرى للأئمة من محن بسب أقوال زيدَ فيها أو نقص منها، أورثتهم الإحن اتجاه بعضهم بعضاً، والسجن من طرف أعدائهم وخصومهم.

فصاحب الحقّ الملازم للعدالة، هو الذي ينظر للقول ويتفحصه، ولا ينظر لقائله، ويحكم فيه بعدل وإنصاف، سواء كان من ودود أو لدود، والعجلة مورثة للندامة، فصاحب القول إن كان له فضل، يكشف عن زلته ويقال عثرته ولا يُغبط حقه وفضله، وإن كان صدر من الذين اتخذوا إسلامهم جنَّة، يُبين صوابهم ويُبطل باطلهم مع الإشارة إلى مذاهبهم الردية وقصدهم الخبيث كالباطنية ومن شاكلهم.

ولنضرب لذلك مثلاً من إمام رضي، عُرف عنه العدل والإنصاف مع أعدى أعدائه، ألا وهو شيخ الاسلام ابن تيمية ـ قدس اللَّه روحه ـ، ذاك الجهبذ الحبر العدل، الذي لم يمنعه مانع حَسَدِ وبغيٍّ أعدائه عليه،

أن يتكلم فيهم بعلم وعدل، مظهر فضائلهم وما أصابوا فيه، ومبطل تناقضهم وما أخطأوا فيه، سواء كانوا من أهل السنَّة والجماعة، أو من أهل البدعة والفرقة كعلماء الكلام، أو من الفلاسفة والمناطقة، أو ممن اتخذوا إسلامهم جنَّة كالباطنية، أو **ممن ظهرت عليهم الزندقة كالحلاج والتلمساني وابن عربي وابن سينا وأضرابهم**.

فلقد كان يغضب وينتصر للكتاب والسنَّة على فهم سلف الأمة بصحيح المنقول وصريح المعقول، وما غضب أو انتصر يوماً لنفسه، وما تحامل على خصم أو تجاسر في رد حق بسبب حزازة النفس، كما جرى لبعض الفضلاء، بل كان أميناً في نقل مقالات الخصوم، مُدققاً متفحصاً في نسب المقالات لأصحابها، فالعدل والإنصاف جعله من أعلام الدعوة السلفية، **فلا يحبه إلَّا مُتَّبع، ولا يبغضه إلَّا مبتدع**.

يقول شيخ الاسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ منصفًا ابن كُلاَّب والأشعري: «وابن كلاَّب لما رد على الجهمية، لم يهتد لفساد أصل الكلام المحدث الذي ابتدعوه في دين الإسلام، بل وافقهم عليه... ـ إلى أن قال ـ: وابن كُلاَّب أحدث ما أحدثه لما اضطره إلى ذلك من دخول أصل كلام الجهمية في قلبه، وقد بيَّن فساد قولهم بنفي علو اللَّه ونفي صفاته. وصنف كتباً كثيرة من أصل التوحيد والصفات وبين أدلة كثيرة عقلية على فساد قول الجهمية، وبيَّن فيها علو اللَّه على خلقه، ومباينته لهم، من المعلوم بالفطرة والأدلة العقلية القياسية، كما دل على ذلك الكتاب والسنَّة.»

[مجموع الفتاوى ٥/ ٣٣٠، ٣٣١].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكان أبو الحسن الأشعري لما رجع عن

الاعتزال، سلك طريقة أبي محمد بن كُلاَّب، **فصار طائفة ينتسبون إلى السنَّة والحديث من السالمية وغيرهم كأبي علي الأهوازي، يذكرون في مثالب أبي الحسن أشياء من افتراء المعتزلة وغيرهم؛ لأن الأشعري بين من تناقض أقوال المعتزلة وفسادها ما لم يبينه غيره، حتى جعلهم في قمع السمسمة**... ـ إلى أن قال ـ : وهؤلاء الذين يذمون ابن كُلاَّب والأشعري بالباطل هم من أهل الحديث. والسالمية من الحنبلية والشافعية والمالكية وغيرهم كثير منهم موافق لابن كُلاَّب والأشعري على هذا، موافق للجهمية على أصل قولهم الذي ابتدعوه.

وهو إذا تكلموا في «مسألة القرآن» وأنه غير مخلوق، أخذوا كلام ابن كُلاَّب والأشعري فناظروا به المعتزلة والجهمية، وأخذوا كلام الجهمية والمعتزلة فناظروا به هؤلاء وركبوا قولاً محدثاً من قول هؤلاء لم يذهب إليه أحد من السلف، ووافقوا ابن كُلاَّب والأشعري وغيرهما على قولهم...» [مجموع الفتاوى ٥/ ٣٣٠].

ويقول رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضاً**: «وأصل الكلام المحدث، المخالف للكتاب والسنَّة، المذموم عند السلف والأئمة، كأئمة الجهمية والمعتزلة وأمثالهم، والمعتزلة قدرية جهمية وجهم وأتباعه «جهمية مجبرة»، **ثم الأشعري كان منهم، ولما فارقهم وكشف فضائحهم، وبيَّن تناقضهم، وسلك مسالك أبي محمد بن كُلاَّب وأمثاله، ناقضهم غاية المناقضة في مسائل «القدر» و«الوعيد» و«الأسماء» و«الأحكام»**،... ـ إلى أن قال ـ : كان الأشعري أعظم مباينة لهم في ذلك من الضرارية، حتى مال إلى قول جهم في ذلك، **لكنه كان عنده من الانتساب إلى السنَّة والحديث**

وأئمة السنَّة، كالإمام أحمد وغيره. ونصر ما ظهر من أقوال هؤلاء ما ليس عند أولئك الطوائف.

ولهذا كان هو وأمثاله يُعَدُّون من «متكلمة أهل الحديث»، وكانوا هم خير هذه الطوائف، وأقربها إلى الكتاب والسنَّة، **ولكن خبرته بالحديث والسنَّة كانت مجملة، وخبرته بالكلام كانت مفصَّلة، فلهذا بقي عليه بقايا من أصول المعتزلة ودخل معه في تلك البقايا وغيرها طوائف من المنتسبين إلى السنَّة والحديث من أتباع الأئمة من أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد.**» [درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول ٤/ ١٠٤].

ثم يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن البلاء الذي أصاب الأشعري: «والأشعري ابتلى بطائفتين؛ طائفة تبغضه، وطائفة تحبه، كل منهما يكذب عليه ويقول: إنما صنف هذه الكتب تَقِيَّةً، وإظهاراً لموافقة أهل الحديث والسنَّة، من الحنبلية وغيرهم. **وهذا كذب على الرجل؛ فإنه لم يوجد له قول باطن يخالف الأقوال التي أظهرها، ولا نقل أحد من خواص أصحابه، ولا غيرهم عنه ما يناقض هذه الأقوال الموجودة في مصنفاته؛ فدعوى المدعي أنه كان يبطن خلاف ما يظهر دعوى مردودة شرعاً وعقلاً**، بل من تدبر كلامه في هذا الباب ـ في مواضيع ـ تبين له قطعاً أنه كان ينصر ما أظهره، ولكن الذين يحبونه ويخالفونه في إثبات الصفات الخبرية يقصدون نفي ذلك عنه، لئلا يقال: إنهم خالفوه، مع كون ما ذهبوا إليه من السنَّة، قد اقتدوا فيه بحجته التي على ذكرها يعولون، وعليها يعتمدون.

والفريق الآخر دافعوا عنه؛ لكونهم رأوا المنتسبين إليه لا يظهرون إلَّا خلاف هذا القول، ولكونهم اتهموه بالتقية، وليس كذلك، بل هو انتصر للمسائل المشهورة عند أهل السنَّة،... ـ إلى أن قال ـ : **فلما كان في كلامه شوب من هذا وشوب من هذا، صار من يقول: إنَّ فيه نوعا من التجهم. وأما من قال: إنَّ قوله قول جهم، فقد قال الباطل. ومن قال: إنه ليس فيه شيء من قول جهم، فقد قال الباطل، واللَّه يحب الكلام بعلم وعدل، وإعطاء كل ذي حق حقه، وتنزيل الناس منازلهم.»**
[مجموع الفتاوى ١٢/ ١١١].

ثم يبرىء رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى «ابن كُلاَّب» مما نسب إليه أعداءه، أنه ابتدع ما ابتدع ليدس دين النصارى في ملة المسلمين، وأنه أرضى أخته النصرانية بذلك لما اعترضت على إسلامه.

«وكان ممن انتدب للرد عليهم [أي: الجهمية والمعتزلة] أبو محمد عبد اللَّه بن سعيد بن كُلاَّب، **وكان له فضل وعلم ودين**. ومن قال: أنه ابتدع ما ابتدعه ليظهر دين النصارى في المسلمين ـ كما يذكره طائفة في مثالبه، ويذكرون أنه أوصى أخته بذلك ـ **فهذا كذب عليه. وإنما افترى هذا عليه المعتزلة والجهمية الذين رد عليهم، فإنهم يزعمون أن من أثبت الصفات فقد قال بقول النصارى**. وقد ذكر مثل ذلك عنهم الإمام أحمد في الرد على الجهمية، وصار ينقل هذا من ليس من المعتزلة من السالمية، ويذكره أهل الحديث والفقهاء الذين ينفرون عنه لبدعته في القرآن، ويستعينون بمثل هذا الكلام الذي هو من افتراء الجهمية والمعتزلة عليه. **ولا يعلم هؤلاء أنَّ الذين ذموه بمثل هذا هم شر منه،**

وهو خير وأقرب إلى السنَّة منهم.» [مجموع الفتاوى ٥/ ٣٣٠].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى منصفاً «أبو المعالي الجويني» إمام الحرمين الذي تتلمذ عليه الغزالي.

«...، فلو تأمل أبو المعالي وذووه الكتاب الذي أنكروه لوجدوا فيه ما يخصمهم، **ولكن أبو المعالي مع فرط ذكائه وحرصه على العلم وعلو قدره في فنه كان قليل المعرفة بالآثار النبوية، ولعله لم يطالع الموطأ بحال حتى يعلم ما فيه، فإنه لم يكن له بالصحيحين البخاري ومسلم وسنن أبي داود والنسائي والترمذي وأمثال هذه السنن علم أصلاً فكيف بالموطأ ونحوه،** وكان مع حرصه على الاحتجاج في مسائل الخلاف في الفقه إنما عمدته سنن أبي الحسين الدارقطني، وأبو الحسن مع تمام إمامته في الحديث فإنه صنف هذه السنن كي يذكر فيها الأحاديث المستغربة في الفقه ويجمع طرقها، فإنها التي يحتاج فيها إلى مثله، فأما الأحاديث المشهورة في الصحيحين وغيرهما فكان يستغني عنها في ذلك، **فلهذا كان مجرد الاكتفاء بكتابه في هذا الباب يورث جهلاً عظيماً بأصول الإسلام،** واعتبر ذلك بأن كتاب أبي المعالي الذي هو نخبه عمره «نهاية المطلب في دراية المذهب» ليس فيه حديث واحد معزو إلى صحيح البخاري إلَّا حديث واحد في البسملة، وليس ذلك الحديث في البخاري كما ذكره، **ولقلة علمه وعلم أمثاله بأصول الإسلام اتفق أصحاب الشافعي على أنه ليس لهم وجه في مذهب الشافعي، فإذا لم يسوغ أصحابه أن يعتمد بخلافهم في مسألة من فروع الفقه كيف يكون حالهم في غيرها، وإذا اتفق أصحابه**

على أنه لا يجوز أن يتخذ إماماً في أصول الدّين مع العلم بأنه إنما نبل قدره عند الخاصة والعامة بتبحره في مذهب الشافعي رضي اللَّه عنه، لأن مذهب الشافعي مؤسس على الكتاب والسنَّة وهذا الذي ارتفع به عند المسلمين، غايته فيه أنه يوجد منه نقل جمعه أو بحث تفطن له، فلا يجعل إماماً فيه كالأئمة الذين لهم وجوه فكيف **بالكلام الذي نص الشافعي وسائر الأئمة على أنه ليس بعد الشرك باللَّه ذنب أعظم منه،** وقد بينا أن ما جعله أصل دينه في «الإرشاد» و«الشامل» وغيرهما هو بعينه من الكلام الذي نصت عليه الأئمة، ولهذا روى عنه ابن طاهر أنه قال وقت الموت: لقد خضت البحر الخضم وخليت أهل الإسلام وعلومهم ودخلت في الذي نهوني عنه والآن إن لم يتدركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني وها أنا أموت على عقيدة أمي أو عقائد عجائز نيسبور.» [التفسير الكبير ٤/ ٣٢٤ـ٣٢٦].

ويقول رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى مُنصفاً «الغزالي» الذي اختلف فيه كثير من الناس، فمنهم من يتغاضى عن عيوبه ويدافع عنه مما نُسب إليه، ومنهم جفا في حقه ولم ير إلَّا القذاذة فيه، شنع على مزالقه العقدية والعلمية، ونسى بل سلب ما له من الحسنات والفضائل.

«وأبو حامد يميل إلى «الفلسفة»، لكنه أظهرها في قالب التصوف والعبارات الإسلامية؛ ولهذا رد عليه علماء المسلمين، حتى أخص أصحابه أبي بكر بن العربي، فإنه قال: **شيخنا أبو حامد دخل في بطن الفلاسفة، ثم أراد أن يخرج منهم فما قدر، وقد حكي عنه القول بمذاهب الباطنية ما يوجد تصديق ذلك في كتبه، ورد عليه العلماء»**

[مجموع الفتاوى ٤/ ٩٩].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «وأبو حامد يذكر في كتبه هو أمثاله «الرؤية» وأنها أفضل أنواع النعيم، ويذكر كشف الحجب، وأنهم يرون وجه اللَّه، ولكن هذا كله يريد به ما تقوله الجهمية والفلاسفة؛ فإن «الرؤية» عندهم ليست إلَّا العلم، لكن كما أن الإنسان قد يرى الشيء بعينه، وقد يمثل له خياله إذا غاب عنه فهكذا العلم، ففي الدنيا ليس عندهم من العلم مثال كالخيال، في الحساب وفي الآخرة يعلمونه بلا مثال،... وهذا كله مما تقول به الفلاسفة والباطنية وهؤلاء إنما يأمرون بالزهد في الدنيا لينقطع تعلق النفس بها وقت [فراق] النفس، فلا تبقى النفس مفارقة لشيء يحبه؛ **لكن أبو حامد لا يبيح محظورات الشرع قط، بل يقول قتل واحد من هؤلاء خير من قتل عدد كثير من الكفار.**» [التفسير الكبير ٣/ ١٢٩].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «**وأبو حامد ليس له من الخبرة والآثار النبوية والسلفية ما لأهل المعرفة بذلك،** الذين يميزون بين صحيحه وسقيمه. ولهذا يذكر في كتبه من الأحاديث والآثار الموضوعة والمكذوبه ما لو عَلم أنها موضوعة لم يذكرها.» [درء تعارض العقل والنقل ٣/ ٣٧٠].

ولما ذكر تفسير «الباطنية» و«الصوفية» و«الفلاسفة» لآيات القرآن، كقولهم في قوله ـ تعالى ـ : ﴿ٱذۡهَبۡ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ﴾ [طه: ٢٤] إنه القلب. و...

«ومن سلك ذلك صاحب مشكاة الأنوار [أي: العزالي]، وأمثاله، وهي مما أعظم المسلمون إنكاره عليه، وقالوا أمرضه «الشفاء» وقالوا:

دخل في بطون الفلاسفة، ثم أراد أن يخرج فما قدر. ومن الناس من يطعن في هذه الكتب ويقول: إنها مكذوبة عليه، وآخرون يقولون: بل رجع عنها، وهذا أقرب الأقوال، فإنه قد صرح بكفر الفلاسفة في مسائل وتضليلهم في مسائل أكثر منها، وصرح بأن طريقتهم لا توصل إلى المطلوب.» [التفسير الكبير ٢/ ٥٠].

أما الرازي الحائر والمتناقض في مصنفاته، وما يذكر عنه من أقوال بشعة في حق الرسول ﷺ، كقوله لما يذكره ﷺ فيقول: قال محمد التازي ـ يعني: العربي بالعجمية ـ ، وإذا ذكر نفسه، قال: قال محمد الرازي*، زيادة لِمَ له من تشكيكات في مسائل من دعائم الدّين تورث الحيرة نسأل اللّه السلامة، وما ثبت عنه من الكفر الصراح، بسبب تأليفه في «السحر وعبادة الكواكب»، **وهذه ردة عن الإسلام باتفاق المسلمين.**

يقول شيخ الاسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ منصفاً له: «والرازي في تصنيفه «المباحث الشرقية» ونحوها، يذكر فيها ما احتج به المتكلمون على امتناع حوادث لا أول لها، وإن «الزمان» و«الحركة» و«الجسم» لها بداية، ثم ينقض ذلك كله، ويجيب عنه، ويقرر حجة من قال: إن ذلك لا بداية له.

وليس هذا تعمداً منه لنصرة الباطل، بل يقول بحسب ما توافقه الأدلة العقلية في نظره وبحثه. فإذا وجد في المعقول بحسب نظره ما

* انظر «موقف ابن تيمية من الأشاعرة ص ٦٥٥».

يقدح به في كلام الفلاسفة قدح به، فإن من شأنه البحث المطلق بحسب ما يظهر له. فهو يقدح في كلام هؤلاء بما يظهر له أنه قادح فيه من كلام هؤلاء، وكذلك يصنع بالآخرين.

ومن الناس من يسيء الظن به، وهو أنه يتعمد الكلام الباطل، وليس كذلك، بل تكلم بحسب مبلغه من العلم والنظر، والبحث في مقام بما يظهر له، **وهو متناقض في عامة ما يقوله**؛ يقرر هنا شيئاً ثم ينقضه في موضع آخر؛ **لأنَّ المواد العقلية التي كان ينظر فيها من كلام أهل الكلام المبتدع المذموم عند السلف، ومن كلام الفلاسفة الخارجين عن الملة، يشتمل على كلام باطل ـ كلام هؤلاء وكلام هؤلاء ـ فيقرر كلام طائفة بما يقرر به ثم ينقضه في موضع آخر بما ينقض به.**

ولهذا اعترف في آخر عمره فقال: لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طرق القرآن،...» [مجموع الفتاوى ٥/ ٣٣٣، ٣٣٤].

أما عن مصنفه الخطير، قال رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى لما رد على أئمة أهل الكلام، مطاعنهم في أهل الحديث، بأنهم لا يفهمون الحديث، ويروون «الصحيح» و«الضعيف»، فهتك تلك المزاعم، وبيَّن أنَّ أهل الحديث قد يكون في بعضهم شيء من ذلك، فهم خير وأفضل بالنسبة لغيرهم، كأئمة الكلام المبتدع، فهؤلاء وإن لم يفهموا معاني الحديث، لم ينقضوا الأصول التي جاء بها الرسول.

«وأبلغ من ذلك، **أن منهم من يصنف في دين المشركين والردة عن الإسلام؛ كما صنف الرازي كتابه في «عبادة الكواكب»، وأقام**

الأدلة على حسن ذلك ومنفعته ورغب فيه، وهذه ردة عن الإسلام باتفاق المسلمين» [مجموع الفتاوى ١٨/ ٣٤ والتفسير الكبير ١/ ٢٩٠ ـ ٢٩٢].

أما إنصافه لأعلام الأشاعرة الذين لهم مساع مشكورة وحسنات مبرورة، من المنافحة عن هذا الدّين وإسكات كثير من الملحدين، معلوم لمن قرأ ردوده على من أخطأ أو ضل عن منهج السلف، ولهذا لم يعجبه من نهج مع هؤلاء منهج «الظلم» و«الجهل»، كسبهم ولعنهم أو الافتراء عليهم.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى: «ثم إنه ما من هؤلاء إلّا من له في الإسلام مساع مشكورة وحسنات مبرورة، وله في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع، والانتصار لكثير من أهل السنَّة والدّين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم، وتكلم فيهم «بعلم» و«صدق» و«عدل» و«إنصاف»، **لكن لما التبس عليهم هذا الأصل المأخوذ ابتداء عن المعتزلة، وهم فضلاء عقلاء احتاجوا إلى طرده والتزام لوازمه، فلزمهم بسبب ذلك من الأقوال ما أنكره المسلمون من العلم والدّين** وصار الناس بسبب ذلك؛ منهم من يعظمهم، لما لهم من المحاسن والفضائل، ومنهم من يذمهم، لما وقع في كلامهم من البدع والباطل **وخيار الأمور أوساطها**.

وهذا ليس مخصوص بهؤلاء، بل مثل هذا وقع لطوائف من أهل العلم والدّين، واللَّه تعالى يقبل من جميع عباده المؤمنين الحسنات ويتجاوز لهم عن السيئات ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ١٠﴾ [الحشر].

ولا ريب أن من اجتهد في طلب الحقّ والدّين من جهة الرسول ﷺ، وأخطأ بعض ذلك فاللَّه يغفر له خطأه، تحقيقاً للدعاء الذي استجابه اللَّه لنبيه وللمؤمنين حيث قالوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٨٧].

هذا منهج أهل السنَّة والإيمان، **العدل والانصاف لا الظلم والإجحاف**، والناظر يرى أنَّ أولئك الذين سَبُّوا ولَعَنوا هؤلاء الأعلام، كثير منهم سقط فيما سقطوا فيه، ومن الظلم أن يرى أحدنا القذاذة في أعين الآخرين وينسى الجذع معترض في عينه، وفي ذلك يقول رسول اللَّه ﷺ: «**يُبصر أحدكم القذاة في عين أخيه وينسى الجذع ـ أو الجذل ـ في عينه معترضاً**» [صحيح الأدب المفرد رقم ٥٩٢ والسلسلة الصحيحة رقم ٣٣ وصحيح الجامع رقم ٨٠١٣].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكثير من هذه الطوائف يتعصب على غيره، ويرى القذاذة في عين أخيه، ولا يرى الجذع المعترض في عينه، ويذكر من تناقض أقوال غيره، ومخالفتها للنصوص والمعقول، أو أضعف منها، أو أقوى منها.

واللَّه تعالى **يأمر بالعلم والعدل ويذم الجهل والظلم** كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًۢا ﴿٧٣﴾﴾ [الأحزاب]... ـ إلى أن قال ـ : **ومعلوم أن الحكم بين الناس في عقائدهم وأقوالهم أعظم من الحكم بينهم في مبايعهم وأموالهم.**» [درء تعارض العقل ٤/ ١٠٤، ١٠٥].

وهذا الذي حذر منه شيخ الاسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقع فيه كثير من الفضلاء اليوم، يتحاملون على بعض من خالفهم، ليس في الأصول، بل في بعض المسائل الفرعية، أن ينسبوه بكل المناسب، ولربما تجاسروا على رد أقواله بما حزَّ في نفوسهم، فيحملوا قوله على غير محمله، بل قد يُصدقون ببعض أقوال وافتراءات نسبت إليه دون تفحص وتدقيق، كما جرى للإمامين البخاري وداود بن علي الأصبهاني مع محمد بن يحيى الذهلي.

وإلى هذا نبَّه العلامة المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الفذ «القائد إلى تصحيح العقائد ص ١٢ و ١٣» في مخالفة الهوى للحق في الاعتراف بالحق، فذكر وجوهاً ومنها الوجه الرابع.

«**الحسد**: وذلك إذا كان غيره هو الذي بيَّنَ الحقّ فيرى أن اعترافه بذلك الحقّ يكون اعترافاً لذلك المبيَّن بالفضل والعلم والإصابة، فيعظم ذاك في عيون الناس، ولعله يتَبعه كثير منهم، **وإنك لتجد من المنتسبين إلى العلم من يحرص على تخطئة غيره من العلماء ولو بالباطل، حسداً منه لهم، ومحاولة لحط منزلتهم عند الناس**».

أما المتطفلون على العلم المحتبين في ثوب زور، أو الذين كانوا من أهل الفرقة والبدعة ثم تابوا منها، فذاك هو البلاء العظيم، فحدِّث ولا حرج، «الوقيعة» و«العجلة» و«غبط الحقوق» أضحت سمات بارزة عليهم، فمنهم من يبدع ويفسق بل يكفر على الهاتف، يُحمل له القول ناقصاً منه أو زائداً فيه فلا يتريث أو يتورع في إصدار الأحكام، والعجب أنَّ منهم من يلوم بعض من اجتهد في بعض المسائل الفرعية لَوم البدع

الأصولية كبدعة «الخروج» وبدعة «التجهم» وبدعة «الاعتزال» وبدعة «التأشعر» و«...».

وإذا نظرنا إلى حال ذلك اللأَّئم، وجدناه واقع فيما هو أعظم مما اجتهد فيه أولئك، كالتَّزلف للسلاطين وتزيين لهم سوء أعمالهم، ويا ليتهم سلاطين كمحمد بن سبكتكين وأمثاله، بل سلاطين الظلم والجور والإهانة لأولياء اللَّه، وكم منهم اليوم لا كثرهم اللَّه.

فينبغي لكل مسلم وخاصةً الداعية إلى الحقّ؛ إلى الكتاب والسنَّة على فهم سلف الأمة أن يسلك وينهج طريقة الصحابة والتابعين لهم بإحسان، والأئمة الفطاحلة كشيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه البار ابن القيم في التعامل مع الآخرين والحكم على أقوالهم، وليعلم كل مسلم عادل أنَّ حامل القول لا يخلو قوله من وجوه ثلاث: إما أن يكون صدقاً أو يكون كذباً أو يكون نَقص منه أو زاد فيه، والحالة هذه **يتعامل مع القول بحكمة وعدم عُجالة المورثة للندامة.**

وفي ذلك يوصي الإمام ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيقول: «من جاء إليك بالباطل، رجع من عندك بالحقّ، وذلك أنَّ من نقل إليك كذباً عن إنسان حرَّك طبعك فأجبته؛ فرجع عنك بحقٍّ، فتحفظ من هذا **ولا تجب إلَّا عن كلام صحَّ عندك عن قائله.**» [الأخلاق والسير ص ١٤٦].

فليعلم كل مسلم منصف، أنَّ كثيراً من دعاة الضلالة والبدعة، كبدعة «التأشعر» لهم قدم صدق في الإسلام، ولهم من الحسنات المبرورة ما يُنكره إلا مكابر مجحف، فلقد هتكوا أستار أهل البدع العظيمة كالجهمية ومخانيثهم، فمن الظلم أن ننسى عملهم وجهودهم

في الذب عن السنَّة وننظر إلَّا فيما ابتدعوه.

فالنبي صلوات اللَّه وسلامه عليه لما ذكر «كلاب أهل النار» الذين خرجوا عن الإسلام، لم ينس أن يقول فيهم: «**تحقرون صلاتكم مع صلاتهم**»، أي: تستقلون صلاتكم. فلقد ذكر ما لهم من شدة العبادة.

فنقول من كان منتسباً إلى السنَّة في الغالب، ثم أظهر بعض البدع كأعلام الأشاعرة، فهؤلاء ينهج معهم نهج الحقّ، **أن يُحذر من مزالقهم، ولا يُغبط حقهم وتُشكر مساعيهم ولا مانع أن يُستفاد من علمهم، ويُجتنب تكفير وتفسيق المعين منهم.**

وأما من كان غالباً عليه هوى النقض والمخالفة لصحيح المنقول وصريح المعقول؛ من غير تأويل محتمل، **فهذا الصنف من المبتدعة لا حرمة له ولا كرامة، كالباطنية والرافضة الإمامية الاثنى عشرية وأمثالهم، فهؤلاء يحكم بكفرهم ويجب قتالهم.**

عاشراً: الولاء والبراء في الحقّ وعدم الانتساب للأشخاص أو شواذ الآراء:

اعلم أنَّ مما عظم به البلاء اليوم ومن قبل، «الولاء» و«البراء» في أقوال مَن العصمة منهم منتفية، وهذا العيار هو الذي أهلك من كان قبلنا، وبدعة التعصب المذهبي ليس عليك ببعيد، ذاك الداء العضال والسم القتال الذي أهلك الأمة وهوَّن من شأنها أمام أعدائها، ولقد بسطنا القول في ذلك مما يُغنينا عن المزيد ها هنا.

وفي الحقيقة هذا الداء قل من يسلم منه اليوم، وحتى الذين

ينتسبون للكتاب والسنَّة ويدعون الأمة للعمل بالدليل لم ينجوا منه إلَّا القليل منهم، فتجد أحدهم إذا عظَّم عالماً أو فاضلاً لما حُظي به من علم واطلاع واسع للكتاب والسنَّة، فيعظمه أشد تعظيم، وهذا ليس فيه عيباً، بل من الإيمان أن نحب أولياء اللَّه الذين يذبون عن الكتاب والسنَّة انتحال المبطلين وتحريف الغالين وتأويل الجاهلين.

لكن العيب يكمن في جعل ذلك العالم المذكور أو الفاضل المشكور معصوماً في أقواله واجتهاداته، وهذا وإن لم يصرح به ذاك المُعظم، فلسان حاله يدل على ذلك، وذاك يتولد مع مرور الزمن بسبب كثرة الإصابة في القول والعمل من ذاك العالم المذكور أو الفاضل المشكور، فيعمد ذاك المُعَظِم إلى حمل هؤلاء فوق منزلتهم؛ بحكمه أنهم لا يخطئون ولا ينسون، وهذا يستحكم يوماً بعد يوم.

ثم مع مرور الزمن واستحكام الحب الذي يعمي ويصم يصبح ذاك المُعَظِم يوالي ويعادي في أقوالهم واجتهاداتهم، وأيم اللَّه لقد رأينا هذا من بعض طلاب العلم يقولون: من خالف منهج فلان وفلان فهو مبتدع، علماً أنَّ الحي لا تأمن عليه الفتنة، وللَّه الحمد وُجد من يؤنبهم على فعلهم هذا من العلماء والفضلاء، وقال لهم: كيف ترضون لأنفسكم هذه المنزلة ألاَ قلتم من خالف الكتاب والسنَّة وإجماع الأمة فهو مبتدع.

فهذه البدعة الذميمة، من نصب الأشخاص للناس عياراً على الحق لا يفعله إلَّا مقلد جامد، لكن الذي يُعجب له هو «الولاء» «البراء» في تلك الأقوال والاجتهادات الفرعية، من الذين دأبهم الكتاب والسنَّة،

فلماذا إذاً ننكر على مخالفينا في المنهج مما نحن ساقطون فيه؟!

فما الفرق بيننا وبين المقلدة الجامدين من الفرق الشاذة المبتدعة؟!

أليس هذا هو عين الابتداع على نمط التعظيم؟!

والسلف ما كانوا على هذا يعوِّلون في معرفة الأحكام الشرعية، وإن تجد لبعضهم قولاً في مسألة ما هذا قول «فلان» و«فلان» و«فلان» من الأعلام، لكن إذا تبيَّن له الدليل وصح عنده الحديث، لا يرفع فوقه أحداً كائناً من كان.

والعجب أنَّ بعض من دأبهم الكتاب والسنَّة يروا الدليل يخالف قول مُعظمهم وشيخهم ولا يجرؤون على مخالفته، بل قد يُبدّعون من خالفه، وإن عَظم عليهم تبديعه، يحذرون منه بالتلميح، وقد تعجبت من بعض طلاب العلم يستشيرون شيخهم في البراءة من طالب علم مثلهم، تتلمذ على شيخهم، بسبب غيرته على الدّين، وجمعه بين العلم والعمل ومقارعة الأعداء ـ يعني: الجهاد ـ .

فهو لم يخالفهم في الأصول ولا منهج الدعوة، فهم يرون الدعوة في «الكتابة» و«التقعيد» و«الْقاء المحاضرات»، وهو قد جمع بين ذلك وبين «الجهاد» لمقارعة أهل الزيغ الفساد، والحمد للَّه أنَّ ذلك الشيخ الفاضل كان أذكى منهم وحال بينهم وبين ما يشتهون، وقال: «إن تتبرءوا منه فقد تبرءتم من دعوة الحقّ».

انظر لمَّا يغلب حب منهج أو شيخ ما على قوم، كيف يعاملون مخالفيهم، وفي ذلك يقول شيخ الاسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فمن جعل

طريق أحد من العلماء والفقهاء، أو طريق أحد من العبَّاد والنُّساك أفضل من طريق الصحابة فهو مخطىء، ضال مبتدع، **ومن جعل كل مجتهد في طاعة أخطأ في بعض الأمور مذموماً معيباً ممقوتاً، فهو مخطىء ضال مبتدع،** ثم الناس في «الحب» و«البغض» و«الموالاة» و«المعاداة» هم أيضاً مجتهدون، يصيبون تارةً ويخطئون تارة، **وكثير من الناس إذا علم من الرجل ما يحبه، أحب الرجل مطلقا، وأعرض عن سيئاته، وإذا علم منه ما يبغضه أبغضه مطلقاً وأعرض عن حسناته،...»** [مجموع الفتاوى ١١/ ١٢].

وأهل العدل والرحمة؛ «**الغرباء**» هم على خلاف ذلك، لأنَّ من سماتهم «التمسك بالسنَّة، إذا رغب عنها الناس، وترك ما أحدثوه، وإن كان هو المعروف عندهم، وتجريد التوحيد، وإن أنكر ذلك أكثر الناس، **وترك الانتساب إلى أحد غير اللَّه ورسوله، لا شيخ ولا طريقة، ولا مذهب، ولا طائفة.»** [مدارج السالكين ٣/ ٢٠٦، ٢٠٧].

فمن كانت هذه سماتهم فولاؤهم وبراؤهم في الحقّ، يدورون مع ذلك حيث دار، لا يقدمون عليه كائناً من كان، **فالمقولة الشاذة تبقى شاذة وإن صدرت من عظيم، ومقولة الحق تبقى حق ولو صدرت من مهين،** فالحق ليس عليه عيار، والأقوال الشاذة والاجتهادات الخاطئة المخالفة لصحيح المنقول وصريح المعقول لا يكون فيها «الولاء» و«البراء».

ومن فعل ذلك فقد سقط في البدعة، لأنَّ هذا ليس من صنيع الغرباء الذين هم أهل السنَّة والإيمان إنما هو صنيع أهل الفرقة والابتداع

كالخوارج والمعتزلة والمرجئة و...، الذين يبتدعون بدعاً ويكّفرون أو يضلّلون أو يفسقون من خالفها.

وهل أمرنا يوماً أن نكون على منهج «فلان» و«فلان» أو على منهج السلف في الدعوة إلى العقيدة والعبادة؟!

ألم يقل ـ تعالى ـ : ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ﴾ [الأعراف:٣]؟

فالولاء والبراء في الأصول المعتمدة الكتاب والسنَّة وإجماع الأمة، فلم نأمر أن نكون «بكريين» أو «عمريين» أو «عثمانيين» أو «علويين» في كل أقوالنا وأفعالنا، وإن كان هؤلاء الأجلاء سُنَّ اتباعهم لأنهم خلفاء راشدون.

فمعاوية خال المؤمنين رضي الله عنه، ولعن اللَّه من كفره أو تبرء منه، لما قال لحبر الأمة وترجمان القرآن عبد اللَّه بن عباس رضي الله عنه: «أنت على ملة علي؟ قال: لا ، ولا على ملة عثمان، أنا على ملة النبي صلى الله عليه وسلم» [الإحكام ٢/ ٣٢٨ لابن حزم].

وعبد اللَّه بن عمر رضي الله عنه لما أمر بالمتعة في الحج، قيل له: أبوك نهى عنها، فقال: أيهما أولى بالاتباع كلام اللَّه أو كلام عمر؟

وأبو موسى الأشعري رضي الله عنه لما أفتى في الرجل الذي مات وترك ابنته وابنة ابنه وأخته لأبيه وأمه، ثم قال: إنَّ عبد الرحمن يعني ابن مسعود سيوافقني فيما ذهبت إليه، فأخبروا ابن مسعود بذلك، فقال: لقد ضللت إذن وما أنا من المهتدين إن أخذت بقول الأشعري وتركت قول رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم.

والخوارج لما قالت لعمر بن عبد العزيز: نريد أن تسير فينا بسيرة عمر بن الخطاب، ماذا كان جوابه؟ قال: قاتلهم اللَّه ما أردت دون رسول اللَّه إماماً، والآثار في هذا كثيرة، قد تقدم جلّها في الفصل الثاني من الباب الأول.

ذكر الإمام ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده إلى ابراهيم النخعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «كان يكره أن يقال: سنَّة أبي بكر وعمر، ولكن سنَّة اللَّه عَزَّ وَجَلَّ وسنَّة رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» [أصول الإحكام ٢/٣٢٨].

فإذا كان هؤلاء المرضيون يكرهون أن يقال سنَّة أبي بكر وسنَّة عمر، فكيف تكون كراهتهم إذا رأونا نريد أن نكون «ألبانيين» أو «بازيين» أو «مقبليين» أو «عثيمنيين»؟، علماً أنَّ هؤلاء الأعلام الأفاضل لهم قدم صدق في الإسلام، ولهم من الفضائل المشكورة والحسنات المبرورة ما ينكره إلَّا مكابر مجحف، ويكفي أنهم أعلام في الدعوة السلفية التجديدية، وأخزى اللَّه من قال فيهم بالثلب، فإذا كنا لا نرضى أن نكون «بكريين» أو «عمريين» أو «مالكيين» أو «شافعيين» أو «حنبليين» أو «...»، فكيف نرضى بمن هم دونهم بكثير؟ اللَّهم غفراً.

وأذكر يوماً قال لي طالب علم: يكفينا نحن ـ السلفيون ـ أن نأخذ أو نعتمد في الفتوى على «فلان» و«فلان» و«فلان»، وكأنَّ هؤلاء معصومين لا يخطئون، **فإذا كان هذا قولُ طالبُ علم داعي إلى الكتاب والسنَّة على فهم سلف الأمة، فكيف يكون قول العامي الذي نشأ على حب المذهب؛ المقلد الغارق في ظلماته؟!**

وفي مثل هذا يقول شيخ الاسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن نصَّب

شخصاً ـ كائناً من كان ـ فوالى وعادى على موافقته في القول والفعل، فهو ﴿ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا ﴾ [الروم: ٣٢] وإذا تفقه الرجل وتأدب بطريقة قوم من المؤمنين مثل أتباع الأئمة والمشايخ، **فليس له أن يجعل قدوته وأصحابه هم العيار، فيوالي من وافقهم ويعادي من خالفهم**، فينبغي للإنسان أن يعود نفسه التفقه الباطن في قلبه والعمل به، فهذا زاجر. وكمائن القلوب تظهر عند المحن. **وليس لأحد أن يدعو إلى مقالة أو يعتقدها، لكونها قول أصحابه، ولا يناجز عليها، بل لأجل أنها مما أمر اللَّه به ورسوله، أو أخبر به رسوله؛ لكون ذلك طاعة للَّه ورسوله.**» [مجموع الفتاوى ٢٠/ ٨، ٩].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «وليس لأحد أن ينصب للأمة شخصاً يدعو إلى طريقته، ويوالي ويعادي عليها، غير النبي ﷺ، ولا ينصب لهم كلاماً يوالي عليه ويعادي، غير كلام اللَّه ورسوله وما اجتمعت عليه أمة، بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصاً أو كلاماً يفرِّقون به بين الأمة، يوالون به على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون.» [مجموع الفتاوى ٢٠/ ٩١ ودرء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥٨].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلَّا رسول اللَّه ﷺ. **فمن جعل شخصاً من الأشخاص غير رسول اللَّه ﷺ من أحبه ووافقه كان من أهل السنَّة والجماعة، ومن خالفه كان من أهل البدعة والفرقة ـ كما يوجد ذلك في طوائف من أتباع أئمة الكلام في الدّين وغير ذلك ـ كان من أهل البدع والضلال والتفرق.**» [مجموع الفتاوى ٣/ ٢١٦].

فلما لم نكن كأوعية العلم الذين لم تحملهم شدة التفقه على المذهب، أن يُنكروا مزالقه، فمثلاً الحافظ ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ لم يمنعه التفقه على المذهب أن يحذر مثل ما حذر العلماء من مذهب أهل المدينة في الغناء*.

فهناك علماء فطاحلة لم يمنعهم مانع التمذهب أن يقولوا بالحقّ ولو على حساب مذاهبهم، ولم يشذ عن هذا إلَّا من أشرب في قلبه حب المذهب أو الانتساب إلى طائفة معينة في العلم.

فعادة المسلم اللبيب هو تدبر الأقوال والاحتجاج لها، لا بها، إلَّا ما كان صادراً عن اللَّه ورسوله **فالاحتجاج به والتعصب له والولاء والبراء فيه هو طريق الصواب**، وما من شيخ أو عَلَمٍ إلَّا وله عثرات والويل لمن اتبعها.

«فحمد الرجال عند اللَّه ورسوله وعباده المؤمنين، بحسب ما وفقوا فيه دين اللَّه وسنَّة رسوله وشرعه من جميع الأصناف؛... وكذلك ما يُذَمُّ من يُذَمُّ من المنحرفين عن السنَّة والشريعة وطاعة اللَّه ورسوله، إلَّا بمخالفة ذلك.» [مجموع الفتاوى ٤/ ١٤].

فالولاء والبراء يدور على هذا، لا في العثرات والأقوال الشاذة، وعادة الأئمة والعلماء الذين نقتدي بهم هي: كما قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «طريق الهجرتين وباب السعادتين ص ٤٠٤»: «عادتُنا في مسائل الدين كلّها، دقِّها وجلِّها، أن نقول بموجبها، **ولا نضرب بعضها ببعض**،

* انظر «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد ٤/ ٣١٦، ٣١٧» لابن عبد البر.

ولا نتعصب لطائفة على طائفة، بل نوافق كلَّ طائفةٍ على ما معها من الحقّ، ونخالفها فيما معها من خلاف الحقّ، لا نستثني من ذلك طائفة ولا مقالة، ونرجو من اللَّه أن نحيا على ذلك، ونموتَ عليه، ونلقى اللَّه به ولا قوة إلَّا باللَّه».

وفي الحقيقة أنَّ من ينصب للناس شخصاً يوالي ويعادي فيه، أو لا يقبل قولاً إلَّا منه، أو من الطائفة التي انتسب إليها، فقد تشبه باليهود الذين آتاهم ناطق الحقّ من غير الطائفة التي يهوونها، وهذه خلة جهل، وسمة ضلال، لأنَّ الحب والبغض والولاء والبراء يكون بأمر اللَّه ورسوله، لا دخل للنفس فيه، ومن خرج على هذا فقد اتبع هواه.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن من الناس من يكون حبه وبغضه وإرادته وكراهته بحسب محبته نفسه وبغضها لا بحسب محبة اللَّه ورسوله، وبغض اللَّه ورسوله، وهذا من نوع الهوى فإن اتَّبعه الإنسان فقد اتبع هواه: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠] فإن أصل الهوى هو محبة النفس، ويتبع ذلك بغضها. والهوى نفسه ـ **وهو الحب والبغض الذي في النفس ـ لا يلام العبد عليه، فإن ذلك لا يملكه، وإنما يلام على اتّباعه**... ـ إلى أن قال ـ : والحب والبغض يتبعه ذوق عند وجود المحبوب والمبغَض ووجد وإرادة وغير ذلك، فمن اتّبع ذلك بغير أمر اللَّه ورسوله فهو ممن اتّبع هواه بغير هدًى من اللَّه، بل قد يتمادى به الأمر أن يتخذ إلهه هواه.

واتّباع الأهواء في الديانات أعظم من اتّباع الأهواء في الشهوات... ـ إلى أن قال ـ : فالواجب على العبد أن ينظر في نفس حبه

وبغضه، ومقدار حبه وبغضه: هل هو موافق لأمر اللَّه ورسوله، وهو هدى اللَّه الذي أنزله على رسوله ﷺ، بحيث يكون مأموراً بذلك الحب والبغض، لا يكون متقدماً فيه بين يدي اللَّه ورسوله؟ فإنه قد **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١].

ومن أحب أو أبغض قبل أن يأمره اللَّه ورسوله، ففيه نوع من التقدم بين يدي اللَّه ورسوله.» [الاستقامة ٢/ ٢٢١ ـ ٢٢٦].

فهذا موطن كثر فيه اللبس، وزلة فيه الأقدام، ومن أضل ممن اتَّبع هواه فيه.

حادي عشر: التحذير من التسرع إلى التكفير:

اعلم رحمك اللَّه، أنَّ هذه المسألة زلت فيها أقدام عدة أقوام، لما أقدموا عليها بدون حجة أو برهان، والإقدام على ما فيه بأس أو بعض بأس لا يفعله من يشِحّ على دينه*، فكيف بالاقدام على ما إذا أخطىء عاد وحار على صاحبه بالوبال، لقوله ﷺ: «**إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما**» وفي لفظ آخر: «**من دعا رجلاً بالكفر، أو قال: عدوَّ اللَّه وليس كذلك إلَّا حارَ عليه**» [البخاري رقم ٦٠٤٥ و ٦١٠٣، ٦١٠٤ ومسلم رقم ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤].

وأرى أنَّ سبب إقدام من أقدم وتسرع من تسرع في هذه المسألة حتى زلت فيها أقدامهم، هو مما أسسوه من مذاهب مبتدعة وآراء شاذة، وأصول مزعومة، ولذا تجد كل فرقة لها أصول في تكفير المخالف لما

---

* انظر «السيل الجرار ٣/ ٧٨٥، ...» للشوكاني.

سبق إلى ذهنها من فهم سقيم بنت عليه أصول خاطئة تخالف به فرقة أخرى، بسبب البدعة والضلال، لأنَّ البدعة مشتملة على حق وباطل، فيقع بسبب ذلك اللبس، ولقد أسهمنا القول على ذلك في الباب الثاني مما يغنينا عن الإعادة ها هنا.

فكما ضلوا بسبب البدعة في الأحكام «الاعتقادية العلمية»، ضلوا في مسائل «الأسماء والأحكام» والتكفير منها، فقد نهجوا في ذلك نهجاً خاطئاً وهو الظلم والجهل والقول على اللَّه بغير علم، وهذا بحد ذاته سبب كل انحراف واعتقاد خاطىء، وقضية التكفير لها جذور منذ ظهور أول فرقة مبتدعة وهي «الخوارج»، حتى أضحت سمة بارزة لديهم ومن نحا نحوهم.

والباحث اليوم يجد أنَّ عدة كتب ومؤلفات نَحت هذا المنهج، فتجد المائل إلى التكفير ورأي الخوارج من قريب أو من بعيد يؤلف على هذا المنهاج، يفسر نصوص «الوعد» و«الوعيد» بما سبق إلى ذهنه من شبهات يعتقدها براهين، **وأكثر ما يخطىء الناس من جهة التأويل والقياس،** فالخوارج والمعتزلة بنوا هذه المسألة على ما سبق إلى أذهانهم من شبهات ورأي منحرف؛ **الذي ابتدعوه هو الأصل، وقول الرسول تبعاً له، فإذا وافقه قبلوه وإذا خالفه أوَّلوه،** وكذلك أحفادهم اليوم، أو من تأثر بأفكارهم من قريب أو من بعيد، على نفس المنهج سائرين، يأبون إلَّا سلوك البُنَيَّات.

يأبى الفتى إلَّا اتّباع الهوى ... ومنهج الحقّ له واضحٌ

ثم كذلك تجد المتورع في التكفير المحذر منه، يبالغ فيه أشد

المبالغة، حتى أصَّل على منهج «المرجئة» من حيث يدري أو لا يدري، سواء من قريب أو من بعيد، وسبب ذلك شدة الخوف والإقدام على هذه المسألة الخطيرة التي سببت الويلات والهانات للأمة من أول ظهورها حتى يومنا هذا.

والسبب أنَّ البدع التي ابتدعت ضلَّ الحقّ بين الهوى بسببها، وهذا شبيه بالذين ألفوا في العقائد وكانوا ينهجون غير نهج السلف في ذلك، فتجدهم يذكرون من الأقوال والاعتقادات وما ضلت فيه الفرق، ثم قول الحقّ ومنهج السلف في ذلك لا يذكرونه، لأنهم لا يعلمونه، وهذا منهج أهل الكلام وبعض المتصوفة الذين ألفوا في العقائد.

والناظر المتفحص اليوم إلى ما ألف في ضوابط التكفير يجد ما قلتُ عياناً، إن أخر هواه وجعله تبعاً لقول اللَّه ورسوله.

وهذه المسألة شبيهة بمسألة «العذر بالجهل»، فمنهم من بالغ حتى أعذر القبوريين، ومنهم من جفا ولم يعذر أحداً بجهل، والحقّ بين هذين الباطلين.

فمن كان يرى رأي الخوارج أو مائلاً إليه ألف، ومن كان يرى رأي المرجئة أو مائلاً إليه ألف، ومن كان برزخاً بينهما ألف، الكلُّ يؤلف على ما سبق إلى ذهنه من أصول مبتدعة ردية، حتى الذي يعظم قول السلف، وينتحل مذهبهم في مسألة الإيمان، دخلت عليه الشبهة من شدة خوف هذا الباب، ألَّف وقارب قوله قول المرجئة من حيث لا يدري، وإن كان هو يُبدع قول المرجئة.

فقد كَثُر الخطب في هذا الباب، لكن للَّه الحمد أنَّ الأمة لا

تجتمع على ضلالة، واللَّه يقيم له من الأمة من يبيِّنه، ويذب عن منهج السلف تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، كما قال ﷺ: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله؛ ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**» [التمهيد ١/ ٤٩ والسلسلة الصحيحة ١/ ٥٤٦].

والعدل هو المؤتمن على الدّين الذي يتكلم بعلم، ويقول أو يروي الذي له أو عليه، ولهذا كان أصحاب الحديث هم أولى بهذا الوصف من غيرهم.

وإن كانت هذه المسألة من مسائل «الأسماء والأحكام»، إلَّا ورأينا أن نخوض فيها، لما لها من ارتباط وثيق بمسألة الاعتقاد، وما فصلنا فيه في هذا الباب، ومنهجنا في هذه المسألة هو كما ذكرنا وسمينا الباب فيه؛ **منهج السلف ودعاة الحقّ وأهل الإيمان والرحمة وأهل السبق**، لا نشذ عنه طرفة عين، نسأل اللَّه أن يحيينا على ذلك ويميتنا عليه، فنذكر قول أهل الفضل والسبق في هذه المسألة، ولا نتجاسر في رد الحقّ لأنَّ الحقّ أحق أن يتبع، وماذا بعد الحقّ إلَّا الضلال.

فالسلف لم ينسوا هذا الباب الذي ضل فيه من ضل، والذي لا يعرف أقوالهم، لابد أن يشذ عنهم ويسقط في البدعة، ومن عرف أصول وضوابط منهج أهل السنَّة في هذه المسألة ـ يعني: «التكفير» ـ، سهل عليه أمره، وعصم دينه، ونجى مما زلت فيه أقدام أقوام وخزوا.

والقول في هذه المسألة كثير، وجديرٌ أن تُفرد بمصنف، لكن لابد من الاختصار غير المخل، حتى يكون المسلم على بينةٍ من أمره

في الأحكام «الاعتقادية العلمية» و«العملية».

نقول وباللَّه تعالى التوفيق:

إنَّ الذين أصَّلوا أصولهم في التكفير، وقسموا الدّين إلى أصول يَكفر مخالفها وأصول لا يَكفر مخالفها، هو تقسيم مبتدع لم يقل به أحد من السلف، وإنما قاله من تلبس بالبدع كالمعتزلة ومن نحا نحوهم.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «من كان من المؤمنين مجتهداً في طلب الحقّ وأخطأ فإن اللَّه يغفر له خطأه كائنا ما كان، سواء كان في المسائل «النظرية» أو «العلمية»، هذا الذي عليه أصحاب النبي ﷺ وجماهير أئمة الإسلام، وما قسموا المسائل إلى أصول يكفر بإنكارها ومسائل فروع لا يكفر بإنكارها. فأما التفريق بين نوع وتسميته مسائل الأصول وبين نوع آخر وتسميته الفروع فهذا التفريق ليس له أصل لا عن الصحابة ولا عن التابعين لهم بإحسان ولا أئمة الإسلام، **وإنما مأخوذ عن المعتزلة وأمثالهم من أهل البدع**، وعنهم تلقاه من ذكره من الفقهاء في كتبهم، وهو تفريق متناقض، فإنه يقال لمن فرق بين النوعين: ما حد مسائل الأصول التي يكفر المخطىء فيها؟ وما الفاصل بينها وبين مسائل الفروع؟

فإن قال: مسائل الأصول هي «مسائل الاعتقاد»، ومسائل الفروع هي «مسائل العمل»، قيل له: فتنازع الناس في محمد ﷺ هل رأى ربه أم لا؟ وفي أن عثمان أفضل من علي، أم علي أفضل؟ وفي كثير من معاني القرآن وتصحيح بعض الأحاديث هي من المسائل الاعتقادية العلمية، ولا كفر فيها بالاتفاق، ووجوب الصلاة والصيام والزكاة

والحج وتحريم الفواحش والخمر والمنكر لها يكفر بالاتفاق. وإن قال الأصول: هي المسائل القطعية، قيل له: كثير من مسائل العمل قطعية، وكثير من مسائل العلم ليست قطعية، وكون المسائل قطعية أو ظنية هو من الأمور الإضافية، **وقد تكون المسألة عند رجل قطعية لظهور الدليل القاطع له، كمن سمع النص من الرسول ﷺ وتيقن مراده منه، وعند الرجل ظنية، فضلاً عن أن تكون قطعية لعدم بلوغ النص إياه، أو لعدم ثبوته عنده، أو لعدم تمكنه من العلم بدلالته**» [مجموع الفتاوى ٢٣/ ١٩٥، ١٩٦ وانظر التفسير الكبير ١/ ٢٣١].

فبسبب هذا التقسيم المبتدع حصل ما حصل. فعلى هذا التأصيل الذي أصَّله هذا الإمام الرضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ نبني هذه المسألة حتى يتبين الهدى من الضلال، لأنه ليس كل من خالف ما ثبت بالكتاب والسنَّة يكون كافراً، بل قد يكون فاسقاً أو عاصياً، إلَّا أن يكون مؤمناً مجتهداً فهذا يثاب على اجتهاده ويغفر له خطأه*.

فالضلال كمن في عدم معرفة قول الأوائل في هذه المسألة، ولهذا قد تجد من ينتسب في دعوته إلى الأئمة الأعلام ولم يفهم كلامهم وتفريقهم في هذه المسألة سقط في البدعة، وتَقَوَّلَ عليهم لعدم معرفته وتمييزه لأقوالهم. وأكبر مسألة ضل فيها من ضل، هو عدم التفريق بين «إطلاق القول» و«الحكم على صاحب القول» أي: الحكم على المعيَّن.

* انظر «مجموع الفتاوى ١/ ٨٧» لابن تيمية.

فالسلف لما أطلقوا القول في التكفير، كتكفيرهم من قال ببعض مقالات الجهمية، مثل «القول بخلق القرآن» أو «إنكار الرؤية» أو «إنكار علو اللَّه على الخلق» أو «...»، لم يَحكموا على المعين إلَّا بشروط دقيقة وضعوها، وإلَّا التبس الأمر على الناس، وأُخرج من الإسلام مَن هو ثابت له العقد فيه، «**فإنَّ التكفير المطلق، مثل الوعيد المطلق، لا يستلزم تكفير الشخص المعيَّن حتى تقوم عليه الحجة التي تكفِّر تاركها**» [الاستقامة ١/ ١٦٤ لابن تيمية].

فهناك بون شاسع في قول السلف بين **إطلاق الكفر، وبين الحكم على المعيَّن**، ولذا تجد كثيراً ممن يتسرع إلى تكفير المعيَّن دون ضابط أو حجة، فإذا سألته ما حجتك في تكفير ذلك المعيَّن، قال: هذا قول السلف ومنهم، وبدأ يعدد، والسلف من هذا برآء، لأنه لم يهتد إلى تفريقهم، المذكور آنفاً.

نقول: ماذا تقولون في الرجل الذي ثبت قوله في الصحاح أنه قال: إذا أنا مت فاحرقوني ثم اسحقوني ثم ذرُّوني في اليم، فواللَّه لئن قدر اللَّه عليَّ ليعذبني عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين؟ فهذا قال واعتقد الكفر، لكن غفر له ذلك.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فهذا الرجل اعتقد أنَّ اللَّه لا يقدر على جمعه إذا فعل ذلك، أو شك. وأنه لا يبعث. وكل من هذين الاعتقادين كفر يكفر من قامت عليه الحجة، لكنه كان يجهل ذلك، ولم يبلغه العلم بما يرده عن جهله، وكان عنده إيمان باللَّه وبأمره ونهيه ووعده ووعيده، فخاف من عقابه، فغفر اللَّه له بخشيته.

فمن أخطأ في بعض مسائل الاعتقاد، من أهل الإيمان باللَّه وبرسوله وباليوم الآخر والعمل الصالح، لم يكن أسوأ حالاً من هذا الرجل، فيغفر اللَّه خطأه، أو يعذّبه إن كان منه تفريط في اتباع الحقّ على قدر دينه. **وأما تكفير شخص علم إيمانه بمجرد الغلط في ذلك فعظيم.** وثبت في الصحيح أنَّ من قال لأخيه يا كافر، فقد باء به أحدهما. وإذا كان تكفير المعيّن على سبيل الشتم كقتله، فكيف يكون تكفيره على سبيل الاعتقاد؟ فإن ذلك أعظم من قتله.» [الاستقامة ١/ ١٦٤ ـ ١٦٦].

لأنَّ لازم القول ليس بقول، أو لازم المذهب ليس بمذهب، إلَّا أن يستلزمه صاحب المذهب، فإنَّ كثيراً من الناس يقولون أقوالاً تستلزم الكفر، لكن لا يعرفون أنَّ هذا يلزمهم.

«فخلق كثير من الناس ينفون ألفاظاً أو يثبتونها بل ينفون معاني أو يثبتونها ويكون ذلك مستلزماً لأمور هي كفر، وهم لا يعلمون بالملازمة بل يتناقضون، وما أكثر تناقض الناس لا سيما في هذا الباب، وليس التناقض كفراً.» [مجموع الفتاوى ٥/ ١٨٧].

«لأنَّ أكثر الناس يقولون أقوالاً ولا يلتزمون لوازمها، **فلا يلزم إذا قال القائل ما يستلزم التعطيل أن يكون معتقداً للتعطيل، بل يكون معتقداً للإثبات، ولكن لا يعرف ذلك اللزوم**» [التفسير الكبير ٦/ ٤٣٧].

فشأن أهل البدع هو التسرع إلى التكفير، علماً أنَّ كثيراً منهم يقول أنَّ لازم المذهب ليس بمذهب، فمن تسارع عندهم إلى التأويل حملوا عليه بالتكفير، وهذا مذهب الغلاة والمتشدِّدين، ومن عابهم على فعلهم وتسرعهم قالوا: نحن لم نكفرهم ولكن الشرع كفرهم،

ويا ليتهم أحاطوا بكل نصوص الشرع خاصةً في هذه المسألة التي زلَّت فيها أقدام أقوام، وقد يتذرعون بأقوال بعض الأئمة وتغليظهم في الحكم بالكفر على صاحب مقالةٍ ما، فقد يُغلظ إمام على صاحب مقالة فيحكم عليه بالكفر لما علم من مقصده، لكن هذا ليس إطلاقاً على كل من قال بتلك المقالة، فالناس تختلف مداركهم ويتفاضل فهمهم كما يتفاضلون في الإيمان.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد ينكر أحد القائلين على الآخر إنكاراً يجعله كافراً، أو مبتدعاً فاسقاً يستحق الهجر، وإن لم يستحق ذلك، وهو اجتهاد. وقد يكون ذلك التغليظ صحيحاً في بعض الأشخاص، أو بعض الأحوال؛ لظهور السنَّة التي يكفر من خالفها، ولما في القول الآخر من مفسدة الذي يبدع قائله، فهذه الأمور ينبغي أن يعرفها العاقل، فإن القول الصدق إذا قيل فإن صفته الثبوتية اللازمة أن يكون مطابقاً للمخبر. أما كونه عند المستمع معلوماً، أو مظنوناً أو مجهولاً، أو قطعياً، أو ظنياً، أو يجب قبوله، أو يحرم، أو يكفر جاحده، أو لا يكفر، فهذه أحكام عملية تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال. فإذا رأيت إماماً قد غلَّظَ على قائل مقالته، أو كفّره فيها، فلا يعتبر هذا حكماً عاماً في كل من قالها، إلَّا إذا حصل فيه الشرط الذي يستحق به التغليظ عليه، أو التكفير له، **فإن من جحد شيئاً من الشرائع الظاهرة، وكان حديث العهد بالإسلام، أو ناشئاً ببلد جهل لا يكفر حتى تبلغه الحجة النبوية**» [مجموع الفتاوى ٦/ ٣٨، ٣٩].

فلابد من تبليغ الحجة للمعيَّن قبل الحكم عليه مسبقاً، لأنَّ من

ثبت له عقد الإسلام بيقين، لا يخرج منه إلَّا بيقين، فالاقدام على هذا الأمر لا يكون إلَّا ببرهان أوضح من الشمس، وعلى هذا مشى أئمة الإسلام.

«فليس لأحد أن يكفر أحداً من المسلمين ـ وإن أخطأ وغلط ـ حتى تقام عليه الحجة، وتبين له المحجَّة، ومن ثبت إسلامه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك، بل لا يزول إلَّا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة.»
[مجموع الفتاوى ١٢/ ٢٥٠ و٢٦٨ لابن تيمية].

فبسبب عدم ضبط هذه المسألة، اضطربت الأمة إضطراباً كبيراً، في تكفير أهل البدع والأهواء*، والناظر في حال الأمة اليوم، يجد عدة تجمعات قامت تحت شعار كفري من حيث المبدأ، وتجد كثيراً من المسلمين تحت رايتها لجهلهم، فهؤلاء لا يحكم بكفرهم ما داموا ينطقون بالشهادتين، ويقيمون الشعائر من حيث الجملة، لأنهم مسلمون وقد ثبت لهم عقده، ولا يُكفر هؤلاء إلَّا مبتدع يرى رأي الخوارج، لكن قد يحكم على بعض رؤسائهم وزعمائهم بالكفر، لأنَّ غالب هؤلاء على بصرٍ ودرايةٍ كبيرةٍ بالمذهب أو معتقد التجمع، وقد يتخذون إسلامهم جنَّة، **وعلى هذا مشى الزنادقة من أول ظهورهم**.

فالذي أنشأ «الرفض» مثلاً كان زنديقاً خبيثاً، والذي أنشأ «التجهم» كان كذلك، والذي أنشأ «القرمطة» كان كذلك، فكذلك اليوم رؤساء هذه التجمعات الكفرية من حيث المبدأ والشعار كالعلمنة

* انظر «مجموع الفتاوى ١٢/ ٢٥٠، ...» لابن تيمية.

والحداثة و...، على هذا النهج هم سائرون في بث سمومهم.

لكن الأتباع غالبهم من الدهماء الرَعاع غير المستبصرين، فهؤلاء لا يحكم بكفرهم ما دام لهم تأويلات وشبهات ولو كانت ضعيفة، لأنَّ عقد الإسلام ثابت لهم، فكثير اليوم من المسلمين يدعون إلى الديمقراطية، ويتبنون شعارها.

بل كثير من الأحزاب والحركات الإسلامية تبنت هذا، تظنه نهجاً سليماً في التغيير، فقد لبَّس عليهم إبليس، ودخلت عليهم الشبه، وقد بيَّن العلماء هذا المبدأ الخبيث الكفري، المبني على تمييع الدِّين، فهل يُحكم على هؤلاء بِحُكم المبدأ أي: بالكفر؟ وهل كل من تلبس بالكفر يكون كافراً؟ فلا يكفرهم إلَّا مبتدع تبنى فكر الخوارج، وبالفعل قد حدث هذا اليوم، فاستحلت دماء هؤلاء في بعض البلدان من هذا الفريق.

فليس كل من قال أو عمل الكفر يكون كافراً، فالمقالة التي يكفر قائلها، قد يكون صاحبها متأولاً، وقد لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحقّ، وقد تكون غير ثابتة عنده، وقد لا يتمكن من فهمها وقد تكون له شبهات عرضت له يعذره اللَّه فيها*، فكذلك هو حال هؤلاء المتلبسين بالديمقراطية، فلولا جهلهم بالمبدأ، زيادة على جهل كثير منهم بالمنقول والمعقول ما تلبسوا بها، فضلاً على أن يتخذوها منهجاً للتغيير، وخاصةً إذا علمنا أنَّ كثيراً منهم مخلصاً في دعواه مبتغي الخير

* انظر «مجموع الفتاوى ٢٣/ ١٩٤، ...» لابن تيمية.

مريده، لكن ليس كل مريد للخير يصيبه.

وأحفاد الخوارج اليوم قطع اللَّه دابرهم، يحكمون على الأتباع بمثل ما حكموا على المبدأ؛ من تلبس بالكفر فهو كافر، وهو عين ما فعله أسلافهم مع الطائفة المباركة، لما كفروهم واستحلوا دماءهم، فقول هؤلاء أليس الديمقراطية كفر؟ فإذا قلت نعم وهو الحقّ، قالوا: إذن، من دخل فيها أو دعا إليها فهو كذلك، ولذا حكموا على بعض زعماء الأحزاب الإسلامية لما تورطوا فيها بالكفر عيناً، بل بالغوا حتى قالو: من لم يكفرهم فهو كافر.

فإذا قلت لِمَ ذلك، قالوا: أليس من لم يُكفر الكافر أو شك في كفره أو صحح مذهبه كفر؟ وهذا قولُ حق وقاعدة جليلة، لكن هل هي في الكافر الأصلي الذي ثبت كفره بالكتاب والسنَّة كاليهود والنصارى، ومن ثبت كفره يقيناً كالباطنية؟ أم الذي تلبس ببعض الكفر؟

وقد ينسبون هذه القاعدة الجليلة إلى أئمة أجلاء، ومقصد الأئمة الأعلام ليس هو ما ذهب إليه هؤلاء؛ من لم يكفر المتلبسين بالكفر، فمذهبهم واضح في هذا، وهو إقامة الحجة التي يكفر من خالفها.

يقول القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ عند كلامه عن بعض المكفرات: «ولهذا نكفر من لم يكفر من دان بغير ملة الإسلام من الملل، أو وقف فيهم، أو شك، أو صحح مذهبهم، وإن أظهر الإسلام، واعتقده، واعتقد إبطال كل مذهب سواه، فهو كافر بإظهار ما أظهره من خلاف ذلك» [نسيم الرياض ٦/ ٣٥٩ للخفاجي].

«فمن أنكر كفر اليهود والنصارى الذين لم يأمنوا بمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وكذبوه، فقد كذب اللَّه ﷻ، وتكذيب اللَّه كفر ومن شك في كفرهم فلا شك في كفره هو» [فتاوى وأحكام الداخلين في الإسلام ص ٤٢].

يقول شيخ الاسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في الذين ثبت كفرهم يقيناً كالباطنية، الذين هم أعظم كفراً من اليهود والنصارى: «ومن شك في كفر هؤلاء بعد معرفة قولهم ومعرفة دين الإسلام فهو كافر، كمن يشك في كفر اليهود والنصارى والمشركين» [مجموع الفتاوى ٢/ ٢٢٣].

فقول الأئمة الأعلام في هذه القاعدة واضح، ولا يخفى إلَّا على من أغشي على قلبه وبصره، وهؤلاء سمعوا العلماء يقولون على هذا المبدأ، أي: الديمقراطية أنها كفرٌ، فحكموا بالكفر على كل من تلبس بها، لم يفرقوا بين مطلق قولهم، والحكم على المتلبس.

وعمل هؤلاء يذكرني بعمل وشبهة الصفرية لما سمعوا ذاك الجهبذ المفسر التي ثبتت له الإمامة في التفسير، وهو مبرأ مما رماه الناس به، عكرمة البربري مولى عبد اللَّه بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يقول في عمل خلفاء بني أمية، الذين كانوا يرسلون إلى المغرب يطلبون جلود الخرفان التي لم تلد بعد العسيلة، فلربما ذُبحت مائة شاة فلا يوجد في بطنها إلَّا واحد عسلى، يتخذون منها الفراء، هذا كفر! استعظاماً لذلك، فأخذ ذلك عنه «الصفرية» و«الإباضية» فكفروا الناس بالذنوب.

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «لهذا كان سحنون يقول: يزعمون أنَّ عكرمة مولى ابن عباس أضل المغرب» [التمهيد ١/ ٣٦٢].

قال أبو الحسن أحمد بن عبد اللَّه بن صالح الكوفي: «عكرمة مولى ابن عباس ثقة. وهو بريء مما رماه الناس به من الحرورية؟»

[التمهيد ١/ ٣٦١ لابن عبد البر].

قال عبد اللَّه المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سألت اسحاق بن راهويه عن الاحتجاج بحديثه، فقال لي: عكرمة عندنا إمام الدنيا، وتعجب من سؤالي إياه» [التمهيد ١/ ٣٦٢ لابن عبد البر].

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عكرمة مولى ابن عباس من جلة العلماء لا يقدح فيه كلام من تكلم فيه، لأنه لا حجة مع أحد تكلم فيه، وقد يحتمل أن يكون مالك جبن عن الرواية عنه، لأنه بلغه أنَّ سعيد بن المسيب كان يرميه بالكذب. ويحتمل أن يكون لما نسب إليه من رأي الخوارج. وكل ذلك باطل عليه إن شاء اللَّه.» [التمهيد ١/ ٣٥٨].

فهؤلاء لو سمعوا قول عبد اللَّه بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لما سئل عن الصلاة في السفر، فقال: «ركتين ركتين، من خالف السنَّة فقد كفر.»، لكفَّروا كل من أتم في السفر. ولهذا قال الحافظ ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الكفر ها هنا كفر النعمة وليس بكفر ينقل عن الملة، كأنه قال: كفر لنعمة التأسي التي أنعم اللَّه على عباده بالنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ففيه الأسوة الحسنة في قبول رخصته كما في امتثال عزيمته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. والكلام في هذا على قول المعتزلة والخوارج يطول.» [التمهيد ٤/ ٥٥١، ٥٥٢].

فلابد من بيان المحجة التي يكفر من خالفها؛ «إجتماع الشروط وانتفاء الموانع»، **لأنَّ أصول أهل السنَّة قاطبة تقتضي تكفير من عاند بعد قيام الحجة عليه،** ولهذا ذهب من ذهب من السلف إلى تكفير الخوارج بعد بلوغهم الحجة، ويكفي أنه ثبت فيهم الخروج عن دائرة الإسلام في عدة أحاديث، كقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «... **يمرقون من الإسلام**، ... ـ وفي رواية ـ

يمرقون من الدّين،...» [البخاري رقم ٥٠٥٧، ٥٠٥٨ و ٦٩٣١، ٦٩٣٢ ومسلم رقم ٢٤٥٢، ٢٤٥٣ و٢٤٥٩].

والمقصود «أنَّ ما ثبت قبحه من البدع وغير البدع من المنهي عنه في الكتاب والسنَّة، أو المخالف للكتاب والسنَّة إذا صدرت عن شخص من الأشخاص، فقد يكون على وجه يعذر فيه، إما لاجتهاد أو تقليد يعذر فيه، وإما لعدم قدرته،... **فإنَّ نصوص الوعيد، التي في الكتاب والسنَّة، ونصوص الأئمة بالتكفير، والتفسيق ونحو ذلك لا يستلزم ثبوت موجبها في حق المعين، إلَّا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع، لا فرق في ذلك بين الأصول، والفروع.**» [مجموع الفتاوى ١٠/ ٢١٥ لابن تيمية].

فأئمة أهل السنَّة لما أطلقوا القول بتكفير الجهمية، لم يكفروهم بأعيانهم، ومنهم أسد السنَّة أحمد بن حنبل، وهؤلاء الذين لم يكفرهم الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، هم أعظم جرماً من الذين يقولون ويعتقدون مقالة الجهمية، فهؤلاء امتحنوه وضربوه وسجنوه، وكما هو معلومٌ هناك فرقٌ بين من يقول المقالة ويعتقدها، وبين من يدعو ويمتحن عليها بالسجن والضرب، بل يكفر من لم يقل بها، ومن المعلوم، هذا أغلظ وأفحش، ومع ذلك دعا الإمام واستغفر لمن ضربه وحبسه، ولو كان هؤلاء كفاراً مرتدين ما دعا واستغفر لهم، لأنه لا يجوز الدعاء والاستغفار للكافر بالكتاب والسنَّة والإجماع*.

* انظر «مجموع الفتاوى ١٢/ ٢٦٠، ...» لابن تيمية.

قال قوام السنَّة الأصبهاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقال جماعة من العلماء: **قد نطلق الكلمة على الشيء لنوع من التمثيل ولا نحكمُ بحقيقتها عند التفصيل**» [الحجة في بيان المحجة ٢/ ٥٥٢].

فالحكم على المعيَّن يتطلب قدراً عظيماً من التؤدة والآناة، لما يترتب عليه من آثار عظيمة من «حل الدم» و«إباحة المال» و«...»، فالتسرع فيها بدون حجة وبرهان يوجب الخسران، والعلماء قديماً قالوا: **لإن يخطأ الإنسان فيها بالعفو خيرٌ من أن يخطىء بالعقوبة، فليحترس من يشّح على دينه.**

ولهذا كان شيخ الاسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحذر دائماً ويقول: «هذا، مع أني دائماً ـ ومن جالسني يعلم ذلك مني ـ أني من أعظم الناس نهياً عن أن ينسب معين إلى تكفير، وتفسيق، ومعصية، إلَّا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافراً تارةً، وفاسقاً أخرى، وعاصياً أخرى، **وأني أقرر أنَّ اللَّه قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخَبَرية القولية والمسائل العلمية.**» [مجموع الفتاوى ٣/ ١٤٧].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولهذا كنت أقول للجهمية من الحلولية والنفاة الذين نفوا أنَّ اللَّه تعالى فوق العرش لما وقعت محنتهم: أنا لو وافقتكم كنت كافراً لأني أعلم أن قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون لأنكم جهال، وكان هذا خطاباً لعلمائهم وقضاتهم وشيوخهم وأمرائهم. وأصل جهلهم شبهات عقلية، حصلت لرؤوسهم، في قصور من معرفة المنقول الصحيح، والمعقول الصريح الموافق له» [الرد على البكري

.[٢٥٩

«فكل من هداه اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، ودخل في عقد الإسلام، فإنه لا يخرج إلَّا بعد البيان» [الحجة في بيان المحجة ٢/ ٥٥٢].

فإذا صح أنَّ العذاب لا يكون إلَّا بعد البيان كما **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝١٥﴾ [الإسراء]، والأدلة في ذلك كثيرة فكيف يكون قيام الحجة؟ وهل لابد أن تُفهم من طرف كل إنسان كفهم أبي بكر وعمر حتى نحكم عليه؟ وهل الحجة تكون في المقالات غير المعلومة من الدّين بالضرورة؟ أو تكون في أصل الدّين؟ فلابد إذن من ضابطٍ في قيام الحجة على المعيَّن.

نقول وباللَّه تعالى التوفيق:

أنَّ بيان المحجة وقيام الحجة ضرورة لابد منها وفي ذلك الآيات كثيرة، كقوله ـ تعالى ـ : ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ﴾ [الأنعام: ١٩] وقوله ـ تعالى ـ : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝١٥﴾ [الإسراء]، لكن إقامة الحجة ليس لكل مسألة مطلقاً، فهناك أمور معلومة من الدّين بالضرورة، كأصل الدّين الذي يعلم كل من اليهود والنصارى أنَّ محمداً ﷺ جاء به، كعبادة اللَّه وحده ونفي عنه الشريك في الملك، **فهذه لا يتوقف في كفر من خالفها.**

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا كان في المقالات الخفية، فقد يقال: إنه فيها مخطىء ضال، لم تقم عليه الحجة التي يكفر صاحبها، لكن ذلك يقع في طوائف منهم في الأمور الظاهرة، التي يعلم الخاصة والعامة من المسلمين أنها من دين المسلمين بل اليهود والنصارى

والمشركون يعلمون أنَّ محمداً ﷺ بعث بها، وكفَّر من خالفها، مثل أمره بعبادة اللَّه وحده لا شريك له، ونهيه عن عبادة أحد سوى اللَّه؛ من الملآئكة والنبيين، وغيرهم، فإن هذا أظهر شعائر الإسلام، مثل معاداة اليهود والنصارى والمشركين، ومثل تحريم الفواحش والربا والخمر والميسر ونحو ذلك.

ثم تجد كثيراً من رؤوسهم وقعوا في هذه الأنواع، فكانوا مرتدين،... **وأبلغ من ذلك، أنَّ منهم من يصنف في دين المشركين والردة عن الإسلام؛ كما صنف الرازي كتابه في «عبادة الكواكب»، وأقام الأدلة على حسن ذلك ومنفعته ورغب فيه، وهذه ردة عن الإسلام باتفاق المسلمين**» [مجموع الفتاوى ١٨/ ٣٤].

فسمى المخطىء في المقالات الخفية ضالاً، ومستحسن عبادة الكواكب مرتداً باتفاق المسلمين، لأنَّ ذلك من أصل الدّين الذي علم بالضرورة أنَّ محمداً ﷺ بعث به.

يقول محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومسألة تكفير المعيَّن مسألة معروفة، إذا قال قولاً يكون القول به كفراً، فيقال: من قال بهذا القول فهو كافر، لكن الشخص المعيَّن إذا قال ذلك لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها.

وهذا في المسائل الخفية التي قد يخفى دليلها على بعض الناس كما في مسائل «القدر» و«الإرجاء» ونحو ذلك مما قاله أهل الأهواء، فإن بعض أقوالهم تتضمن أموراً كفرية، من رد أدلة الكتاب والسنَّة المتواترة، فيكون القول المتضمن لرد بعض النصوص كفراً، ولا

يحكم على قائله بالكفر، لاحتمال وجود مانع كالجهل، وعدم العلم بنقض النص، أو بدلالته، فإن الشرائع لا تلزم إلَّا بعد بلوغها... ـ إلى أن قال ـ : **وأما ما يقع منهم في المسائل الظاهرة الجلية، أو ما يعلم من الدّين بالضرورة فهذا لا يتوقف في كفر قائله.**» [الدرر السَّنيَّة في الأجوبة النجدية ١٠/ ٤٣٢، ٤٣٣].

يقول محمد بن ابراهيم آل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّ الذين توقفوا في تكفير المعيَّن، في الأشياء التي قد يخفى دليلها، فلا يكفر حتى تقوم عليه الحجة الرسالية من حيث الثبوت والدلالة، فإذا أوضحت له الحجة بالبيان الكافي **كفر سواء فهم، أو قال: ما فهمت، أو فهم وأنكر، ليس كفر الكفار كله عن عناد.**

وأما ما علم بالضرورة أنَّ رسول اللَّه جاء به وخالفه، فهذا يكفر بمجرد ذلك، ولا يحتاج إلى تعريف سواء في الأصول أو الفروع ما لم يكن حديث عهد بالإسلام.» [فتاوى ورسائل محمد بن ابراهيم ١/ ٧٤].

فهناك فرق بين المسائل الخفية، وبين الأمور الظاهرة المعلومة من الدّين بالضرورة، فهذه لا يتوقف في كفر قائلها، إلَّا أن يكون حديث عهد بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة لا يكفر حتى تقام عليه الحجة وتبين له المحجة فإن أصر بعد ذلك كفر.

والحجة تقام على الخلق بشيئين، وفي ذلك يقول شيخ الاسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والحجة على العباد إنما تقوم بشيئين: بشرط التمكن من العلم بما أنزل اللَّه، والقدرة على العمل به، فأما العاجز عن العلم ـ كالمجنون أو العاجز عن العمل ـ فلا أمر عليه ولا نهي، وإذا انقطع العلم ببعض

الدّين، أو حصل العجز عن بعضه، كان ذلك في حق العاجز عن العلم أو العمل بقوله كمن انقطع عن الإسلام بجميع الدّين أو عجز عن جميعه ـ كالمجنون مثلاً ـ وهذه أوقات الفترات...» [مجموع الفتاوى ٢٠/ ٣٦].

وقيام الحجة يختلف باختلاف الأحوال والأزمان والأشخاص، فمن الناس من قامت عليه الحجة بالرسول والقرآن، ومنهم من قامت عليه بما هو معلوم وظاهر من السنَّة التي يكفر من خالفها، فاندراس الدّين وضعف أثر النبوة وظهورها يختلف من بلد إلى بلد ومن زمن إلى زمن ومن حال إلى حال.

فمثلاً إذا أعذرنا مستحل الخمر والفواحش والربا لجهله في بلد كغانا، لا يعذر من استحله في بلد كالحجاز لظهور السنَّة بذلك، فمسلمي أدغال إفريقيا وروسيا في ظل الحكم الشيوعي السابق، يختلفون بالنسبة لمسلمي بلاد الحجاز.

فبلد ظاهر فيه معالم الدّين يدعو إلى الكتاب والسنَّة ويحث عليها، ليس كبلد اندرست فيه معالم الدين، إلَّا بقايا من تصوف وطرقية يظن أصحابها هو الإسلام الصحيح، فَالمُفَرط في بعض الإيمان الواجب من هؤلاء، لعجزه، أو لعدم تمكنه من العلم؛ ليس كأولئك، فهناك بون شاسع بينهما.

ولهذا قال ﷺ في الذين يدركون آباءهم يقولون «لا إله إلَّا اللَّه»*، فهم يقولوها دون عمل كصلاة وصيام وصدقة ونسك، أنه

* انظر «صحيح سنن ابن ماجة رقم ٣٢٨٩» للألباني.

تنجيهم من النار لدُروس الإسلام في ذلك الوقت كما يدرس وشي الثوب.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإن الأمكنة والأزمنة التي تفتر فيها النبوة لا يكون حكم من خفيت عليه آثار النبوة ـ حتى أنكر ما جاءت به خطأ ـ كما يكون حكمه في الأمكنة والأزمنة التي ظهرت فيها آثار النبوة» [بغية المرتاد ص ٣١١].

يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ قيام الحجة تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص فقد تقوم حجة اللَّه على الكفار في زمان دون زمان، وفي بقعة وناحية دون أخرى، كما أنها تقوم على شخص دون آخر، إما لعدم عقله وتمييزه كالصغير والمجنون، وإما لعدم فهمه كالذي لا يفهم الخطاب، ولم يحضر ترجمان يترجم له.» [طريق الهجرتين وباب السعادتين ص ٤٢٥].

كما لا ننسى أنَّ نفرق بين قيام الحجة وفهم الحجة، فالتوقف في تكفير المعيَّن لأجل قيام الحجة لا يستلزم أن يفهم الحجة كما فهمها أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفي ذلك يقول محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأصل الإشكال أنكم لم تفرقوا بين قيام الحجة، وفهم الحجة، **فإن أكثر الكفار والمنافقين من المسلمين، لم يفهموا حجة اللَّه مع قيامها عليهم**، كما **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾﴾ [الفرقان].

وقيام الحجة نوع، وبلوغها نوع، وقد قامت عليهم، وفهمهم إياها

نوع آخر؛ وكفرهم ببلوغها إياهم، وإن لم يفهموها، فإن أشكل عليكم ذلك، فانظروا قوله ﷺ في الخوارج «**أينما لقيتموهم فاقتلوهم...**» وقوله: «**شر قتلى تحت أديم السماء**» مع كونهم في عصر الصحابة، ويحقر الإنسان عمل الصحابة معهم... **وقد بلغتهم الحجة، ولكن لم يفهموها.**» [الدُّرر السَّنيَّة في الأجوبة النجدية ١٠/ ٩٣، ٩٤].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً:** «من المعلوم أنَّ قيام الحجة ليس معناه أن يفهم كلام اللَّه ورسوله مثل فهم أبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، بل إذا بلغه كلام اللَّه ورسوله، وخلا من شيء يعذر به، فهو كافر، كما كان الكفار كلهم تقوم عليهم الحجة بالقرآن، مع قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [الإسراء: ٤٦] وقوله: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الأنفال]» [الدُّرر السَّنيَّة في الأجوبة النجدية ١٠/ ٦٩، ٧٠].

يقول الشيخ حمد بن ناصر بن معمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وليس المراد بقيام الحجة: أن يفهمها الإنسان فهماً جلياً، كما يفهمها من هداه اللَّه ووفقه، وانقاد لأمره؛ **فإنَّ الكفار قد قامت عليهم الحجة من اللَّه تعالى مع إخباره بأنه جعل على قلوبهم أكنة أن يفقهوا كلامه.**» [الدُّرر السَّنيَّة ١١/ ٧٣].

فلقد تبيَّن من كلام الأئمة الأعلام، أنَّ من عذر بالجهل مطلقاً فرط، والذي لم يعذر بالجهل أفرط، والموفق هو الذي نهج الوسط وأعطى كل أمر حقه، **والفرق واضح بين العذر في أصل الدّين والعذر في المسائل الخفية.**

فهناك فرق بين من نشأ في بادية بعيدة، أو آثار النبوة كانت في وقته مندرسة، وبين من عرف المعلوم من الدّين بالضرورة، وكانت

حجة اللَّه واضحة له لظهورها في بلده، ثم أعرض عنها ولم يطلبها. **فمن ثبت فيه وصف الكفر والشرك لمقارفته له لا يُنفى عنه بالعذر بالجهل وقد أظهره.**

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «أخبر اللَّه تعالى عن هود أنه قال لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [هود] فجعلهم مفترين قبل الرسالة، فإنه يشرك بربه ويعدل به ويجعل معه آلهة أخرى، ويجعل له أنداداً قبل الرسول،.. وأما التعذيب فلا.» [مجموع الفتاوى ٢٠/ ٢٤].

فالحكم الدنيوي ثبت وصفه، أما الأخروي فبإقامة الحجة، فإذا تبين هذا، عرفت كلام من يتخذ العذر بالجهل مطلقاً عكازة يدفع بها عمن ثبت فيهم وصف الكفر والشرك كالقبوريين، فإنَّ أقل أحوال هؤلاء أن يكونوا مثل أهل الفترة.

فإذا لم يسموا كفاراً فكذلك لا يسموا مسلمين ولا يدخلون في مسمى الإسلام بعد ما ثبت فيهم وصف الشرك، فتدبر هذا واللَّه هو الموفق للصواب، وهو الهادي إلى سبيل الرشاد، كيف وهو يقول: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ﴾ [النحل: ٩].

فمن أراد أن تزال عنه هذه الشبهة، فليراجع كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتليذه البار ابن القيم ومنها، «طريق الهجرتين وباب السعادتين»، ففي كتبهما ما يقنع الغلة ويشفي العلة، وأنفع ما وجدت مما ألف في زماننا هذا، في هذه المسألة وضابطها؛ ضوابط التكفير، رسالة عبد اللَّه القرني، فقد نهج فيها نهج السلف وأتى بما يروي الغليل ويشفي العليل

فجزاه اللَّه عن الإسلام وأهله خيراً.

واعلم أنَّ الشيطان له حبائل بأيّها ظفر لا يبالي، إما بتعدٍ وتجاوزٍ؛ بإفراط في التكفير، وهذا نهج الذين زينت لهم الشدة، الذين جعلوا العفو سيئة والسيئة كفراً، وهم «الخوارج» و«المعتزلة» ومن نحا نحوهم وتشبه بهم اليوم، **وإما بجفاءٍ وجبنٍ وتفريطٍ في من ظهر كفره جلياً**. وهذا نهج الذين زينت لهم الرحمة، حتى عطلوا نصوص الولاء والبراء وهم «المرجئة» على فرقها، ومن تلبس ببعض مبادئهم من قريب أو بعيد.

وإذا قلنا وحذرنا أننا لا نتسرع إلى التكفير **هذا لا يلزم أننا نجبن عن التكفير**، فمن كفره اللَّه والرسول فهو كافر كما ينبغي أن نفرق بين جهل عظيم قدرة اللَّه تعالى أو غير ذلك من الصفات، **وبين من سبَّ اللَّه والرسول والعياذ باللَّه، أو قذف أمهات المؤمنين أو كفَّر الصحابة أو استهزأ بالدّين، فهذا كفر صريح لا خاء فيه، وصاحبه كافرٌ ولا كرامة**، واللَّه ولي التوفيق.

ثاني عشر: الإعداد من إيمان وعتاد:

اعلم أنَّ التقصير في فهم هذا العنصر الهام، سبب كثير من الويلات والهنات، بل الأمة إكتوت ولا زالت تكتوي بحره، من جراء سوء فهمها لهذا الضابط، خاصةً إذا علمنا أنَّ غربة الطائفة المنصورة اليوم بين الفرق، كغربة الإسلام بين الملل والنحل الكفرية، فلابد من دفع هذه الغربة، والقدوة في ذلك هو عمل نبينا صلوات اللَّه وسلامه عليه، الذي بنى ذاك المجتمع الذي دفع الغربة عن الغرباء.

والناظر يرى أنه مر بمراحل في بناء ذلك المجتمع، فكذلك اليوم لمن أراد أن يبني صرح الدولة الإسلامية الداعية إلى الحقّ المقاتلة عليه، أن يمر بتلك المراحل، وهي مراحل مهمة جداً في تعويض ما ضاع مما حققه «الغرباء الأولون»، والرجوع بالأمة إلى مجد وسؤدد أولئك الذين ألزمهم اللَّه كلمة التقوى، وكانوا أحق بها وأهلها.

فالتقصير في فهم هذا العنصر، سبب خللاً واضطراباً كبيراً للأمة الإسلامية اليوم، خاصةً عند الغيورين المتألمين على حال الأمة وما وصلت إليه من ضعف ووهن، سبب تكالب الأعداء عليها من كل صوب وحدب ينسلون، فانقسم بسبب ذلك هؤلاء الغيورون إلى ثلاثة أقسام:

ـ قسم يرى أنَّ استرجاع ما ضاع ورفع الغربة عن الغرباء لا يكون إلَّا بالقتال والجهاد في سبيل اللَّه طلباً، وأهمل الضابط الأول والأهم الذي يحقق ما ضاع، وهو «العدة الإيمانية»، التي هي أساس وقاعدة كل انطلاقة مباركة إصلاحية تجديدية، بل لم يلتفت لها ولم يرها أصلاً لكل انطلاقة إصلاحية، محتجاً بالصحابة ﵃ أنهم لم يكونوا كلهم علماء أو طلاب علم، بل فهموا شيئاً يسيراً من الدّين ثم ذهبوا يدعون إليه بالسيف والسنان.

ـ وقسم يرى أنه لابد من تصحيح البناء وضبط قواعده أولاً؛ بالذب عن أصل الدّين ما تعلق فيه من أراء شاذة مبتدعة ردية، خاصةً إذا علمنا أنَّ الأمة أتى عليها ما أتى على بني إسرائيل من افتراق إلى شيع وأحزاب، والناجي منها هو ما كان على ما كان عليه النبي ﷺ

وأصحابه، فمن هذا المبدأ رأى أن تكون الانطلاقة في بناء الصرح الإسلامي وتعويض المفقود؛ بقاعدة «التصفية والتربية»، وهذا طريقٌ سليمٌ في بناء المجتمع الإسلامي المهيمن والمنصور على من ناوأه.

لكن وقع لأصحاب هذا النهج تلبيس جعلهم يهملوا الضابط الثاني المكمل للأول الدافع للغربة، وهو «العدة العتادية»، لم يلتفتوا إليها بل لم يلقوا لها بالاً لإنهماكهم في «التقعيد» و«التدريس» و«إلقاء الخطب الرنانة» و...، وهذه بعض الوسائل لدفع الغربة وليس كلها.

ـ وقسم يرى الأخذ بالبدع الكفرية كالانتخابات والانقلابات والمظاهرات والاعتصامات على الساحات ـ بالوسائل المبتدعة الردية ـ ظناً منه أنها مجدية في الرجوع بالأمة على ما كانت عليه، فنادى بدمج الأحزاب والدعوات الإسلامية، مع الأحزاب والدعوات الكفرية، أحياناً بالتحالف وأحياناً بالتصويت تحت قبة البرلمان، ذلك لتحقيق المآرب والوصول إلى التغيير، وكثير منهم مخلصٌ في دعواه، لكن أوتوا من سوء فهمهم وتربيتهم، خاصةً إذا علمنا أنَّ شرط التمكين والقبول هو متابعة الرسول.

فالقبول يرتكز على دعامتين، دعامة الإخلاص ودعامة الصواب، وأيّهما تأخر عن الآخر كان العمل هباءً منثوراً، فهؤلاء بدعواهم هذه يريدون أن يتركوا الدّين كثوب سابري.

فهؤلاء يفسدون من حيث يظنون أنهم يصلحون، ويكفي أنَّ حب الشيء يعمي ويصم، وفي الحقيقة هذا قسمٌ شاذٌ لا نريد أن نتحدث عليه لإهماله للضابطين الأساسين في دفع الغربة، فلشذوذه

نقصي الحديث عنه، لأنَّ المعركة الحقيقية قائمة بين «الفريق الأول» و«الفريق الثاني»، لما لكل منهما ضابط صحيح مكمل للثاني، فالكل له حجة والكل يدلو بدلوه.

فحجة الفريق الأول: أنَّ الصحابة لم يكونوا كلهم علماء ولا طلاب علم، وأنهم فتحوا الأمصار بالسيف والسنان، ودفعوا الغربة عن أنفسهم، فعدم الاعتماد على هذا الضابط يورث الذل والهوان، فضلاً على أن يحقق المجد والسؤدد، من دفع الغربة، خاصةً إذا علمنا أننا اليوم في جاهلية، وإذا أخطأنا لجهلنا بعض المقاصد، يكون خطأنا عفواً لنا إن شاء اللَّه، وقد علم أنَّ الخطأ والنسيان موضوع عن الأمة، كما لا ننكر أننا لسنا أهلاً للريادة والإمارة، لسبب ضعف ضابط العلم والبصيرة فينا.

لكن منطلقنا كامن من غيرتنا على حرماتنا المنتهكة يوم بعد يوم ولا منقذ لها، وإذا نظرنا في التاريخ وجدنا معظم الغيورين الذين دافعوا عن الدّين الحملات «التتارية» و«الصليبية» لم يكن معظمهم من العلماء البارزين.

إنَّما كان لهم إلمام بسيط بالشريعة بل المتأخرون منهم كان فيه بعض التصوف كالأمير عبد القادر الحسني الجزائري وعمر المختار السنوسي و...، لكن لعبوا دوراً هاماً في التصدي للمد الصليبي، وقفوا كشوكة في حلقوم الأعداء، وحقيقة مدرسة هؤلاء، ليس التصوف المذموم الغالي كوحدة الوجود والاتحاد والحلول، وإنما كانوا ينتمون لمدرسة الزهد والكشف والمعرفة، نسأل اللَّه أن يعفو عن أخطائهم.

حجة الفريق الثاني: تعلمون أنَّ النبي ﷺ مر بمراحل في بناء الصرح الإسلامي فأخرج رجالاً فتحوا البلاد وقلوب العباد، تأسسوا على العلم والمعرفة؛ بإرساخ كلمة التوحيد في القلوب أولاً، فهم هذبوا من كل عالق جاهلي بمبدأ «التصفية والتربية»، ثم مقارعة الأعداء، فتكون جيل فريد من نوعه، خاصةً إذا علمنا أنهم كانت تحيط بهم ثقافات وملل ونحل شتى، فكانت كنفوشوسية صينية، ومنطق وفلسفة يونانية وصابئة ومجوسية ورهبنة نصرانية ومكر وخداع يهودي و...، فتكوَّن جيل له نبع وحيد وصافي يرتوى منه.

ونحن اليوم كالحال الأول، عندنا ضعف أثر النبوة في عدة بلدان ضعف الوازع الديني في النفوس، افتراق الأمة إلى شيع وأحزاب، أصبح المعروف منكراً والمنكر معروفاً، هرم عليه الكبير وربا عليه الصغير، تعصبٌ مذهبيٌ وجمودٌ فكريٌّ، فمن المحال أن نتصدى لكل هؤلاء بعاطفة جياشة دون قواعد ثابتة وتأصيل صحيح.

فالمعالجة المترجلة المنبعثة من العاطفة دون تشخيص صحيح غير مجدية، بل مفسدة أكثر مما هي مصلحة، ومنهج الرسل هو تحقيق المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، والواقع المؤمل اليوم يتطلب هذا، فعلينا أن نشمر عن سواعدنا ونكوّن الجيل الذي يصبر على كل هذه العوائق متى اصطدم بها، ومتى يكون هذا العلم من عند اللَّه، علينا أن نعمل ونؤصل التأصيل الصحيح، بقاعدة التصفية والتربية، حتى يتحقق الأمر المطلوب، ونكون كما قال الشاعر:

إنما نبتغي ملكاً وإن نمت فنعذرا

واعتمادكم الجهاد والقتال في التغيير دون تأصيل صحيح، سبب لكم عدة عوائق، بل كان سبباً في دخول بينكم عدة دعوات غالية، هي امتداد لتلك المدرسة المنحرفة الأولى؛ مدرسة التكفير، ونحن اليوم نرى ذلك عياناً، عدة جماعات غالية تكفيرية تبنت فكرة الجهاد، وما أوقعته من فساد لا يعلمه إلَّا اللَّه، والعجب أنكم تأثرتم بهم تأثراً كبيراً والواقع شاهد عيان في بعض البلدان.

فكما ترى الكل له حجته، والكل يلوم الآخر على تقاعسه، وذلك أنَّ الضابطين أساسيان في النهوض بالأمة، كلٌّ منهما يستلزم الثاني، هذا ما نريد أن نفصل فيه، كي نفصل بينهما ونعطي كل ذي حق حقه، لأنَّ لكلٍ من الفريقين عنده حق وتلبيس، فنقر الحقّ من حيث كان ولو على لسان شيطان، لا نتجاسر في رد الحقّ، ونعوذ باللَّه من ذلك، هذا مبدأنا لا نتعصب لفريق على فريق، ولا نفرط والحجة والبرهان هي عمدتنا.

فنقول وباللَّه تعالى التوفيق:

كما هو معلوم أنَّ النصر والتمكين والظهور على المناوئين له أصول، من أخطأها نكل به فضلاً أن تكون له العاقبة، وكما قيل:

إذا لم يكن عون من الله للفتى   فأوَّل ما يجني عليه اجتهاده

والعون لا يكون على أصول توجب الاستدراك أو تكذيب الرسول، بل هي أصول موهونة مذمومة، فإذا علم هذا عرفنا أنَّ العاقبة تدور مع هذا الوصف وجوداً وعدماً.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإنَّ النبي إذا قاموا بعهوده ووصاياه،

نصرهم اللَّه، وأظهرهم على المخالفين له، فإذا ضيعوا عهوده، ظهر أولئك عليهم، **فمدار النصر والظهور مع متباعة النبي وجوداً وعدماً، من غير سبب يزاحم ذلك، ودوران الحكم مع الوصف وجوداً وعدماً من غير مزاحمة وصف آخر.**» [الجواب الصحيح ٦/ ٤١٥، ٤١٦].

فقول من قال أنَّ الصحابة ﭫ ولعن اللَّه من كفرهم، وتبرأ منهم، لم يكونوا كلهم علماء أو طلاب علم قول حق لا مرية فيه، لكن هو نوع من الاستدلال المبتدع، الذي من ضمنه حمل المحكم على المتشابه.

فالصحابة وإن لم يكن كلهم علماء لم يكن فيهم واحد يجهل الفروض العينية، كالتوحيد وصفة الوضوء وصفة الغسل، وصفة الصلاة، وصفة الصوم و...، والجهاد لما أمروا به، وأنتم في خاصتكم من يجهل هذه الفروض العينية فضلاً عن عامتكم، فكيف تريدون أن تكون دعوتكم وقتالكم إسلامي وأنتم جاهلون بأخص واجباتكم؟

فصاحب الفطرة السليمة والمنهج السوي هو الذي يفقه حديث ورقة بن نوفل، لما ينتظره من جهد ومشقة في تبليغ دعوته، فالنبي ﷺ لما بدأ يأتيه الوحي رجع يرجف فؤاده، فدخل على خديجة بنت خويلد، فقال: زملوني زملوني فزملوه حتى ذهب عنه الروع، فقال لخديجة: لقد خشيت على نفسي...، فانطلقت به خديجة حتى أتت على ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن عم خديجة أخي أبيها، وكان امرءًا قد تنصر في الجاهلية، وكان يكتب الكتاب العبراني، فلما ذكر له النبي ﷺ ما كان يرى، فقال له قولة عظيمة يفقهها صاحب الأصلين السلفيين، الملتزم بهما والداعي إليهما «الفطرة» و«الشرع».

فقد قال ورقة: هذا الناموس الذي كان ينزل على موسى، يا ليتني فيها جذعاً، ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك. فقال رسول اللَّه ﷺ أومخرجي هم ؟! فقال: نعم. لم يأت أحد بمثل ما جئت به إلَّا عودي وإن يدركني يومك أنصرك نصراً مؤزراً.

فورقة رَحِمَهُ ٱللَّهُ من فقهه وبصيرته عرف أنَّ الحقّ له مناوؤن يصدون عنه، لما تحقق لأصحابه من شهوات، وجاه ورياسات، ومعظم أعداء الرسل كانوا من هذه الزمرة، زمرة الذين فسدت بواطنهم وظواهرهم الذين يحبون أن يكون الناس تبعاً لهم، وهي نفس الزمرة الواقفة في طريق أتباع الرسل اليوم، تحرض عليهم وتبغي لهم الغوائل.

فنحن اليوم في جاهلية، لكن ليس كالجاهلية الأولى، إنما تشبهها في بعض الجوانب، لدينا همجٌ رَعاع أتباع كل ناعق، وكذلك كانوا من قبل، وهم عمار الدنيا اليوم، ومقلدة جامدون، أصحاب المآرب والشهوات، وزنادقة منافقون اتخذوا إسلامهم جنَّة لينفثوا سمومهم، وهؤلاء هم كالورم الخبيث في جسد الأمة، خاصةً إذا علمنا أنَّ وراءهم أعداء الأمة التقليديين، من يهود ونصارى يمدونهم بالمال والعتاد ليفسدوا على الناس دينهم.

فهؤلاء أول من يقف في وجوه المغيرين المجددين، وهم خصماء عنفاء لكل من يريد أن يُغيِّر ما اعتادوا عليه وألفوه، فمن المحال أن يواجهوا بالعقل أو بمزج السنَّة بالبدعة، أو غض الطرف عن بعض أهوائهم، فهؤلاء يريدون أن يكون المجددون مثلهم لا يخرجون عنهم طرفة عين، فبدون «عدة إيمانية» المعركة خاسرة معهم، وخصومة

هؤلاء ليست كخصومة الكفار من الملل والنحل الأخرى بل هم أشد، لأنهم من بني جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا، لكن دعاة على أبواب جهنم من أجابهم قذفوه فيها.

«فهم في الظاهر على ملَّتنا وفي الباطن مخالفون*» فهؤلاء أشد نفوراً وعُتياً عن الحقّ، كما قال الشاعر:

وظُلم ذوي القربى أشدُّ مضاضةً ... على المرءِ من وقعِ الحسام المهنَّدِ

فإذا لم نعد العدة لتشخيص هذه الأمراض، أخطأنا العلاج لا محالة، والتجربة في هذا الموطن بدون هذا الضابط محرمة، لأنها موجبة للعجلة والندامة، خاصةً إذا علمنا أنه جرب من جرب؛ بمعالجة مترجلة دون تأصيل صحيح، وأخفق، فهذا يزيدنا يقيناً أنَّ التجربة محرمة دون عدتها، والذين أخفقوا في تجربتهم لم يتركوا المرض على ما كان عليه، بل زادوه انتشاراً ونخوراً في الجسد، فأضحى عملهم فتنة، «ونوَّار الفتنة لايَعْقِدُ» [الأخلاق والسير ص ١٠٦ لابن حزم].

والخطأ في هذه التجربة ـ بالمعالجة المترجلة دون تأصيل صحيح ـ ليس كالخطأ الموضوع، هذا إن سلمنا أنَّ الخطأ والنسيان موضوع لا يأثم صاحبه، فهذا فيه إشكال وفي ذلك يقول شيخ الاسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

«أما دفع المؤاخذة بالخطأ والنسيان، ودفع الآصار، فإنَّ هذا قد يشكل لأنه من باب الأحكام الشرعية أحكام الأمر والنهي.

---

* انظر «فتح الباري ١٣/ ٤٦» لابن حجر.

فيقال: الخطأ والنسيان المرفوع عن الأمة مرفوع عن عصاة الأمة: فإن العاصي لا يأثم بالخطأ والنسيان؛ فإنه إذا أكل ناسياً أتم صومه سواء كان مطيعاً في غير ذلك أو عاصياً، فهذا هو الذي يشكل وعنه جوابان.

أحدهما: **أن الذنوب والمعاصي قد تكون سبباً لعدم العلم بالحنيفية السمحة فإن الإنسان قد يفعل شيئاً ناسياً أو مخطئاً ويكون لتقصيره في طاعة اللَّه علماً وعملاً، لا يعلم أنَّ ذلك مرفوع عنه؛ إما لجهله، وإما لكونه ليس هناك من يفتيه بالرخصة في الحنيفية السمحة.**

والعلماء قد تنازعوا في كثير من مسائل الخطأ والنسيان، واعتقد كثير منهم بطلان العبادات أو بعضها به،... فإذا كان اللَّه ـ سبحانه ـ قد نفى المؤاخذة بالخطأ والنسيان، وخفي ذلك في مواضع كثيرة على كثير من علماء المسلمين **كان هذا عقوبة لمن لم يجد في نفسه ثقة إلَّا هؤلاء فيفتونه بما يقضي مؤاخذته بالخطأ والنسيان، فلا يكون مقتضي هذا الدعاء حاصلاً في حقه لعدم العلم لا لنسخ الشريعة.**

واللَّه سبحانه جعل مما يعاقب به الناس على الذنوب سلب الهدى والعلم النافع، كقوله: ﴿وَقَوۡلِهِمۡ قُلُوبُنَا غُلۡفُۢۚ بَلۡ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيۡهَا بِكُفۡرِهِمۡ﴾ [النساء: ١٥٥]،...وقال: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡۚ﴾ [الصف: ٥].

وهذا كما أنه حرم على بني إسرائيل طيبات أحلت لهم لأجل ظلمهم وبغيهم فشريعة محمد لا تنسخ ولا تعاقب أمته كلها بهذا، ولكن قد تعاقب ظلمتهم بهذا، بأن يحرموا الطيبات، أو بتحريم الطيبات: إما تحريماً كونياً بأن لا يوجد غيثهم وتهلك ثمارهم، وتقطع الميرة عنهم،

أو أنهم لا يجدون لذة مأكل ولا مشرب ولا منكح ولا ملبس ونحوه كما كانوا يجدونها قبل ذلك،... ـ إلى أن قال ـ : **وأما أن يعاقبوا باعتقاد تحريم ما هو طيب حلال لخفاء تحليل اللَّه ورسوله عندهم، كما قد فعل ذلك كثير من الأمة اعتقدوا تحريم أشياء فروج عليهم بما يقعون فيه من الأيمان والطلاق، وإن كان اللَّه ورسوله لم يحرم ذلك؛ لكن لما ظنوا أنها محرمة عليهم عوقبوا بحرمان العلم الذي يعلمون به الحل، فصارت محرمة عليهم تحريماً كونياً، وتحريماً شرعياً في ظاهر الأمر؛** فإن المجتهد عليه أن يقول ما أدى إليه اجتهاده فإذا لم يؤد اجتهاده إلَّا إلى تحريم هذه الطيبات لعجزه عن معرفة الأدلة الدالة على الحل **كان عجزه سبباً للتحريم في حق المقصرين في طاعة اللَّه.**

وقد **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٣] فهو ـ سبحانه ـ **إنما ضمن الأشياء على وجهها واستقامتها للمتقين، كما ضمن هذا للمتقين.**

فتبين أن المقصرين في طاعته من الأمة قد يؤاخذون بالخطأ والنسيان ومن غير نسخ بعد الرسول، لعدم علمهم بما جاء به الرسول من التيسير ولعدم علم من عندهم من العلماء بذلك؛ ولهذا يوجد كثير ممن لا يصلي [في السفر قصراً] يرى الفطر في السفر حراماً فيصوم في السفر مع المشقة العظيمة عليه، وهذا عقوبة له لتقصيره في الطاعة؛... ـ إلى أن قال ـ : ومنهم من يعتقد تحريم أمور كثيرة من المباحات التي بعضها مباح بالاتفاق، وبعضها متنازع فيه؛ لكن الرسول لم يحرمه؛ فهؤلاء الذين اعتقدوا وجوب ما لم يوجبه اللَّه ورسوله، وتحريم ما لم

يحرمه حمل عليهم إصراً، ولم توضع عنهم جميع الآصار والأغلال وإن كان الرسول قد وضعها، لكنهم لم يعلموها وقد يبتلون بمطاع يلزمهم ذلك فيكون آصاراً وأغلالاً من جهة مطاعهم: مثل حاكم، ومفتٍ، وناظر وقف، وأمير ينسب ذلك إلى الشرع؛ لاعتقاده الفاسد أنَّ ذلك من الشرع، **ويكون عدم علم مطاعهم تيسير اللَّه عليهم عقوبة في حقه لذنوبهم، كما لو قدر أنه سار بهم في طريق يضرهم، وعدل بهم عن طريق فيه الماء والمرعى لجهله، لا لتعمده مضرتهم**، أو قام بهم في بلد غالي الأسعار مع إمكان المقام ببلد آخر.

وهذا لأن الناس كما قد يبتلون بمطاع يظلمهم ويقصد ظلمهم **يبتلون أيضا بمطاع يجهل مصلحتهم «الشرعية» و«الكونية»، فيكون جهل هذا من أسباب عقوبتهم، كما أن ظلم ذلك من أسباب مضرتهم، فهؤلاء لم ترفع عنهم الآصار والأغلال لذنوبهم ومعاصيهم**، وإن كان الرسول ليس في شرعه آصاراً وأغلالاً، فلهذا تسلط عليهم حكام الجور والظلم، وتساق إليهم الأعداء، وتقاد بسلاسل القهر والقدر، وذلك من الآصار والأغلال التي لم ترفع عنهم، مع عقوبات لا تحصى؛ وذلك لضعف الطاعة في قلوبهم وتمكن المعاصي وحب الشهوات فيها... ـ إلى أن قال ـ : **والمقصود هنا أنَّ من الذنوب ما يكون سبباً لخفاء العلم النافع أو بعضه بل يكون سبباً لنسيان ما علم، ولاشتباه الحقّ بالباطل تقع الفتن.**» [التفسير الكبير ٣/ ١١٧ ـ ١٢٥].

فقد تبين من كلام هذا الجهبذ، أنَّ المقصر في تحصيل «العدة الإيمانية» قد يعاقب ويؤاخذ بالخطأ والنسيان، وقد يبتلى بقيادة جاهلة

مُفرطة موزورة لتقصيرها في تحصيل هذا الضابط، وقد شهدنا هذا عياناً من الذين جربوا في الأمة الوسائل المحرمة كـ«الانقلاب» و«التحزب» و«الخروج» و«الاعتصام» و«...» دون ضابط «العدة الإيمانية» كيف نكل بهم وشردوا وتسلط عليهم الأعداء وأحسنهم حالاً أصبح طالب لجوءٍ على موائد الكفار، **فليتدبر اللبيب هذا، فإنه نافعٌ وهامٌ لمن أراد أن يغير بدون تأصيل صحيح سواء بجهاد الطلب أو بتمييع الدّين ومزج السنَّة بالبدعة.**

لكن على دعاة الإعداد الإيماني أن لا ينسوا أو يتناسوا الضابط الثاني؛ «العدة العتادية»، فليسعوا في تحصيله، وأن لا يعكفوا إلَّا على «التقعيد» و«التدريس» و«التصحيح» و«التضعيف»، فهذا وحده دون الضابط الثاني لا يدفع الغربة.

وللشيطان حبائل يزين لكل إنسان عمله، لاشك أنَّ دفع النفس والنفيس في تحصيل الضابط الأول لهو من أعظم القربات عند اللَّه، كيف وهو تركة النبيين، لكن هذه التركة لها مناوؤن ومبغضون لابد من جهادهم حتى يتسنى للناس وخاصةً الضعفاء الرتع فيها، دون عائق أو حاجز.

فكما ترى والواقع شاهد عيان، أنَّ دعاة الإعداد الإيماني بتفريطهم في الضابط الثاني وبعدهم عنه، سبب بينهم وبين دعاة الإعداد العتادي ـ أصحاب الجهاد ـ نفرة ووحشة، والكل استقل برأيه، وإن كان دعاة الضابط الثاني قد تأثروا كثيراً بسبب ذلك، لوجود ثلمة في صفوفهم لا يسدها إلَّا دعاة الضابط الأول.

فهؤلاء الغيورين المتألمين لحال الأمة؛ دعاة الجهاد، لم يقولوا يوماً ما أنهم أهلاً للإمارة والقيادة، لكن حرقة وغيرة هؤلاء، على ما يحصل اليوم، من تمكن أهل الإلحاد والنفاق الذين اتخذوا إسلامهم جنَّة، من استيلاء على الزعامة والريادة في الأمة، ومن ثمَّ على خيراتها يتصرفون فيها كيف شاءوا، يسخرونها لخدمة أعداء الأمة من اليهود والنصارى، ليحاربوا بها أهل الغربة الذابين عن عرين الدّين.

ثم إن تقاعس أولئك عن سد الثلمة، هو الذي حملهم على الجهاد ودفع الغربة عن الغرباء، وإن كان يعرفون أنهم سوف يفسدون أو يتجاوزون فيه من حيث لا يعلمون، لضعف الضابط الأول في صفوفهم، فاللوم عليهم بسبب عجلتهم، وأولئك بسبب تقاعسهم.

فهم لم يروا أنَّ الفرصة فرصة انتظار وتكوين، وإلى متى يكون هذا الانتظار؟ إلى أن يصبح كل المسلمين متمكنين من معرفة الفروض العينية، أم هذا وصفٌ خاصٌ بالطائفة التي تريد أن تدفع الغربة، وإن كان الأول مطلوبٌ محمودٌ فالثاني واجبٌ، وإنما يتكمن العوام من معرفة الدّين والتفقه فيه، لما يزل عنهم الحاجز المنيع الذي وضعه أعداء الحقّ المنفرين عنه بالحديد والنار، وذلك بتمكن أهل الغربة من زمام الأمر، وبعد ذلك ترى الناس يدخلون في الدّين، ويعضون على المنهج السليم، إلَّا من كان في الظاهر معنا وفي الباطن ضدنا، فذاك يبقى خانساً مذموماً مدحوراً يتحين الفرص لنفث سمومه، ولهذا شرع الجهاد حتى يعبد الناس ربهم بما «شرع» و«أمر» آمنين مطمئنين، كما حصل في عهد الغرباء الأولين رضي الله عنهم أجمعين.

أما أن ننتظر حتى تصبح كل الأمة على المنهج السلفي ثم بعد ذلك الإعداد والجهاد، فلن يكون، وذلك أنَّ سنة اللَّه التي لن تجد لها تحويلاً، اقتضت أن تكون الفئة القليلة التي على الحقّ، ظاهرة وقاهرة لأعدائها، لا يضرها خذلان خاذل إلى قيام الساعة، فقد ثبت أنها قائمة بأمر اللَّه، ومجددة للناس دينهم، وصابرة مصابرة، وأخص وصف لها هو القتال لقول النبي صلوات اللَّه وسلامه عليه: «**لن يبرح هذا الدّين قائماً، يقاتل عليه عصابة من المسلمين، حتى تقوم الساعة**» [مسلم رقم ٤٩٣٠].

ـ فحديث جابر: «**لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحقّ،...**» [مسلم رقم ٤٩٣١].

ـ وحديث معاوية: «**يقاتلون ظاهرين على من ناوأهم،...**» [مسلم رقم ٤٩٣٣].

ـ وحديث عقبة: «... **يقاتلون على أمر اللَّه،...**» [مسلم رقم ٤٩٣٤].

ـ وحديث عمران بن حصين: «... **يقاتلون على الحقّ ظاهرين على من ناوأهم حتى يقاتل آخرهم المسيح الدجال**» [الحاكم في المستدرك رقم ٢٣٩٢ و ٨٣٩١ والسلسلة الصحيحة رقم ١٩٥٩].

ـ وحديث جابر: «... **يقاتلون على الحقّ... فينزل عيسى ابن مريم** ﷺ،...» [مسلم رقم ٣٩٣ والسلسلة الصحيحة رقم ١٩٦٠].

ـ وحديث سلمة بن نفيل: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الناس، يزيغ اللَّه لهم قلوب أقوام يقاتلونهم، ويرزقهم اللَّه منهم**

حتى يأتي أمر اللَّه ﷻ وهم على ذلك، ألا إنَّ عقر دار المؤمنين الشام، والخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة» [السلسلة الصحيحة رقم ١٩٣٥، ١٩٦١].

فكما ترى أنَّ اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ وصف هذه الطائفة بالاستمرارية في القتال إلى قيام الساعة، وضمن لها البقاء والقهر والظهور على المناوئين، **لكن وصفها قبل القتال أنها قائمة بأمر اللَّه،** لقوله صلوات اللَّه وسلامه عليه: «**لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر اللَّه، لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم، حتى يأتي أمر اللَّه وهم ظاهرون على الناس**» [البخاري رقم ٣٦٤١ مسلم رقم ٤٩٣٢]، **وهذا القيام هو الاعتقاد الصحيح والمنهج السليم.**

فعلى دعاة الضابط الأول؛ الإعداد الإيماني، أن يبادروا للأخذ بزمام الأمر، وأن يكونوا هم الأوائل في كل خير، **بل عليهم أن يفقهوا دعاة الضابط الثاني ـ أصحاب الجهاد ـ، وإن لم يتمكنوا أن يكونوا معهم في الثغور، فليذبوا عنهم ما يشق الصفوف ويقصم الظهور، وليتجنبوا الخلاف وحزازات النفوس، طالما دعاة الضابط الثاني ينتحلون مذهب السلف في «المنهج» و«الاعتقاد».**

وليعلموا أنَّ اللَّه قسم الأعمال كما قسم الأرزاق، فمنهم من فتح عليه في العلم ولم يفتح عليه في صلاة القيام وتطوع النهار، ومنهم من فتح عليه في الصلاة ـ من قيام الليل وتطوع النهار ـ ، ولم يفتح عليه في صيام التطوع، ومنهم من فتح عليه في صيام التطوع ولم يفتح عليه في الصدقة، ومنهم من فتح عليه في الحج والعمرة ولم يفتح عليه

في الجهاد، ومنهم من فتح عليه في الجهاد والرباط ولم يفتح عليه في الأمور الأخرى، ويكفي أنَّ هذا الأخير هو ذروة سنام الإسلام، مُذهبٌ للغم والحزن، والسعيد من جمعهما واللَّه يؤتي فضله من يشاء.

ونحن نرى أنَّ القراء على عهد الصحابة رضي الله عنهم، كانوا هم الأوائل في دفع الغربة بالسيف والسنان، ومصطلح «القراء» كان يطلق في زمانهم على العلماء، ولذا أنكر بعض الأئمة الفطاحلة على بعضهم البعض، الركون إلى العلم والتعبد وترك الجهاد الذي هو أصل مدرسة الفقه كما يقوله الإمام ابن القيم رحمه الله.

يقول عبد اللَّه بن مبارك، الإمام الجليل الذي جمع اللَّه له كل خصال الخير، وهو يجاهد، للفضيل بن عياض الإمام المتعبد الزاهد، منكراً عليه زهده وعبادته وعزلته:

يَا عَابِدَ الحَرَمينِ لَو أَبصرتَنَا	لَعَلمتَ أنَّكَ في العِبَادَةِ تَلْعَبُ
مَن كَان يَخضِبُ خَدَهُ بِدُمُوعِهِ	فَنُحورُنَا بِدِمَائِنَا تَتَخَضَّبُ
أو كَان يُتعِبُ خَيلَهُ فِي بَاطِلٍ	فَخُيُولُنَا يَوْمَ الصَّبِيحَةِ تَتْعَبُ
رِيحُ العبيرِ لَكم ونَحنُ عَبيرُنَا	رَهَجُ السَّنَابِكِ والغُبَارُ الأَطْيَبُ
ولقد أتَانَا من مَقَالِ نَبِيِّنَا	قولٌ صَحيحٌ صَادِقٌ لا يُكْذَبُ
لا يَستَوي غُبارُ خَيلِ اللهِ في	أنفِ امرِىءٍ ودُخَانُ نَارٍ تَلهبُ
هَذَا كِتابُ اللهِ يَنطِقُ بَيْنَنَا	لَيسَ الشهيدُ بِميتٍ لا يُكْذَبُ

فلما قرأها الفضيل رحمه الله ذرفت عيناه، فينبغي لأهل الفضل والعلم أن يفقهوا كلام ابن مبارك، **ويكونوا هم السابقون، وإن أعاقهم عائق، كانوا هم الناصحون الذَّابون الداعون لأخوانهم الحاملون لرايته، وإن كانوا أقل منهم شأناً طالما سدوا عنهم هذه الثلمة**، التي ينبغي أن

يكونوا هم أولى بسدها، خاصةً لما نراه اليوم، من تمكن أهل الإلحاد والنفاق، من «شيوعيين» و«ماسونيين» و«علمانيين» و«قوميين» و«...»، إحكام الطوق على الأمة بالحديد والنار متعاونين مع الأعداء التقليديين، الذين لن يرضوا عنا حتى نتبع ملتهم.

واعلموا أنَّ ترك الجهاد وعدم الإعداد له والترغيب فيه، علامة «ضعف» و«ذلة» و«استكانة» وواقعنا شاهد عيان.

وفي الحقيقة لم أر اليوم عالماً نبه على الجمع بين الضابطين الأساسين إلَّا القليل، ومنهم الإمام الفطحل محدث الديار اليمنية مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كان يقول دائماً لطلابه: لا تظنوا أنه موجود إلَّا «حدثنا» و«أخبرنا» ـ التعلم فقط ـ، إذهبوا واركضوا واشتروا الذخيرة، وارموا، فهذا جزء من نشر العلم لما يأتي أوانه.

ولما زار الأقاليم الجنوبية التي كانت تحت الحكم الشيوعي، سأله شباب الدعوة والجهاد عن الأسلحة المغنومة من الشيوعيين هل نسلمها للحكومة؟ فكان يقول: لا، لا، إذا ذقتم بها ذرعاً فسلموها لأهل الدعوة والدعاة ـ «دعاة السلفية» ـ، أو خبئوها فسيأتي اليوم الذي نحتاجها فيه.

فانظروا إلى هذه البصيرة الوقادة المشخِّصة للمرض من كل جوانبه، العالمة كيف علاجه، ويكفي أنَّ الرجل أنه ما وضع يوماً سلاحه عن جنبه، وإن كان قومه وقبيلته يروا حمله عادةً، فكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرى حمله عبادة.

واعلم أيها المسلم، أنَّ اللَّه تكفل بإظهار دينه على الدّين كله

ولو كره المشركون، ولا زال يغرس لهذا الدّين غرساً يستعملهم في طاعته، لا يضرهم خلاف المخالف ولا خذلان الخاذل.

يقول ﷺ: «**ليبلغ هذا الأمر ما بلغ الليل والنَّهار، ولا يترك اللَّه بيت مدر ولا وبر إلَّا أدخله اللَّه هذا الدّين؛ بعزِّ عزيز، أو بذلِّ ذليل؛ عزاً يعزُّ به الإسلام، وذلاًّ يُذل به الكفر**» [السلسلة الصحيحة رقم ٣].

وأني أرقم هذه الحروف، والأمة قد أصابها «الذل» و«الضعف» و«الاستكانة»، موت العلماء وتكالب الأعداء من يهود ونصارى من كل حدب، بل كبار ساساتهم أعلنوها جهاراً، أنَّ الحرب قائمة مع الأصوليين لا هوادة فيها، يريدون اجتثاثه من أصوله، **لكن هيهات هيهات، فالطائفة المنصورة قائمة تذب عن عرين الدّين، تُنكل بهم أينما ثقفتهم، لا يضرها خذلان الخاذل، وإن نيل منها في بعض الأحيان، فذلك ابتلاء وتمحيص، كما كانت تبتلى الرسل وتكون لها العاقبة، فكذلك اليوم أتباع الرسل**.

ويأبى اللَّه إلَّا أن يذل من عصاه، وهذه الطائفة التي أعلنوا عليها الحرب، هي التي تدك قلاعهم ومعاقل كفرهم، ولقد بشرنا اللَّه بذلك ووعد، ووعده حق، إنه ماتياً، فلقد سئل رسول اللَّه صلوات اللَّه وسلامه عليه، أيّ المدينتين تفتح أولاً: القسطنطينية أو رومية؟ فقال ﷺ: «**مدينة هرقل تفتح أولاً، يعني القسطنطينية***»، ولاشك أنَّ الفتح الأول تحقق على يد صالحي هذه الأمة، والثاني سيتحقق بإذن اللَّه ولابد.

* انظر «مسند [سنن] الدارمي رقم ٥٠٣» و«السلسلة الصحيحة رقم ٤» للألباني.

فنحن اليوم في الإرهاصات الأخيرة من رفع الغربة، فبوادر الخير بدأت تظهر على الأمة، خاصةً إذا علمنا أننا في الملك الجبري، الذي بعده خلافة على منهاج النبوة، فالغربة مرتفعة لا محالة، والويحُ لمن لم يشارك فيها، بعلمٍ أودعوةٍ أوسلوكٍ أوجهادٍ الكل حسب طاقته، وتعلمون أنَّ الذي يتركُ هذا، ويرضى بحطام الدنيا من زرعٍ ودرهمٍ ودينارٍ، كيف تكون عاقبته، الذل والصغار لا يرفع عنه، حتى يراجع دينه، ويكفي أنَّ العزة والرزق تحت السنان، **فلا يجزع المسلم ولايك في ضيق مما يحاك للأمة اليوم**.

«فكثير من الناس إذا رأى المنكر، أو تغير كثير من أحوال الإسلام جزع وكلَّ وناح، كما ينوح أهل المصائب، وهو منهي عن هذا، بل هو مأمور بالصبر والتوكل والثبات على دين الإسلام، وأن يؤمن باللَّه مع الذين اتقوا والذين هم محسنون، وأنَّ العاقبة للتقوى. وأنَّ ما يصيبه فهو بذنوبه، فليصبر، إنَّ وعد اللَّه حق، وليستغفر لذنبه، وليسبح بحمد ربه بالعشي والابكار.» [مجموع الفتاوى ١٨/ ١٦٨ لابن تيمية].

وليعلم المسلم أنَّ العزة في دينه، متى تمسك به هداه اللَّه وكان كافيه وحسيبه، وهو وليه حيث كان.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولهذا يوجد المسلمون المتمسكون بالإسلام في بلاد الكفر، **لهم السعادة كلما كانوا أتمَّ تمسكاً بالإسلام، فإن دَخل عليهم شر كان بذنوبهم. حتى إنَّ المشركين وأهل الكتاب إذا رأو المسلم القائم بالإسلام عظموه وأكرموه وأعفوه من الأعمال التي يستعملون بها المنتسبين ظاهر الإسلام من غير عمل بحقيقته لم يكرم،**

وكذلك كان المسلمون في أول الإسلام وفي كل وقت.» [مجموع الفتاوى ١٨/ ١٦٧].

فليتدبر المسلم قوله ـ تعالى ـ : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ يُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ﴾ [المائدة: ٥٤].

فردَّة المرتد، وخذلان الخاذل، لا تضر إلَّا صاحبها، فاللَّه رافع من يقيم دينه ولو كره المشركون.

الخاتمة

الخاتمة

بعد أن وفَّق اللَّه ـ سبحانه وتعالى ـ بتأصيل ما كنا نصبو إليه، بصحيح المنقول وصريح المعقول، فله أسأل أن نكون قد أوفينا الأمر حقه، وأصبنا القول في ذلك، وجديرٌ بنا أن نختم بتحذير من الأصول الموجبة لتكذيب الرسول المُحرمة من الوصول، حتى يكون المسلم على بينةٍ من أمره.

يقول المولى ـ سبحانه وتعالى ـ : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥].

وكما هو معلومٌ أنَّ السبيل المنجي، هو معرفة الشيء وضده؛ معرفة سبيل المؤمنين مفصلة، وسبيل المجرمين مفصلة، فمن وفقه اللَّه لذلك، كان فيه شبه الرعيل الأول، الذين هم أعلم الناس على الإطلاق، فشعارهم كان:

ومن لا يعرف الخير من الشَّرِ يقع فيه

ولم أر من تطرق لهذه الأصول المُحرمة من الوصول بإيجاز واستفاء مثل الإمام الرباني شيخ الإسلام الثاني ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولذلك أردتُ أن أوردها بكاملها، لعلها تصادف قلباً نشأ عليها فتصقله، ذلك لمن تدبر، وكان له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد.

فالعلم النافع هو الذي لا يقوم به مانع يتخلف بسببه العمل، وهي كثيرة، وأخطر هذه الموانع، هي ما ذكرها هذا الإمام الرباني،

فكانت بحقٍّ، أصول موجبة لتكذيب الرسول مُحرمة للوصول.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الفذ، الموسوم بـ «مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة ١/ ٣٣٤ ـ ٣٤٠»: «أنَّ العلم بكون الشيءِ سبباً لمصلحة العبد ولذَّته وسروره قد يتخلَّف عنه عمله بمقتضاه لأسباب عديدة:

السبب الأول: ضعف معرفته بذلك.

السبب الثاني: عدمُ الأهليَّة، وقد تكون معرفته به تامَّةً، لكن يكون مشروطاً بزكاة المحلِّ وقبوله للتزكية، فإذا كان المحلُّ غير زكيٍّ ولا قابلٍ للتزكية كان كالأرض الصَّلدة التي لا يخالطها الماء؛ فإنه يمتنع النَّبات منها لعدم أهليتها وقبولها، **فإذا كان القلب قاسياً لا يقبل تزكيةً ولا تؤثر فيه النصائح لم ينتفع بكلِّ علم يعلمُهُ**، كما لا تنبت الأرض الصَّلبةُ ولو أصابها كل مطر، وبُذر فيها كُلُّ بذر، كما قال تعالى في هذا الصنف من الناس: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتۡ عَلَيۡهِمۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوۡ جَآءَتۡهُمۡ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ ﴿٩٧﴾﴾ [يونس]، **وقَالَ تَعالَى:** ﴿وَلَوۡ أَنَّنَا نَزَّلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَحَشَرۡنَا عَلَيۡهِمۡ كُلَّ شَيۡءٖ قُبُلٗا مَّا كَانُواْ لِيُؤۡمِنُوٓاْ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١]، وهذا في القرآن كثير.

فإذا كان القلب قاسياً غليظاً جافياً لا يعملُ فيه العلم شيئاً، وكذلك إذا كان مريضاً مهيناً مائياً لا صلابة فيه ولا قوة ولا عزيمة لم يؤثر فيه العلم.

السبب الثالث: قيام مانع؛ وهو إما **حسدٌ أو كبرٌ**، وذلك مانع إبليس من الانقياد للأمر، وهو داء الأوَّلين والآخرين إلَّا من عصم اللَّه، وبه

تخلف الإيمان عن اليهود الذين شاهدوا رسول اللَّه ﷺ، وعرفوا صحَّة نبوته، ومن جرى مجراهم، وهو الذي منع عبد اللَّه بن أبي من الإيمان، وبه تخلَّف الإيمان عن أبي جهل وسائر المشركين؛ فإنهم لم يكونوا يرتابون في صدقه، وأنَّ الحقَّ معه، ولكن حملهم الكبر والحسد على الكفر، وبه تخلَّف الإيمان عن أميَّة وأضرابه ممَّن كان عنده علمٌ بنبوة محمد ﷺ.

السبب الرابع: مانع **الرِّياسة والملك**، وإن لم يقم بصاحبه حسد ولا تكبرٌ عن الانقياد للحقِّ، لكن لا يمكنه أن يجتمع له الانقياد وملكه ورياسته، فيضن بملكه ورياسته كحال هرقلَ وأضرابه من ملوك الكفار الذين علموا نبوته وصدقه، وأقروا بها باطناً، وأحبُّوا الدُّخول في دينه لكنَّهم خافوا على ملكهم!

وهذا داء أرباب الملك والولاية والرياسة، وقلَّ من نجا منه إلَّا من عصم اللَّه، وهو داءُ فرعون وقومه، ولهذا قالوا: ﴿**فَقَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لِبَشَرَيۡنِ مِثۡلِنَا وَقَوۡمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ** ٤٧﴾ [المؤمنون]، أنِفوا أن يؤمنوا ويتَّبعوا موسى وهارون وينقادوا لهما، وبنو إسرائيل عبيدٌ لهم.

ولهذا قيل: إنَّ فرعون لما أراد متابعة موسى وتصديقه شاور هامان وزيره فقال: بينما أنت إله تُعبد تصير عبداً تعبد غيرك! فأبى العبوديَّة واختار الرِّياسة والإلهيَّة المحال!!

السبب الخامس: مانع **الشهوة والمال**؛ وهو الذي منع كثير من أهل الكتاب من الإيمان خوفاً من بطلان مأكلهم وأموالهم التي تصير إليهم من قومهم، وقد كانت كفار قريش يصدون الرَّجل عن الإيمان

بحسب شهوته، فيدخلون عليه منها، فكانوا يقولون لمن يحب الزنا والفواحش: إنَّ محمداً يحرم الزنا، ويحرم الخمر، وبه صدُّوا الأعشى الشاعر عن الإسلام.

وقد فاوضت غير واحد من أهل الكتاب في الإسلام وصحَّته، فكان آخر ما كلَّمني به أحدهم: أنا لا أترك الخمر وأشربها أمناً، فإذا أسلمت حلتم بيني وبينها وجلدتموني على شربها!

وقال آخر منهم ـ بعد أن عرف ما قلتُ له ـ : لي أقارب أرباب أموال، وإني إن أسلمت لم يصل إليَّ منها شيء، وأنا أومل أن أرثهم! أو كما قال.

ولا ريب أنَّ هذا القدر في نفوس خلق كثير من الكفار، فتتفق قوَّة داعي الشهوة والمال، وضعف داعي الإيمان، فيجب داعي الشهوة والمال، ويقول: لا أرغب بنفسي عن آبائي وسلفي!!

السبب السادس: محبة **الأهل والأقارب والعشيرة**، يرى أنه إذا اتبع الحقَّ وخالفهم أبعدوه، وطردوه عنهم، وأخرجوه من بين أظهرهم.

وهذا سبب بقاء خلقٍ كثير على الكفر بين قومهم وأهاليهم وعشائرهم.

السبب السابع: محبة **الدار والوطن**؛ وإن لم يكن له بها عشيرة ولا أقارب، لكن يرى أنَّ في متابعة الرسول خروجه عن داره ووطنه إلى دار الغربة والنَّوى فَيَضَنَّ بوطنه وداره.

السبب الثامن: **من تخيَّل أنَّ في الإسلام ومتابعة الرسول إزراءً وطعناً منه على آبائه وأجداده وذماًّ لهم**، وهذا الذي منع أبا طالب

وأمثاله عن الإسلام؛ استعظموا آباءهم وأجدادهم أن يشهدوا عليهم بالكفر والضلال، وأن يختاروا خلاف ما اختار أولئك لأنفسهم، ورأوا أنهم إذا أسلموا سفهوا أحلام أولئك، وضللوا عقولهم، ورموهم بأقبح القبائح وهو الكفر والشرك.

ولهذا قال أعداء اللَّه لأبي طالب عند الموت: أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فكان آخر ما كلَّمهم به: هو على ملة عبد المطلب! فلم يدعه أعداء اللَّه إلَّا من هذا الباب، لعلمهم بتعظيمه أباه عبد المطلب، وإنه إنما حاز الفخر والشرف به، فكيف يأتي أمراً يلزم منه غاية تنقيصه وذمه!!

ولهذا قال: لولا أن تكون مسبَّة على بني عبد المطلب لأقررتُ بها عينك،...

والمسبة ـ التي زعم أنها تجر على أشياخه ـ شهادته عليهم بالكفر والضلال، وتسفيه الأحلام، وتضليل العقول، فهذا هو الذي منعه من الإسلام بعد تيقُّنه.

السبب التاسع: متابعة من يعاديه من الناس للرسول، وسبقه إلى الدخول في دينه، وتخصيصه، وقربه منه، وهذا القدر منع خلقاً كثيراً من اتباع الهدى، يكون للرجل عدوٌّ ويبغض مكانه، ولا يحب أرضاً يمشي عليها، ويقصد مخالفته ومناقضته، فيراه قد اتبع الحقَّ، فيحمله قصد مناقضته ومعاداته على معاداة ومناقضة الحقّ وأهله، وإن كان لا عداوة بينه وبينهم.

هذا كما جرى لليهود مع الأنصار؛ فإنهم كانوا أعداءهم، وكانوا

يتواعدونهم بخروج النبي ﷺ، وأنهم يتبعونه ويقاتلونهم معه، فلما بدرهم إليه الأنصار وأسلموا حملهم معاداتهم على البقاء على كفرهم ويهوديتهم.

السبب العاشر: **مانع الإلف والعادة والمنشأ**؛ فإن العادة قد تقوى حتى تغلب حكم الطبيعة، ولهذا قيل: هي طبيعة ثانية، فيُربَّى الرجل على المقالة وينشأ عليها صغيراً، فيربى قلبه ونفسه عليها، كما يربى لحمه وعظمه على الغذاء المعتاد، ولا يعقل نفسه إلَّا عليها، **ثم يأتيه العلم وهلةً واحدةً يريد إزالتها وإخراجها من قلبه، وأن يسكن موضعها، فيعسر عليه الانتقال، ويصعب عليه الزَّوال.**

وهذا السبب ـ وإن كان أضعف الأسباب معنًى ـ **فهو أغلبها على الأمم وأرباب المقالات والنِّحل**، ليس مع أكثرهم ـ بل جميعهم ـ إلَّا ما عسى أن يشذَّ إلَّا عادةً ومربى تربى عليها طفلاً؛ لا يعرف غيرها، ولا يحسنُ به، فدينُ العوايد هو الغالبُ على أكثر الناس، فالانتقال عنه كالانتقال عن الطبيعة إلى طبيعة ثانية.

فصلوات اللَّه وسلامه على أنبيائه ورسله، وخصوصاً على خاتمهم وأفضلهم محمد ﷺ؛ كيف غيَّروا عوائد الأمم الباطلة، ونقلوهم إلى الإيمان، حتى استحدثوا به طبيعة ثانية خرجوا بها عن عادتهم وطبيعتهم الفاسدة.

ولا يعلم مشقة هذا على النفوس إلَّا من زوال نقلَ رجلٍ واحدٍ عن دينه ومقالته إلى الحقِّ، فجزى اللَّه المرسلين أفضل ما جزى به أحداً من العالمين» انتهى بكامله.

هذه هي الأدواء والأهواء المنكرة التي نكلت بأصحابها حتى أوردتهم دار البوار، بل نبينا كان كثير الاستعاذة منها صلوات اللَّه وسلامه عليه، بقوله: «**اللَّهم جنِّبني منكرات الأخلاق والأهواء والأعمال، والأدواء**» [الحاكم في المستدرك رقم ١٩٤٩].

فهذه أدواءٌ وأهواءٌ عضالة وسموم قتالة، والويل لمن تجرعها، فالحذر الحذر أيها المسلم.

كما لا يفوتني أن أنبه القارىء الكريم على أصلٍ يميز به الصحيح من السقيم إن هو قرأ لي شيئاً، خاصةً من يخالفوني في «الاعتقاد» أو «المنهج»، فهذا قد يرد ما كتبت جملةً، لمخالفة إياه لما نشأ عليه، أو تمذهب فيه، وهذا مانعٌ أشار إليه الإمام الرباني ابن القيم آنفاً، وهو مانع «العادة»، ومانع «الطائفة المحبوبة التي جاء الحقّ عن غير طريقها» فلم أجد وصية في هذا الباب أفضل من وصية الإمام الكبير ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الفذ الموسوم بـ «الأخلاق والسير ص ١٩٤، ١٩٥».

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ فيها: «إذا ورد عليك خطابٌ بلسان، أو هجمت على كلامٍ في كتاب، فإيَّاك أن تُقابِلَه مقابلة المغاضبة الباعثة على المغالبة قبل أن تَتَيَقَّن بطلانه ببرهان قاطع. وأيضاً؛ فلا تقبل عليه إقبال المصدِّق به، المستحسن إيَّاه قبل علمك بصحَّته ببرهان قاطع، فتظلم في كلا الوجهين نفسك، وتبعد عن إدراك الحقيقة، ولكن أقبل عليه إقبال سالم القلب عن النّزاع عنه، والنُّزوع عليه، لكن إقبال مريد حظّ نفسه في فهم ما سمع ورأى والتزيُّدِ به علماً، وقبوله إن كان حسناً، أو ردّه إن كان خطأً، فمضمون لك ـ إذا فعلت ذلك ـ الأجرُ الجزيلُ، والحمدُ الكثيرُ،

والفضلُ العميمُ، مع الوقوف على الحقيقة في أغلب الأمر».

كما أوصي من خالفته في قولٍ أو مقالةٍ، أن لا ينسبني إلى مذهبٍ ما، لأنَّ الهوى هو الغالب على أهل الخلاف، كما لا أبرىء نفسي من الخطأ والزلل، **وليكن الكتاب والسنَّة على فهم سلف الأمة هو المعيار على كل قولٍ أو مقالةٍ مهما بلغت رتبة من صدرت منه**، ولا أقول أنَّ كل ما كتبت هو الحقّ الذي لا ينبغي الخروج عنه، فقد أشذ أحياناً غير عامدٍ وأعوذ باللَّه من ذلك، لأنَّ ما من أحدٍ إلَّا وتعزب عنه سنَّة من السنن، والإحاطة بكلها أمر من ضرب المحال.

ولذلك أكرر وأعد القول، كما قلت في المقدمة، أنَّ قدوتي في هذا الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لما ألف كتبه فقال: «قد ألفت هذه الكتب ولم آل فيها، ولابد أن يوجد فيها الخطأ، إنَّ اللَّه تعالى يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء]، فما وجدتم في كتبي هذه مما يخالف الكتاب والسنَّة فقد رجعت عنه» [الآداب الشرعية ١/ ٥٩٠، ٥٩١ لابن مفلح].

فَلْيبسط العذر الواقف على ما أخطأت فيه، سواء كان استدلالاً ضعيفاً، أو حديثاً ضعيفاً، أو نكارة قولٍ أو تقديم ما كان ينبغي أن يؤخر، أو تأخير ما كان ينبغي أن يقدم، أو غفلة، أو ...

فالكمال عزيزٌ، فلا يعجل الحامل عليَّ بها، فينسبني المناسب، وليعلم أنَّ سبب الخروج عن السنَّة هو الجهل بها، فأنا أتبرأ في حياتي ومماتي من كل قولٍ خالفتُ فيه الكتاب والسنَّة، وفهم سلف الأمة، فعقيدتي عقيدة السلف ومنهجي منهج السلف لا أشذّ عنه طرفة

عين، وله أسأل أن يحيني عليه، ويميتني عليه، وأن يحشرني في زمرتهم، كيف والله يقول: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [التوبة].

قال غير واحد من السلف: هم أصحاب محمد ﷺ، ولا ريب أنَّ كل صادق يأتم بهم في صدقه.

والقارىء لي أحد الرجلين، رجل عرف ما كتبت أنه الحقّ الذي أمرنا أن نلتزمه ذلك بقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣] وقوله: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنْهَا جَآئِرٌ﴾ [النحل: ٩].

فذلك الذي أرجوه، وأسأل الله لنا وله الثبات عليه، ورجلٌ عرف ما كتبتُ وتيقن أنه الحقّ، **لكن لما خالفت مذهبه أو عادته أو كبراءه أو عترته أو حزبه أو قوميته، منعه ذلك من الانقياد، فهذا لست أرجوه، وأقول له: إن لم تداركك رحمة الله، فأيقن أنَّ ما أصررت عليه، إنما هو: جهد البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء نعوذ بالله منه إنه سميع الدعاء.**

فأحمد الله أولاً وآخراً على نعمه التي تتم بها الصالحات، كما أشكر كل من قدم إليَّ يد العون، على إنجاز هذا العمل المتواضع، الذي أرجوا أن أكون قد أصبت القول فيه، علماً أنَّ الذي لا يشكر الناس لا يشكر الله، وأخص بالذكر منهم أم عزير عبد الإله، التي ساهمت معي في إنجاز هذا، مع تسهيلها لي كل سبل الراحة، فجزاها الله خيراً.

كما أشكر الأخ أسامة السعدي على مساعدته، التي تتمثل في التنسيق على الحاسوب للطباعة، فجزاه الله خيراً.

أسأل المولى ـ سبحانه وتعالى ـ أن يجعل ذخر ما قدمت كما قلت في المقدمة، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلَّا من أتى اللَّه بقلب سليم، وأن يجعلني من الذين اتقوا والذين هم محسنون، وسبحان اللَّه وبحمدك أشهد أن لا إله إلَّا أنت أستغفرك وأتوب إليك، وصلى اللَّه وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

اللَّهم إجعل هذا العمل صالحاً ولوجهك خالصاً ولا تجعل لأحد منه شيئاً أبداً.

❖ ❖ ❖ ❖

وكتب: أبو عزير عبد الإله يوسف اليوبي

الحسني الجزائري

يوم الأحد ٨ صفر ١٤٢٣هـ

الدنمارك ـ أورهوس ـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين

أما بعد:

فلقد تحققت نبوءة نبينا صلى الله عليه وسلم بغربة الإسلام كما بدأ، آملين أن نكون ممن تحققت فيهم هذه الغربة لنسعد بطوبى[1].

وكم أثلج صدري صوت أبي عزير وهو يتكلم معي بحرارة تحبس في ثناياها دمعة الأمل لظهور فئة الغرباء في زمن تداعي الأمم إلى قصعتها. ثم جسدها في كتابه: إحقاق الحق في الرجوع إلى المذهب الحق.

قرأته فوجدته قيماً في بابه، قيماً في مادته قيماً في أدبياته؛ تناول فيه قضايا متعددة مازَ فيها بين منهج الحق ومنهج الباطل، بدءاً من التقليد والتعصب والاتباع والبدعة والسنة، وخصائص المنهج الرباني مقابلاً بمنهج أصحاب المقالات والفرق والأدعياء.

حشد فيه أقوال العلماء مدعمًا لها بأمانة، وانتصر لمنهج الغرباء بقوة في زمن عزَّ فيه الناصر لأصحاب الحق وطلبة المفضل.

وقد ظهرت شخصيته - عافاه الله ونفع به - في هذا السفر، ظهور العالم فيما كتب ولم يكتب ليصول بقوة الدليل من غير تكلف ولا عنت، ينصر الحق من غير عدول عنه بتعصب مذموم او تقليد أعمى. فكان بحق مثال الباحث العدل والداعي للحق بصبر وثبات.

فجزاه الله عنا كل خير

والحمد لله رب العالمين

وكتب

أبو حذيفة / محمد أبو حاتم

٤ / رمضان / ١٤٠٥

بسم الله وكفى
وسلام على عباده الذين اصطفى ... أما بعد

فكم كانت سعادتي وأنا أسمع صوت الأخ « أبو العزير » وهو

يلامس مسمعي ، يأتيني من وراء السهوب ، والبحار ، والجبال ، يتهادى

من مغرب الشمس — الذي يعرف للأدب حقه — قد صاحبه

في أدب / يعرف المرء ، حتى ولو كان للمرة الأولى ، ولم يكن / رأى من قبل

يسمعه

فإن للأدب في صوت الإنسان الحسن الأدب ، رنة خاصة يعرفها

من كان يحب الأدب ، ويشغف بمن كان عنده من أدب ما يكون يشبه

الرحم يصله بهم — على غير نفع يرجوه فيه ، أو منة تكون منه إليه ، هذا إلى أن

النفس التي تنزع بصاحبها إلى خير الأدب أو أدب الخير ، تملك من الحس

ما يمكنها من النفاذ بالصوت لمعرفة صفة صاحب الصوت ، من يكون ؟

وقد ملك عليّ صاحب هذا الصوت نفسي إعجاباً وحبّاً حين وقع صوته

في أذني لأول : كنيته العجيبة الفريدة ، ومعلوم أن العزير الذي ورد ذكره في

تلميحاً تصريحاً ،
سورة البقرة / ، وفي سورة التوبة / من أسماء بني إسرائيل ، لكنه أراد بكنيته

كأنما
أنه يقول ، نحن أحق بأنبياء بني إسرائيل وصالحيهم منهم ، وقد أذكرني صنيعه

هذا بصنيع أخ آخر كنى نفسه : (أبي إسرائيل) ، وما أراد إلا أن

يثبت أنه أحق بإسرائيل العبد الصالح عليه الصلاة والسلام من اليهود

آخذاً نفسه في ذلك بسنة المصطفى عليه السلام ، حين وجد يهود في المدينة يصومون
العاشر من محرم فطلبهم وقال نحن أحق بموسى منهم .

وهذا هو الفقه قلما تجد له مثيلاً أو نظيرا حتى عند الدعاة وطلاب العلم.

أما الثاني منهما فهو وقوفه وهو في بلاد غير بلاد المسلمين على فقه جديد في مسائل الإيمان، التي أفلتت من عقول أدعياء العلم، وأقبلت عليه تعرّفه بنفسها في بلاد لا يجد لنفسه فيها نظراء ينظرونه، ولا ظهراء يظاهرونه، فوضع هذا السفر العزيز، على نحو ربما عجز عنه أدعياء العلم، الذين ورّثوا أنفسهم علم السابقين الفائزين من أعلام علماء هذه الأمة الأخيار، وأخذوا ينسبون لأنفسهم بأسلوب يخجل منه حتى من لا حياء عنده، بصيرة عن سفاسف الأمور، ونقائص الأخلاق، والأفعال.

وقد نظرت في هذا السفر، فكان مني به إعجاب كبير، لست أملك إخفاءه، بل لو كان مني إخفاء له لعدّ خيانة لا يحبها الله ولا رسوله، ولا جماعة المسلمين، فإن كان شيء من نصح يخطر بالبال، أزجيه إليه، على شسوع المكان وإني قائل له: دُم على ما أنت عليه، من وصلك زماناً قلبك بأصول الإيمان التي أعلت من شأن هذه الأمة في الأرض، ومنحت لها مثوى أحسن في الآخرة عند مليك مقتدر، وجمعتها على كلمة سواء، ونزعت من قلوبهم وهن الفكر، وأوشاب المعرفة، وأخلصتها بخالصة ذكرى الدار، ولم يكن لهم من همّ يعقدون عليه ويروحون إلا همّ الدعوة، التي أحاطوها

بألسنتهم وسيوفهم، نشراً للحق والعدل، وحماية وكلاءة للحمى الذي أراد الله سبحانه أن يكون لهذا الدين في الأرض، ليجمع الله عليه الأسباب والمقاصد على نسق لا يعرف الجور في تطبيق أحكامه، ولا الغثاثة في توضيح عقائده ومبادئه، من المحاسن، لتكون بطانة هذا الدين الخالد، الذي تسعد به البشرية كافة، ولا يكون دين سواه. نظل هو الظلة الواقية من كسف تساقط من فوقهم، والحلة الحامية لهم من ورائهم ومن قدامهم، وهذا لا يتأتى للأمة إلا إذا قام فيها طائفة تعرف حق هذا الدين علمياً، بفقهه على الوجه السليم الأمين، الذي عرفته الأمة في الصدر الأول «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين».

وقد مان هذا الكتاب النفيس نفسه بسمات أبنعرت عن قدرة علمية (1) →

وكأن بهذا الكتاب يحكي شيئاً من إرهاصات الساعة - دعني أقل: إنه شيء من إرهاصات علامة من علامات الساعة الكبرى وهي: طلوع الشمس من المغرب، وغروبها في مشرقها، وهذا التحول يشير صراحة إلى تغير نواميس الكون، وتبدل مسيرة آياته، وأحسب أن كتاب الأخ «أبو العزيز» نمط من أنماط الحياة البشرية الفكرية العلمية التي يتخللها التحول والتغير، والذي بدا لي في هذا هو: أن قبساً علمياً ظهر جلياً مرئياً في هذا الكتاب الفريد، الذي محضه مؤلفه أبو العزيز نصحه وجهده، وهو مقيم في بلاد الغرب، فواتح الغاسق في بلاد الشرق على أحسن ما يمكنه أن يتصور أن يكون إنتاجاً علمياً فكرياً يستوعب أن يكون مثله يطلع على الشرق من المغرب

(١)

فالأقرب كأن عندنا تلك الأخ الفاضل «أبو عزيز» وقد مضى على وجوده في

الأرض الفرنجية وقت طويل يكاد يقطع المرء أنه زمن كفيل أن يُنسي

«أبو العزيز» وغيره من أتراب المستوطنين تلك الأرض — فكرهم ولغتهم،

لولا أن منّ الله سبحانه عليهم؛ بحبّهم وإخلاصهم لدينهم ولغة قومهم

وتاريخ أمتهم، فعاشوا في غربتهم بهذه المقومات، على وشائج متينة، كانت

غربتهم بها — أشبه ما تكون بنقلة كانت للواحد منهم من مدينة أو قرية من

مدن وطنهم أو قرية من قراه إلى مدينة أخرى من مدنه أو قرية من قراه، والأهم من

هذا استقامتهم على أمر دينهم في تلك الأرض الغريبة، وتمسكهم بعقيدة التوحيد الواضحة المشرقة السهلة، على نحو يصلهم بالعهد الأمين الأول

وليس أدلّ على هذا من هذا الكتاب، الذي أنتجه لنا قلم الأخ (أبو العزيز) المهاجر المقيم، ولو كان كل مهاجر مثله لحسن عندنا أن تكون هجرة واسعة عامة، فيكون لهذه الهجرة من الفوائد وفيها الكثير الكثير

ولكن أنّى يكون هذا وسيئات الهجرة لا حصر لها ولا عدّ، إلا أن تكون بها للمهاجر نجاة لدمه ودينه من جور السلطان وعسفه وكفره، وهو كثير في أرض المسلمين، وذلك يحزن أيما حزن

من هذه السمات التي رأيتها في هذا الكتاب:

أولاً: حسن الربط بين النصوص التي ينقلها من الكتب التي يرجع إليها في الاختيار التوثيقي الأمين، حتى لكأنها تبدو نصًا واحدًا لإمام أو عالم واحد

ثانياً: تحرّي الأمانة في النقل، وهذه سمة تزيد من قيمة هذا السفر الجليل وتضع الكاتب (أبو عزيز) في مصاف الكتبة الأمناء، وتنفي عنه صفة الانتحال من مرتزقة الحرف، الذين شهروا وعرفهم الناس حتى وهم يستخفون

ثالثاً: النصرة القوية الجاهرة بالحق، لمذهب السلف الصالح، منذ أن كان وعرفه الناس في أحوال النبي صلى الله عليه وسلم، وكلماته، ودعوته الناس إلى الحق الذي أنعم الله به على العباد، فعرف ذلك من عرف، وجهل ذلك من جهل، فجاء كتاب الأخ «أبو العزيز» على وداد رغيب للعقل المؤمن، المريد الحق والهدى.

في زمانٍ أضحى العلم شيئًا يُتكسّب به على فاقة، حتى في الخُلعة، والكثير

من أهل العلم متكسّبون، وذلكم -لعمر الحق- هو أسوأ التكسّب، وقد

مُنيت بلادنا بنفرٍ من هؤلاء، جحدوا فضل الله عليهم، وأرادوا قطع اليد

التي أحسنت إليهم يومًا، وأرادوها بشرّة عند أولياء الشيطان.

رابعًا: حسن الاختيار للجمل العلمية، التي لا تلتبس على المعنى المراد

منها، وتقديم النصّ الأصلي لهذه الجملة أو تلك إن كانت تقود إلى

المعنى المراد بأوضح من الجملة التي تكون من صنعه هو، وهذا من حسن فقه الأخ

المؤلف جزاه الله خيرًا، ودقة إحاطته بالموضوع الذي كتب، وهذا من قبل ومن

بعد- من توفيق الله له، وفتحه عليه، وبخاصة في مثل هذا الموضوع، الذي أصبح

شغل المسلمين في كل أقطارهم، وجلّهم أوتوا من الجهل، ما لم يأذن به الله لهم،

وليس واحد منهم يعذر به إلا أن يكون في مقام الجهالة، التي أحكم هو

على نفسه أبوابها، فلم يعد قادرًا على أن يخرج واحدًا منها، وهذا من زيادة

البلاء، علمًا بأن هذا الأمر من صنيع أنفسهم واختيار عقولهم، فكيف

يكون لهم عذر يقبلون به على الله، وليس لهم عند الله عِذرةٌ يُحطّ بها عنهم

إثم، أو تُمحى خطيئة.

وما كان أحرى بهذا الموضوع نفرٌ، يزعمون أن بضاعة العلم في جوف أقلامهم،

تلوح للناظرين في الحروف التي يرسمها مدادها، حتى إذا ما رأوها ألهموا معانيها

من غير نظر متعمق فيها، فإن معانيها تعانقها، ولا يجدون في قلوبهم تحولاً عنها،

فإنه قد ألقي في أرواعهم أن الحق على نحو ما رأوها للوهلة الأولى، فقد أواهم

الله من ولايته ونصرته، ما لم يكن لغيرهم حتى في زمان الصديقية، أبي

بكر وعمر رضي الله عنهم وعن إخوانهم الأحبار المحسنين من المبشرين

بالجنة وسائر الصحابة أجمعين.
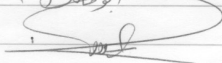
وكان يجب الأخ (أبو العزير) أن يقف فيما كتب عند الأسلوب

القرآني السهل الذي عرفه الصدر الأول، فما كادوا يزيدون عن

الكلمات التي جمعت في الآية أو الآيات، فإن زادوا فإنما هي كلمات

قليلة، أشبه ما تكون بتأويل الحرف بالحرف، أو الكلمة بالكلمة، أو الجملة

بالجملة، بما لا يزيد عن الحروف التي فيها، أما أن يكون بمثل أو على مثل

ما صار إليه بالتأويل الباغض، الذي عرفت العقيدة فيه صراعاً جنونياً

أوجب أن يجرّ إلى نشوء الفرق والجماعات، فكان ذلك محض خيال،

وأنا على يقين بأن هذا العرض الذي قدمه الأخ «أبو العزير» مع

مؤلفه على حسنه مبنىً ومعنىً، لفظاً ونحوى، توليفاً وترتيباً سوف

لا يجد القبول، إلا عند من يعرف حق الله ورسوله وحق دينه الحنيف

وسائر المسائل والأبحاث المتعلقة بالعقيدة، على نحو ما عرض الشيخ أبو الوليد

أما السواد الأعظم - وحتى ممن يزعم أنه جهبذ بل سيد الجهابذة فيه -

لم يعودوا يحملون الفهم الصحيح - الذي ندموا - إن ندموا - على ما كانوا عليه من قبل

وزاغوا الزيغ الأبد، وأشمروا عنه، بل وصاروا على ضده، ودعوة الناس
إلى حضيض الهوان،

إلى هذا الضد، وانخسفت بهم قرومهم، وأصبحوا أبواقاً لأهل السوء
شديد

المظلم،
وسقطوا في حفرة الإرجاء / وصارت إليهم هذه النحلة على وادٍ وجالهم

وإن منهم تلك الفئة الزاعمة أنها محصلة علم الألباني غفر الله له،
فقدحوا على الأمة من باب الأهواء، وطامات الإحداثات القاصمات،

حسيبهم الله / وكفاهم ما أذاعوا من فرقة ونزاع بين المسلمين، وما كتبوا

من ذم وطعن على شيوخ العلم، وكبار أهل المعرفة، والذام أهل الفضل

هو ذام نفسه قبل أن يذم من هو دونه في السوء، فكيف بمن ذم الشرفاء النبلاء من العلماء،

وبعد: فإن هذا الكتاب حقيق بأن يقرأ، وأن يقرأه من يعرف كيف يقرأ،
وما أكثرهم وما أسوأهم

وطائفتان لا ينبغي أن تقرآه، طائفة المرجئة الجدد / وطائفة من الأمية

الذين يظنون أن لهم علماً يزعمون إليه إذا ظنوا أنهم يعلمون وهم والحمد أحوج

أن يتبعوا والله لا يعلمون، بل وما ينبغي أن يعلموا أنهم لا يعلمون، ومن الحماقة

أن يظنوا أنهم يعلمون بل ومن سوء الحال أن يصبحوا يعلمون، فالويل

للأمة منهم، إن علموا، وويل للأمة إن لم يعلموا، فعلى كلا الحالين

الأمة منهم في مأساة، تسعى بها إلى حضيض من السوء السارقة بحلوقهم،

وقد علمنا نفراً من هذه الأمة يدّعون أنهم دخلوا مدرسة ابن تيمية، وأصابوا

من علمه الذي ملأ صدور الأجيال التي أصابت منه، وعدوا يصاولون بـ

الباطل، ويظاهرون بـ الحق، ووالله ما رأينا إلا إساءة لمدرسة شيخ الإسلام

الجامع

رحمه الله، إذ ركبوا متن التأويلات/التي برأت منها مدرسة ذلك الإمام

وكانت تأويلاتهم مراصد عقبة، وتحولت من حسن إلى قبيح

العظيم، وكان حرباً عليها، وخلّف من بعده ما علماً جليلاً، وفقهاً عظيماً

دار مع أجيال الأمة، وأثبت في شواطئها، ووهادها، وشعابها، عقولاً

جلّت عن الجهل والتهم، وأقلاماً حرست الأمة من الخرافات والبدع،

وحمتها من الضلالات والتخرصات، وإلى أن تقوم الساعة

جزى الله الأخ "أبو العزيز" على صنيعه هذا، وأجرى الخير على يديه
وأراد به قلوباً قاسية، وفتح به أعيناً عمياً، وآذاناً صماً، وأبان على يديه
طريق الهدى في بلاد كتب الله أن نعيش فيها، وثبّت قلبه على الحق الذي بعث بـ
ربنا سبحانه نبيّنا صلوات الله عليه وسلامه.

وكتبها

محمد إبراهيم شقرة /

أبو مالك

٢٨ رمضان ١٤٢٥

١١ تشرين ثاني ٢٠٠٤

الفهارس

- فهرس الموضوعات
- المصادر والمراجع

الفصل الثالث

مناهج وسمات أهل البدع والأهواء

الفصل السادس

الباب الثالث

التحف في الدعوة إلى العقيدة

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

المصادر

الرقم	البيان	الناشر
١	**القرآن الكريم** مصحف المدينة المنورة، برواية حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي لقراءة عاصم بن أبي النَّجود الكوفي التابعي عن أبي عبد الرحمن عبد اللَّه بن حبيب السُّلمي عن عثمان بن عفَّان وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وأبي بن كعب عن النبي ﷺ.	
٢	**الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة** تأليف أبي عبد اللَّه عبيد اللَّه بن محمد بن بطة العكبري تحقيق ودراسة رضا بن نعسان معطي الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.	دار الراية
٣	**إبطال القياس** تأليف أبي محمد علي بن أحمد بن حزم.	
٤	**ابن قيم الجوزية حياته وآثاره** تأليف بكر بن	دار الهلال

عبد اللّٰه أبو زيد الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

٥	**إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة** تأليف أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري تحقيق أبي عبد الرحمن عادل بن سعد وأبي إسحاق السيد الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.	مكتبة الرشد
٦	**أحكام القرآن** تأليف أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ضبط نصه وخرج آياته عبد السلام محمد علي شاهين.	دار الكتب العلمية
٧	**أحكام القرآن** تأليف أبي بكر محمد بن عبد اللّٰه المعروف بابن العربي راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد عبد القادر عطا الطبعة ١٤١٦هـ.	دار الكتب العلمية
٨	**الإحكام في أصول الأحكام** تأليف أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي.	دار الكتب العلمية
٩	**الأخلاق والسير** تأليف أبي محمد علي بن أحمد ابن حزم الأندلسي تحقيق إيفا رياض راجعه، وقدم له، وعلق عليه عبد الحق التركماني الطبعة الأولى	دار ابن حزم

١٤٢١هـ.

١٠ **الأداب الشرعية والمنح المرعية** تأليف محمد بن مفلح.

١١ **أدب الطلب ومنتهى الأرب** تأليف محمد بن علي الشوكاني الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ. — دار الكتب العلمية

١٢ **الأدب المفرد** تأليف أبي عبد اللَّه محمد بن إسماعيل البخاري تخريج وتعليق محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. — دار الصّدّيق

١٣ **إرشاد السالك** لابن عبد الهادي.

١٤ **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول** تأليف محمد بن علي الشوكاني. — دار الكتب العلمية

١٥ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل** تأليف محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ. — المكتب الإسلامي

١٦ **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار** — دار الكتب

	وعلماء الأقطار تأليف أبي عمر بن عبد البر القرطبي علق عليه ووضع حواشيه سالم محمد عطا ومحمد علي معوض الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.	العلمية
١٧	**الاستقامة** تأليف أبي العباس تقي الدين بن تيمية تحقيق محمد رشاد سالم الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.	دار ابن حزم
١٨	**الأصول من علم الأصول** تأليف محمد بن صالح بن عثيمين الطبعة السابعة ١٤١٨هـ.	مؤسسة الرسالة
١٩	**أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن** تأليف الأمين بن محمد الشنقيطي خرج آياته وأحاديثه محمد عبد العزيز الخالدي الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.	دار الكتب العلمية
٢٠	**الاعتصام** تأليف أبي اسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الشهير بالشاطبي حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه مصطفى أبو سليمان الندوي الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.	دار الخاني
٢١	**أعلام الموقعين عن رب العالمين** تأليف شمس الدين أبي عبد اللَّه محمد بن أبي بكر	دار الكتب العلمية

المعروف بابن قيم الجوزية رتبه وضبطه وخرج آياته محمد عبد السلام ابراهيم الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

٢٢	**إقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم** تأليف أحمد بن عبد الحليم بن تيمية تحقيق ناصر بن عبد الكريم العقل الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.	دار إشبيليا
٢٣	**إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد** تأليف أبي عبد اللّٰه محمد بن المرتضي المشور بابن الوزير الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.	دار الكتب العلمية
٢٤	**أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير** تأليف أبي بكر جابر الجزائري الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.	مكتبة العلوم والحكم
٢٥	**إيقاظ الفكرة في مراجعة الفطرة** تأليف محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه محمد صبحي بن حسن حلاق الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.	دار ابن حزم

٢٦	**إيقاظ أولي الهمم والأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار وتحذيرهم عن الابتداع الشائع في القرى والأمصار من تقليد المذاهب مع الحمية والعصبية بين فقهاء الأمصار** تأليف صالح بن محمد العمري الشهير بالفلاني حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه أبو عماد السخاوي الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.	دار الفتح للطباعة والنشر والتوزيع
٢٧	**الإيمان** تأليف تقي الدين بن تيمية خرج أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ.	المكتب الإسلامي
٢٨	**البدع والنهي عنها** تأليف ابن وضاح القرطبي تحقيق محمد أحمد دهمان الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.	دارالبصائر
٢٩	**التبيان في آداب حملة القرآن** تأليف أبي زكريا يحيى بن شرف النووي حققه وعلق عليه محمد الحجار الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ.	دار ابن حزم
٣٠	**تحذير أهل الإيمان عن الحكم بغير ما أنزل الرحمن** تأليف أبي هبة اللّٰه إسماعيل بن إبراهيم	مكتبة الصحابة

	الأسعردي حققه وضبط نصه سليم بن عيد الهلالي الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.	
٣١	**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف** تأليف جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزي صححه وعلق عليه عبد الرحمن شرف الدين الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.	دار الكتب العلمية
٣٢	**التعريفات** تأليف أبي الحسن علي بن محمد الجرجاني وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.	دار الكتب العلمية
٣٣	**تفسير ابن كثير** تأليف أبي الفداء إسماعيل بن كثير قدم له عبد القادر الأرناؤوط الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.	مكتبة الفيحاء ومكتبة دار السلام
٣٤	**تفسير الرازي** الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.	دار الكتب العلمية
٣٥	**التفسير القيم للإمام ابن القيم** جمعه محمد أويس الندوي حققه محمد حامد الفقي.	دار الكتب العلمية

٣٦	**التفسير الكبير** تأليف تقي الدين بن تيمية تحقيق وتعليق عبد الرحمن عميرة.	دار الكتب العلمية
٣٧	**تفسير المنار** تأليف محمد رشيد رضا خرج آياته وأحاديثه ابراهيم شمس الدين الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.	دار الكتب العلمية
٣٨	**تلبيس إبليس** تأليف أبي الفرج جمال الدين بن الجوزي طبعة ١٤٢١هـ.	دار الفكر
٣٩	**التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد** تأليف أبي عمر يوسف بن عبد اللّٰه بن عبد البر القرطبي حققه وخرج آحاديثه محمد عبد القادر عطا الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.	دار الكتب العلمية
٤٠	**تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان** تأليف عبد الرحمن بن ناصر السعدي الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.	جمعية إحياء التراث الإسلامي
٤١	**جامع البيان عن تأويل آي القرآن** تأليف أبي جعفر محمد بن جرير الطبري هذبه وقربه صلاح	دار القلم ودار الشامية

عبد الفتاح الخالدي الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٤٢ **جامع العلوم والحكم** تأليف بن رجب الحنبلي اعتنى به حسن أحمد إسبر الطبعة الأولى ١٤١٨هـ. — دار ابن حزم

٤٣ **جامع بيان العلم وفضله وماينبغي في روايته وحمله** تأليف أبي عمر يوسف بن عبد اللَّه بن عبد البر تحقيق مسعد عبد الحميد السعدني الطبعة الولى ١٤٢١هـ. — دار الكتب العلمية

٤٤ **الجامع لأحكام القرآن** تأليف أبي عبد اللَّه محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي تحقيق سالم مصطفى البدري الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ. — دار الكتب العلمية

٤٥ **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح** تأليف تقي الدين بن تيمية تحقيق وتعليق علي بن حسن بن ناصر وعبد العزيز بن ابراهيم العسكر وحمدان بن محمد الحمدان الطبعة الثانية ١٤١٩هـ. — دار العاصمة

٤٦ **الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي** — دار ابن حزم

المسمى **الداء والدواء** تأليف ابن قيم الجوزية اعتنى به أحمد إسبر الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٤٧ **الجواهر الحسان في تفسير القرآن** تأليف عبد الرحمن الثعالبي حققه وخرج أحاديثه أبو محمد الغماري الإدريسي الحسني الطبعة الأولى ١٤١٦هـ. — دار الكتب العلمية

٤٨ **حجة اللَّه البالغة** تأليف ولي اللَّه بن عبد الرحيم الدهلوي راجعه وعلق عليه محمود طعمة حلبي الطبعة الأولى١٤١٨هـ. — دار المعرفة

٤٩ **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنَّة** إملاء قوام السنَّة أبي القاسم إسماعيل الأصبهاني تحقيق محمد بن ربيع بن هادي المدخلي ومحمد بن محمود أبو رحيِّم الطبعة الثانية ١٤١٩هـ. — دار الراية

٥٠ **الدرر السَّنيَّة في الأجوبة النجدية** مجموعة رسائل ومسائل علماء نجد الأعلام من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصرنا هذا جمعه عبد

الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي الطبعة الخامسة ١٤٢٥هـ.

٥١	**الدّرّ المنثور في التفسير المأثور** تأليف أبي بكر جلال الدين السيوطي الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.	دار الكتب العلمية
٥٢	**الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد** ضمن الرسائل السلفية في إحياء سنة خير البرية تأليف محمد بن علي الشوكاني طبعة ١٣٤٨هـ.	دار الكتب العلمية
٥٣	**درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول** تأليف تقي الدين بن تيمية ضبطه وصححه عبد اللطيف عبد الرحمن الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.	دار الكتب العلمية
٥٤	**ذم الكلام وأهله** تأليف أبي إسماعيل الهروي الأنصاري تحقيق أبي جابر عبد اللَّه بن محمد بن عثمان الأنصاري الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.	المكتبة العلمية و مكتبة الغرباء الأثرية
٥٥	**الرسالة التبوكية** تأليف أبي عبد اللَّه محمد بن قيم الجوزية تحقيق سليم بن عيد الهلالي الطبعة الأولى	مكتبة الخزار ودار ابن حزم

١٤١٩هـ.

٥٦ **الرسالة** تأليف محمد بن إدريس الشافعي تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر. المكتبة العلمية

٥٧ **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** تأليف أبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ. دار الكتب العلمية

٥٨ **الروح** تأليف أبي عبد اللَّه محمد بن قيم الجوزية تخريج خالد العطار الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. دار المعرفة

٥٩ **زاد الميعاد في هدي خير العباد** تأليف أبي عبد اللَّه محمد بن قيم الجوزية تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط الطبعة السادسة والعشرون ١٤١٢هـ. مؤسسة الرسالة

٦٠ **سلسلة الأحاديث الصحيحة** تأليف محمد ناصر الدين الألباني طبعة ١٤١٥هـ. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع

٦١ **السنَّة** تأليف أبي بكر أحمد بن أبي عاصم تحقيق دار الصميعي

باسم بن فيصل الجوابرة الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٦٢	**سير أعلام النبلاء** تأليف شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غلامة العمروي الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.	دار الفكر
٦٣	**شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة من الكتاب والسنَّة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم** تأليف أبي القاسم هبة اللَّه بن الحسن ابن منصور الطبري اللالكائي تحقيق أحمد بن سعد حمدان الغامدي الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ.	دار طيبة
٦٤	**شرح السنَّة** تأليف أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي تحقيق علي محمد معوض الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.	دار الكتب العلمية
٦٥	**شرح العقيدة الطحاوية** تأليف ابن أبي العز الحنفي تحقيق محمد ناصر الدين الألباني الطبعة التاسعة ١٤٠٨هـ.	المكتب الإسلامي
٦٦	**شرح حديث النزول** تأليف أحمد بن عبد الحليم	دار العاصمة

بن تمية تحقيق محمد عبد الرحمن الخميس الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٦٧ **شرح مشكل الآثار** تأليف أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي تحقيق شعيب الأرنؤوط الطبعة الأولى ١٤١٥هـ. — مؤسسة الرسالة

٦٨ **شعب الإيمان** تأليف أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي تحقيق أبي هاجر محمد العيد بن بسيوني زغلول الطبعة الأولى ١٤١٠هـ. — دار الكتب العلمية

٦٩ **الصحاح** تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطار الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ. — دار العلم للملايين

٧٠ **صحيح البخاري** تأليف أبي عبد اللّه محمد بن إسماعيل البخاري الطبعة الأولى ١٤١٨هـ. — دار الفيحاء ودار السلام

٧١ **صحيح الترغيب والترهيب** تأليف محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الأولى ١٤٢١هـ. — مكتبة المعارف للنشر والتوزيع

٧٢	**صحيح الجامع الصغير وزيادته** تأليف محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.	المكتب الإسلامي
٧٣	**صحيح السيرة النبوية** تأليف محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.	المكتبة الإسلامية
٧٤	**صحيح المسند ما ليس في الصحيحين** تأليف أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.	مكتبة دار القدس ودار ابن حزم
٧٥	**صحيح سنن ابن ماجة** تأليف محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.	مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
٧٦	**صحيح سنن الترمذي** تأليف محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.	مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
٧٧	**صحيح مسلم** تأليف مسلم بن حجاج الطبعة الخامسة ١٤١٩هـ.	دار المعرفة
٧٨	**صراع بين السنَّة والبدعة** تأليف أحمد حماني الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.	دار البعث

٧٩ **صفة الصفوة** تأليف جمال الدين بن الجوزي تحقيق عبد الرحمن اللادقي وحياة شيحا اللادقي الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ. — دار المعرفة

٨٠ **الصفدية** تأليف أحمد بن عبد الحليم بن تيمية تحقيق محمد رشاد سالم الطبعة الأولى ١٤٢١هـ. — دار الفضيلة

٨١ **الصواعق المرسلة** تأليف ابن قيم الجوزية تحقيق علي بن محمد دخيل اللَّه.

٨٢ **ضوابط التكفير عند أهل السنَّة والجماعة** تأليف عبد اللَّه بن محمد القرني الطبعة الأولى ١٤١٣هـ. — مؤسسة الرسالة

٨٣ **طريق الهجرتين وباب السعادتين** تأليف أبي عبد اللَّه شمس الدين بن قيم الجوزية الطبعة الثانية ١٤١٩هـ. — مكتبة دار البيان

٨٤ **عقيدة السلف وأصحاب الحديث** تأليف أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني تحقيق ناصر بن عبد الرحمن بن محمد الجديع الطبعة — دار العاصمة

الثانية ١٤١٩هـ.

٨٥ **عقيدة الموحدين والرد على الضلال والمبتدعين** جمع وترتيب عبد اللَّه بن سعيد الغامدي الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. دار الطرفين

٨٦ **عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير** اختصار وتحقيق أحمد محمد شاكر الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ. دار الوفاء

٨٧ **العواصم من القواصم في الذب عن سنَّة أبي القاسم** تأليف محمد بن ابراهيم المشهور بابن الوزير تحقيق شعيب الأرنؤوط الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ. مؤسسة الرسالة

٨٨ **فتح الباري شرح صحيح البخاري** تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الطبعة الأولى ١٤١٨هـ. دار الفيحاء ودار السلام

٨٩ **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير** تأليف محمد بن علي الشوكاني دار المعرفة

	راجعه يوسف الغوش الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ.	
٩٠	**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد** تأليف عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ تحقيق عبد العزيز بن عبد اللَّه بن باز الطبعة ١٤١٩هـ.	مؤسسة البيان
٩١	**الفِصل في الملل والأهواء والنحل** تأليف أبي محمد بن أحمد بن حزم وضع حواشيه شمس الدين الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.	دار الكتب العلمية
٩٢	**في ضلال القرآن** تأليف سيد قطب الطبعة الخامسة عشر ١٤٠٨هـ.	دار الشروق
٩٣	**القائد إلى تصحيح العقائد** تأليف عبد الرحمن ابن يحيى المعلمي تحقيق محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.	المكتب الإسلامي
٩٤	**القاموس المحيط تأليف** مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الطبعة الإولى ١٤١٥هـ.	دار الكتب العلمية
٩٥	**قصيدة ابن قيم الجوزية** شرح أحمد بن ابراهيم	المكتب

	ابن عيسى الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ.	الإسلامي
٩٦	**قواعد الأحكام في مصالح الأنام** تأليف أبي محمد عز الدين بن عبد السلام تحقيق عبد اللطيف حسن عبد الرحمن الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.	دار الكتب العلمية
٩٧	**قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث** تأليف محمد جمال الدين القاسمي تحقيق محمد بهجة البيطار تقديم محمد رشيد رضا الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.	دار النفائس
٩٨	**القول الفصل في ترجمة القرآن الكريم إلى اللغات الأعجمية** تأليف محمد شاكر طبعة ١٣٤٣هـ.	
٩٩	**القول المفيد على كتاب التوحيد** تأليف محمد بن صالح بن عثيمين الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.	دار الثريا
١٠٠	**كتاب الباعث على انكار البدع والحوادث** تأليف شهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن المعروف بأبي شامة تحقيق مشهور حسن سلمان	دار الراية

الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

١٠١	**كتاب الحوادث والبدع** تأليف أبي بكر محمد ابن الوليد الطرطوشي تحقيق علي بن حسن عبد الحميد حلبي الطبعة الثانية ١٤١٧هـ.	دار ابن الجوزي
١٠٢	**كتاب الشريعة** تأليف أبي بكر محمد بن الحسين الآجري تحقيق عبد اللّٰه بن عمر بن سلمان الدميجي الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.	دار الوطن
١٠٣	**كتاب المجروحين من المحدثين** تأليف ابن حبان تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.	دار الصميعي
١٠٤	**لسان العرب** تأليف أبي الفضل جمال الدين بن منظور الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.	دار الصادر للطباعة والنشر
١٠٥	**مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير** المسمى تفسير ابن باديس تأليف عبد الحميد محمد ابن باديس الصنهاجي جمع وترتيب توفيق محمد شاهين ومحمد الصالح رمضان علق عليه أحمد	دار الكتب العلمية

شمس الدين الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

١٠٦ **مجموع فتاوى** عبد العزيز بن باز الطبعة الأولى ١٤١٦هـ. دار الوطن

١٠٧ **مجموعة الرسائل والمسائل** تأليف تقي الدين ابن تيمية تحقيق محمد رشيد رضا الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ. دار الكتب العلمية

١٠٨ **مجموعة الفتاوى** لتقي الدين أحمد بن تيمية تحقيق عامر الجزار وأنور الباز الطبعة الأولى ١٤١٨هـ. دار الوفاء

١٠٩ **مختار الصحاح** تأليف محمد بن أبي بكر الرازي الطبعة الخامسة ١٤٢٠هـ. المكتبة العصرية

١١٠ **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين** تأليف أبي عبد اللَّه محمد بن قيم الجوزية طبعة ١٤٢٠هـ. دار الكتب العلمية

١١١ **مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر** تأليف دار اليقين

محمد الأمين الشنقيطي تحقيق أبي حفص سامي العربي الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

١١٢	**مستدرك الحاكم على الصحيحين** تأليف أبي عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه الحاكم دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا الطبعة الأولى ١٤١١هـ.	دار الكتب العلمية
١١٣	**مسند [سنن] الدارمي** تأليف أبي محمد عبد الرحمن الدارمي تحقيق حسين سليم أسد الدّاراني الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.	دار المغني ودار ابن حزم
١١٤	**مشكاة المصابيح** تأليف محمد بن عبد اللَّه الخطيب التبريزي تحقيق محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ.	المكتب الإسلامي
١١٥	**معجم المناهي اللفظية** تأليف بكر بن عبد اللَّه أبو زيد الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ.	دار العاصمة
١١٦	**مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة** تأليف أبي عبد اللَّه بن قيم الجوزية تحقيق علي بن حسن بن عبد الحميد حلبي الطبعة الأولى	دار ابن عفان

١٤١٦هـ.

١١٧ **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم** تأليف أبي العباس أحمد بن عمر بن ابراهيم القرطبي تحقيق محي الدين ديب مستو وأحمد محمد السيد ويوسف علي بديوي ومحمود ابراهيم بزال الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ. — دار ابن كثير

١١٨ **مقدمات في الأهواء والافتراق والبدع** تأليف ناصر بن عبد الكريم العقل الطبعة الثانية ١٤١٧هـ. — دار الوطن

١١٩ **مناهل العرفان في علوم القرآن** تأليف محمد عبد العظيم الزرقاني الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ. — دار المعرفة

١٢٠ **منهاج السنَّة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية** تأليف أبي العباس تقي الدين بن تيمية الطبعة ١٤٢٠هـ. — دار الكتب العلمية

١٢١ **المنهاج شرح صحيح مسلم بن حجاج** تأليف محي الدين النووي تحقيق خليل مأمون شيحا الطبعة الخامسة ١٤١٩هـ. — دار المعرفة

١٢٢	**منهج الأشاعرة في العقيدة** تأليف سفر بن عبد الرحمن الحوالي الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.	دار السلفية
١٢٣	**الموافقات في أصول الشريعة** تأليف أبي اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي تحقيق ابراهيم رمضان الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ.	دار المعرفة
١٢٤	**الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة** مراجعة مناع بن حماد الجهني الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ.	دار الندوة العالمية
١٢٥	**الموطأ** تأليف مالك بن أنس تحقيق خليل مأمون شيحا الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.	دار المعرفة
١٢٦	**موقف ابن تيمية من الأشاعرة** تأليف عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.	مكتبة الرشد
١٢٧	**موقف المدرسة العقلية من السنَّة النبوية** تأليف أمين الصادق الأمين الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.	مكتبة الرشد

١٢٨ **موقف المسلم من الفتن في ضوء الكتاب والسنَّة** تأليف أبي أنس حسين بن محسن أبي ذراع الحازمي الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ. مكتبة أضواء السلف

١٢٩ **النبذ في أصول الفقه الظاهري** تأليف علي بن أحمد بن حزم تحقيق محمد صبحي حسن حلاق الطبعة الأولى ١٤١٣هـ. دار ابن حزم

١٣٠ **النبوات** تأليف تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية تحقيق عبد العزيز بن صالح الطويان الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ. مكتبة أضواء السلف

١٣١ **نداءات الرحمن لأهل الإيمان** تأليف أبي بكر جابر الجزائري. دار السلام

١٣٢ **نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض** تأليف شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي تعليق محمد عبد القادر عطا الطبعة الأولى ١٤٢١هـ. دار الكتب العلمية

١٣٣	**نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على اللّٰه في التوحيد** تأليف عثمان بن سعيد الدارمي تحقيق منصور بن عبد العزيز السِّماري الطبعة الأولى ١٤٩هـ.	مكتبة أضوء السلف